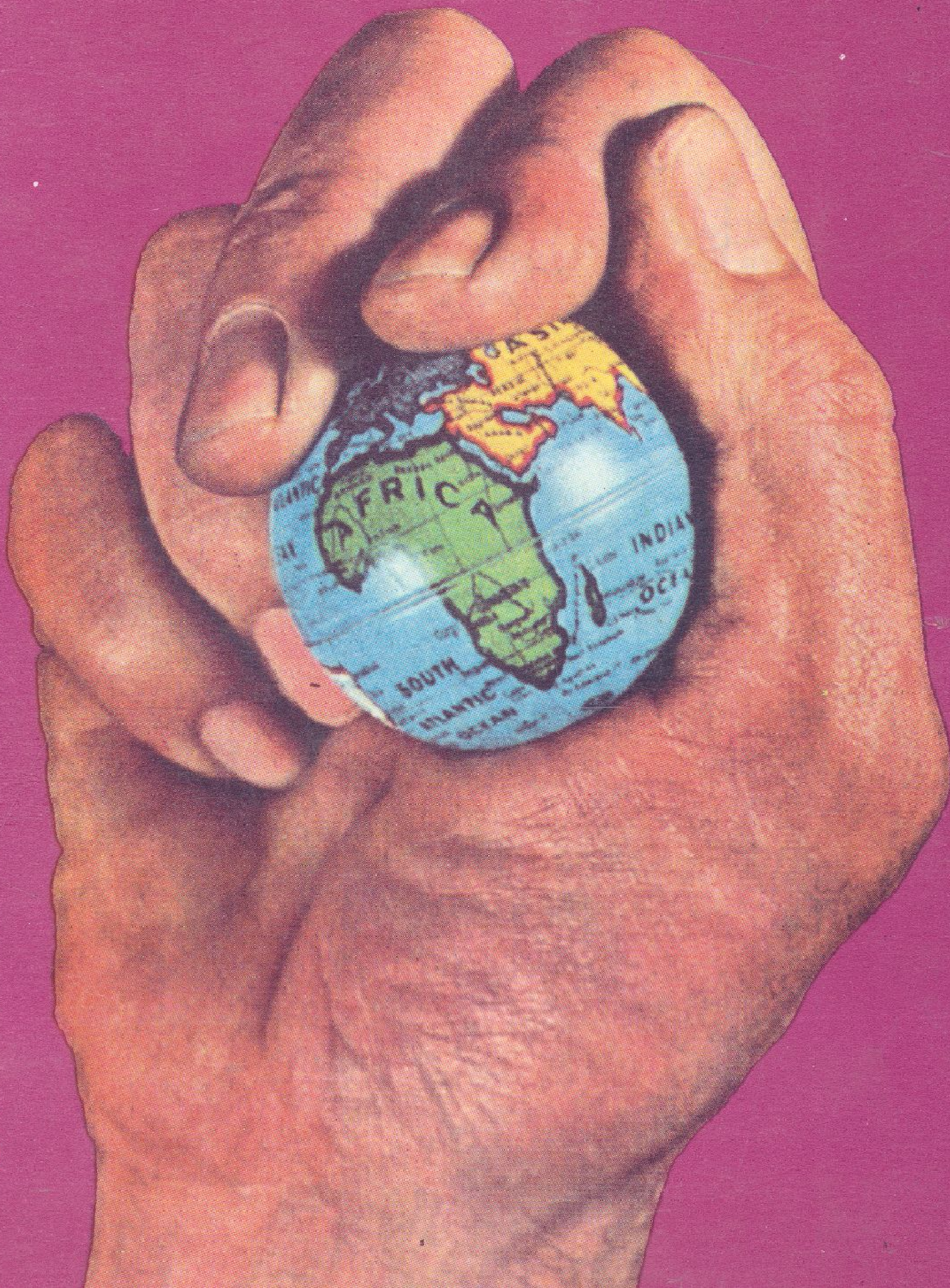
الأستاذ الدكتور
إسماعيل على سعد
أستاذ علم الاجتماع السياسى
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة



دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٧٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبى - ت ٥٩٢٣١٤٦

د. اسماعيل علي سعد
أستاذ علم الاجتماع السياسي
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

عولمة الديمقراطية
بين
المجتمع والسياسة

الطبعة الأولي
٢٠٠١

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش. سوتير - الازاريطة - الإسكندرية

تقديم عام

الديمقراطية: تلك الصبية الفتية التى لا تشيخ أبداً، والتى عشقها وتغنى بجمالها جميع الحكام ولكن أى منهم لم يعقد قرانه عليها حتى اليوم. والديمقراطية [illegible] الفكر الإنسانى منذ كان له فكر وحتى اليوم. ولم لا؟ أليست هى مشكلة من السيد ومن المسود؟ هى مشكلة الحكم ... مشكلة من يأمر ومن يطيع؟

الديمقراطية موضوع أثخنة الباحثون درساً وفحصاً، ذاكرين أنه «حكم الشعب بالشعب» أو هى على الأقل نظام يحمل بين طياته حكم الأغلبية لصالح الأغلبية.

فإذا سلمنا بأنه حكم الأغلبية، فالنتيجة المعقولة لهذا النظام تكون لصالح الأغلبية إلا أن الحكام لا يحكمون بما يتعارض مع مصالحهم. وهذه هى العدالة منذ القدم من وجهة نظر الحاكمين، بل والفلاسفة القدماء (أفلاطون فى الجمهورية وثراسيما خوس وبودان وغيرهم) فالعدالة عند هؤلاء هى مصلحة الأقوى ... والأقوى على الدوام هو الحاكم.

وتدل الشواهد التاريخية على العديد من العمليات الاجتماعية التى تكون سبباً مباشراً أو غير مباشر فى تغيير الظروف والأحوال التى تمكن فئة أو جماعة أو طبقة اجتماعية معينة من السيطرة على باقى الجماعات داخل المجتمع. وقد تكون هذه العملية اقتصادية أو ثقافية أو أى من العمليات الاجتماعية التى تؤثر على هرم نظام الحكم فى المجتمع.

ولكن إذا كانت الديمقراطية هى حكم الشعب أو على الأقل حكم الأغلبية: فمتى حكمت الأغلبية؟ إن التاريخ لم يعطنا مثالاً واحداً يصدق على هذه المقولة. إنما يتضح لكل فاحص أو دارس للتاريخ أن مشهد القوة اكتسب ويكتسب أبعاداً جديدة كل يوم عبر مراحل التاريخ المختلفة من خلال سيطرة قلة قليلة من الناس فى أى مجتمع على الحكم على الدوام (ايطاليا) تسمى بصفوة القوة أو الصفوة الحاكمة إذا أردنا الدقة فى التعبير. هذه الصفوة تمتلك

مصادر القوة فى المجتمع، ومن ثم فهى التى تتحكم فى مقدرات المجتمع. ذلك الواقع الواضح أدى إلى قيام عدد ليس بالقليل من كتّاب الغرب أو ما يسمون بكتّاب الديمقراطية الغربية الحديثة بإنكار أن المجتمع – أى مجتمع – يحكم على الدوام بوساطة قلة أو صفوة، وهؤلاء الكتاب هم الذين يطلق عليهم التعدديون.

ولكن أليس من حقنا عندما نحاول الفهم أن نتساءل: هل يقوم الحكم فى المجتمع على أساس أوليجاركى أم على أساس تعددى أى ديمقراطى؟

وإذا كانت شئون المجتمع تسير وتدار بوساطة من يتخذ القرار النهائى فى هذا المجتمع أو ذاك، فمن الذى يمتلك اتخاذ هذا القرار المؤثر والفعال على هذا النحو؟ وكيف كان الحال قديماً، وكيف تطور عبر العصور حتى وصل إلى شكله المعاصر؟ وهل تطوره كان صفوياً أم تعددياً؟

لقد استخدم الناس «القوة» للسيطرة على الآخرين، وقد شهدت مختلف أصقاع الأرض شخصاً واحداً يبرز من بين الملايين ويفرض عليها سلطانه، ويخضعها لإرادته سواء أكان ذلك عن رغبة أو رهبة ولهذا لم تكن مظاهر تقديس الحاكم عند مختلف الشعوب إلا دليلاً على ما فى نفوس الناس من طاعة وخضوع للقوى التى تحكمهم.

ولذلك فلا غرابة عندما نرى أن تقديس اليابانيين للامبراطور باق حتى الآن. وبالتالى فليس من المستغرب أن تكون شعوب فجر التاريخ قد ألهت ملوكها، وأن يكون الاعتقاد بألوهية الحاكم سائداً بين أبناء الحضارات القديمة كاليونان والهنود والمصريين وغيرهم. فقد آمن المصريون القدامى بأن ملوكهم هم الإله «رع» واتخذ الأباطرة الرومان لأنفسهم ألقاب الآلهة.

كما سادت فى القرون الوسطى وبعدها نظرية: «حق الملوك الإلهى» التى أخذت فى التداعى مع انبثاق ما يسمى بالديمقراطية فى العصر الحديث، والتى أدت إلى الشك فى أن للملوك حق إلهى فى حكم الشعوب، ومن ثم جاءت الديمقراطية لتستبدل الملك بقلة متماسكة لها من مصادر القوة ما

مكّنها من التحكم فى الآخرين والسيطرة عليهم، بوساطة امتلاك موارد المجتمع واستثمارها لصالحها، مما يؤدى إلى زيادة قوتها داخل نطاق مجتمعها، ومن اليسير بعد ذلك أن تكيف العدالة لتخدم مصالحها.

وكانت غالبية الحكومات وما زالت فى أيدى جماعة أو طبقة حاكمة، كما شكلت العبودية ظاهرة واسعة الانتشار فى غالبية الحضارات وبين غالبية الشعوب.

هذا وتنزع طبيعة الإنسان إلى أن يكون فى صراع مع شئ ما يخرج منه إما منتصراً أو مهزوماً. بمعنى أن هذا الصراع يتم فى نطاق علاقة يكون فيها فرد أو جماعة مسيطر عليها، والعلاقة هنا علاقة قوة.

وقد بدأ صراع الإنسان، الذى أخذ يتطور بأساليب صراعه سعياً إلى السيطرة على الطبيعة وعلى الآخرين من بنى جنسه عبر التاريخ مستخدماً وسائل شتى على رأسها السياسة والحرب.

ولقد كانت «القوة» ومازالت فى جميع المجتمعات الانسانية، وحتى فى مجتمع الحيوان تعطى الامتياز والشرف والهيبة – المتميزون قلة دائماً – والفوائد المادية والترف، والصراع من أجل الحصول عليها يشكل العامل الأساسى فى حركة التاريخ. وكنتيجة لذلك، هناك اتجاهان للصراع: الأول أفقى يقوم بين الإنسان والإنسان أو بين جماعة وجماعة أو طبقة وطبقة من أجل الحصول على القوة. والثانى رأسى ويكون معارضاً أو مضاداً للقوة، مثل صراع المواطنين مع الحكومة. والصراع من هذا القبيل بين الحاكم والمحكومين، أى بين من يأمر ومن يطيع أو من يجب عليهم الإذعان يمكن أن نجده فى أى مجتمع إنسانى.

لقد لعب حكم القوة دوراً مهماً فى تنمية النظم الاجتماعية، كما أن الحكومات التى فرضت بالقوة لعبت أيضاً دوراً أساسياً فى تكوين المجتمعات، ذلك لأنه ما أن توجد وحدة إجتماعية من نوع ما يوجد بالضرورة حكم. وقد تتغير صور الحكم فى جماعة ما، إلا أن هذا لا يستتبع بالضرورة تغييراً فى تكوين الجماعة.

ونظراً لأن المجتمع يضم العديد من القوى، فأى من هذه القوى يكون لها السيادة فى تسيير شئون المجتمع؟ لقد أحدثت قوى التخصص الاقتصادى فجوة فى النظم التقليدية، وأدى التقدم الصناعى والتكنولوجى فى العصر الحديث إلى قيام محاور للمصالح المتعارضة، تتنافس أو تساوم إحداها الأخرى من أجل الامتياز.

وفى الوقت نفسه نشأت عدة مراكز للقوة الاقتصادية والقوة السياسية، ومن ثم فقد أصبح الوضع مختلفاً عما كان عليه فى ظل نظام الاقطاع حين كانت الأرض وحدها تكسب من يمتلكها محلياً وقومياً المكانة والقوة.

ولكن بالرغم من قيام محاور المعارضة وتعدد مراكز القوة السياسية والقوة الاقتصادية فإن ذلك لم يحل دون سيطرة الأقلية على المجتمع، حتى وإن أظهرت بعض الدراسات غير ذلك فلا يمكن أن نتجاهل أثر التوجيه النظرى للباحثين.

إن اختلاف وتنوع بناء القوة بين الصفوية والتعددية، لا يلغى تربع قلة على سدة الحكم. وهذه النتيجة بدورها أدت إلى الاغتراب السياسى أو عدم الفعالية السياسية، أو ما يسميه بعض الكتاب بحالة اللامبالاة السياسية التى تنتهى دائماً بالانسحاب من ميدان العمل العام، وهذا يعد دليلاً على نجاح الصفوة من التمكين لنفسها وليس الأغلبية لامتلاك ناصية الحكم، حيث يسود هذا الاغتراب السياسى كافة الطبقات الدنيا فى المجتمع. وإذا ما ساد هذا الاحساس بالإغتراب لدى الجموع يصبح المجال متاحاً لتعزيز حكم الأقلية فى المجتمع، دون إمكانية مناقشة إن كان هذا البناء مرضى عنه أو مقبول من الشعب.

والقوة السياسية التى يشير إليها الكتاب بالسلطة السياسية ما تزال ويبدو أنها سوف تظل الوجه الأعلى لجميع القوى فى المجتمع، لأن ما لها من شرعية احتكار استخدام العنف لإجبار الآخرين على طاعتها بما تملك من أدوات غير متاحة لغيرها فى المجتمع. ومن ثم فهى التى تأخذ على عاتقها وضع حدود للقوى الأخرى، بل وسن شروط ممارستها.

فالقوة السياسية تملك سلطة لا يشاركها فيها أى شكل آخر من أشكال القوة الاجتماعية فهى أداة إدارة شئون المجتمع ككل. ولها وحدها حق الطاعة على من يعيش فى أرضها أياً كان لونه أو جنسه أو دينه.

وإذا ما تفحصنا التاريخ البشرى لوجدنا أن من يمتلك هذه القوة يكون دائماً هو صانع أو متخذ القرار، وهذا المالك لا يمكن بحال أن يكون فى المجتمع المعاصر المنظم سوى قلة يطلق عليها الصفوة السياسية.

إن استخدام القوة سواء على المستوى الشرعى أو غير الشرعى إنما يعنى قهر المقاومة. والمقاومة التى تنجم عن استخدام القوة تتخذ أشكالاً عدة، وتعبر عن نفسها بطرق متعددة. إلا أن كل القوى القائمة فى المجتمع كظواهر قابلة للتغير والتبدل من ناحية الشكل فى مراحل مختلفة، ولكن أى متتبع لمراحل التاريخ لا يسعه إلا أن يوافق معنا على أن السلطة المتمثلة فى القوة السياسية هى الظاهرة الوحيدة التى وقفت أمام عاصفة التاريخ. هذه العاصفة أكدت لنا على الوام أن السلطة السياسية أو القوة السياسية تمتلك على الدوام بوساطة قلة ينتفى معها ما يسميه بعض المفكرين بالديمقراطية أو حكم الأغلبية، ذلك النظام الذى لم يتحقق فى أى عصر من العصور.

إن السياسة تعنى الصراع من أجل تقاسم القوة، أو التأثير على توزيع القوة سواء بين الدول أو الجماعات المختلفة داخل الدولة، (لبنان)، إذ أن القوة تترجم نفسها دائماً إلى نشاط سياسى، كما تترجم القوى على مستوى آخر التفاعل الاجتماعى إلى تمايز جماعات، وعالم اليوم خير مثال على ذلك.

حيث أنه عندما يتساوى الجميع لا توجد سياسة إذ أن السياسة تعنى وجود من يخضع ومن يتسيد .... فالاعتماد المتبادل والنفوذ المشترك لقوى متساوية يعنى الافتقار إلى القوة وعالم اليوم خير مثال على ذلك.

إن ظهور سيطرة الأغلبية على الأقلية ما هى إلا مظهر خادع حيث تسمح مواقع الأقلية لهم بالمناورة عن طريق استخدام الدعاية الماهرة فى اختيار المرشحين إذا كان الانتخاب هو معيار تحقيق الديمقراطية، وهل الانتخابات تكون ديمقراطية بالفعل؟

إن نتائج الانتخابات دائماً تأتى بغالبية مرشحى الصفوة. ولقد سخر التطور التاريخى من جميع المقاييس التى كيفت للحيلولة دون سيطرة الأقلية، حتى أنه إذا سنت القوانين للحد من سيطرة الصفوة والقادة فالقوانين هى التى تضعف تدريجياً وليس القادة. (ماذا فعل يلتسين بالبرلمان - هدمه على رأس النواب).

وإذا كان الأمر كذلك: ألا يمكننا أن نتساءل: أنه إذا كان ليس بالإمكان أبدع مما كان ولن يتأتى للجماهير أو الأغلبية أن تحكم، فما هو الضمان بالنسبة للجماهير فى مواجهة الصفوة الحاكمة والتى يستحيل تفادى حكمها بالقطع طالما أن المجتمع لابد أن يكون منظماً؟

نقول أن الصفوة نظرياً وبالمفهوم المجرد هي ممثلة الجماهير المحكومة. ومن ثم فإن صيغة «ديمقراطية الشعب أو حكم الشعب بالشعب يجب أن تستبدل بصيغة أخري هي «حكم الشعب بصفوة من الشعب» إذ أن النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة وإن تباينت صيغها وأشكالها إنما تقوم فى جوهرها على أساس من سيطرة القلة على الكثرة، ولا يغير من ذلك استخدام الكتاب والمفكرين على اختلاف مشاربهم لمصطلح الديمقراطية، فهل ثمة تأكيد أو ضمان على أن الديمقراطية النيابية سوف تكون نيابية حقاً؟

فليس هناك ضمان لعدم تزييف الاقتراع وعدم انحراف هؤلاء الذين ينتخبهم المواطنين لتمثيلهم. ويرى بعض محللى السياسات الديمقراطية الغربية أن الساسة يميلون ميلاً طبيعياً إلى استخدام التعابير التى تستهوى الجماهير وتضللها وتتيح للساسة فرصة ممتازة لا للتخلص من المسئولية فحسب. بل ولسحق الخصوم باسم الشعب ودفاعاً عنه.

فالديمقراطية ليست أن الجماهير تقرر المسائل بأي الوسائل، ولكن القادة ومن سيكونون قادة هم الذين يتنافسون من أجل أصوات جمهور الناخبين. فالمنهاج الديمقراطي إذن هو الترتيب النظامي للوصول إلي القرارات السياسية التي يحرز بها الأفراد القوة ليتخذوا القرارات وذلك بوساطة الصراع التنافسي من أجل أصوات الناس.

ولكن المعالجة على هذا النحو قد لا تكون مرضية لأن الحاجة لإتاحة الفرصة أمام الجماهير للاختيار تحت نظام الحزب الواحد، بالنسبة لأصحاب الديمقراطية الغربية توضح أن مثل هذه النظم تتضمن قاعدة أو مبدأ انكار الحرية السياسية. إلا أن الاختيار من ناحية أخرى يمكن أن يمارس تحت ضغط مثل هذه النظم، حتى وإن اختلف الأسلوب والمستوى، لأن التنافس الحر لا يعد ضماناً في مواجهة الاحتكارات الأخرى، أو التطبيقات اللاأخلاقية كوترجيت وغيرها. وقد يكون «هتلر» خير مثال على ذلك فقد وصل إلى القوة بوسائل دستورية تماماً.

وختاماً فالديمقراطية هي نسق منظم لامتلاك القوة، إذ أن الصراع على امتلاك القوة لم يكن وليد عصر معين أو مجتمع معين، وإنما قام منذ قامت الجماعة البشرية الأولى، فأينما وجد تجمع بشرى نجد أن هناك حاكماً ومحكوماً. ومشكلة الحكم تمثل مشكلة أساسية إذ أن الصراع على تولى الحكم هو في جوهره صراع من أجل القوة، ويكفينا أن نعود إلى تاريخ مصر ... بلد التاريخ والحضارة، لنقف على أول صراع منظم من أجل القوة في التاريخ، حينما أقام الملك «مينا» أول وحدة قومية بين الوجه البحرى والوجه القبلى ونصب نفسه ملكاً على الوجهين.

وتواصل البشرية سعيها عبر العصور لتخفيف سطوة الصفوة على المجتمع – أى مجتمع – من خلال محاولة تهذيب هذه السطوة عبر أغنية الديمقراطية، التى بدأت مرحلة جديدة فى استخدامها. فقد أصحبت المدخل الأول والمهم لدخول أى دولة فيما يسمى بالنظام العالمى الجديد (العولمة). تلك العولمة التى تسعى لجعل العالم المتشرزم كتلة واحدة يسود فيها أيضاً «الأقوى» فى العلم والاقتصاد والسلاح. وبدت أبواق دعاية الأقوى عمليات مخططة لغسيل المخ العالمي وخاصة ما يسمى بالدول النامية – فهى السوق وهى المادة الخام – لإقناعها بأن العالم قرية واحدة. وأخذت عملية تحقيق هذا الهدف طريقها إلى التنفيذ – معاهدة التجارة الحرة والشركات متعددة الجنسية – بالرغم من وجود العديد من المصاعب التى سوف تواجه هذه

الدول نتيجة لهذه العولمة، التى لا تشير إلى مفهوم واضح أو محدد. بل إنها قد تشير إلى مسائل متناقضة بالرغم من محاولات وسائل الإعلام الغربية نشر مفاهيم النظام العالمى الجديد والمجتمع الدولى، والتى سيكون فيها الدواء الناجع لتضارب العلاقات الدولية والحروب والفقر والنزاعات الإقليمية بمختلف أشكالها. فهى الدواء والشفاء لكل العلل فى أى مجتمع على أن يبدأ المجتمع بالديمقراطية والليبرالية التى يرى سدنتها أنها الواقى من كل شر وفيها الخير كل الخير. ولذلك فالديمقراطية من وجهة نظر دعاة العولمة هى المدخل لعضوية هذا النظام الجديد الذى لابد لأى مجتمع أن يدخل فيه حتى يتسنى له الاستمرار فى الحياة.

ولتبيان هذا رأينا أن يبدأ هذا العمل المتواضع بدراسة نوضح فيها العلاقة بين السياسة كموضوع أكاديمى وعلم الاجتماع السياسى كموضوع أكاديمى أيضاً، إلا أنه يوسع مجال إهتمامه ليشمل ظواهر اجتماعية أخرى ترتبط بالضواهر السياسية التى يعد المجتمع هو صانعها ومبدعها. ومن ثم كان الفصل الثانى مكرساً لعرض مفهوم المجتمع صانع كل الظواهر التى تنتج عن اجتماع الإنسان بأخيه الإنسان الذى ينحو إلى الخير تارة وإلى الشر والصراع تارة أخرى. ولهذا جاء الفصل الثالث ليعالج ويبرز كيف يحافظ المجتمع على استمراره وأمنه ويحقق مصالحه – مثل ظهور العولمة – بوسائل عديدة نطلق عليها عناصر الضبط والسيطرة فى الحياة الاجتماعية. ولما كانت القوة هى جوهر الحكم فإن دراسته بنائها فى المجتمعات المتقدمة والنامية تصبح لازمة لتوضيح الفكرة الأساسية التى نناقشها وهذا ما تناوله فى الفصلين الرابع والخامس والسادس والسابع بالتركيز على المجتمع المصرى. وقد خصصنا الفصلين الثامن والتاسع لدراسة الدولة ونظريات قيامها. وجاء الفصلين العاشر والحادى عشر لنناقش فيهما العمليات السياسية المرتبطة بترسيخ النظام السياسى، وإنتهينا فى الثانى عشر إلى مناقشة ديمقراطية الحكم فى النظم السياسية الحديثة.

والله ولى التوفيق

الاسكندرية فى الخامس عشر من يناير ٢٠٠١ — اسماعيل سعد

الفصل الأول
العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى

علم الاجتماع السياسى - تعريفه ومجاله:

إن تناول أى موضوع من الموضوعات بالدراسة يقتضى بادئ ذى بدء أن نعرف ذلك الموضوع، وهذا أمر يدخلنا فى مشكلات فلسفية ومنهاجية، فإذا ما حاولنا – على سبيل المثال – أن ندرس ماض كيان تاريخى كبلد من البلدان فإن أمر التعريف قد يكون يسيراً، وإذا ما حاولنا أن نعرف علماً من العلوم كالطبيعة أو الرياضة فإن الأمر قد لا تحول دونه عقبات لا يمكن التصدى لها؛ إذ أن هذه العلوم تنتهى بنا آخر الأمر إلى مجموعات من القضايا المبرهنة. وذلك على خلاف الحال مع علم الاجتماع Sociology الذى إذا ما حاولنا دراسة تاريخه فإن الأمر يؤدى بنا إلى مخاطر عدة، إذ أنه من الممكن أن يكتب كل عالم اجتماع تاريخاً لهذا العلم يغاير تلك التواريخ التى يكتبها علماء الاجتماع الآخرون، وكل هذه التواريخ تؤدى بنا فى النهاية إلى الموقف السائد أو مجموعة الحقائق السائدة فى علم الاجتماع اليوم من وجهة نظر كل عالم من هؤلاء العلماء. فعلم الاجتماع إذن – على حد تعبير «ريموند آرون» – لا يستطيع أن يعطينا مجموعة الحقائق المبرهنة بحيث أن نسميها الموقف الراهن فى علم الاجتماع(١).

إن محاولة تعريف موضوع علم الاجتماع السياسى، كانت وما تزال موضع جدل كثير، فالبعض يحاول تعريف موضوع هذا العلم من خلال المحتوى الذى تدور حوله الأبحاث العديدة التى تتعرض فى الوقت الحاضر لدراسة هذا العلم. وعلى حين يرى علماء السياسة أن علم الاجتماع السياسى إن هو إلا محاولة لدراسة الآثار التى يحدثها ما يدور فى البيئة الاجتماعية على النسق السياسى التحتى Political Subsystem، يميل علماء الاجتماع إلى توصيف موضوع علم الاجتماع السياسى من خلال التداخل القائم بين النظم السياسية والاجتماعية فى المجتمع.

وإذا أردنا أن نعرف علم الاجتماع السياسى من وجهة نظر عالم الاجتماع، فإننا نجد تعريفاً مقتضباً له عند Lewis A. Coser فى كتابه عن

«علم الاجتماع السياسى الذى يقول فيه: «إن علم الاجتماع السياسى هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزع القوة على نحو معين فى نطاق الجماعات أو فيما بينها، ويهتم بالصراعات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى التغير فى توزع القوة»(٦).

ولذلك فإننا نجد أن الدراسات التى تقع فى نطاق هذا التعريف تركز على الإتفاق السياسى Poilitical Consensus والشقاق وأسبابهما الاجتماعية، وكذلك العلاقات بين كل من البناء الاجتماعى والقوة السياسية، وتحليل الصفوات، فضلاً عن دراسة الأساس الإجتماعى للجماعات السياسية مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط Pressure Groups والعلاقة بين التغير الاجتماعى والتغير السياسى، والأساس الاجتماعى للايديولوجيات السياسية، وتأثيرات النظم الاجتماعية على السلوك السياسى (مثل التنشئة السياسية Political Socialisation والمشاركة السياسية Political Participation).

فإذا ما تركنا عالم الاجتماع لنرى ما يقوله عالم السياسية، فإننا نجده يعرف علم الاجتماع السياسى على أنه ذلك الفرع من علم السياسة الذى يتناول بالدرس العلاقات المشتركة بين النسق السياسى التحتى والأنساق التحتية الأخرى للمجتمع، ولكنه يتناولها بصفة خاصة من حيث تأثيرها على النسق السياسى التحتى، فذلك هو أول ما يعنى به، لا على النسق الاجتماعى ككل الذى يمثل محور إهتمام عالم الاجتماع.

وهكذا فإننا نجد اهتمامات عالم السياسية تدور حول الأسباب الاجتماعية للاختلافات بين الايديولوجيات السياسية، وآثار التغير الاجتماعى على النظم السياسية وما يتبع من سياسات، وكذلك الأساس الاجتماعى للسلوك الانتخابى وعضوية الأحزاب؛ فضلاً عن مشاكل الثقافة السياسية، والتكامل السياسى والأسباب الاجتماعية للأزمات السياسية كالثورة والحرب الأهلية والتدخل العسكرى فى السياسة.

ومن ذلك فإن عالم السياسية يرجو من دراسات علم الاجتماع السياسى تفسير الظواهر السياسية المعينة، بينما يحاول عالم الاجتماع أن يوسع دائرة تفسيراته بحيث يتناول ظواهر المجتمع فى نطاقها الأوسع والتى تبدو فيها القوة السياسية – على سبيل المثال – كمجرد عنصر واحد، قد يتساوى من الناحية التحليلية مع القوة الاقتصادية أو القوة الدينية.

إن صياغة مصطلح علم الاجتماع السياسى Political Sociology واستخدامه على هذا النحو لم تظهر إلا فى النصف الثانى من العقد الخامس لهذا القرن»(٤). وقد تكون الأسماء والمصطلحات مرايا تعكس الواقع والحقيقة، أو حجباً تحول دون رؤية أى منهما. ومن ثم فإنه يتعين أن نحاول من خلال ما عرضناه وما سنعرضه أن نتتبع الأصول التاريخية والفكرية التى إنبثق عنها هذا المصطلح، كى نستبين مضمونه، وننتهى إلى الاهتمامات التى يدور حولها هذا العلم والتى تشكل موضوعات أبحاثه الأساسية فى الآونة الراهنة، بعد هذا التقدم الكبير فى المجالين النظرى والتطبيقى للفكر الإنسانى، وفى ميدان العلوم الاجتماعية بخاصة.

ويبدو أن عالم الاجتماع واحد من اثنين: إما أن يكون ممثلاً للواقع السياسى أو مراقباً له. وذلك منذ ثيوسيديدز Thucydids الذى كتب عن حرب البلوبونيز Peloponnesian، التى عايشها وانفعل بها. كذلك «مكيافيللى» الذى قدم أول كتاب فى السياسة العملية وهو كتاب (Le Prince)»(٥). ومن بين الأقدمين نجد «إبن خلدون» الذى عمل فى الحياة العامة أكثر من أربعين عاماً تفرغ خلالها مدة أربعة سنين ليكتب لنا «المقدمة» التى تجعله يزداد تألقاً إذا ما نظرنا إليه خلال غلالة الظلام التى سادت عصره، فبينما تألق «ثيوسيديدز» و «ميكافيللى» فى عصور متألقة وبيئات مزدهرة فإن «ابن خلدون» كان النقطة المضيئة الوحيدة فى أفق عصره .. فهو فى «المقدمة» التى وضعها فى التاريخ العام استوعب وصاغ فلسفة للتاريخ، هى ولا شك

أعظم عمل من نوعه جادت به القرائح حتى ذلك الحين فى أى زمان أو أى مكان»[٦].

وهكذا يمكن أن ينسحب على علماء الاجتماع ذوى النفوذ أمثال «ماركس» و «باريتو» و «دوركيم» و «ماكس فيبر» وغيرهم. فلقد كان «ماكس فيبر» – على سبيل المثال – يتمنى أن يكون قائد للحزب أو رجلاً من رجال الدولة، وقد راودته الرغبة فى أن يكون الرئيس، أو الرجل الذى يهدى مواطنيه بعظمة تفكيره. فعالم الاجتماع إذن – على حد تعبير ريموند أرون – يصبح سياسياً حتى وإن لم يشأ ذلك»[٧]. ومن ثم فليس من المستغرب أن تتضمن كتابات الأقدمين أمثال أرسطو وابن خلدون وغيرهم موضوعات تعد من صميم علم الاجتماع السياسى. فما هى إذن طبيعة العلم الاجتماعى التى يندرج تحتها أو ينبثق عنها علم الاجتماع السياسى؟.

إن أغلب الايديولوجيات التى قدر لها أن تسود الحياة السياسية والاجتماعية فى مجتمعنا البشرى المعاصر، إنما ترجع إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر. بل إننا ما نزال نستفيد من رصيد الأفكار المتطورة لمفكرى ذلك العصر، ويعتبر الرجوع إليها وإلى الأوضاع فى القرن الماضى من الأهمية بمكان فى مجال هذا البحث.

فالسياسة التى بدأت تفرض نفسها على جوانب الفكر الإنسانى منذ «أرسطو»، تشكل الآن موضوعاً أكاديمياً تتزايد أهميته يوماً بعد يوم. وقد تنزع بعض الاتجاهات إلى تناول علم الاجتماع السياسى على أساس أنه تمييز بين ما هو سياسى Political وما هو اجتماعى Social. هذا التمييز الذى ظلت محاولته أمراً متجدداً فى تاريخ المعرفة البشرية.

لقد كانت «الثورة الفرنسية» الباعث الحقيقى لتحلل العلاقات القديمة وعدم تثبيت الجديد منها، بل أنها كانت الباعث النهائى لذلك النوع الجديد من التفكير السياسى، من المجتمع إلى الدولة أكثر منه من الدولة إلى

المجتمع»[٨]. هذا فضلاً عن حركة الإصلاح الدينى Reformation والثورة الصناعية Industrial Revolution اللتين كانت العامل الحاسم فى إيجاد المجتمع الأوربى الحديث، بل أوجدتا أيضاً ما يسمى الآن بعلم الاجتماع السياسى»[٩]، وقد انتشر التغير الأساسى فى الجانب السياسى، انتشاراً ضخماً خلال الـ ١٥٠ سنة الأخيرة؛ فالانتخاب العام Unviersal Suffrage والبيروقراطية الواسعة والأحزاب السياسية الجماهيرية، هى جميعاً نظم حديثة تولدت عن الثورة الفرنسية والثورة الصناعية والاصلاح الدينى.

ولقد كشف سقوط المجتمع التقليدى لأول وهلة عن أوجه الاختلاف بين «المجتمع» و «الدولة» وكشفت حركة الاصلاح الدينى والثورة الصناعية عن مشكلة الكيفية التى يجسد بها المجتمع، الصراع Conflict المستمر بين أعضائه والجماعات الاجتماعية ويحافظ فى الوقت نفسه على التماسك الاجتماعى Social Cohesion وشرعية سلطة الدولة.

وإذا ما أردنا مناقشة مثل هذه المشكلات نرى أنه من المناسب هنا أن نبدأ بمناقشة العلم الذى قد يكون «علم الاجتماع السياسى» قد انبثق عنه كما أسلفنا وهو «علم الاجتماع Sociology». فإذا عرفنا موضوع علم الاجتماع على أنه دراسة نسقية Systematic للسلوك الإنسانى الجمعى، وإذا ما فصلنا موضوعات معينة كالاقتصاد أو السياسة أو الديموجرافيا Demography، فإنه لا يمكن النظر إليها على أنها موضوعات أو علوم مستقلة ومتساوية، وإنما سوف ينظر إليها على أنها فروع متميزة من علم الاجتماع (أو العلم الاجتماعى)، إذ أن السلوك الاقتصادى Economic Behaviour، مثل السلوك السياسى ما هو إلا نوع واحد من السلوك الاجتماعى Social Behaviour، وما النظم الاقتصادية والسياسية إلا أشكال من النظام الاجتماعى Social Order»[١٠].

والواقع أن مصطلح علم الاجتماع إنما يعنى واحداً أو أكثر من أشياء كثيرة شديدة الاختلاف فهو فى المقام الأول يعنى التاريخ الاجتماعى Social

History أو الأنثروبولوجي المعاصر. ويعنى فى المقام الثانى علم النفس الجمعي أو الاجتماعى Collective or Social Psycology. وعلم الاجتماع فى أكثر تعريفاته عمومية إنما يعنى «نوع التفكير الذى يدور حول العملية التاريخية Histarical Process الكلية التى يمكن تصنيفها بطريقة أكثر تلائماً مع فلسفة التاريخ Philosophy of History»(١١). إلا أن هناك فارقاً هاماً فى حالة العلوم السياسية بين الفلسفة السياسية أو النظرية السياسية وبين علم الاجتماع السياسى أو النظرية السياسية وبين علم الاجتماع السياسى أو العلم السياسى. ورغم اختلاف المصطلحين الأخيرين فى بعض الأحيان»(١٢). فهما يعالجان كمترادفين فى مصطلحات التمييز الأساسى بين الدراسات الفلسفية والدراسات الإمبريقية للسياسة، وتعد فروض النظرية السياسية Political Theory أو الفلسفة بيانات وصفية وأخلاقية، إلا إذا دخلت فى إطار المنطق Logic.

هذا فضلاً عن العدد الكبير من النظريات العامة عن التاريخ والمجتمع، التى إدعى كتابها حيوية وفعالية العلم بالنسبة لها. والحقيقة الثابتة فى مجال العلوم الاجتماعية هى «أن ما يزعم أنه علوم مجتمع لم تتكشف إلا عن وكونها مجرد فلسفات تاريخ»(١٣). ولهذه العلوم مناهج كثيرة (مشتركة بين ميادين العلوم الاجتماعية المختلفة)، وهى علوم تبحث فى نقاط كثيرة تترتب إحداها على الأخرى بالنسبة لنتائجها المستقلة أو الأساسية إلا أن الرغبة أو المحاولة فى تجميع هذه العلوم تحت عنوان شامل واحد، تعتبر – فى رأى Runciman – عملية تكييف مدخل مشابه لمدخل جما قبل «سقراط»»(١٤)، حيث كان الماء أصل كل شئ عند Thales، وثمة إتجاه قوى فى الوقت الراهن يدعو إلى استخدام علم الاجتماع كمصطلح غير كاف، فى الوقت الذى يتزايد فيه الاتجاه إلى استخدام ما يسمى بعلم الاجتماع الصناعى Industrial Sociology وعلم اجتماع القانون Sociology of Low أو الدينى إلى آخره.

وبالرغم من تزايد هذا الاتجاه الذى قد يبدو مقبولاً عند بعض العلماء، إلا أنه يجب أن نضع فى الاعتبار فى الوقت نفسه أن القول بعدم كفاءة المناهج السوسيولوجية أمر مضلل بعد التقدم الملحوظ الذى أحرزته المناهج الكمية Quantative Methods والوصفية Descriptive، فضلاً عن التقدم الذى أحرزه علم النفس الاجتماعى Social Psycology فى مجالاته المختلفة. ومن ثم يجب التمييز بين التحدث عن علم الاجتماع وبين التحدث عن المناهج السوسيولوجية حيث يكون الحديث عن العلوم الاجتماعية وارد عند عزل مجال معين من السلوك الإنسانى ووضع صيغة تعليلية لتفسيره. ويتعين علينا قبل أن نستطرد، أن نطرح سؤالاً على مستوى علم الاجتماع بوجه عام. فإذا ما قلنا أن مادة دراسة العلوم الاجتماعية على وجه العموم ليست الأشياء Things وإنما الناس People فهل يمكن أن نتكلم عن العلم Science على إطلاقه بالمعنى الذى يستخدم فيه اللفظ فى العادة؟.

«إن علم الاجتماع يظهر للناس ماذا يريدون حقيقة، وما هى النتائج المحتملة لأعمالهم. غير أنه لا يعين لهم أبداً ما ينبغى عليهم أن يريدوه»[١٥]. أو بمعنى آخر يعين علم الاجتماع الناس على أن يعرفوا أين يقفون، وأى طريق يسلكون، وماذا يفعلون – إذا وسعتهم الحيلة – حيال الحاضر كتاريخ وحيال المستقبل كمسئولية»[١٦]. ومن ثم فهل لمثل هذا العلم طبيعة علمية بالمعنى المألوف لكلمة Science؟.

إن الرد على مثل هذا التساؤل يحتاج إلى دراسات مطولة تعيننا على الوصول إلى تحديد مناهج العلوم الاجتماعية التى يمكن إضفاء الصبغة العلمية عليها، حيث ما تزال المناهج الكمية والدراسات التجريبية – إذا جاز التعبير – التى ما يزال علماء الاجتماع يستخدمون عبارة الامبيريقية Empirical للدلالة على عدم الدقة الكاملة فى نتائجها بالمقارنة بالدراسات التجريبية المعملية فى ميدان العلوم الطبيعية. ولقد أكد «فيبر» وبإصرار على أنه ليست هناك مفردات لغوية دقيقة ومحددة لتحليل الظواهر الاجتماعية،

حتى مفهوم الثقافة Culutre يعتبر «مفهوم قيمة Value-Concep»[١٧]. وهذا راجع إلى أن البحث السوسيولوجي ما يزال فى حاجة إلى معيار موضوعى يقوم على أساسه الاختبار.

ولا يعنى القول بأن العلوم الاجتماعية تتعلق بأفعال وليس بأحداث، التخلى عن كل الأفكار الأولية لاتباع المنهج العلمي فى البحث السوسيولوجي «فالوظيفة التحليلية الملائمة للعلوم الاجتماعية ليست التنبؤ Perdiction وإنما هى التشخيص Diagnosis»[١٨]. ومن المفارقات الغريبة، أن النظرية العامة للمجتمع – إن وجدت – على ما يبدو «كلما حاولت المبالغة فى الوصول إلى الطابع العلمى، وقف مستواها دون بلوغ هذا الطابع»[١٩].

والمشكلة الأساسية التى تواجه عالم الاجتماع من خلال دراساته هى محاولة صياغة بعض الافتراضات التى تتناسب مع رسم نمط كل متغير، فالتنبؤ لا يمكن أن يكون مؤكداً؛ وبالتالى فهو غير كاف، إذ يمكننا التنبؤ من توقع نتائج الانتخابات أو صياغة السياسات الاقتصادية أو تقدير اتجاهات الشعب لأنه يمكننا معالجة مثل هذه المسائل جملة.

وبالرغم من قصر الفترة التى ظهر فيها «علم الاجتماع السياسى» (منذ عام ١٩٤٥) فإن الموضوعات التى ينشغل بها علماؤه الآن، هى موضوعات ذات درجة عالية من الدقة، وأحرزت تقدماً ملحوظاً فى مجالات محددة، وأعطتنا كمية كبيرة من المعلومات ذات القيمة، وهى لا تصرف نظرنا عن التحقق والنظر إليها على أنها إنتاج قوى لعلم مؤكد مرتبط بالحقيقة فى كل الأوقات والأماكن، ولكن كمادة خام للتاريخ السياسى الذى تحتاج لأن تدخل فى سياقه. وهذا لا يعنى القول بصعوبة إقامة تعميمات ذات قيمة حول السلوك السياسى وفحص ذلك بالمناهج النموذجية، على أساس تلك العلوم الطبيعية، على الأقل. ولكن إذا كنا نود أن تكون كل العلوم علوماً Sciences، فسوف تبقى بعض العلوم دائماً أقل علمية من العلوم الأخرى.

إن أصول «علم الاجتماع السياسى» تكمن فى التمييز بين الدولة State والمجتمع Society، وقد اهتم الفكر القديم والوسيط كما رأينا بالنظام المدنى Civil - Order والمجتمع السياسى Political Community الذى ينتسب إليه الناس، ولم يكن هناك تصور عن إنفصال الدولة عن المجتمع. وظهرت الفكرة الاقطاعى Feudal Order وظهور علم الاجتماع السياسى أثر الاهتمام المتزايد بالعلاقة بين الدولة والنظام السياسى والنظم الاجتماعية الأخرى. وواجه المنظور السوسيولوجى «الدولة» كنظام اجتماعى واحد فقط داخل المجتمع. بينما رأى المجتمع أكثر شمولاً للعملية الاجتماعية(٢٠). فالقوة والسلطة واتخاذ القرار، هى حقيقة ما يدور حوله النظام السياسى، إذا لم تكن هى المكونة للنظام السياسى ذاته، ويعد النظام السياسى ملهماً للملاحظة السوسيولوجية كنموذج للتنظيم الاجتماعى، تماماً مثل أى شكل آخر من أشكال الحياة الاجتماعية. ومن ثم فإن النظام السياسى يشكل أحد القضايا الهامة والرئيسية لعالم الاجتماع السياسى، بالإضافة إلى أن دراسة كيفية تنظيم القوة الاجتماعية Social Power فى البناءات السياسية، يربط دلالاتها بالبناءات والنظم الأخرى فى المجتمع.

ومن هذا فالدولة وكل ما يشابهها من نظم الحكم، تقيم نموذجاً رئيسياً للتنظيم السياسى. ولا يهم عالم الاجتماع أن يدرس الخصائص الرسمية للحكم، وإنما يهمه فى المقام الأول دراسة العلاقات من الدولة كبؤرة مركزية للقوة السياسية، إلى تنظيم الحياة الاجتماعية السائدة فى المجتمع.

إن «ماركس» يشكل الركيزة الأساسية فى علم الاجتماع السياسى، فلم يكن من المستطاع تصور علم اجتماعى سياسى حتى ماركس و Von Stein والذى صور قبل ماركس طابع الحياة الإنسانية على أنه صراع مستمر بين الدولة والمجتمع. وهذا نعثر عليه فى كتابات ماركس خلال تلك الفترة. فقد كتب ماركس عام ١٨٤٤، أن الدولة قامت على التناقض بين الحياة العامة والحياة الخاصة، وفى عام ١٨٤٥ كتب يقول «إن الخرافة السياسية تعتقد فى

هذه الأيام فقط أن الحياة المدنية يجب أن ترتبط مع بعضها بوساطة الدولة، بينما في الحقيقة تقوم الدولة، بل ويتوقف قيامها على الحياة المدنية»[٢١]. وقد لا يكون Von Stein قد ابتعد عن هيجل كما فعل ماركس – ففون شتاين في رأى جرفتش، إرتد من الماركسية إلى الهيجلية، وبالرغم من أن شتاين لا يتعادل مع ماركس في أصالته إلا أنه يشترك معه في تأكيد ظهور التمييز الذي كان خافياً أو ميتافيزيقيا من قبل، هذا التمييز الذي يصنع الآن، والآن فقط إمكانية قيام علم الاجتماع السياسي.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه بالاستطاعة اعطاء تعريف سوسيولوجي للدولة الحديثة فقط في مصطلحك خاصة ومحددة مثل كل رابطة سياسية Political Associotion وبالذات عند استخدام «القوة الفيزيقية» (Physical Power) فالدولة مجتمع إنساني محلى Human Community[٢٢] استخدم احتكار شرعية القوة الفيزيقية بنجاح داخل إقليم. ومن هنا نستطيع القول – وفقاً لما يراه فيبر – أن السياسة تعنى الصراع من أجل تقاسم القوة أو التأثير على توزيع القوة سواء بين الدول أو الجماعات المختلفة داخل الدولة. **فالقوة تترجم نفسها دائماً إلى نشاط سياسي كما تترجم القوة - على مستوي آخر - التفاعل الاجتماعي إلى تمايز جماعات وسلطة رشيدة.**

علم اجتماع سياسى أم علم سياسة؟:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن بصدد هذا التساؤل هو ميدان «علم الاجتماع السياسي» الذي يمكن استخلاصه من دلالات كل من هذين التعبيرين: علم السياسة Science of Politics وعلم الاجتماع السياسي Political Sociology[٢٣]، فمن ناحية علم السياسة، سياسة من؟ لا شك أنها سياسة الناس، وهؤلاء الناس يعيشون في مجتمع، ويمارسون السياسة من خلال إطار اجتماعي يتفاعل فيه الأفراد والجماعات سواء بالشقاق Clevage أو بالإتفاق Consensus على مصلحة فردية أو جماعية. ومن ثم وببساطة فمن الأولى أن يقوم علم المجتمع بدراسة سياسة هؤلاء الذين يدرسهم؛ والتي تعتبر عندئذ، فرعاً من

فروع هذا العلم ذاته - علم المجتمع - فعلم السياسة إذا ما قيس بعلم الاجتماع السياسى، يتضح أن مجاله أضيق بكثير من مجال علم الاجتماع السياسى حيث يقصر علم السياسة اهتمامه على دراسة الظواهر السياسية بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى، وهو أمر لا يتطابق مع مقتضيات المنهج العلمى التحليلى الموضوعى فى مجال الظواهر الاجتماعية التى تعنى حتمية النظر إلى الظواهر السياسية باعتبارها ظواهر ترتبط بالمجتمع وتتداخل مع غيرها من الظواهر فيه. وهذه النظرة الشاملة هى أقرب لأن تندرج تحت «علم الاجتماع السياسى» أكثر منها تحت علم السياسة.

وتعتبر الماركسية هى النظرية الفريدة فى مجال المجتمع، وقبل ماركس استطاع «مونتسيكو» أن يقدم نظرية جزئية فى هذا المجال. وهى نظريته عن النظم السياسية. ولكن أحداً إلى يومنا هذا لم يستطع أن يقدم نظرية شاملة للحياة الاجتماعية ككل غير ماركس.

وليست السياسة شيئاً مجرداً ولكنها سياسة «مع» و «ضد» أنماط نوعية من التنظيمات وأشكال قائمة للحكم داخل المجتمع. ومن ثم فهناك فى هذا المجال صراع وإتفاق، ويكون الصراع دائماً من أجل القوة التى تترجم نفسها - على حد تعبير ميلز - إلى نشاط سياسى، كما تترجم القوة التفاعل الاجتماعى إلى تمايز جماعات وسلطة رشيدة.

وبالرغم من أن علم الاجتماع السياسى أكثر قابلية للتطبيق وأكثر شمولاً، إلا أن الوجود الفعلى لعلم السياسية قاد علماء الاجتماع لاهمال أشكال معينة من العملية السياسية مثل «الدولة» و «القانون» وغيرهما من الأشكال الآلية للضبط السياسى Political Control(٢٤).

مجال علم الاجتماع السياسى:

وبعد أن ألقينا هذه النظرة التاريخية التى تبدو كمقدمة لظهور علم الاجتماع السياسى بمفهومه الراهن وعلاقته بعلمى السياسة والاجتماع،

نحاول الآن تناول مجال هذا العلم الحديث والموضوعات التى تشكل محور الدراسة بالنسبة له.

يلتقى مصطلح «علم الاجتماع السياسى» بمصطلح «علم السياسة» إلى حد كبير فيما عدا أن المصطلح الأول يتعدى المصطلح الثانى بالإلتفات إلى وجهة النظر العلمية الموضوعية الشاملة التى تبدأ من تداخل الظواهر السياسية وتساندها مع غيرها من ظواهر المجتمع. وبالرغم من أن علم الاجتماع السياسى يتكون من أخلاط عدة، إذ أنه موضوع غير ذى شخصية محددة(٢٥)، إلا أنه علم اجتماع أولاً وليس هناك خلاف على مجاله الأكبر الذى هو الحياة الاجتماعية بظواهرها ولكن الخلاف القائم يدور حول تعيين مجاله الخاص، من بين مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى المتعددة، وذلك نظراً لأن علماء الاجتماع السياسى ينحون مناح مختلفة، برغم أنهم يتركون أثراً موحداً على تطور المداخل الكبرى لعلم الاجتماع والمداخل النسقية للعلم السياسى. ويسعى علماء الاجتماع السياسى لدراسة واقع الأحوال والظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على «البناءات السياسية»، فعمل علم الاجتماع السياسى بالتالى يدور حول وصف أشكال التماثل بين جميع الجماعات السياسية السائدة فى البناء الاجتماعى القائم بالإضافة إلى العلاقات بين الجماعات وتنظيمها الذى قد يكون متدرجاً وفيدرالياً أو متماثلاً وفق إدعاء المفهوم الديمقراطى(٢٦).

ولما كان الأمر كذلك فإن علم الاجتماع السياسى يعالج النظم السياسية الرسمى منها وغير الرسمى، كأجزاء من النسق الاجتماعى Social system ليست قائمة بذاتها ولكن داخل إطار المجتمع ويركز علم الاجتماع السياسى دراسته على الصفوات Elites ومجموع أعضائها، وعلى تنسيق مظاهر الصراع بين جماعات المصلحة Interest Groups والجماعات ذات النفوذ الرسمى بالإضافة إلى التركيز على دراسة تشكيل وجهة النظر السياسية. وقد اهتم علم الاجتماع السياسى أخيراً على وجه الخصوص بالأحزاب السياسية

Poloitical Parites كنظم اجتماعية فضلاً عن اهتمامه القديم بالنظم الاستبدادية والدكتاتورية، وعلم الاجتماع السياسي «أولاً وأخيراً جزء من علم الاجتماع Sociology الذى أخذ فى تحويل علم السياسة تقدمياً فى اتجاه واهتمام أوسع بالواقع الإمبيريقى(٢٧).

ويعن لنا أن نتساءل عما إذا كانت هذه الموضوعات التى تشكل مجال علم الاجتماع السياسى، تتركز كلها حول «القوة Power» وكيفية إمتلاكها أو الوصول إليها؟.

هناك مفهومان يتصارعان حول الاستحواز على مضمون علم الاجتماع السياسى، يدعى الأول أن علم الاجتماع السياسى هو علم الدولة "Science of State"، والثانى يدعى أنه «علم القوة Science of Power» وبالرغم من تأكيد العالمين الفرنسيين M. Duverger, G. Bordeau وميلهما للمفهوم الثانى. إلا أن المفهوم الأول ما يزال له مناصروه حتى اليوم.

هذا ويذكر «موريس دوفرجيه» فى كتابه Sociologie Politique «أن علم الاجتماع السياسى كعلم للدولة إنما يعنى ما نقصد فى مفهومنا المتعارف عليه الآن فى الحياة العادية بكلمة سياسة politique(٢٨)، وتعريف علم الاجتماع السياسى بأنه علم الدولة إنما يعنى ربط هذا العلم بصورة الدولة الحديثة على أساس أنها آخر صورة تاريخية للمجتمع السياسى أى الدولة القومية National State.

وربط مجال علم الاجتماع السياسى بالدولة القومية إنما يعنى تحديد مجال هذا العلم بصورة تاريخية معينة للمجتمعات السياسية، مما يخالف النظرة العلمية الحقة التى لابد وأن تعتمد على المقارنة والمقابلة للتجريبة فى مجال دراسة المجتمعات فكلمة الدولة Le Etat تعنى تمييز نوع واحد من التجمعات الإنسانية Groupements Humains أو من المجتمعات على وجه الخصوص. وإعطاء علم الاجتماع السياسى هذا المعنى (علم الدولة) يضعه

ضمن تصنيف العلوم الاجتماعية التى تقوم على طبيعة المجتمعات محل الدراسة «إلا أن علم الاجتماع السياسى مختلف فى جوهره عن علم الاجتماع العائلى Sociologie Familliale وعلم اجتماع الجماعات الأولية Groupes Elémentaires وعلم الاجتماع الحضرى Sociologie Arbaine وباقى فروع علم الاجتماع»(٢٩).

وبالرغم من أن المفهوم السابق لعلم الاجتماع السياسى كعلم الدولة لم يعد محل اهتمام الكثيرين من الكتاب إلا أن هناك بعض الكتاب الذين يتمسكون بهذا المفهوم، مثال Jellinek الألمانى الذى كان يكتب قبل الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى الكاتب الفرنسى M. Marce Prélot الذى يعتبر من أكبر المناصرين لهذا المفهوم. وتمثل وجهة نظر هذين العالمين مفهوم علم الاجتماع السياسى الكلاسيكى - إذا جاز التعبير - فى المدرسة الفرنسية.

ويسود مفهوم علم الاجتماع السياسى كعلم للقوة لدى غالبية الكتاب السياسيين والاجتماعيين فهو من وجهة نظرهم «علم الحكم والسلطة» Autorité فى جميع المجتمعات الإنسانية لويس قاصراً على المجتمع القومى فقط. ويرتبط هذا العلم بالتمييز بين الحكام والمحكومين. ففى كل جماعة إنسانية مهما كبرت أو صغرت الثابت منها والمؤقت وجد من يأمر ومن يطيع، ومن يتخذ القرارات ومن يخضع لها.

إن هذا التمييز فى رأى "Léon Duguit" هو الذى يشكل الظاهرة الأساسية التى يجب أن تدرس بطريقة مقارنة على كل المستويات فى جميع المجتمعات. وبهذا المفهوم فإن علم الاجتماع السياسى يدخل ضمن تصنيف آخر للعلوم الاجتماعية لا يقوم على أساس طبيعة المجتمعات محل الدراسة وإنما وفقاً لأنماط معينة من الظواهر نجدها فى جميع المجتمعات أى أنه كما يقول «دوفرجيه» يختلف عن علم الاجتماع الاقتصادى والعائلى والدينى ... وهكذا.

ويأخذ الكثيرون من الكتاب المعاصرين بهذا التعريف لعلم الاجتماع السياسى (علم القوة)؛ ومنهم ماكس فيبر، وريموند آرون، وجورج فيدل G. Vedel وجورج بوردو وموريس دوفرجيه. والقوة كما يبين التاريخ تعطى فى جميع المجتمعات الإنسانية وحتى فى مجتمع الحيوان لمن يملكونها مكاسباً وامتيازات فهى تعطى الشرف Honour والهيبة واللذة. وعندئذ تصبح القوة موضوعاً للقتال والصراع فهى تؤدى إلى المواجهة بين من يتصارعون من أجل منصب رسمى أو مكسب شخصى. وعلاوة على ذلك ففى المجتمعات الكبرى هناك إلى جانب الصراعات الفردية صراعات أخرى من أجل القوة Power بين الجماعات داخل المجتمع المحلى والصراع بين من بيدهم القوة وبين المواطنين، أى بين الحاكمين والمحكومين.

إن القوة تمارس دائماً لصالح جماعة أو عشيرة Clan أو طبقة Class. والصراع ضد القوة يقوم به جماعات من العشائر أو الطبقات الأخرى التى تريد أن تحل محل من بيدهم القوة ومع ذلك ففى داخل الطبقة المسيطرة نفسها يظل «جهاز الدولة بين بيدى قلة أو أقلية»، حيث تبرز صراعات هذه الأقلية مع الأغلبية»[٣٠]. ولكن هذه الصراعات تختلف عن الصراعات التى تكون بين الطبقة المسيطرة أو الحاكمة والطبقات المسيطر عليها أو المحكومة حيث يظهر العداء بين الحكام والمحكومين أو بين الذين يحكمون ومن يجب عليهم الإذعان، أو بين من بيدهم القوة والمواطنين فى جميع المجتمعات الإنسانية.

ويميل المتحدثون عن علم الاجتماع السياسى كعلم للقوة إلى أن القوة فى الدولة لا تختلف بطبيعتها عن ما هى عليه فى المجتمعات الإنسانية الأخرى ولا تفترق عنها إلا من حيث كمال التنظيم الداخلى ودرجة الخضوع والإذعان التى تحصل عليها الدولة، وبالتالى فهم يرفضون ضمناً نظرية السيادة Théorie de la Souveraine[٣١]. وعلى هذا وطبقاً للنظرية العلمية. فإن

مفهوم علم الاجتماع السياسى كعلم للقوة، يعد أكثر واقعية من المفهوم الأول وهو علم الدولة.

لقد إتسع مجال علم الاجتماع السياسى الآن وأصبح يغطى موضوعات لا تبتعد عن موضوعه الأصلى – وهو موضوع القوة – مثل الأحزاب السياسية والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية وجماعات الضغط وكلها موضوعات تدور حول القوة.

وعلى هذا فعلم الاجتماع السياسى هو علم القوة باعتبار القوة قائمة وموجودة فى أى جماعة بشرية سواء أكانت هذه الجماعة صغيرة أو كبيرة – حيث تمثل القوة ظاهرة عامة فى المجتمعات الإنسانية، وهى توجد فى كل القطاعات النظامية وغير النظامية داخل المجتمع، فهى توجد كاملة فى الروابط والمجتمع غير النظامى ولا تتحول إلى قوة نظامية وسلطة إلا فى التنظيم السياسى.

ومن ثم فإن علم الاجتماع السياسى عند علماء السياسة والاجتماع فى الفكر الحديث هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزع القوة على نحو معين فى نطاق الجماعات أو فيما بينها، ويهتم بالصراعات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى التغيير فى توزع القوة، ولكن إذا كان هذا هو مفهوم ومجال علم الاجتماع السياسى وعلاقته بعلمى الاجتماع والسياسة، فما هى إذن طبيعة علم السياسة؟

طبيعة علم السياسة:

إن هناك اختلافاً ملحوظاً حول ما يشكل أفضل مدخل لدراسة السياسة، فضلاً عن قائمة عناوين مواد الدراسة الجامعية فى الوقت الحاضر المحيرة والتى تظهر بعض هذا الاختلاف. فالتسميات: الحكم والسياسة والمؤسسات السياسية وعلم السياسة. على سبيل المثال، إن هى إلا مظلات تقبع تحتها بعض الأوجه الخاصة للإدارة والنظرية السياسية والفلسفة السياسية والحكم

المقارن والسياسة الدولية. ويعرف قاموس أكسفورد علم السياسة على أنه: علم وفن الحكم، أو العلم الذى يعالج شكل ونظام وإدارة الدولة أو جزء منها، ويعالج تنظيم علاقاتها مع غيرها من الدول. وقصر دراسة السياسة على ما يتعلق بالمؤسسات العامة وأنشطة الدولة وحسب موضع خلاف – ولا شك – بين معظم الدارسين المعاصرين، وغالباً ما يؤدى تأكيد أن دراسة السياسة علم، إلى مقارنات متعسفة ومضطربة بينها وبين العلوم الطبيعية ومناهجها. وبالرغم من ذلك يبين الأستاذ «ماكنزى» أن للأخذ بتسمية علم السياسة بعض المزايا: أن لفظة علم السياسة تبقى هى التسمية التى تسوغ لدى الجمهور. وتشير كلمة علم هنا فى بساطة إلى أن دراسة السياسة تراثاً أكاديمياً، أى أنها فرع من فروع الدراسة ينقله الأساتذة إلى الدارسين بالكلام وبالتدوين منذ ٢٥٠٠ عام. ولا يعنى ذلك أن هذا الفرع علم من العلوم الطبيعية أو أن سبيل اصلاحه يتمثل فى محاكاة مناهج الفيزياء أو الكيمياء بدقة متزايدة.

وحتى إذا اتفق الباحثون على التسمية التى ينبغى أن تكون لهذا الفرع أو تعرفوا – فى أقل تقدير – على مواضع الخلاف فيه فيما بينهم، تبقى أمامهم مشكلة تحديد محتواه وتوجهه. وتغلب فى هذا المجال منذ عام ١٩٤٥ وجهات نظر العلماء الأمريكيين الذين يأخذون بالمناهج الكمية التى تتيحها لهم المصادر الواسعة المتوفرة للجامعات الأمريكية. وتزايدت فى الوقت نفسه استعارة المناهج والمفاهيم من فروع العلم الاجتماعى الأخرى، مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس بدرجات متفاوتة من النجاح. وأدت هذه التطورات الجديدة، التى فرضت على المداخل التقليدية للموضوع، إلى تخلط المصطلحات والمنهج، وترجع هذه التطورات فيما ترجع إلى التغيرات السياسية فى القرن العشرين الذى هز فيه ظهور النظم الشمولية التى تؤيدها الجماهير ما استقر عليه يقيم الديمقراطية الليبرالية. ولا يغيب عن الأذهان أن الدارسين المبتدئين ربما يعوزهم الوقوف على ما تقوم عليه دراسة السياسة،

ومن ثم، فعلينا أن نستعرض فى اقتضاب المداخل المتنوعة للدراسة الأكاديمية للسياسة قبل أن نتناول طبيعة النشاط السياسى نفسه.

المداخل التقليدية:

كانت الفلسفة والتاريخ والقانون تسيطر إلى حد كبير على دراسة السياسة قبل بداية هذا القرن. ولا ينطوى وصف هذه المداخل التقليدية على نقد أو دحض لحقيقة واضحة مؤداها أنها ما تزال تؤدى أدواراً هامة فى الدارسات السياسية الحديثة، وإن لم يعد ذلك حكراً عليها وحدها. فما يزال على دارس السياسة فى عصرنا الحاضر أن يواجه أعمال الفلاسفة العظام من أمثال أفلاطون وهيجل التى تتطلب تحليلاً نصيباً وتفسيراً جديداً، وإن كان تقصى القيم الشاملة يجنح إلى التوارى. ولم يعد من الشائع فى عصرنا ترديد: «ينبغى ... وينبغى» وإن لم يذهب نقاد الفلسفة التقليدية جميعاً إلى ما ذهب إليه «ت. د. ولدون» من إحالة المفاهيم السياسية القديمة، مثل: الحرية والعدالة والطاعة والاستقلال والحقوق الطبيعية إلى تفاهات وأخطاء فى فهم اللغة.

ولا ينبغى أن يظن أن الفلسفة السياسية التقليدية لم تكن تهتم إلا بالاستدلالات القبلية، أى بالنتائج التى يتوصل إليها دون إمعان النظر فى الحقائق السياسية. وبحث أفلاطون عن «الملك الفيلسوف» أو بحث هوبز عن «اللوياثان»، أى عن الحكومة القادرة على وضع حد لاضطراب المجتمع، توازيه مجموعة الدراسات الشاملة التى جمعها أرسطو عن دساتير دول المدن الاغريقية، أو نصائح ميكافيللى السياسية التى تنبثق من ملاحظته لحكومات الدول الايطالية فى عصر النهضة ومشاركته فيها. ولكن الباحثين عن الدولة الكاملة أقاموا تصوراتهم لها على افتراضات تجنح إلى التبسيط الشديد فى كثير من الأمور، إلى الحد الذى جعل توماس هوبز يتحدث، معمماً النظرة إلى الطبيعة البشرية، عن ميل عام عند البشر جميعاً يتمثل فيما لهم من رغبة

دائمة وجامحة فى الاستحواذ على القوة والاستزادة منها لا تنتهى إلا بالموت.

وما يزال للمنظرين السياسيين القدامى أهميتهم وذلك باعتبار طبيعة المسائل التى طرحوها، ولا شك فى أن الجهل بهم يجعل الدارس فى معزل عن الكثير مما يدور بين علماء السياسة. فضلاً عن أنه يتمثل فى الأعمال الوصفية لهؤلاء الفلاسفة السياسيين والجهود الرائدة فى مجال الحكم المقارن، بغض النظر عن يشوب بنيانها الشامخ فى الوقت الحاضر. على أن هنالك تفاعلاً له مغزاه بين النظريات السياسية وطبيعة المجتمع الذى تنشأ فيه وما له من سياسة. فنحن نستطيع أن نتعلم من قراءة فلسفة جون لوك السياسية الكثير عن الثورة الانجليزية فى عام ١٦٨٨ وعن أصولها وعن شخصية من قادوها ووجهوها وأهدافهم السياسية. وتتضح طبيعة التسوية الدستورية الأمريكية فى عام ١٧٨٨ – ١٧٨٩ إذا ما درسنا الدعاية التى كانت تقوم بها الصحف الفيدرالية ولا يستطيع أى دارس لنظام حكم وسياسة الاتحاد السوفيتى أن يجتنب الرجوع إلى ما قام به لينين من إعادة صياغة الفلسفة الماركسية.

وأخذ هذه المداخل الخاصة للدراسات السياسية فى الاعتبار يفسر أهمية الدور الذى يقوم به المؤرخ فى هذا الفرع. والمعالجة الوصفية التاريخية تتمثل فى بحث الأحداث الماضية من خلال الدلائل المتاحة والخروج منها بنتائج تقاس عليها بعض أوجه النشاط السياسى المعاصر. وتتنوع مصادر البحث، فربما تكون مذكرات أو سير ساسة لهم أهميتهم وربما تكون روايات صحفية عن أحداث بعينها، أو غير ذلك. ومن ثم يصبح المؤرخ جامعاً لعناصر الموضوع، يعمل فيها فكره وحسه ليستخلص فى نهاية الأمر صورة متكاملة من الشذرات المتناثرة. ومن الواضح أن الكثير من النظم والممارسات السياسية فى وقتنا الحاضر لا يتأتى فهمها إلا من خلال ما أشرنا إليه من سجلات تاريخية، على أن أحداث الماضى تتخللها ثغرات تدعو إلى الحذر،

فالتاريخ السياسى إن هو إلا سجل للعلماء والأحداث العظيمة وليس وصفا شاملاً للنشاط السياسى على سعته. وفى الدراسات السياسية البريطانية على تطورها التاريخى. ونلاحظ التوجه ذاته فى الدراسة المستفيضة التى كتبها «ج. ب. ماكينتوش» عن الوزارة البريطانية. وحذى نفس الحذو أستاذ أمريكى هو «صامويل بير» الذى كرس جزءاً كبيراً من تحليله للأحزاب السياسية ونظريات التمثيل النيابى لتطورها التاريخى.

أن دراسة القانون الدستورى تشكل الركن الثالث من أركان الدراسات السياسية التقليدية. وثمة علاقة وثيقة فى الوقت الحاضر بين دراسة القانون ودراسة السياسة فى التراث الأوروبى. وإن كان هناك انفصام متزايد بين هاتين الدراستين فى اتلأقطار الأنجلوساكسونية. وكان على دراس السياسية فى بريطانيا قبل مطلع ذا القرن أن يكرس الكثير من جهوده لدراسة النظم القانونية، وكان لكتاب «ديسى» «القانون الدستورى» الذى نشر فى عان ١٨٨٥ أهمية خاصة بين ما يقرأ من كتب السياسية وبرغم أن مناقشة موضوعات مثل: السيادة القانونية للبرلمان البريطانى وحكم القانون وفصل السلطات لم يكن ينظر إليها فيما مضى على أنها ذات أهمية أولى، فإن الصلة بين القانون والسياسة لم تنفصم تماماً، ذلك أن الثغرة فيما بينها سدت عن طريق ادخال أوجه النسق القضائى فى مجال العملية السياسية.

وأقوى تراث ورثته الفلسفة والتاريخ والقانون لدراسة السياسة ينصرف إلى مجال المداخل الوصفية والنظامية. وبرغم التطورات الحديثة ما يزال علماء السياسة يركزون فى الأساس على دراسة المؤسسات السياسية الرئيسية فى الدولة مثل الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية والخدمة المدنية والهيئة القضائية والحكم المحلى، ويستطيعون من خلال هذه الدراسات أن يخرجوا برؤى قيمة تتعلق بتنظيم هذه الموسسات وأن يناقشوا مقترحات اصلاحها وأن يقدموا نتائج عامة. ومع ذلك، فإنه بالرغم من أن الوصف على عمومه ينطوى على شئ من التصور الذهنى، فإن هذه الدراسات لم تطرح نظريات

واسعة المجال. ويمثل كتاب «برنارد كريك» «الاصلاح البرلماني»، المدخل البريطاني فى هذا المجال، شأنه في ذلك شأن كتاب «بيلى وصامويل» «عمل الكونجرس» الذى يمثل المدخل الأمريكى. فهما يحاولان بيان الكيفية التى تعمل بها المؤسسات السياسية المتنوعة، ومن ثم يتأتى من هذا الوصف اقتراحات تجريبية لكيفية اصلاح الأخطاء الممكنة وأوجه القصور.

ومن الممكن بطبيعة الحال أن نوجد مداخل مختلفة ومتنوعة فى نطاق هذا المجال التحليلى الوصفى. وإذا أراد المرء أن يدرس الأعمال التى تتناول دور الرئيس فى نسق الحكم الأمريكى، فإنه يستطيع أن ينتقل من الوضعية القانونية فى كتاب «ادوارد كروين» «منصب الرئيس وسلطاته» إلى التركيز الشديد على العمليات غير الرسمية فى كتاب «ريتشارد نيوستات» «سلطة الرئيس»، ويعنى كلاهما بتحليل دور الرئيس فى السياسة الأمريكية ويعملان على دعم نتائجهما بالاستشهاد بحالات تاريخية وملاحظات شخصية وأدلة وثائقية. وهما يحاولان إظهار الكيفية التى تعمل بها هذه المؤسسة السياسية. وجدير بالملاحظة أن الاسهام الكبير من خلال هذا المدخل لا يقتصر على الأساتذة الجامعيين وحدهم وإنما يشاركهم فيه بعض المشتغلين فى الشئون العامة بالفعل. «فوالتر بيجهوت»، على سبيل المثال، كان صحفياً ممارساً عندما كتب «الدستور الانجليزى» عام ١٨٦٧، ولكنه أعطانا تحليلاً فريداً لمدار العملية السياسية ما يزال له وضعه فى وقتنا الحاضر.

وتشكل الدراسات المقارنة فى الحكم والسياسة حلقة الصلة بين الداخلة التقليدية لعلم السياسة وبين ما آل إليه هذا العلم فى الوقت الحاضر. وقد أشرنا آنفاً إلى أن المنهج المقارن منهج قديم يمكننا أن نتابع أصوله من هيرودوت وأرسطو إلى بودان ومنتسيكيو. على أنه ما يزال هناك العديد من المشكلات برغم ما للدراسات السياسية المقارنة من طول عهد. ولا تتمثل علة ذلك فى صعوبة جمع ما يكفى من الحقائق ذات الصلة بالأنساق السياسية المختلفة وإنما فى ترتيب ما نصل إليه من معلومات. ولقد صرف علم السياسة

المقارن جل اهتمامه إلى دول أوربا وشمال أمريكا المتقدمة، ثم كان على آفاق البحث أن تتسع لتشمل الأقطار التى يشار إليها على أنها الدول «النامية» كناية عن فقره ومن ثم زاد الاهتمام بانتقاء مجالات المقارنة. وأصبحت المقارنة بين المؤسسات الرسمية مثل السلطات التشريعية والسلطات التنفيذية تجرى فى سياق أوسع. فلا يستطيع المرء أن يخرج مؤسسة سياسية بعينها من سياقها العضوى ويقارنها بمؤسسات فى بلدان أخرى دون أن يضع فى اعتباره النسق السياسى الذى تقع فيه هذه المؤسسة برمته. وقد حاول «روبرت داهل» إجراد مقارنة بين المعارضة السياسية فى الديمقراطيات الليبرالية المتنوعة، ويبدو أنه انتهى إلى أن المعارضة مفهوم له معناه ووضعه الخاص فى نسق الحكم البريطانى دون غيره من الأنساق. وأظهرت محاولة نقل المؤسسات السياسية الأوربية إلى الأقاليم التى كانت تستعمرها أوروبا فيما مضى، وخاصة فى القارة الأفريقية، صعوبة من الناحية العملية، فالاجراءات البرلمانية والأنساق الحزبية المتنافسة والخدمة المدنية المحايدة والجيش الذى لا يتدخل فى السياسة تنبثق من علاقات متكاملة ولا يمكن أن يتجزأ أى منها ويصدر إلى الخارج ثم نتوقع منه أن يؤدى وظيفته فى مكانه الجديد على النحو الذى كان يؤديها به حيث نشأ.

ولا يتحتم بطبيعة الحال أن تجرى المقارنة بين أقطار مختلفة كى تكون مثمرة. فوجود خمسين ولاية أمريكية فى دولة واحدة، لكل منها قدر من الاستقلال عن الحكومة الفيدرالية، تتيح مجالاً خصباً للمقارنة. ولا يحول التشابه الظاهر بين وحدات الحكم المحلى فى انجلترا دون افساح مجال ما للمقارنة. كما أن المنهج المقارن لا يعنى عدم الاهتمام بالعمليات السياسية للبلد الذى ينتمى إليه المرء، فإنه على النقيض من ذلك يمكن أن يكون أنجح سبيل إلى استكشاف حقائق سياسة بلد بعينه. ومع ذلك يترتب التقدم الذى تحرزه فى الوقت الحاضر مناهج العلوم السياسية، فيما يترتب عليه، على حقيقة مؤداها أن السؤال الأساسى الذى يطرحه المدخل المقارن وهو: لماذا

توجد أنماط معينة من المؤسسات السياسية والنشاط السياسى فى دولة معينة ؟ ما يزال دون إجابة شافية. وتجنح هذه المشكلات بعلم السياسة إلى محاولة صياغة نظريات عامة أو جزئية وإلى تقديم أنماط معينة يمكن مقارنتها على نحو أو آخر بتلك التى تستعمل فى العلوم الاجتماعية الأخرى. ومن غير الممكن ترتيب تطورات علم السياسة ترتيباً زمنياً محكماً بمعزل عن بعضها البعض، ويجب علينا أن نتحرى أوجها أخرى لما حدث من تطورات فى القرن العشرين وسنجد أن هذه الأوجه تتداخل مع ما سبق التعرف عليه من نطاقات.

مداخل جديدة:

إن نشر كتاب «جراهام والاس» «الطبيعة البشرية فى السياسة»، وكتاب «آرثر بنتلى» «عملية الحكم»، اللذين ظهرا فى عام ١٩٠٨، يرمز إلى تغير فى الدراسات السياسية، ذلك أن هذه الدراسات بدأت تنحو إلى إضفاء مزيد من الاهتمام على العمليات السياسية غير الرسمية، كى لا يقتصر الأمر على تناول المؤسسات السياسية فى الدولة دون غيرها. واتجهت الدراسات السياسية إلى التوسع فى الاستفادة بغيرها من فروع علم الاجتماع وعلم النفس، وأدى التوجه التجريبى الجديد فى تلك الدراسات فى نهاية الأمر إلى تناول مفاهيم سياسية كالقوة والسلطة والصفوات السياسية. وينبغى أن نتذكر أن هذه المداخل الجديدة لم تكن تلقى قبولاً واحداً فى كل حال ولم تكن تحظى بالتطبيق العام فى كل مجال، ولا ينبغى لنا أن نتجاهل السابقين من كتاب القرن التاسع عشر من أمثال «توكفيل». أو «باجهو» اللذين سبقاً إلى الكثير مما ينطوى عليه هذا التوجه التجريبى فى تناول السياسة فى عملها لاكتشاف ما يحركها.

ويؤكد «جراهام والاس»، وهو انجليزى ذو خبرة سياسية عملية، على الحاجة إلى واقعية جديدة فى الدراسات السياسية. وكان مدار بحثه مأخوذاً من علم النفس المعاصر ويتمثل فى أن السياسة ليس مخلوقاً عقلانياً، وفى أن

أعماله السياسية لا تهتدى بالعقل ولا بالمصلحة الشخصية فى كل حال. فالطبيعة البشرية بالغة التعقيد ولا يتأتى فهمها ببساطة. ومن ثم لم يكتف «والاس» بمهاجمة المنطق الاستدلالى عند الفلاسفة السياسيين وإنما هاجم أيضاً مدخل حرية العمل عند الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين يرون أنه يمكن تفسير سلوك الإنسان من منطلق رغبته فى أعمال عقله سعياً وراء تحقيق مصلحته الاقتصادية الشخصية، وطالب بالحقائق والبراهين، قائلاً أن التقدم فى هذا الفرع رهين بالدراسة الكمية دون الكيفية. ومن الصحيح أن الكثير مما انتهجه والاس ومما انتهى إليه كان محل نقد واسع، وأن اهتمام علم السياسة بعلم النفس لم يأت بالثمرة التى كانت ترجى منه، ولكن والاس أبلغنا مع ذلك رسالة هامة مؤداها أنه لابد للمرء كى يفهم العملية السياسية من أن يدرس الكيفية التى يتصرف بها الناس بالفعل فى المواقف السياسية، وألا يقف جهده عند تأمل الكيفية التى ينبغى لهم أن يتصرفوا بها.

وثمة رائد آخر تتمثل فى أعماله مناح جديدة فى الدراسات السياسية هو «ارثر بنتلى» الذى كان بدوره محلاً لنقد واسع، وإن كانت واقعيته العملية، التى لم يتزمت فى تطبيقها، وما ارتآه من أهمية القياس الكمى والحقائق، حققا بالفعل نجاحاً فى الابتعاد بهذا الفرع عن الفلسفة السياسية وعن الاتجاه الرسمى الوصفى. ولم تكن غايته أن يصف النشاط السياسى وإنما أن يأتى بأدوات جديدة للبحث، وكان يعتقد أن هذه الأدوات تتوفر فى دراسة الجماعات السياسية: «فإذا ما حددت الجماعة بدقة تتحدد كل الأمور». ومن ثم كان على استعداد لتجاهل المؤسسات الرسمية تجاهلاً يكاد يكون تاماً. ويدين الاتجاه السلوكى عنده بالكثير إلى علم الاجتماع، وقد حدد فى هذا المجال الطريق إلى دراسة أدوار جماعات الضغط والأحزاب والانتخابات والرأى العام فى العملية السياسية.

وترتب على هذه الاتجاهات الجديدة أن يواجه العلم السياسى مخاطر عديدة، يتمثل أولاها فى النظر إلى علم السياسة على أنه فرعى ويدور فى فلك

علم الاجتماع، ذلك أن النشاط السياسي والمؤسسات السياسية تعكس طبيعة المجتمع وتحددها وتشكلها إلى حد كبير التقسيمات الموجودة فى نطاق المجتمع. وينظر إلى علم السياسة بهذا المعنى على أنه يقوم على قوى تجاوز النسق السياسى، ويتلاشى بذلك دوره الكبير كعلم اجتماعى مستقل. ومن ثم ينظر إلى الطريقة التى يصوت بها الناس على أنها تعتمد بشكل خاص على التقسيمات الطبقية والعرقية والدينية فى المجتمع، وتقل تبعاً لذلك أهمية أنشطة الأحزاب السياسية والحكومات. ويدافع جيوفانى سارتورى، دفاعاً شديداً عن إعادة تأكيد الإسهام المتبادل بين علم السياسة وعلم الاجتماع، وعن الاعتراف بأن العوامل السياسية والحكومات والأحزاب تؤثر كل منها على حدة فى السلوك السياسى. ويتمثل ثانى هذه المخاطر فى أن علم الاجتماع السياسى يميل إلى تأكيد (مدخلات) النسق السياسى دون غيرها، ونعنى بذلك تأكيد أدوار الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والسلوك عند التصويت والاتصال السياسى والرأى العام، على حساب العوامل السياسية الأخرى مثل الحكومات والهيئات التشريعية والإدارة والهيئات القضائية. ويرتبط بذلك خطر ثالث يتمثل فى الاقتصار على دراسة تلك الأوجه من النسق السياسى الذى تسمح بالقياس أو التحديد الكمى. وما ذلك إلا جزء من محاولة إيجاد علم سياسى محصن لا تعتمد نتائجه وما يخلص إليه على أحكام شخصية وإنما على عوامل يمكن قياسها. فالمناهج الكمية تفسح المجال لاستبعاد الوصف والقيم فى الدراسات السياسية التى تجرى فى معامل البحث. ولهذا المدخل ميزة كبيرة فى بعض مجالات العلم السياسى، وخاصة فى مجالات السلوك عند التصويت والانتخاب التى يتهيأ فيها تحليل السلوك الجماهيرى فى يسر بوساطة هذه الأدوات. إذ يلقى فحص العينات الذى يقوم به خبراء الرأى العام كثيراً من الضوء على عديد من وجوه السلوك السياسى التى لا يتأتى اكتشافها بوسائل أخرى والتى تثرى هذا الفرع إذا ما أحسنت

الأيدى الخبيرة استخدامها، وإن كانت أدوات التحليل هذه لا يمكن الاستفادة بها إلا فى مجالات معينة، على أن يتوخى الحرص فى تناول نتائجها.

فقد قيل أنه فى استفتاء أجرى فى أمريكا أبدى الأمريكيون آراء تتعلق بقانون مزعوم لا وجود له يسمى قانون المعادن المعدنية. وكان من الممكن أن تؤدى النتائج المضللة لبعض استطلاعات الرأى فى انجلترا قبل الانتخابات البريطانية العامة التى أجريت عام ١٩٧٠ إلى تغيير الحكومة فى ذلك العام. والمشكلة فى ذلك تتمثل غالباً فى الركون إلى التحديد الكمى كغاية فى حد ذاته، ما دام هناك شئ يقاس. ولا بد من توخى الحرص والتدقيق فى معرفة الطبقة التى ينتمى إليها قراء الصحف، والآراء السياسية لمحرريها. وذلك قبل التصدى لتناول السؤال الأهم عما إذا كانت هذه الصحف تؤثر بالفعل فى الرأى السياسى، وحجم الكم الذى يقاس عامل بالغ الأهمية فى تقرير جدوى هذا المدخل، بيد أنه لابد من أن تؤخذ فى الحسبان فى كل حال المتغيرات غير القابلة للقياس.

وقد هيمن الأمريكيون بعد الحرب العالمية الأولى على محاولة إيجاد علم للسياسة واستحداث أدوات بحث جديدة ومفاهيم أكثر تقدماً. وانتهت بهم مسارات بحثهم إلى مجالات علم النفس والمناهج الكمية وما تنطوى عليه من تجريب. وأصبحت «القوة السياسية» مفهوماً من المفاهيم الأساسية عند علماء السياسة. وعملاقا هذا المدخل هما «تشارلز مريم» و «هارولد لاسويل»، اللذان تحدثا عن «علم القوة» ووسعا تناول مفاهيم مثل الصفوات السياسية. ومن المهم أن نلاحظ أن يتمثل فى تطور هذا الفرع فيما بين مريم وتلميذه لا سويل مؤشر، يضاف إلى غيره من المؤشرات، إلى الفشل النسبى لأنساق الحكم الديموقراطية الليبرالية وخاصة فى أوروبا وفى قيام النظم الشمولية من الطرز الفاشية والشيوعية. ولم تكن دراسة القوة السياسية بطبيعة الحال غريبة على العلم السياسى، ونجد سوابق ذلك عند «ماكيافيللى وهوبز» إذا اقتصرنا عليهما، ولكن المدخل الجديد يتسم بالدقة والمنهاجية وأثمر فى خمسينيات

هذا القرن دراسة المجتمعات والقوة مع ما ترتب على ذلك من تناول للمناهج اللازمة.

تحليل الأنساق:

نشر «دافيد ايستون» كتابه «النسق السياسي» في سنة ١٩٥٣، مدعياً أنه يحاول وضع نظرية تضم كل العلوم الاجتماعية. ومؤكداً الحاجة إلى تناول العملية السياسية كلها بالتنظير، وإلى عدم الوقوف عند الأوجه المتعلقة بها فحسب. وأصبح «ايستون» منذ ذلك الوقت واحداً من المؤيدين البارزين لتطبيق نظريات «الأنساق العامة» في العلم السياسي. وهو واحد من الدارسين القلائل الذين نشأوا في نطاق هذا الفرع وليس في نطاق غيره من العلوم الاجتماعية. وأوجز الأمر في أن «ايستون» يصرف انتباهه إلى النسق، الذي هو نمط من العناصر المتصلة التي تعتمد على بعضها البعض. وهو يعرف النسق السياسي على أنه نسق التفاعل في أي مجتمع الذي يتأتى من خلاله توزيع السلطة أو الإلزام. ويمكن أن يفسر توزيع السلطة على وجه التقريب على أنه صنع السياسة. وتوجد في النسق السياسي مدخلات ومخرجات. والمدخلات هي المطالب والمعاضدات من مختلف البيئات، والتي تتحول إلى مخرجات أي قرارات سلطة، وتعيد آليات التغذية الاسترجاعية ادخال المخرجات في النسق على أنها مدخلات، وتتم بذلك عملية دائرية مركبة، يفصح فيها عن بعض المطالب أو يشار إليها، في حين يفقد بعضها في عملية التحويل ولا يبلغ مرحلة المخرجات. فإذا كانت هناك مطالب تجاوز الحد أو أنماط معينة من الطلب فإنه ينشأ من ذلك ضغط ويزداد العبء على القنوات. وهناك آليات متنوعة لضبط المطالب وتقليل العبء. أولاها الآليات البنائية أو «حراس الأبواب»، أي جماعات الضغط والأحزاب السياسية. وثانيها الآليات الثقافية أو المعايير المتنوعة التي تقدر مدى ملائمة المطالب، وثالثها القنوات الاتصالية التي يمكن زيادتها. ورابعها يتمثل في أن المطالب يمكن ضبطها في عملية التحويل نفسها بوساطة الهيئات التشريعية والهيئات التنفيذية

والإدارية. وتؤدى قرارات السلطة التى لا ترضى عدداً كبيراً من أعضاء النسق إلى أن يفقد هذا النسق التعضيد أو المؤزارة.

وهذا الأنموذج أعقد بكثير مما وصف هنا، وإن كان ما أجملناه يكفى لبيان هذا المدخل النسقى. وهو محاولة لإيجاد إطار لتنظيم وتصور المعلومات تصوراً كلياً. وتعرض هذا المدخل لأوجه من النقد لاخفاقه فى تناول مفاهيم كمفهوم القوة السياسية أو لعجزه عن معالجة الأوجه السلوكية السياسية للجماهير مثل التصويت، وإن كان يمكن القول أنه يمثل واحدة من أكثر المحاولات طموحاً لاستحداث إطار نظرى ينبثق من داخل العلم السايسى. والوظيفة والبناءات ثمرة من الثمار الهامة لنظريات الأنساق العامة. وهى وسيلة لإيضاح ما تؤديه البناءات السياسية من وظائف أساسية فى النسق السياسى كما أنها أداة بحث. والحزب السياسى بناء فى نطاق النسق السياسى يؤدى وظائف كثيرة، من بينها وظائف نقل رغبات الناخبين إلى الحكومة، وإطلاعهم على المسائل السياسية الهامة وإفساح مجال المشاركة الأوسع فى النسق السياسى أمام عدد أكبر من الناس. ويعين الحزب على الحفاظ على النسق بأدائه هذه المهام. ولكن البناءات الأخرى، مثل جماعات الضغط أو المؤسسات الحكومية الرسمية تؤدى أيضاً هذه الوظائف، ويمكنها فى أنساق سياسية أخرى أن تقوم بأداء هذه الوظائف فى غيبة الأحزاب السياسية. وربما لا يؤدى المشاركون فى وظيفة بعينها دورهم عن معرفة أو قصد، ومن ثم تعرف هذه الوظيفة على أنها وظيفة «كامنة»، وليست «واضحة». ويطبق المدخل الوظيفى البنائى تطبيقاً واسعاً فى مجال الحكم المقارن لأنه يزودنا بتقسيمات معيارية لأنساق سياسية واضحة الاختلاف. ويوجه الانتقاد إلى هذا المدخل من ناحية لأنه يهتم بالحفاظ على النسق وهو بهذه المثابة يجنح فيما يقال إلى تبرير الوضع الراهن، ويمكن مجابهة بعض هذه الانتقادات إذا لم يبالغ دعاة الوظيفة البنائية فى مزاعمهم، ومن المعترف به أن هذا المدخل لا يستطيع برغم ما يتيحه من عطاء أن يأتى بنظرية عامة لكل أوجه العلم السياسى.

التطورات الحديثة:

إن المداخل الجديدة فى نظريات العلم السياسى تستعار من التقدم الفنى الذى أحرزته وسائل الاتصال الالكترونية والحاسبات الآلية الكبيرة. ويعد «كارل دويتش» واحداً من الدعاة البارزين لنظرية الاتصال. وتتضح معالم مدخله فى كتابه «أعصاب الحكم» نماذج من الاتصال والضبط السياسيين ويقول «دويتش» أن هذا الكتاب لا يهتم بعظام وعضلات الكيان السياسى اهتمامه بأعصابه – أى قنوات اتصاله وقراراته. ويفترض هذا الكتاب أنه ربما يكون من المفيد تناول الحكم تناولاً لا يحمله على أنه مشكلة قوة بقدر تناوله على أنه مشكلة إدارة، كما أنه يبين أن القيادة مسألة اتصال دون شك. ثم يمضى دويتش إلى الحديث عن القنوات والأحمال وسعة الأحمال والتدفق والتباطؤ، إلخ. وتتمثل النقطة الرئيسية التى يخلص إليها فى أن وسائل الاتصال تحد أى تنظيم، بما فى ذلك التنظيمات السياسية، ومن ثم فإنه يتعين تحليل هذه العملية تحليلاً مكثفاً. ولعل لنا أن نشير هنا إلى تطوير هام آخر فى الدراسات السياسية ألا وهو «نظرية اللعب».

ويمكن القول فى سياق البحث عن مداخل نظرية جديدة أن العجلة دارت دورة كاملة وانصرف الحماس فى نهاية الأمر إلى تطبيق النظرية الاقتصادية فى مجال السياسة. ويطلق على هذا المدخل الجديد اسم «الاقتصاد السياسى الجديد» للتفرقة بينه وبين الاقتصاد السياسى الذى كان سائداً فى القرن التاسع عشر عند الاقتصاديين الليبراليين الكلاسيكيين. وترتبط محاولات تطبيق النماذج الاقتصادية فى دراسة السياسة ارتباطاً خاصاً «بانتونى داونز» و «ج. م. بوتشنان» و «ج. تلوك». وجوهر هذا المدخل هو النظر إلى العملية السياسية على أنها عملية تبادل، وما الصوت الانتخابى – على سبيل المثال – إلا نمط من العملة يمكن مبادلته مقابل شئ آخر. فالسياسة سوق. ويرى الاقتصادى السياسى سلوك الأفراد والتنظيمات على أنه عقلانى وأنه سعى وراء المصلحة الذاتية، ويميل إلى تأكيد العناصر التعاونية

فى العملية السياسية إزاء مدخل الصراع. فالسياسة تهتم بتخصيص المصادر وبأن تبلغ الرفاهية الاجتماعية الحد الأمثل، ومن ثم تهتم الاختيارات فى نطاق العمليات السياسية بالتمويل الحكومى والميزانيات وأنواع الضرائب وبأثر هذه الاختيارات على البيئة السياسية. وتمخضت عن تطبيق النماذج الاقتصادية – فى تنافسها مع علم الاجتماع السياسى – حالة تدعو إلى الضحك فى مجال دراسة السياسة، تحملها كلمات و. ج. م. ماكينزى التالية: «من هنا يتأتى موقف غريب، فعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد أصبحا يشغلان الحيز التقليدى للعلم السياسى: فما الذى بقى بعد ذلك ليحكم بينهما سوى العلم السياسى نفسه».

إن أرسطو قال ذات يوم: «ليست المعرفة هى غاية السياسة وإنما العمل». ولا شك فى أنه لابد لأية نظرة شاملة على الدراسات السياسية من أن تعترف بالوشائج التى تصل ما بين المدخل الأكاديمى والنشاط السياسى العملى. وهناك بطبيعة الحال خطر يتمثل فى أن يتهم العالم السياسى بأنه يهندس السياسة والمجتمع، ذلك أن جهوده ربما تنصرف فى تطبيقها إلى غايات معيارية. وتظهر خطورة ذلك بنوع خاص عندما يتزايد اعتماد أقسام الجامعة على المنح المباشرة وعلى الاعتمادات المالية الخاصة فى إجراء البحوث، ويزداد هذا الخطر جسامة فى الولايات المتحدة. ولكن تاريخ الدراسات السياسية يبين الفوائد التى تعود من السياسيين الممارسين ويبين أوجه النفع التى يستطيع العلم السياسى أن يأتى بها. وإذا لم يكن إهداء كتاب «الأمير» إلى الـ ميديتشى هو الذى ضمن لماكيافيللى أن يشغل المنصب الذى كان يتوق إليه فى حكومة فلورانسا، فإن الواقعية المتمثلة فى هذا البحث تدين بالكثير إلى ما سبق أن شغله ماكيافيللى من مناصب. ويحتل واضعو الدستور الأمريكى الأول مكان الصدارة من حيث مزج النظرية السياسية بالواقعية العملية، ففى حين أرادوا أن يجد حكمهم مبادئ سياسية بعينها، فإنهم استهدفوا فى الوقت نفسه أن يكون نسقاً عملياً يكفل له البقاء، واستفاد

«هربرت موريسون» من خبراته السياسية والوزارية فى إضفاء التعمق الفعال على الأداء الحكومى فى بريطانيا. ويتمثل فى كتيب «لينين» ماذا يفعل؟ الذى نشر سنة ١٩٠٢ وفى كتاب «كفاحى لهتلر» الذى كتبه فى سنة ١٩٢٣ مثالان نفيسان فى المزاوجة بين النظرية السياسية والاستراتيجية السياسية والدعاية السياسية.

ويبدو أن علماء السياسة الأمريكيين يميلون أكثر من أقرانهم من الأوروبيين إلى إنتهاج سبل السياسة العملية. و «ريتشارد نستاد» مثال طيب للأكاديمى الذى يرفض الاعتراف بوجود حواجز بين الجامعة والعالم من حولها. ويشترك علماء السياسة البريطانيون إلى حد ما فى اللجان والمجالس الملكية وأنماط متنوعة من الاستفسارات الحكومية، وينتخب بعضهم كأعضاء مجلس العموم، أن تقف على مثال من أمثلة تأثيرهم الفعال إذا ما درسنا الجماعات البرلمانية كجماعة مدرسى الجامعة والمسئولين البرلمانيين التى تتولى الدعوة إلى إصلاح أوجه الاجراءات البرلمانية عن طريق ما ينشرونه وما يدلون به من شهادات أمام اللجان الخاصة بالإجراءات فى مجلس العموم. وكان لهذا الضغط أثره على اصلاحات اللجان والاجراءات المالية التى أعملت منذ سنة ١٩٦٤.

بيد أن هذا المستوى من المشاركة يبدو واهياً إذا ما قورن بمشاركة علماء السياسة الأمريكيين فى فترة الازدهار فى العقدين الأولين من القرن العشرين مع ما كان لهم من ثقة فى مستقبل الديموقراطية الليبرالية. وعزمهم على تصحيح مسار العالم. «فوودرو ويلسون» لم يكتب كتابين عن طبيعة نسق الحكم الأمريكى وحسب، وإنما أصبح رئيساً للجمهورية أيضاً فى الفترة ما بين ١٩١٣ و ١٩٢٠. وكان «تشارلز مريم» داعية متحمساً وبليغاً يدافع عن اشتراك علماء السياسة شخصياً مع غيرهم فى ممارسة السياسة. واشترك بنفسه اشتراكاً فعالاً كمصلح سياسى فى سياسة شيكاغو حتى سنة ١٩٢٠، وانعكس ذلك فى عمله الأكاديمى.

ويقال أن الاشتراك الشخصى فى الممارسة السياسية لا يؤثر تأثيراً ضاراً فى عمل عالم السياسة إلا من حيث أنه لا يستطيع تحقيق الفهم الموضوعى لطبيعة العملية السياسية ما لم ينتحى جانباً على نحو يحقق له التجرد. على أن ذلك يثير السؤال الأهم: «كيف يتأتى لدارس السياسة أن يكون محايداً وهو إنسان نشأ فى مجتمع له ثقافة وعادات وتقاليد وقيم تؤثر على فكره وسلوكه. ومن ثم فما هى طبيعة ذلك المجتمع – أى مجتمع – وكيف تؤثر على سلوك أعضائه؟.

الهوامـــش

(1) R. Aron, main currents in sociological Thought, vol. I. Pelican Boddks, 1969, pp, 1 - 7.

(٢) أنظر دراسة وافية عن علم الإجتماع السياسى فى :

R. Bendix & S. M Lipset "The Field of Political Sociology and in lewis A. Coser (ed) Political Sociology, N. Y. Horper Torch Books, 1979, pp. 9 - 47.

(3) Ibid, p. 1.

(4) D. G. Macroe, Political Sociology, in Adictionary of Sociology, Routhledge and Kegun Paul, London, 1968, p. 133.

(5) R. Aran, dix - huit lecone sur la sociéte Indudtrielle, Puris, G all imard, 1962, p. 22.

(6) A. J. Teynbee, A Study of History, vol, III, oxford univ. press, London, 1948, pp. 321 - 22.

(7) R. Aron, op. cit. p. 30.

(8) N. Birnbuum, The crisis of industrial Society, ox ford univ. press, 1970. p. 43.

(9) R. K. Merton and others, Sociology Today, Torch Books, N. Y. 1965, p. 81.

(10) W. G. Runciman, Social Science and Political Theory, London, oxford Univ. press, 1965, p. 1.

(11) Ibid., p. 1.

(12) R. Bendix and S. M. Lipset, Current of Sociology, London, 1957, p. 87.

(13) Runciman, op. cit. p. 2.

(14) Runciman, op. cit. p. 4.

(15) R. Aran, Social Structure and the Ruliny Class; B. J. S. (march, 1950) p. 2.

(16) C. W. Mills, Power Elite, Politics and People, N. Y., oxford Univ. Press, 1963, p. 16.

(17) /rybcunabm io, cut, o, 14.

(18) Ibid. p. 17.

(19) Aron, op. cit. p. 25.

(20) J. B. Mckee, Introduction to Sociology, v. S. A. 1969, p. 454.

(21) Ibid. p. 455.

(22) T. B. Bottomore and M. Rubls (ed.) Darlmayx, selected works, p. 226.

(23) Runciman, op. cit,. p. 35.

(24) R. Bendix and lipset, op. cit. 1976. pp. 9 - 47.

(25) M. Duveyger, Sociologie Politigus pis, presses univ. de Fronce, 1968, p. 14.

(26) Ibid. p. 14.

(27) Ibid. p. 15.

(28) Ibid. p. 15.

(29) M. Duverger, Introduction a la Politigue, Paris, 1964, p. 28.

(30) Duverger, Sociologie Politigue, p. 16.

الفصل الثانى

المجتمع: محاولة للتفسير

- تمهيد.
- ما هو المجتمع؟
- الفهم الماركسى للمجتمع.
- أشكال التجمع.
- التجمهر أو الجمهرة.
- الجماعة المحلية.

تمهيـــد:

تناول كثير من العلماء والفلاسفة منذ أقدم العصور «المجتمع» بالدراسة والتحليل ومازالت هذه الدراسة قائمة وستظل قائمة مابقى المجتمع. ولقد تطورت هذه الدراسات مع تطور المجتمع وتعقده وتشابك العلاقات القائمة فيه وتعدد الوظائف التى يقوم بها.

ولكن ماذا نعنى بكلمة «مجتمع Scoeity»؟(١)

نظر الفلاسفة وقدامى المفكرين منذ العصور القديمة إلى كلمة «المجتمع» على أنها مرادفة لكلمة «الإنسانية Humanity» أو النوع الإنسانى Mankind. ويبدى الأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى دهشته فى كتابه «المجتمع والمشكلات الاجتماعية» من أن «أوجست كونت» مؤسس علم الاجتماع فى العصر الحديث قد ظل على هذه النظرية الخاطئة، بل وأعلن على أساسها قانونه المشهور باسم «قانون الحالات الثلاث» والذى أراد أن يفسر فى ضوئه تطور العقل البشرى من حالة التفكير اللاهوتى وهى الحالة البدائية إلى حالة التفكير الوضعى أو العلمى، أى الحالة التى ينتهى إليها التفكير البشرى عند اكتمال نضوجه بعد مروره بمرحلة انتقال متوسطة هى حالة التفكير الميتافيزيقى.

«ولكن هذه النظرة قد تغيرت على يد فريق من العلماء حيث رأوا أن كلمة «مجتمع» يجب أن تقتصر على المجموعة التى تجمع بينها وحدة ثقافية Cultural group. وبعد ذلك رأى بعض العلماء أن تطلق كلمة «مجتمع» على أى مجموعة من الناس تربط بينها صلات ومصالح دائمة. فقد رأوا أن الأسرة مجتمع والعشيرة مجتمع، والقرية مجتمع، والطائفة المهنية مجتمع، والطائفة الدينية مجتمع وقد حدد «الوو Ellwood» هذه الصلات بأنها ذات طابع عقلى أو نفسى(٢) ومن ثم فقد عرف Ellwood المجتمع بأنه «أى جماعة من الأفراد تجمعهم روابط نفسية» ومعنى هذه الروابط النفسية أو الصـــلات

هو التفاعل Interaction الذى يتم عن طريقه تبادل المنفعة، والوحدة فى المزاج والعقلية، والتطلع نحو آمال مشتركة.

ولكنا نعلم أن علم الاجتماع لا يهتم بدراسة الأفراد بقدر ما يهتم بدراسة الظواهر التى تنتج عنهم أى عن تجمعهم. ولما كان المجتمع عبارة عن «علاقات بين الوحدات المكونة له» فإن هذه الوحدات من حيث القلة أو الكثرة وما يتبع ذلك من اختلاف مساحة الأرض التى يقيمون عليها ذو أهمية كبيرة بالنسبة للعالم الاجتماعى.

ولقد أطلق على هذه الدراسة التى تهتم بالشكل المادى للمجتمع اسم «المورفولوجيا الاجتماعية» أو علم «بناء المجتمع» وهو العلم الذى يقوم بدراسة أشكال التجمعات البشرية وكيفية توزيع هذه التجمعات البشرية على سطح الأرض.

ولا يقتصر مجال المورفولوجيا الاجتماعية على مجرد دراسة أشكال التجمعات الإنسانية وكيفية توزيعها كغطاء بشرى، تتناول بحث أو فحص أنواع العلاقات الايكولوجية Ecological relations التى تربط الأساس الفيزيقى للمجتمع بمختلف أنواع المناشط الإنسانية والجهود البشرية التى يبذلها الإنسان الاجتماعى، فى نضاله المستمر مع البيئة الفيزيقية.

وقد ذهب «دوركايم» إلى أن أى تغير طرأ على العالم الفيزيقى إنما يرجع إلى مدى «التفاعل Interaction» القائم بين أجزائه وأنساقه. وأن التغير هو عملية تلقائية تنجم عن ظروف أو شروط التفاعل الذاتى للبناء الفيزيقى.

ولقد قام «دوركايم» بتطبيق هذه الحقيقة الفيزيقية، على العالم الاجتماعى فتصور دوركايم المجتمع على أنه حقيقة جمعية تستند فى أصولها إلى شروط التفاعل بين الأفراد Indivduals.

ومع ذلك فإن دوركايم عند تفسيره للتغير فى المجتمع لم يطبق نفس الأفكار المستقاة من «الطبيعة» وأرجعه إلى قوى اجتماعية استبعد بها تماماً

فكرة أن المجتمع تحكمه كما تحكم العالم مجموعة ثابتة من القوانين الطبيعية.

ومما يؤكد حقيقة التعامد المتبادل بين الشعور الفردى والجمعى، يقرر دوركايم أن كل «فرد» فى «المجتمع» إنما يعبر عن الضمير «نحن» بمعنى أن «الأنا» إنما تمتزج كلية مع «نحن» الاجتماعية(٣).

فالحقيقة الجمعية إنما تتميز بالخصائص والسمات التى تسمو على الحقيقة الفردية، على اعتبار أن الحقيقة الاجتماعية إنما تعبر عما هــو أكبر أو خارج الفرد Extra individual فالمجتمع إذن هو ذلك «الكل» المعقد «الذى يسمو فوق الأفراد، و «الفرد» أو الشخصية الفردية هى فى حقيقة أمرها من نتاج الكل المعقد الذى هو المجتمع.

والمورفولوجيا الاجتماعية عند دوركايم تهدف إلى دراسة الوقائع والظواهر الاجتماعية التى تتعلق بالأساس المادى للمجتمع، يمكن أن تكون فرعاً من علوم الاجتماع يهتم بالبحث فى أشكال وتصنيف المجتمعات، وهى لذلك علم تصنيفى أطلق عليه دوركايم اسم «المورفولوجيا الاجتماعية».

إذن فالمورفولوجيا الاجتماعية هى علم أشكال المجتمع الإنسانى وتصنيفها وفقاً لدرجة «التنظيم الاجتماعى Social Organization» الذى يتمايز فى سائر أنحاء المجتمع البشرى، طبقاً للأساس المادى للمجتمع. ومن المعروف أن السكان يتوزعون على الأرض التى يعيشون عليها بشكل معين، وبكثافة معينة حسب طبيعة الأرض وإمكانيات الحياة فيها. الأمر الذى يجعل المورفولوجيا تهتم باستكشاف علاقة التوزيع السكانى بالبيئة.

إن ائتلاف العناصر المكونة للمجتمع واختلافها من المسائل الهامة التى تتصل بحقيقة بناء المجتمعات. فالعلاقات الاجتماعية تتأثر وتتخذ أشكالاً مختلفة حسب ما إذا كان الأفراد المكونون للمجتمع من جنس واحد أو ينتمون إلى دولة واحدة أو على العكس ترجع أصولهم إلى أجناس لا انسجام بينها

أو دول تتعارض مصالحها مثل دول جنوب أفريقيا. ويدخل تحت هذا النوع من الدراسة علاقات الأفراد من حيث انتماءهم إلى مجتمع واحد بسيط أو معقد وخاصة من حيث ارتباط الأفراد أو الجماعات المختلفة داخل نطاق المجتمع الواحد. «فهناك البدائي الذى لا يتبع أى نظام إلا نظام العشيرة Clan أو القبيلة Trible، وهناك المتحضر الذى تتوزع التزاماته نحو أسرته ونحو نقابته المهنية ونحو حزبه السياسي ونحو وطنه الأكبر»(٤).

ومن الجدير بالذكر أن المجتمعات الإنسانية تختلف حسب حجمها وعدد الوحدات المكونة لها وحسب كونها عابرة أو دائمة، مؤتلفة العناصر أو مختلفتها، تتبع نظام الطبقات أو تتخذ المساواة قاعدة لها. ولا شك أننا نستطيع أن نجد أنواعاً كثيرة من المجتمعات تقوم على هذه الاختلافات أو غيرها. الأمر الذى جعل الباحثين يرون أنها تتفاوت فى أشكالها من حيث البساطة والتركيب بحيث يمكن مقارنتها من هذه الناحية بالأشكال المختلفة بفصائل الحيوان أو النبات.

وهناك شروطاً يجب توافرها لتكوين المجتمع(٥)، وهى أن يسير الأفراد وفق قواعد وقوانين تنظم معيشتهم وأن تربط بينهم عادات واصطلاحات خاصة، وأن يخضعوا أخيراً لقوة روحية أو مدنية هى مظهر السلطة فى المجتمع. فلا يوجد مجتمع مهما كان يعيش فى طور البداوة أو التوحش بدون قوانين وسلطة يخضع لها، ويكفى هنا «العرف» وقد تتجلى السلطة فى بعض المجتمعات البدائية فى المكانة الخاصة التى يتمتع بها المسنون والشيوخ من أفراد العشائر دون أن تتخذ مظهراً رسمياً. ووجود الإنسان فى المجتمع يفرض عليه نظاماً خاصاً ويحد من حريته، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المجتمع طائفة من الناس يخضعون لسلطة واحدة وتجمع بينهم تقاليد وعادات ونظم واحدة. هذه العادات والتقاليد والنظم هى ما يطلق عليه اسم «الظواهر الاجتماعية Social Phenomena». فالظواهر الاجتماعية

تنبع من توافق فى طرق التفكير والشعور والعادات الأمر الذى يؤدى إلى قيام نظم وقواعد دينية وخلقية وتشريعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع(٦).

هذا ويرجع التفكير فى شئون الجماعة الإنسانية إلى عهد بعيد، ولكن هذا التفكير لم يكن منصباً على المسائل التاريخية كالبحث عن أصل الجماعة وكيفية تكوينها ودراسة نظمها التشريعية والدينية والاقتصادية إلى غير ذلك من الأبحاث التى يعنى بها رجال الاجتماع بالمعنى العلمى لهذه الكلمة. ولكن التفكير اتجه إلى الناحية العملية أى إلى أحسن وسيلة تحقق سعادة الإنسان، وعلى هذا فالصفة التى تنطبق على من قاموا بهذه المحاولات من الفلاسفة هى صفة المصلح الاجتماعى لا العالم الاجتماعى. فكل منهم كان يبحث عن الطريقة المثلى لتحقيق حكومة مثالية. ولم يضعوا فى اعتبارهم أن ما يصلح لمجتمع من نظام اقتصادى أو سياسى قد يكون مصيره الفشل التام فى مجتمع آخر. حيث أن كل مجتمع يعيش فى بيئة خاصة ومناخ خاص، وتتكيف طبيعة أفراده ومزاجهم حسب تلك البيئة وذلك المناخ، كما تتأثر أيضاً بطبيعة الأرض والنظام الاقتصادى السائد فى المجتمع.

إلا أن هناك بعض المفكرين ظهروا فى فترات متباعدة واصطبغت آراؤهم بالصبغة العلمية وأولهم «أرسطو» الذى عالج شئون المجتمع بنزعة تجريبية تختلف عن النزعة المثالية عند «أفلاطون». ولقد قارن «أرسطو» المجتمع بالكائن الحى وبين أن «التغير» شرط أساسى فى حياة المجتمعات. ولقد عبر أرسطو عن وجهة نظره هذه والتى تعتبر وجهة النظر الحديثة فى دراسة المجتمعات فى كتابه «السياسة» بقوله «تختلف المجتمعات حسب الزمان والمكان ولا يصلح دستور بعينه لأن يطبق على جميع الشعوب بلا استثناء». هذا إلى جانب أن أرسطو قد بين أن المجتمع يتكون من عناصر مختلفة أو غير متجانسة. وهذا الاختلاف من وجهة نظره هو الشرط الأساسى لتعاونها، كما أنه الشرط الذى ينظم علاقات التبعية والسلطة. فالتدرج ونظام الحكم وتقسيم العمل Divison of labour كلها تنتج عن هذا

الاختلاف أو عدم التجانس بين الأجزاء المكونة للمجتمع. ولهذا يعد أرسطو أول باحث علمي في ميدان التفكير الاجتماعي(٧).

ما هو المجتمع؟

يرى علماء الاجتماع أن الإنسان «الفرد» فى الكون ليس له وجود. وما يذكره بعض الروائيين والفلاسفة من أن الإنسانية مرت بعصور عاشها الأفراد فى حالة من التفرد والتوحش والعزلة، ضرب من التصور والتحليل القصصي، وذلك لأن الأفراد دائماً وجدوا فى الحياة الاجتماعية منذ نشأتهم الأولى، لأن حياة الجماعة تنشأ تلقائياً من اجتماع الأفراد نظراً لانطواء طبائع البشر على حب التجمع لتحقيق الغاية من الاجتماع الإنسانى وهى حب البقاء وضمان الحصول على مقومات الحياة مادية ومعنوية. فالإنسان نشأ فى حياة جمعية أياً كان نطاقها وأياً كانت الأهداف التى يسعى إليها.

وإذا كانت الثقافة طريقة المجتمع وأسلوبه فى الحياة، فالمجتمع هو الحياة بذاتها والمجتمع حقيقة جوهرية فى حياة الأفراد، من غيره لا يستطيع الفرد بذاته أن يستمر فى الحياة، فهو الذى يجعل الحياة الاجتماعية ممكنة، وقد يقول قائل أن الفرد ليس عليه بالضرورة أن يعيش حياة اجتماعية، وبالتالى يمكن ألا يكون المجتمع شرطاً للبقاء. ولكن وجود الفرد نفسه متوقف على وجود المجتمع فهو من صنعه إلى أبعد ما تحمله كلمة «الصناعة» من معانى – وقد استقرت أهمية للفرد وجاوزت حدود الجدل حول هذه الحقيقة وخفت حدة الخلاف حول العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع، ودور كل منهما فى الحياة الاجتماعية للإنسان(٨).

ولا شك أن طائفة من الظواهر والأوضاع تنشأ من اجتماع الأفراد ومن تقابل عواطفهم ورغباتهم ومن تبادل أفكارهم وآرائهم وتتبلور هذه الطائفة فى العادات والتقاليد وقواعد السلوك ثم النظم والتشريعات الاجتماعية.

فالاجتماع الإنسانى على هذا النحو ليس حشداً من الأفراد كيفما اتفق

ولكنه اجتماع منظم ينشأ تلقائياً. ثم من الضرورى أن يتدخل جانب العقل والإرادة لتنظيمه وتقدير أوضاعه وفقاً لاتجاهات العقل الجمعى وما يرتضيه شعور الجماعة.

وتتلخص مقومات المجتمع بالمعنى العام فى الأمور الآتية:

أولاً: جمع من الأفراد.

ثانياً: استقرار هذا الجمع فى بيئة معينة.

ثالثاً: نشأة طائفة من الأهداف والرغبات العامة والمنافع المتبادلة المشتركة.

رابعاً: قيام طائفة من القواعد والأساليب المنظمة لسلوك الأفراد وعلاقاتهم المتبادلة(٩).

وتنطبق كلمة «مجتمع» بهذا المعنى على الدولة والأمة. وتنطبق كذلك على كل الاجتماعات الإنسانية المستقرة المنظمة مثل اجتماع المدينة والقرية والقبيلة، وما إليها.

فالمجتمع Society بالمعنى العام هو اجتماع ينطوى على كل العلاقات التى تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه فى هيئة وحدات أو جماعات. لأن الفرد ليس له وجود إلا إذا كان منضماً لجماعة وخاضعاً لنظمها وروابطها. وقد يكون الفرد عضواً فى أكثر من جماعة. وكلما زاد تقدم المجتمع وارتقى تزايد انتظام الأفراد فى جماعات تتمايز فى وجوه نشاطها. وهذا التمايز علامة مؤكدة على تطور المجتمع وتنوع مظاهر النشاط الاجتماعى.

هذا ويمثل المجتمع الموضوع الكبير الذى يكون ميدان الدراسة فى العلوم الإنسانية والاجتماعية. وعلم الاجتماع حين يدرس المجتمع بالمعنى الذى سبقت الإشارة إليه يحاول أن يبحث عن الحقيقة الاجتماعية التى تفسر امكانية وشروط بقائه وتكشف الستار عن أسباب التجمع والتفوق والتنوع والتغير وما يترتب على هذا كله من نتائج على الأفراد وما يظهر على

سلوكهم بسبب تفاعلهم المستمر، على أن هناك اختلاف كبير بين علماء الاجتماع حول تعريف المجتمع، وقد ظهر على أثر هذا، الاختلاف فى أطر المفاهيم والأفكار العامة التى بنى عليها التحليل السوسيولوجى. ولكن هذا الخلاف تضيق شقته فى السنين الأخيرة ويمكن أن نقع على بعض وجوه هذا الاختلاف من استعراض عدد من وجهات النظر فى تعريف المجتمع فيما يلى:

أولاً: تعريف توماس اليوت Tomas Eliot:

يعرف «اليوت» المجتمع، بأنه جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى التى تشمل حفظ الذات ودوام النوع. وتشتمل فكرة المجتمع على الاستمرار والعلاقات الارتباطية المعقدة والتركيب الذى يتضمن ممثلين من الأنماط الإنسانية وعلى الأخص من الرجال والنساء والمجتمع فوق هذا جماعة وظيفية حتى يمكن أن نحدده من حين لآخر فى ضوء العلاقات والعمليات الاضطرادية. ويقول «اليوت» أن المجتمع هو أكبر جماعة إنسانية ينتسب إليها الإنسان. ولهذا يجب أن نميزه عن الجماعات غير الممثلة والتجمعات الأخرى كالجمهور والمسافرين على سفينة والمشاهدين لمباراة كرة قدم أو المقيمين فى معسكر من المعسكرات.

ويستنتج الأستاذ الدكتور عاطف غيث من هذا التعريف أن «اليوت» يتصور المجتمع من الناحية البنائية والوظيفية على أنه مجموع متفاعل من الرجال والنساء والأطفال يقيمون على أرض محددة، ويتعاونون «وظيفياً على البقاء وحفظ النوع(١٠).

ثانياً: تعريف بيسانز Biesnz:

يشير بيسانز إلى ضرورة التفرقة بين استعمال كلمة «مجتمع» فى اللغة العادية وبين استعمالها فى العلوم الاجتماعية فيقول «أن المجتمع هو تنظيم العلاقات الاجتماعية لجماعة من الناس يسهمون فى ثقافة مشتركة

ويتقاسمون الاحساس بالمشابهة، حيث المجتمع يبدأ بوجود مجموعة من الناس، ولكن وجود هؤلاء الناس على قرب مكانى أو فيزيائى لا يجعل منهم جماعة اجتماعية، لأن الجماعة تقوم حين يكون اثنان أو أكثر من الناس على صلة واعية الواحد بالآخر. وهذا الاتصال قد يكون مباشراً أو غير مباشر، ولكنه يشتمل على «وسائل اتصال» فى مستوى رمزى، أما عن طريق الإشارة أو اللغة، كما أن هذا الاتصال يعنى أن سلوك فرد يتعدل أو يعدل سلوك الأخرين. ويمثل هذا التأثير المتبادل والاستجابة المتبادلة، التى تتم بين الأفراد والجماعات ما يقال عنه «التفاعل الاجتماعى Social interaction».

وبتكرار التفاعل لفترة كافية يمكننا أن ندرك قيام نمط من السلوك الذى يعبر عنه بتسميته «العلاقات الاجتماعية Social relations»، هذا وتنظيم العلاقات الاجتماعية على هيئة نمط من المراكز والأدوار المتبادلة والمركز هو مجموع الحقوق والواجبات التى تناط بمكانة ما فى الجماعة. ويحدد السن والجنس والقرابة والزواج مراكز الأفراد فى كل المجتمعات، كما أنه فى أغلب المجتمعات يتحدد المركز أيضاً عن طريق المرتبة والمهنة والطبقة وبعض الاعتبارات الأخرى. والمراكز التى يصل الفرد إليها نتيجة لمجهوده وكفاحه فتسمى المراكز المكتسبة. ويسمى نمط السلوك الذى يصاحب مركزاً ما «الدور الاجتماعى»، ولذلك يشغل الفرد فى الواقع عدداً من المراكز، ويلعب أدواراً مختلفة خلال فترات حياته وفى مختلف الجماعات التى ينتمى إليها. ويرى أغلب علماء الاجتماع أن أنماط التوقعات الجماعية مع الجزاءات والسلطة التى تنفذها وتحافظ عليها تعتبر أساس التنظيم الاجتماعى، كما أنها هى التى تمكن المجتمع من أداء وظائفه وتحقيق أهدافه الرئيسية التى تتمثل فى حماية الفرد والإبقاء على الجماعة ذاتها.

والمجتمع فوق هذا أكبر جماعة اجتماعية ويشتمل فى الغالب على عدد كبير من الجماعات يرتبط بعضها بالآخر داخل المجتمع الواحد عن طريق

نظم معينة، مثل الحكومة أو النسق الاقتصادى. كما أن المجتمع يشغل عادة أرضا محددة من علاقات المجتمع الأساسية وأن أعضاءه يتفاعلون مع أعضاء آخرين من مجتمع آخر.

إذن هناك اتفاق بين اليوت وبيسانز فى تعريفهما للمجتمع. حيث يريا أن المجتمع جماعة من الناس تتفاعل للوصول إلى أهداف محددة، ويتخذ هذا التفاعل صوراً مختلفة.

ثالثاً: ارنولد جرين Arnold Green:

ذكر جرين أن المجتمع هو أكبر جماعة ينتمى إليها الفرد. ويتكون المجتمع من السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح. والحياة الاجتماعية تنظم فى المحل الأول كتقسيم عمل فى اقليم مشترك وعلى مستوى أساس دائم فى الزمن. ويشترك جميع الأفراد فى مصالح مشتركة، هذا وتتحدد المصالح العامة والخاصة بطريقة تجعل الحياة الاجتماعية مكتفية بذاتها بين الأفراد(١١). ويرى الأستاذ الدكتور عاطف غيث أن تعريف جرين لا يختلف كثيراً عن تعريفى «اليوت»، و «بيسانز» إلا فى ادخاله عنصر الزمن، هذا وفكرة الزمن متضمنة بالضرورة فى أى تعريف آخر، لأن كل باحث فى علم الاجتماع لا يمكنه اهمال فكرة التغير الدائم فى المجتمع، والتغير يتم دائماً فى الزمان.

ويرى كل من «ماكيفر وشارلز هـ. بيج» فى كتابهما «المجتمع» أن الكائنات الاجتماعية أو الناس، فطروا على أن يعبروا عن طبيعتهم بأن يخلقوا، وأن يدأبوا على أن يخلقوا، نظاماً من شأنه أن يوحد سلوكهم، وذلك عن طريق ضبطه بوسائل لا حصر لها. ووظيفة هذا النظام، هى أن «المجتمع» الذى يطلق نشاط الناس هو فى الوقت نفسه الذى يحد منه. فهو يضع لهم مقاييس للسلوك عليهم أن يتبعوها وأن يحافظوا عليها.

ومهما دلنا التاريخ (تاريخ الإنسان) على ما ينطوى عليه هذا النظام من

نقص واستبداد، فإنه شرط ضرورى لأسباب الحياة. «أن المجتمع نسق مكون من العرف المنوع والاجراءات المرسومة، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ومن كثير من التجمعات والأقسام وشتى وجوه ضبط السلوك الإنسانى والحريات»(١٢).

هذا النسق المعقد الدائم التغير يسمى المجتمع. إنه نسيج العلاقات الاجتماعية وأخص صفات المجتمع أنه لا يثبت على حال. فالمجتمع هو النمط المتغير للعلاقات الاجتماعية. ولا يوجد المجتمع إلا حينما تسلك الكائنات الاجتماعية فيما بينها سلوكاً بعينه وادراك كل منهما للآخر. والعلاقات التى تتحدد بهذه الكيفية تسمى «العلاقات الاجتماعية» التى تمتاز بالتنوع، حيث تقوم على الادراك المتبادل والاحساس بوجود شئ ما أو عقيدة ما يشترك فيها أفراد الجماعة كلهم.

ونلاحظ أن ماكيفر وبيج يختلفان فى فهم المجتمع عمن يسبقانهما. فالمجتمع تنظيم أو نسق يتكون من العلاقات الاجتماعية المتغيرة، ولكنهما أبرزا بصفة خاصة القواعد التى تصب سلوك الناس فى قوالب محددة، وتخليا عن فكرة ارتباط الثقافة بالمجتمع لاعتقادهما أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة المجتمع وليس دراسة الثقافة.

ويضيف ماكيفر وبيج أن فكرة المشابهة بين أفراد المجتمع هى عامل مهم وحاسم فى تحقيق الادراك المتبادل لفكرة الانتماء معاً إلى الجماعة. حيث أن المجتمع لا يتقدم إذا لم توجد المشابهة أو فكرتها على الأقل بين أفراده. بل أن المجتمع لا يقوم إلا بين أناس يشبه بعضهم بعضاً إلى حد ما فى الجسم والعقل.

هذا وقد اتسع مدلول فكرة المشابهة الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة إلا أن التصور الأساسى لفكرة المشابهة كما ربطها الرجل البدائى بأقاربه ما يزال مقترناً بمبدأ شامل للتآلف هو القومية. هذا وإذا قدر لمبدأ الصراع من

أجل خلق عالم موحد أن ينتصر فإن هذا العالم لابد أن يرتكز على المشابهة الأساسية بين أفراد الجنس البشري بأسره[١٣].

وعلى عكس ما سبق يعتمد المجتمع أيضاً على المخالفة كاعتماده على المشابهة ولو كان الناس جميعاً متشابهين تماماً، فقد تتضاءل علاقاتهم الاجتماعية وتشتمل النسق الاجتماعية على علاقات تكمل فيها الأشياء المخالفة بعضها بعضاً. ويقع فيها التبادل، إذ أن سمة المجتمع أن يسعى كل عضو من أعضائه للحصول على شئ ما وإعطاء شئ ما فى مقابل ما يحصل عليه. هذا أساساً هو ما يحدث بالفعل مهما كان النسق الاجتماعى.

ومن دراسة آراء ماكيفر وبيج فى تعريف المجتمع نجد أنهما يوضحان بعض المفاهيم التى قام عليها تعريفهما للمجتمع وهى:

أولاً: العلاقات الاجتماعية مشروطة من حيث الوجود بالوعى المتبادل بين الأطراف الداخلة فيها. فبدون الوعى لا تكون هناك علاقة اجتماعية ولا يكون هناك مجتمع.

ثانياً: كلما تعقد المجتمع تنوعت وتعددت العلاقات الاجتماعية.

ثالثاً: المجتمع ليس قاصراً على الإنسان.

رابعاً: المجتمع ينطوى على التشابه والاختلاف، وتبدو أهمية التشابه حين تعلم أنه بدونه لا تتهيأ الفرصة للوعى المتبادل التى تقوم كأساس فى وجود المجتمع. هذا وتبدو أهمية الاختلاف فى أنه إذا كان الأفراد متشابهين فسوف تكون علاقاتهم الاجتماعية محدودة وبسيطة ومن ثم يعوقون نمو المجتمع[١٤].

وإذا كان ذلك كذلك فإن البشر لا يصنعون المجتمعات، بل يولدون وينمون فيها فالفرد يلقى منذ ولادته فى بيئة اجتماعية، حيث يبذل منذ طفولته أقصى جهده للاستفادة من هذه البيئة وإفادة الآخرين منها. ولكن ما هو بناء المجتمع شبه المنظم وشبه الواعى الذى نشكل جزءاً منه؟ وكما ذكرنا

فإن المجتمع ظاهرة معقدة، فإلى جانب العلاقات الشخصية والعائلية نرى أن الفرد منذ طفولته يحتك ويتصل بأشكال مختلفة من التجمعات والمؤسسات الاجتماعية. فبالإضافة إلى كونه مواطناً وتابعاً لدولة وسلطات محلية نرى أن له اتصالات بنظام اجتماعى من خلال مؤسسات تكون عضويتها مفروضة أو اختيارية. فهو يستطيع أن يكون عاملاً فى مصنع أو منجم أو مكتب، وعضواً فى كنيسة، أو غيرها من الهيئات الدينية وغير الدينية، وأن يكون نقابياً أو عضواً فى إحدى المؤسسات الرياضية، ومن السياسيين أو من ذوى الاتجاهات السياسية، وأن يكون من ذوى الهوايات مما يسبب اشتراكه مع أفراد من نفس الهواية أو من الرأى ذاته لتكوين هيئة من الهيئات. هذا إلى جانب أنه قد يكون متزوجاً ومالكاً لأسهم فى الشركات فيتصل اتصالاً مباشراً بمؤسسات الزواج والملكية بينما تكون حياته مزيجاً مركباً تلعب فيه العادات والتقاليد الاجتماعية دوراً هاماً. وما من شخص يستطيع تجنب هذه العلاقات الاجتماعية أو التخلى عن الشعور بتشعبها وتنوعها وتباين بيئاتها، تلك البيئات التى يشكل هو ورفاقه جزءاً منها.

وإذا ألقينا نظرة على وجهة نظر ج. د. هـ. كول بهذا الصدد نجده يذكر أن النظرية الاجتماعية لا تقتصر على الدولة، بل تتضمن مشكلة التجمعات الإنسانية برمتها أى التجمع المنبثق عن الإرادة والعمل. وهو يذكر فى كتابه «النظرية الاجتماعية» أن **جميع طرق معالجة الديمقراطية تعود إلي الواقع الذي يقرر نشوء المجتمع ومقوماته الفعلية والشرعية علي أساس إرادة أعضائه. فالإرادة هنا عامل هام في تكوين المجتمع.**

وهذا قد يكون حقاً «لا لأن إرادة الشعب أو إرادة طبقة منه تبدأ فى وقت من الأوقات فى ممارسة تأثيرها على الدولة فحسب، بل لأن أشكالاً أخرى من المنظمات الديمقراطية تعمد خارج سيطرة القانون إلى مباشرة سلطان يكون من أثره داخل أعمال تلك المؤسسات أن يحدد سيطرة السلطة الحاكمة

ويغتصب الوظائف التى أدعتها لنفسها!![١٥]. ويتضح ذلك فى الثورة والانقلاب.

الفهم الماركسي للمجتمع:

نظرت الماركسية إلى المجتمع على أنه يتكون من طبقات متصارعة منذ انتهاء المشاعية البدائية حتى وقتنا الحاضر، وفسر ماركس التاريخ الإنسانى على أنه صراع دائم بين الطبقات، فالمجتمعات من وجهة النظر الماركسية «هو نتاج عمل الناس المتشابه». والتركيب الاقتصادى للمجتمع هو الأساس الحقيقى الذى تقام عليه الصروح القضائية والبنيان السياسى أى أن أسلوب الإنتاج هو الذى يقرر الطابع الاجتماعى والسياسى والفكرى للحياة بوجه عام[١٦].

فالتنظيم السياسى وكل الأشكال الأساسية للحياة الاجتماعية هى فى نظر ماركس نتيجة للظروف الاقتصادية وتوزيع السلطان الاقتصادى فى الوسط الاجتماعى، بل أن التغيرات التى تطرأ من وقت لآخر على التنظيم الاجتماعى Social Organization هى الأخرى وليدة تغييرات فى الظروف الاقتصادية.

والمجتمع عند ماركس يستند إلى نوعين من الفهم:

الأول: الفهم التاريخى من خلال المادية التاريخية Historical Materialism .

الثانى: الفهم الاقتصادى من حيث أن الاقتصاد هو أساس المجتمع وأن كل الظواهر الأخرى عبارة عن تركيبات فوقية.

وبينما نجد ماركس فهم المجتمع على هذا النحو، نجد الكتاب الغربيون قد فهموا المجتمع على أنه مكون من جماعات تتعاون فيما بينها. فالمجتمع عند هؤلاء الكتاب يتكون من جماعات أو تجمعات تختلف فى أشكالها ووظائفها وبناءاتها طبقاً لمستوى حاجات هذه الجماعات التى تتدرج فى الترتيب الاجتماعى Social Stratification. داخل المجتمع المكون من

تجمعات لها أشكال متباينة ومختلفة سوف نناقشها في عرضنا لأشكال المجتمع.

أشكال المجتمع:

تختلف أشكال التجمع الإنسانى، فمن حالات التجمع ما تكون مؤقتة كالتجمع فى حفل أو فى رحلة. ومنها ما تكون دائمة كتجمع الأفراد داخل نطاق واسع أو القبيلة أو كتجمع أفراد الطائفة المهنية أو العقيدة الدينية وأنواع التجمعات التى تتصف بنوع من الاستمرار أو الدوام التى تتصف بنوع من الاستمرار أو الدوام هى التى تكون الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع.

ولقد أكدت بحوث المدرسة الفرنسية وجهة النظر الاجتماعية وأثبتت بدراستها المستفيضة عن حياة الجماعات وعقائدها وتطور حضاراتها، أن حياة الجماعة صفة جوهرية من صفات الإنسان وأن الفرد لا يتمتع بصفاته الإنسانية إلا تحت تأثير المجتمع. ولا يتسنى ذلك بطبيعة الحال إلا إذا كان المجتمع وحدة حقيقية طبيعية غير ناتجة عن اجتماع الأفراد اجتماعاً عددياً بل عن تآلفهم واندماجهم بحيث ينتج عن هذا التآلف والاندماج قوة ذاتية هذه القوة الذاتية هى ما عبر عنه «دوركايم»، «بالضمير الجمعى» وهو نوع من الشعور الخاص بسيطرة الأفراد داخل نطاق المجتمع ويرسم لهم المثال الذى يحتذونه. وتكون المظاهر المختلفة للضمير الجمعى هى ما نسميه «بالظواهر الاجتماعية» والتى نطلق عليها «طرائق السلوك والتفكير والشعور خارجة عن نطاق الفرد وتفرض نفسها عليه بما لها من قوة التأثير الجمعى»(١٧).

هذا وسوف لا ندخل فى تعداد وتفصيل أشكال التجمع كاملة، أو تبيان الدوافع وراء التجمع، وإنما سوف نحاول تعداد وتصنيف الأشكال الرئيسية للتجمع، وهى تحتوى على أكبر درجات الاكتفاء الاجتماعى مع مناقشة الدوافع الاجتماعية المسيطرة، والتى تظهر باستمرار فى أشكال متعددة للتجمع.

ولابد أن نضع فى الاعتبار أن التجمع الاجتماعى إنما يتخذ دائماً أشكالاً جديدة تاركاً الأشكال القديمة، بسبب ظهور مشاكل جديدة أمام البشر. الذين يغيرون مواقفهم وسلوكهم تجاه المشكلات التى تجابههم.

وبينما تنشأ أشكال اجتماعية جديدة باستمرار نجد أن الأشكال الأساسية للتجمع تتغير خلال حقب طويلة. ورغم أن تلك الأشكال الأساسية عرضة للتغير والظهور والاختفاء فإنه لا يمكن أن ننكرها.

هذا ولابد من الاعتراف بأن أشكال التجمع دائمة التغير من يوم إلى يوم، هذا إلى جانب تغير الأشكال الأساسية خلال الحقب الطوال.

ويقيم ج. د. هـ كول التصنيف على مبدأين أساسيين وهما:

الأول: «محتوى المصلحة التى يهدف التجمع لتحقيقها».

الثانى: «أسلوب العمل المتبع بالنسبة لهذه المصلحة»(١٨).

والمبدأ الأول من الأهمية بمكان فى تبيان وتشابك العلاقات بين أشكال التجمع المختلفة ووظائفها المحددة فى المجتمع. أما المبدأ الثانى فأهميته تتركز فى التمييز بين الأشكال الضرورية وغير الضرورية للتجمع.

فتصنيف التجمعات إذن سيكون وفقاً لمحتوى المصالح. والتجمع السياسى مثلاً يعد من أهم أشكال التجمع، وهو التجمع ذو الأهداف والمصالح السياسية وهو لا يشمل الدولة كتجمع وغيرها من السلطات الاقليمية وحسب، بل يشمل أيضاً أشكالاً أخرى عديدة للتجمع والتى تكون «سياسية» بحكم مصالحها كحزب أو هيئة أو جمعية أو أية هيئة تهتم بنشر مبدأ سياسى.

والتجمع المهنى يعد أيضاً من أهم أشكال التجمع، فهو يضم أشخاصاً ذوى هدف أو مصلحة فى التجمع لأسباب تتعلق وبصورة أساسية بالإنتاج، وبالتوزيع، وبتبادل السلع، أو بتقديم الخدمات وبذلك فإن هذا التجمع يضم المجموعات المهنية والحرفية من العمال اليدويين إلى الفنيين والخبراء إلى التجار وأرباب العمل والرأسماليين.

التجمهر أو الجمهرة:

يعتبر التجمهر شكل من أشكال التجمعات الإنسانية محدود الأصل والغاية، مثل تجمهر الأفراد فى الطريق العام لمشاهدة حادث أو استعراض عام أو موكب. والجمهرة تمتاز بالاتصال الشخصى المباشر بين أفرادها وبشدة تفاعل العلاقات المتبادلة. وهذه الخاصة تقوى من شأن التجمهر إذا طال أمده واتسع نطاقه، غير أنه فى الغالب ينفض بالسرعة التى تكون بها ويزول أثره. لأن طبيعته أنه مؤقت ومحدود وليس له صفة الدوام أو الاستمرار حيث تلعب فيه المصادفة دوراً أساسياً.

الجماعة المحلية:

هى جماعة من الناس تعمر مكاناً لأول مرة، كما أن القرية أو المدينة أو الأمة بأسرها يطلق عليها جماعة محلية «وحيثما عاش معاً أعضاء أية زمرة من الناس، سواء أكانت هذه الزمرة صغيرة أم كبيرة بحيث يشتركون لا فى هذه المصلحة أو تلك، بل فى الأحوال الأساسية للحياة المشتركة. فإننا نسمى هذه الزمرة جماعة محلية»(١٩).

والسمة المميزة للجماعة المحلية من وجهة نظر «ماكيفر وبيج» أن المرء يمكنه أن يحيا حياته كلها داخلها. فلا يستطيع أن يحيا حياته كاملة فى داخل كنيسة أو مسجد أو متجر، بينما يستطيع أن يفعل ذلك فى داخل قبيلة أو مدينة. وعلى ذلك فالصفة الأساسية للجماعة المحلية هى أن كل علاقات الفرد الاجتماعية – يمكن أن توجد فى داخلها.

ومن الخصائص الهامة بالنسبة للجماعة المحلية أنها تقوم على التبادل الاقتصادى من جهة وعلى الارتباط السياسى المتبادل مع غيرها والأخذ فى الازدياد من جهة أخرى وهى عبارة عن مساحة أو مكان للحياة الاجتماعية يتميز بدرجة من الترابط الاجتماعى. وأسس الجماعة المحلية هى الدائرة المكانية وعاطفة الجماعة.

ويشترك الدكتور «مصطفى الخشاب» مع «ماكيفر وبيج» في هذا الرأى حيث يذكر في كتابه «علم الاجتماع ومدارسه - الكتاب الثاني» أن المجتمع المحلي عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة أو بيئة محدودة النطاق والمعالم كاجتماع أهل القرية أو القبيلة أو المدينة. وهو يضع شروطاً أساسية لقيام المجتمع المحلى أهمها:

١- المكان المحدود النطاق والمعالم.

٢- الاشتراك الفعلى فى وجوه النشاط الجمعى.

٣- أن يكون للمجتمع المحلى تكوين مميز، يتمثل فى قواعد معينة منظمة لسلوك أفراده وللعلاقات المتبادلة فيما بينهم ومعبرة عن اتجاهاته وتاريخه المشترك.

أما ج. د. هـ كول فيعرف الجماعة بأنها «الوسط الاجتماعى» بل هى «تركيب الحياة الاجتماعية الذى يشمل الكائنات البشرية التى تعيش فى ظروف العلاقة الاجتماعية وترتبط بعوامل مشتركة من العرف والتقاليد والعادات، مهما تغيرت الأحوال والوعى، إلى حد ما، بوجود أهداف ومصالح اجتماعية مشتركة»(٢٠).

فالجماعة من وجهة نظر «كول» دائرة شاملة فى الحياة الاجتماعية، هذا ويمكننا رسم دائرة عائلية ضيقة، وحول هذه الدوائر توجد المدينة، وحول عدة مدن نرسم الوطن وحول دوائر الوطن نرسم الدائرة الدولية فى الحضارة العالمية ذاتها. وما من دائرة من هذه الدوائر الواسعة تمتص الدوائر الضيقة الموجودة ضمنها. فهذه تستطيع أن تحافظ على كيانها كمراكز حقيقية شاملة للحياة الاجتماعية ضمن الدوائر الكبرى. فالرجل يستطيع كما ذكرنا أن يكون عضواً فى العائلة ومواطناً فى مدينة ومصرياً وعضواً فى المجتمع الدولى بنفس المقدار - أى أن أى دائرة لاتنتقص من الأخرى.

ويؤكد ج. د. هـ كول أن كل الجماعات، بحكم كونها قائمة هى

بالضرورة غير كاملة. ومن الواضح أن ما يسمى «بالجماعة» لا يتخذ شكلاً اجتماعياً محدداً من الناحية التنظيمية، فهو ليس بالمؤسسة ولا بالتجمع، بل مركز شعور، أنه فريق يشعر فيه العضو بانتمائه الحقيقى لوحدة فعالة. وعندما تتسع الجماعات أكثر من العائلة، يحتاج هذا الشعور بالوحدة، وما يرافقه من ضرورة العمل المشترك، إلى وعى وتنظيم شكلى. فإن الشعور بالوحدة يسهل مهمة تشاركهم سوياً فى الأهداف المشتركة وحيث تكون الجماعة متحررة من العقبات الخارجية تنمو هذه المشاركة وتهدف إلى خدمة الأغراض التى اجتمعوا عليها. وحيث تكون هناك عقبات خارجية، أو محاولة لمنع التنظيم، فإن المشاركة تؤكد ذاتها إلا أنها عوضاً عن أن تتوجه إلى تحقيق حاجات الجماعة فإنها تنصرف إلى تحريرها من العقبات الخارجية.

ولما كان ذلك كذلك فإن المجتمع يحمل تنظيم البناء الاجتماعى Social Structure الناتج عن مختلف التجمعات والمؤسسات ضمن الوسط الاجتماعى. «فالمجتمع ليس دائرة كاملة للحياة الاجتماعية أو فئة اجتماعية من البشر. بل نتيجة التفاعل والتكامل فى شخصية التجمعات والمؤسسات الوظائفية المختلفة»[٢١].

إذن فالتعاون الإنسانى المنظم هو هم المجتمع، وتطوره لا يعتمد مباشرة على الشعور بالجماعة بين الأفراد، وإنما بالترابط الوثيق والعلاقات المنسجمة بين الهيئات الوظيفية ضمن المجتمع.

والمجتمع كشبكة من التنظيمات تهتم بالدرجة الأولى بالحقوق والواجبات لأهداف ومصالح معينة، بينما يكون الوسط الاجتماعى مركز الأحاسيس، نرى المجتمع يتجه نحو أن يكون مجموعة من المراكز للتخطيط يكون هدفها الأساسى الوسائل وليس الغايات.

والمجتمع مثل الوسط الاجتماعى يكون على درجات فالمسألة لا تتوقف

على حجم ومدى الحياة التجمعية فى الوسط الاجتماعى وحسب، بل على تماسك وتعاون كافة المؤسسات والتجمعات أيضاً. وحيث تكون الحياة عنيفة، ويكون هناك طبقات متمايزة ولكل شبكة تنظيمات مختلفة وغير متعاونة بل متضاربة يكون المجتمع موجوداً بأدنى درجاته.

والهدف المشترك هو الشرط الأول للتجمع والمشاركة - ذلك لأن هدف التجمع هو تحقيق غاية مشتركة، ولا يوجد التجمع بدونها، فالغاية أو الهدف أو المصلحة هى مبرر وجود التجمع. ولما كان ذلك كذلك فما هى إذن الوظيفة التى يؤديها «التجمع» لخدمة المجتمع أو الوسط الاجتماعى؟.

كما ذكرنا فإن الوظيفة تعتمد على الهدف فإذا ما أوجد الأفراد تجمعا لهدف ما، حيث أن الغايات الاجتماعية هى تربة الوظائف الاجتماعية، والوظائف الاجتماعية هى أهداف اجتماعية مختارة، ربطت بعلاقات منسجمة مترابطة. والوظيفة تبرز فى حالة نظرنا إلى التجمع من خلال علاقته بالأفراد والتجمعات، بمجتمع وبوسط اجتماعى.

ولكنه إذا ما أطلق العنان لحرية التجمع فإن العديد من التجمعات، بدلاً من أن تؤدى وظيفتها فى الكل الاجتماعى، سيتركز اهتمامها إلى حد بعيد فى تحقيق أهداف أعضائها التى تتعارض والأهداف الاجتماعية، أو فى توجيه اهتمامها إلى أعمال ليست ضد المجتمع أو فى صالحه، وإنما تكون من اختصاص أشكال أخرى من التجمعات. وهذا يؤدى إلى شكلين رئيسيين من الانحراف فى الوظيفة، يقودان بالتتابع إلى المعارضة والفوضى فى المجتمع. ولا يمكن الفصل بين هذين الشكلين من الانحراف بوضوح فغالباً ما يظهران سوياً فى التجمع الواحد وفى العمل الواحد.

فالمعارضة تنشأ من جراء سعي التجمع لخدمة مصالح أعضائه بما يخالف المصلحة الاجتماعية عن طريق تضاربها مع أهداف الأفراد، والتجمعات الأخرى، هذا إلي جانب تضاربها مع خير الوسط الاجتماعي أيضاً.

ولما كان المجتمع على هذه الدرجة العالية من التعقيد وتضارب المصالح فكيف يضبط هذا المجتمع بنظمه المعقدة والمتداخلة، وكيف تتحقق مصالح الناس، وكيف تشبع مطالبهم وكيف يساس هؤلاء بالأسلوب الذى يحفظ عليهم حياتهم ويؤمن لهم حاجاتهم؟

الهوامش

(١) سوف نتناول هذا المفهوم بالتفصيل فى فصل قادم.

(٢) الدكتور السيد محمد بدوى، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧، ص ص ٤٨ - ٤٩.

(٣) الدكتور قبارى محمد اسماعيل، الاتجاهات المعاصرة فى مناهج علم الاجتماع، دار الطلبة العرب، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٩٠.

(٤) الدكتور السيد محمد بدوى، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧، ص ٥٢.

(٥) المصدر السابق، ص ٥٢.

(٦) المصدر السابق، ص ٥٣.

(٧) المصدر السابق، ص ١١.

(٨) الدكتور محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣، ص ٢١١.

(٩) الدكتور مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثانى، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٥٦، ص ٧٢.

(١٠) الدكتور محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣، ص ٢١٢.

(١١) المصدر السابق، ص ٢١٥.

(١٢) ر. م. ما كيفر وشارلز هـ. بيج، المجتمع، ترجمة الدكتور على أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ١٦.

(١٣) المصدر السابق، ص ص ١٦ - ١٩.

(١٤) الدكتور محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، ص ص ٢١٧ - ٢١٨.

(١٥) ج. د. هـ. كول، النظرية الاجتماعية، ترجمة عبد الوهاب الكيالى، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٤، ص ٨.

(١٦) كارل ماركس، بؤس الفلسفة، ترجمة اندريه يازجى، دار اليقظة العربية، بيروت، ص ١٨٣.

(١٧) الدكتور السيد محمد بدوى، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧، ص ص ٢١ – ٢٢.

(١٨) ج. د. هـ. كول، مرجع سابق، ص ٤٨.

(١٩) د. م. ماكيفر وشارلز هـ. بيج، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢٠) ج. د. هـ. كول، مرجع سابق، ص ٩.

(٢١) المصدر السابق، ص ٢٥.

الفصل الثالث

أساليب الضبط والسيطرة في المجتمع السياسي

- تمهيد.
- مفهوم المجتمع.
- المجتمع والحياة الاجتماعية.
- المجتمع والواقع.
- ترابط المجتمع.
- دور المجتمع في بناء شخصية الفرد.
- الصفوة الحاكمة كمستودع لأجهزة وأدوات الإدارة والضبط.
- المصادر الأساسية للضبط والسيطرة.
- وسائل تأثير الصفوة الحاكمة على المجتمع.
- قوة الصفوة الحاكمة المالية.
- رموز السلطة.

تمهيـــد:

تكمن صعوبة تناول مفهوم المجتمع فى ارتباط هذا المفهوم بعمليات اجتماعية عديدة. ولا نستطيع أن نستبين ذلك إلا من خلال إمعان النظر سوسيولوجيا فى مفهوم المجتمع نفسه. إذ يميل عدد غير قليل من الباحثين - هذه الأيام - إلى تجاهل أو إهمال ما يسمى «بالوظائف الجدلية» التى ينهض بها هذا المصطلح. وفى محاولتنا تناول هذا المصطلح بمفهومه المحورى، يركز بعض الباحثين على الإشارة فى دراساتهم إلى تلك المشكلات المنطقية الناجمة عن استخدام التعريف. إلا أن كلمة «مجتمع» تعنى فى الحقيقة أكثر من معنى وتشير إلى أكثر من موضوع. فإذا ما نظرنا إلى هذا المصطلح عبر القرون الماضية، نلاحظ مدى ما طرأ على الوظائف الاجتماعية للجماعات المختلفة من تغير، ويصبح من المفيد جدا أن نلتفت إلى التاريخ لنستعين به فى معرفة كيفية نشأة وتطور مفهوم المجتمع، فالتاريخ - على حد قول بوسكوف - إن هو إلا علم اجتماع[1].

ومن ثم فإن أول ما يجب أن نضعه فى الاعتبار أننا إذا ما توجهنا بالفحص والدراسة، وأمعنا النظر فى تراث الفكر الاجتماعى، سوف نعثر على مصطلحات قريبة فى دلالتها من مصطلح «المجتمع» Society ففى اللغة اليونانية القديمة وكذلك اللاتينية سوف نجد كلمات مثل Polis و Civitas و Societas. وهى تعنى دولة أو مدينة أو مجتمع. إلا أنها لا تؤدى نفس المعنى الذى تؤديه كلمة مجتمع تماماً. وفى نهاية الامبراطورية الرومانية وخلال العصور الوسطى أخذت كلمتى Societas و Civitas معنى أوسع للدلالة على المجتمع، مع قصور اللغة اللاتينية حتى فى تلك العصور المتأخرة على تقديم كلمة أو مصطلح يعبر بوضوح عن الفرق أو الاختلاف بين المجتمع Society والدولة State، والذى تبدى واضحاً تماماً فى اللغات الأوربية الحديثة. فثمة تشابه كبيرة فى المدلول بالنسبة لكلمة مجتمع فى اللغة الانجليزية Society وكلمة مجتمع فى اللغة الفرنسية Société ونفس الكلمة فى

اللغة الألمانية Gesellschaft وهى جميعها تعبر عن الاستخدام السوسيولوجى المعاصر عن الاسم الدال على أكبر وحدة اجتماعية ينتسب إليها الإنسان.

لقد بدأت معان جديدة لهذه الكلمات خلال القرنيْن السابع عشر والثامن عشر، وذلك ارتباطاً وانطلاقاً من أشكال وروابط اجتماعية جديدة بين كل من الشكلين السائدين آنذاك وهما الشكل «الارستقراطى» والشكل «البرجوازى». ففى عصر الحكم المطلق «الارستقراطى» جاء مفهوم «المجتمع» ليأخذ وظيفة الدلالة على الدوائر الاجتماعية التى تقود المجتمع مثل «المجتـمع الراقى» أو «صفوة المجتمع»[٢]. ولقد برز هذا الشكل فى أوربا على وجه الخصوص، إذ كان المجتمع يتكون من صفوة صغيرة من النبلاء فى الغالب، ويميزون أنفسهم عن بقية فئات وشرائح المجتمع بما يمتلكون من مصادر للقوة جعلتهم أصحاب المكانة المتفوقة على الدوام. وقد حافظت هذه الفئات على مكانتها وشهرتها ودافعت عنهما فترة طويلة من الزمن فى ظل سيادة نظام الحكم المطلق بجانب نفوذ الكنيسة الكبير الذى بدأ يتهاوى مع نظام الحكم المطلق الذى تسيد وسيطر على المجتمع ردحاً طويلاً من الزمن، وذلك عند بزوغ شمس نظام الدولة القومية.

مفهوم المجتمع:

ومادمنا بصدد الحديث عن المجتمع والصفوة الحاكمة ودور الصفوة فى إدارة شئون المجتمع فقد يكون من المناسب هنا أن نتعرض لمفهوم المجتمع الذى اختلف حوله الدارسون. فقد عانى مفهوم المجتمع من اختلاف الدارسين حوله وما يزال يعانى من جراء هذا الاختلاف، ولا تقل معاناة مفهوم المجتمع حالياً عن تلك المعاناة التى أصابته خلال العصر البرجوازى الذى أقام أشكالاً جديدة ومختلفة آنذاك للتنظيم الاجتماعى حيث كانت تلك الأعمال تتصارع مع نظم الكنيسة التى كانت مسيطرة إبان العصور الوسطى. وقد أقامت البرجوازية الجماعات التجارية والروابط الأخرى غير التجارية والتى دافعت عن مفهوم التعليم وعملية التنوير الشعبية. ومازالت الأسماء التى

أطلقت على هذه التنظيمات تكشف عن البدايات الأولى لتلك الجماعات، فكان يطلق عليهم اسم «الشركة» أحياناً و «المجتمع» أحياناً أخرى، وهذه أسماء اشتقت دون استثناء من الروابط الصغيرة.

وقد أخذت كلمة «مجتمع» أهمية خاصة من الناحية العاطفية والوجدانية فى الدوائر البرجوازية، كما لعبت نفس الكلمة – المجتمع – دوراً على درجة كبيرة من الأهمية فى المناظرات السياسية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. تلك المناظرات التى كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى «الدولة» المتمثلة فى «السلطة المطلقة»، وضد المقاطعات الخاصة بالنبلاء والقساوسة. **ويعتبر «جون لوك» من أكثر الكتاب الذين أولوا عناية خاصة - في مؤلفاته العديدة - بنفوذ الدولة والمقاطعات في شتي وجوه «الحياة الاجتماعية» وأثر ذلك علي تطور مفهوم المجتمع وعلاقته بالصفوة الحاكمة** Ruling Elite **المسيطرة علي مقدرات المجتمع**(٣).

ومن ثم فقد كانت كل هذه المحاولات لإعادة تنظيم الحماية الاجتماعية وفقاً لمقتضيات توزع «القوة» هي التي شكلت «المجتمع المدني Civil Society**»**(٤). وعلى هذا فقد يكون المجتمع وفقاً لوجه النظر هذه شكلاً من الأشكال الاجتماعية يوجد جنباً إلى جنب مع النظم الاجتماعية القديمة. إلا أنه فى عصر «جون لوك» حيث كان الجدل قوياً ضد الدولة المطلقة، اتخذت كلمة مجتمع مضامين ومدلولات أكثر اتساعاً وشمولاً. ولهذا فقد اتجهت المناقشات نحو تأكيد أن المجتمع هو الأصل وهو الذى يقيم الدولة، وما تقوم الدولة فى الأصل إلا لحماية وخدمة المجتمع عن طريق القوانين والتشريعات التى تنظم العلاقات بين أعضاء المجتمع وبالتالى بينهم وبين الصفوة الحاكمة فضلاً عن قيام الصفوة بواجب تأمين حرية أعضاء المجتمع وأمنهم وملكياتهم.

إن نظرة فاحصة على تاريخ الثورة الفرنسية الاجتماعى توضح أن كلمة «مجتمع» قد لعبت دوراً لا يستهان به فى صياغة ايديولوجية هذه الثورة.

ولعبت الكلمة نفسها الدور ذاته فى الثورة الألمانية ١٩٤٨م، حيث كانت كلمة «مجتمع» تعمل بمثابة صيحة ضد الصفوة الحاكمة ونظام المقاطعات.

إن محاولتنا هذه للتنظير للمجتمع وأدوات الصفوة فى السيطرة عليه وإدارته، تجعلنا نلاحظ أنْ فلاسفة البرجوازية يرون أن قيام ما هو مثار من أفكار حول المجتمع، هو الذى أدى إلى أن يكون «علم الاجتماع» كعمل عقلى متميز متاحاً الآن. ففى ايديولوجية الحكم المطلق والنظام التجارى عندما تفتت نظام الاقطاع، ظهرت الوحدات الاجتماعية الكبرى كالممالك التى عرفت تاريخياً باسم الشخص صاحب السيادة، **إذ أن صاحب السيادة هو الذي كان يعين حدود المملكة وبالتالي يمتلك ثرواتها. وعلي هذا فقد كتب تاريخ الممالك كتاريخ للملوك المتعاقبين، وكان هذا التاريخ محل انتقاد فلاسفة عصر التنوير، الأمر الذي دفعهم إلي محاولة استبدال هذا الاتجاه الفردي باتجاه أكثر عمومية، وذلك عن طريق استخدام كلمة «مجتمع»**. وحاولوا فى سبيل ذلك بذل كثير من الجهد فى كتاباتهم التاريخية متجهين بهذه الكتابات إلى عامة الناس. وكانت هذه الجهود من قبل فلاسفة عصر التنوير تقع ضمن سياق محاولاتهم فى رفع مستوى الوعى لدى أعضاء المجتمع والتقليل من أهمية الحكم المطلق. بل أنهم أى الفلاسفة – حاولوا وضع المجتمع ليس فقط مساو للدولة، بل أشاروا إلى المجتمع كوجود جمعى خاضع لقوانين أساسية، وضعت من أجل هذا الوجود الجمعى. ومن ثم فقد أعدوا ومهدوا الطريق لقيام ما سمى فيما بعد بعلم الاجتماع.

هذا وبالرغم من أن الباحثين لم يتفقوا تماماً على تعريف محدد للمجتمع، إلا أن هناك شبه اتفاق على الملامح الأساسية للحياة الاجتماعية بمعناها الواسع، حيث يشير المصطلح – المجتمع – إلى العلاقات الاجتماعية بين الناس. أى تلك العلاقات التى تنشأ نتيجة لاتصال مجموعة من البشر بعضهم ببعض(٥)، على أن يكونوا شاغلين لمكان معين فى زمان معين. ومن

ثم فإننا نشير إلى المجتمع المصرى أو المجتمع الصينى فى العصور القديمة، وحديثا نقول المجتمع اليونانى المعاصر أو المجتمع الإيطالى وهكذا.

وعلى هذا فإن كلمة «مجتمع» تشير إلى جماعة من الناس - من الجنسين - ومن مختلف الأعمار يرتبطون معاً بروابط نظامية وبثقافة متميزة. وفى الواقع أن تجمعات بشرية من هذا القبيل إنما تقوم على أسس وحدود سياسية توضح أو تحدد العلاقة بين «الدولة» و «المجتمع» من حيث المفهوم السوسيوسياسى.

ولقد عرف المجتمع أيضاً على أنه «النظام والثقافة» المتميزة لجماعة تقطن أو تعيش فى مكان واحد - من الجنسين ومن كل الأعمار - حيث أن هؤلاء يعيشون فى كل مكان مأهول من العالم فى جماعات يتأثر سلوكها بمجموعة من القيم والمعايير التى يتقاسمونها. ومن ثم يتصل بعضهم ببعض ويسلكون وفقاً لها. ففى العصور الوسطى لم يكن ثمة فرق بين «المجتمع المدنى» و «المجتمع السياسى» إذ كان الفرد تابعاً للمجتمع السياسى، وفى الوقت نفسه تابعاً للكنيسة التى كان دورها السياسى بارزاً ومسيطراً. وبدأ التمييز أو الفصل بين الدولة والمجتمع يظهر تدريجياً من خلال ثورات القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولم ينقض القرن الثامن عشر إلا وكان التمييز واضحاً بين الدولة والمجتمع.

المجتمع والحياة الاجتماعية:

وهناك مطلبان أساسيان فى الدراسات الاجتماعية كأى دراسات أخرى: يدور المطلب الأول حول محاولة تفسير الحقائق، وذلك باستخدام المنهاج الملائم لهدف الدراسة، وعلى هذا تسمى علماً. والمطلب الثانى هو محاولة الآخرين فحص الأفكار والمناهج التى استخدمت فى التفسير. وعندما تستخدم هذه الأفكار وهذه المناهج على نطاق واسع تسمى فى بعض الأحيان بالفلسفة التحليلية. إلا أنه فى الدراسات الاجتماعية يظل الأمر معلقاً وقابلاً

للنقاش طالما أن ميدان الدراسة هو المجتمع الديناميكى والمتغير دائماً فى النظم والثقافة والعادات والأعراب والتقاليد.

إن محاولة فهم كيان بالغ التعقيد كالمجتمع هو فى حاجة إلى بذل جهد شاق بلاشك. ولكن هذه الصعوبة لن تحول دون استخدام الناس لكلمة «مجتمع» باستمرار فى مناقشاتهم وأحاديثهم اليومية العادية. كما أن الكلمة – المجتمع – تستخدم أيضاً بصورة متواترة فى أحاديث قادة ورواد المجتمع، فهذا سياسى يقول: «سوف نعمل لكى يساعدنا كل فرد من أفراد «المجتمع»، وناظر مدرسة يقول: «أن التلاميذ فى المدرسة ليتعلموا كيف يتخذون أماكنهم فى المجتمع»، وثمة سياسى آخر يقول: إن عودة عقوبة الإعدام هى من أجل حماية المجتمع. ويرى بعض الكتاب أنه لابد أن تعمل الحكومة على المحافظة على مستوى اجتماعى معين لتساعد فى قيام مجتمع متحضر أو متمدين.

وبنظرة سريعة إلى الفقرة السابقة نستطيع أن نتبين أن كلمة «مجتمع» لا تشكل مشكلة من نوع ما فى الاستخدام اليومى العادى. إلا أنه من المفيد هنا أن نخضع للفحص هذا الاستخدام للكلمة. ففى جملتين سابقتين تحدث المستخدم للكلمة عن مجتمعنا ولكن مجتمع من وهل ثمة معنى تطبيقياً لهذه الكلمة؟ إذ أنه أينما وجد مجتمع فثمة أناس يتبعونه جميعاً، أو بمعنى أقرب إلى الواقع هناك أناس يكونون هذا المجتمع أو ذاك. وهل هذا يتضمن فكرة أن هؤلاء جميعاً يتبعون هذا المجتمع بمقياس أو بمعيار متساو، وهل ثمة خبرة أو تجربة متشابهة لكل فرد؟ هذا بالإضافة إلى أن هناك مظهراً أو جانباً آخر لهذه الأمثلة السابقة، فهى تعنى إشارة قوية بأن المجتمع يأتى وراء الفرد، وعلى هذا فالمجتمع المتحضر يعرف بالرجوع إلى مستويات معينة. ولقد وجدت هذه الفكرة عن المجتمع مستقلة عن الفرد فى كثير من أحاديث الساسة وقادة المجتمع. ونحن إذا ما أعطينا المجتمع مثل هذه المكانة فنحن فى هذه الحالة فى ميدان أو مجال مشكوك فيه الآن المجتمع إنما هو

معنى مجرد. إذ أننا لانستطيع أن نلمس أو نتذوق أو نشم المجتمع. فالمجتمع لا يملك خصائص يمكن أن نخفضعها لمثل هذه الحواس، ولكنه يوجد كمفهوم فقط. ولما كانت المجتمعات ليست أشياء بأى مفهوم مادى، فلا يمكن دراستها كأشياء مادية.

إذ أن مفهوم المجتمع هو مفهوم «علاقة» وليس واحداً من المفاهيم المادية. فالوجود فى أى موقف اجتماعى إنما ينسحب على الناس المشاركين فى الموقف نفسه. ونتيجة لما سبق فما الذى نعنيه عندما نستخدم كلمة «مجتمع» فى سياق ما؟ نعتقد أن محتوى أو مدلول هذه الكلمة إنما يعنى: «أن ثمة أناس مرتبطين ببعضهم البعض بطرق نظامية يشغلون مكاناً ما فى زمان ما». وعلى هذا فإن عمل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا إنما يدور أو يتركز حول اكتشاف هذه الطرق ودراستها. فالمجتمع تبعاً لذلك عبارة عن شبكة من العلاقات، هى السياق الذى ينشغل به علماء الاجتماع والانثروبولوجيا(٦).

ولما كان المجتمع عبارة عن سلسلة من العلاقات بين الناس، فإن طبيعة هذه العلاقات هى ما يجب على العلماء والباحثين أن يتناولوه بالدراسة والفحص. ومن ثم فإنه يتبادر إلى الذهن مجموعة تساؤلات أساسية يحاول علماء الاجتماع الاجابة عليها مثل:

ما نوع تلك العلاقات التى تتميز بدرجة عالية من الأهمية للمحافظة على الاستقرار الاجتماعى، وما هى القوى التى تعمل على تشكيل هذه العلاقات؟ وهل يظهر المجتمع ببساطة نتيجة لقيام مجموعة من العلاقات بين عدد من الناس؟.

إن مشكلة المجتمع لا يمكن أن تحل بمجرد تعريف المجتمع على أنه مجموعة أو شبكة من العلاقات، برغم أنها تساعدنا فى تذكر طبيعة ما نحن بصدد دراسته. لأننا نميل فى حياتنا اليومية إلى الاعتقاد بأن المجتمع كيان

أو وجود واقعى بالفعل، ويعبر بعض الباحثين عن ذلك بقولهم: «أن المجتمع لن يسمح بذلك»، أو «وفقاً لحاجات المجتمع» أو «أن المجتمع هو الذى يلام على ذلك». وفى الحقيقة فإن هذا التصور يعتمد إلى حد كبير على المدى الذى يكون المجتمع متحققاً فى وعى الناس خلال حياتهم اليومية. وبفحص تراث علم الاجتماع نلاحظ أنه من النادر أن نجد هذا التصور قد تم فحصه فحصاً علمياً كاملاً. وعلى هذا فإنه قد أثر على فهمنا وتفسيراتنا لما يحدث لنا، فضلاً عن تلك الأحداث التى تتخذ لها مكاناً فى عالم الإنسان خلال مسيرة الحياة.

المجتمع والواقع:

يتقاسم الإنسان واقع حياته اليومية فى العادة مع أناس آخرين، وهذه حقيقة مسلم بها وليس هناك خلاف عليها منذ العصور القديمة، أو منذ البدايات الأولى لمجتمع بنى الإنسان. ولكن السؤال الهام هو: كيف أن هؤلاء الآخرين، أنفسهم يتمرسون فى الحياة اليومية. وهنا نستطيع أن نميز بين أنماط أو نماذج عديدة لمثل هذا التمرس أو ما يسمى بالخبرة اليومية.

من المتعارف عليه أن أهم تجارب الإنسان تأخذ مكانها عندما تكون الممارسة أو الاحتكاك اليومى وجهاً لوجه. أى أن الاتصال هنا يكون اتصالاً مباشراً، حيث يحدث أو يجرى أول تفاعل اجتماعى بين اثنين أو أكثر فى الحياة اليومية سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات. الأمر الذى يؤدى إلى أنواع أخرى كثيرة من التفاعل الاجتماعى(٧).

إن تجربة الاتصال المباشر أو التعامل وجهاً لوجه فى الحياة اليومية تؤدى إلى إحساس طرفى الاتصال أو التعامل بالمشاركة فى الموقف. وكلما طال أو استمر الاتصال يستمر بالتالى عندئذ تبادل الانطباعات والخبرة أو التجربة فيما بينهما. إذ أن كل تعبير لأى منهما تجاه الآخر يلقى استجابة

لديه سواء أكانت استجابة إيجابية أو سلبية. وفى هذا الموقف يكون الإنسان فى الغالب الأعم واقعياً، وهذه الواقعية هى جزء من الواقع الكلى للحياة اليومية.

ومن خلال هذا التصور البسيط يعتقد بعض الباحثين أن المجتمعات المعاصرة لاتختلف عن المجتمعات الأولى، ومن ثم يمكن فهمها عن طريق تجمع الوقائع حولها. وذلك بطرح بعض التساؤلات فى استمارات البحث ثم استخدام الوسائل الاحصائية للوصول إلى نتائج معينة يمكن استخدامها فى تفسير وتعليل الواقع الاجتماعى. ولكن المسألة فى الحقيقة ليست بهذه البساطة، إذ أن هناك صعاب جمة تواجه الباحثين، وترجع فى الغالب إلى اختلاف وجهات النظر التى تؤدى إلى اختلاف الآراء، الأمر الذى يفضى إلى اختلاف نتائج البحوث حول المجتمع.

وكان هذا الاختلاف فى النظرة والرأى والمنهاج المستخدم فى الدراسة، سبباً أساسياً فى قول البعض بأن علم الاجتماع ليس علماً بمعنى Science فعلماء الاجتماع يريدون معالجة الحياة الاجتماعية ومشكلاتها على نمط معالجة العلولم الطبيعية لموضوعاتها المادية فى الطبيعة والكيمياء وغيرها من العلوم الطبيعية. إلا أن الحقيقة أنه حتى إذا ما عرفنا علم الاجتماع بأنه علم بمعنى Science فهو علم يظل مختلفاً كثيراً عن الطبيعة والكيمياء وسائر العلوم الطبيعية، فهو لا يملك مجموعة من الاجابات الجاهزة أو منهاجاً معد سلفاً للوصول إلى حلول كاملة ومبرهن عليها.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه بامكاننا القول أنه فى دراسة الحياة الاجتماعية أو الواقع الاجتماعى، لابد أن تعتمد الحقائق أو الوقائع الاجتماعية على كيفية تفسيرها. وعلى هذا فسوف تتنوع وتتباين التفسيرات تبعاً لنوع الافتراضات الموضوعة حول ما هو عليه الواقع الآن وما يجب أن يكون عليه. وكنتيجة لهذا السياق فإننا نجد أنفسنا لم نبتعد كثيراً عن تصور أو مفهوم المفكرين

المثاليين، أمثال «أفلاطون» ومن حذا حذوه من المفكرين عندما اتجهوا بجهودهم إلى دراسة «ما يجب أن يكون» وفى هذا الاتجاه عودة إلى الفلسفة المثالية(٨).

ولكننا إذا ما أخذنا مثالاً من الواقع وليكن عن «أزمة الاسكان فى مصر»، فسوف نلاحظ أن الكل يسمع نفس الحقائق، ولكن كيف يفهم كل فرد من هذا الكل المشكلة؟ لا شك أن فهم كل فرد يعتمد على بعض الافتراضات التى يحتمل إلا توضع فى الحسبان على الاطلاق، فالبعض سوف يرجع المشكلة إلى هبوط مستوى المعيشة، والبعض الآخر سوف يرى أنها مشكلة اقتصادية بحتة، والثالث سوف يرجعها إلى طبيعة النظام السياسى وسوء التخطيط، وقد يرى من يعانى من المشكلة رأياً أو يلجأ إلى افتراض لم يدرك على الاطلاق.

إن ملاحظة الوقائع فى هذا السياق من الصعوبة بمكان، فضلاً عن صعوبة تشخيصها، وعلى هذا لا يمكن معالجة الوقائع على هذا المنوال، لأن اختلاف الثقافات، بل وتناقضها مع وجود امكانية توفر دلائل على المفاهيم البديلة للوقائع فى الثقافة الواحدة. إذ أنه فى الوقت الذى نقول فيه أننا نعتقد فيما نرى، نقول أيضاً «أن الأشياء ليست دائماً هى كما تبدو عليه». وكنتيجة لهذا الاتجاه الثقافى يزيد الميل أو الاتجاه نحو التأكيد على الوقائع. ولكن الفرصة قليلة أو غير متوفرة لفحص الحقائق أو الوقائع الاجتماعية، فضلاً عن ضآلة الفرصة نفسها لاكتشاف البدائل. ففى بعض موضوعات التعليم كاللغة والموسيقى - على سبيل المثال - يتم التركيز على التفسير والشرح الذى لا يقبل الجدل، ومن المفروض تشجيع الفرد على الاستجابة. وبالمقارنة بعلم الاجتماع فثمة اتجاه لتعليم علم الاجتماع مثل الموضوعات الأخرى أحياناً. وعلى هذا فهناك احتمال كبير بأن دارس علم الاجتماع يقال له: «أن هذا كذلك، وذاك هكذا»، ومن هنا يشعر الطالب أو الدارس بأن علم الاجتماع هو علم مشوش ليس بسبب صعوبته، وإنما لكونه يعتمد على وقائع

سريعة التغيير. الأمر الذى يؤدى إلى أن علم الاجتماع يتطلب تلميذاً أو دارساً مفكراً، إذ لا بد له عاجلاً أم آجلاً أن ينشغل بالافتراضات والمفاهيم الأساسية عن المجتمع، والتى لا تتطرق إليها العلوم الأخرى.

ترابط المجتمع:

إن الشرط الأول من شروط ترابط المجتمع يكمن فى تقليد السلوك الظاهر. فهذا التقليد بالرغم من انعدام قصد الاتصال فيه، له القيمة التى ينطوى عليها الاتصال المؤدى إلى التفاعل الاجتماعى. إذ أنه فى عملية الاتساق مع طرق المجتمع يوافق الفرد بالفعل على المعانى التى تنطوى عليها هذه الطرق. فإذا ما تعلم الفرد – على سبيل المثال – الذهاب إلى المسجد محتذياً فى ذلك حذو أفراد المجتمع الآخرين، فالأمر يبدو كما لو كان ثمة اتصال قد حدث ثم ترتب عليه تصرف أو سلوك. ووظيفة اللغة فى مثل هذه الحالات هى بيان ومنطقة المحتوى الكامل لهذه الاتصالات غير الرسمية فى نمو خبرات الفرد الاجتماعية.

أما الايحاءات الاجتماعية فلها طابع اتصالى أقل من السلوك الظاهر وتقليده، إذ أنها محصلة أعمال فريدة ومعان جديدة أصبحت ممكنة ضمناً، نتيجة لأنماط من السلوك الاجتماعى. وعلى هذا فإن تعود بعض الناس على عدم الذهاب إلى المسجد فى بعض المجتمعات – والذى يبدو متناقضاً مع القيم التقليدية الموروثة لهذه المجتمعات – يمكن إرجاعه فى الوقت نفسه إلى ما نسميه بالإيحاءات الاجتماعية المترتبة على سلوك بعض أفراد هذه المجتمعات.

وتكمن أهمية الاتصال فى التفاعل الاجتماعى فى أنها لاتبدو كصيغة من صيغ المجتمع التى لا يعبر عنها لغوياً، وإنما هى فى أن الفرد الغريب عن هذا المجتمع قد يحار فى فهم بعض ضروب السلوك حتى وإن كان على

دراسة تامة بأشكالها الخارجية، وبالرموز اللغوية التى تصاحب هذه الأنماط من السلوك. ويلفت ذلك نظرنا إلى أنه من وظائف الفن فى المجتمع أن يجلوا مثل هذه المقاصد الخفية من السلوك الاجتماعى(٩).

ولا تنطبق عملية الاتصال على المجتمع بهذا المفهوم فحسب، لأنها تتنوع تنوعاً غير محدود فيما يتعلق بالشكل والمضمون بالنسبة للأنماط المتباينة للعلاقات الشخصية التى يقوم عليها المجتمع. وهكذا فإن أى نمط من الأنماط الثابتة للسلوك أو الرمز اللغوى لا يمكن أن يكون له بأى حال المغزى الاتصالى نفسه فى نطاق الأسرة وبين أعضاء أية جماعة من جماعات المجتمع أو فى الأمة على سعتها، وعلى وجه العموم، فإنه كلما صغر نطاق الجماعة وتعقدت المفاهيم السائدة بين أفرادها، كلما أمكن أن يكون جماعة عملية الاتصال أقل. فكلمة واحدة يتبادلها أعضاء جماعة وثيقة الصلة ببعضها البعض، – بالرغم من الغموض الظاهرة لهذه الكلمة – قد تنطوى على اتصال يفوق فى دقته كما كبيراً من الرسائل المتبادلة التى أعدت بعناية بين دولتين على سبيل المثال.

دور المجتمع في بناء شخصية الفرد:

لما كان الفرد هو الوحدة الأساسية فى «التفاعل الاجتماعى» فإن مواقفه ترتبط عادة بمحاولة اشباع حاجاته المباشرة على شتى المستويات من ناحية وبالخلفية الاجتماعية العامة التى يكتسبها نتيجة لانتمائه إلى بيئة معينة وتراث معين، ثم محاولة تكيفه مع هذه البيئة والتزامه بأنماط القيم السائدة فى تراثه من ناحية أخرى. وإذا كان الحال كذلك فهل يمكن حقاً ضبط سلوك الأفراد ومواقفهم بالتأثير فيها أو تغييرها إلى حد بعيد على نحو أو آخر؟.

إن الموقف عبارة عن «سلوك» ثابت يدل على الرأى، والموقف العقلى هو طريقة التفكير الثابتة». وهذا المفهوم لا يبعد بنا كثيراً عما يرد تلقائياً فى

أذهاننا عندما نفكر فى معنى كلمة «موقف» والتى يعرفها الباحثون فى «علم النفس الاجتماعى» على أنها: «حالة استعداد عقلية أو عصبية تتهيأ من خلال الخبرة، ويكون لها تأثير توجيهى أو دينامى على استجابة الفرد للأشياء والأحوال التى ترتبط بها، أو أنها الميل إلى الانفاق أو الاختلاف مع عامل بيئى يصبح تبعاً لذلك قيمة ايجابية أو سلبية، أو أنها مجمل ما ينشأ اجتماعياً فى الإنسان».

وإذا تفحصنا هذه التعريفات نجد أنها تشير إلى مضمون واحد هو أننا فى استجاباتنا للأحوال والأشياء التى نلقاها فى حياتنا اليومية نتأثر بآراء وقيم نكون قد اكتسبناها وتبنيناها سلفاً من الخبرات التى مررنا بها من قبل. وأن هذه الخبرات تتصل بكل جوانب حياتنا كأفراد يعيشون ويتفاعلون فى بيئة معينة لها تراثها وخلفياتها(١٠).

ولا شك أن لكل منا موقفاً إزاء ما يحيط به على المستوى الاجتماعى والمادى، وأن هذه المواقف قد تكون ودية أو غير ودية وقد تعكس هوانا ومصلحتنا أو قد تعكس تجردنا. والموقف على وجه العموم يعبر عن استجابة ترتبط بالخبرة الفردية أو المجتمعية أو كليهما معاً. ويحاول الباحثون فى علم الاجتماع تبين الجوانب التى يسهل فيها ضبط المواقف وذلك عن طريق إعادة تشكيلها أو حتى تغييرها. وبالاستطاعة ملاحظة عملية تكوين أو تشكيل المواقف فى مراحلها الأولى، وأثر القيم السائدة فى المجتمع فى ذلك. وليس من الغريب أن نلاحظ فى خبراتنا الشخصية أن المواقف تتشكل على هذا النحو، والقيم التى ترتبط بها يسهل تغييرها فيما بعد بالرغم من إضافة خبرات أخرى إليها ومرور الفرد بمراحل تنشئة اجتماعية يفترض أنه تعينه على التخلص من الانحياز(١١).

وعملية التنشئة الاجتماعية تعنى باختصار: ماذا يتعلم الإنسان وكيف؟

وما نتائج هذه العملية بالنسبة له؟ وهناك عدد من الموجهات الثقافية تقود دراسة التنشئة بوجه عام وأثرها فى تكوين الشخصية الاجتماعية، وذلك مثل التحولات الثقافية والمتتابعة بين الأجيال، أو عملية التدريب والاعداد للمشاركة الاجتماعية وما إلى ذلك من عمليات. ولكن عملية التنشئة تتخذ فى الواقع مضموناً فردياً أو شخصياً أكثر منه عاماً، فالمضمون العام يظهر واضحاً فيما نسميه بالتنشئة الاجتماعية، حيث يتم من خلال هذه العملية تحويل الدوافع الخاصة إلى اهتمامات عامة. وهذا التحول من الخاص إلى العام هو الذى يؤدى بالفرد إلى الانغماس فى العمل الاجتماعى الذى يكون فى الغالب ضمن أطر تنظيمية مضبوطة ومسيطر عليها بجهاز الدولة الأعلى وهو الحكومة بما تمتلك من أدوات غير متاحة لأى من المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ومن ثم فإن عملية التنشئة إنما تهدف من الناحية الاجتماعية إلى تكييف الأفراد مع البناء المعيارى للمجتمع، فهى من النواحى العملية تعد تدريب للطفل على المشاركة الاجتماعية. وتنبثق نقطة الانطلاق نحو هذا الهدف من جعل الأفراد يشغلون دوراً نظامياً من الأدوار التى تكون النظام الاجتماعى. ومن ثم فإن التنشئة الاجتماعية هى أحد العوامل المساعدة الهامة للعملية الاجتماعية ومطالب الدور الأكثر تعقيداً، إذ أن عملية التنشئة ككل هى تصور لكيفية ملاءمة الشخص لحاجات المجتمع.

ومن خلال هذا السياق تظهر «الشخصية» و «البناء الاجتماعى» على أنهما نسقان منفصلان نظراً لاختلاف – أو تناقص – حاجات كل منهما. ولذلك فإن عملية التنشئة الاجتماعية تعمل على خلق الظروف الملائمة بين الاثنين. ومن ثم فإن عملية التنشئة تقوم بدور تدريبى هام يشكل سلوك شخصية الفرد وفقاً لاهتمامات المجتمع. وطالما أن عملية التنشئة هى

عملية ناتجة عن الحياة اليومية الاجتماعية، فإنها تقدم لنا نمطاً معيناً من الشخصية التى تتباين وتختلف من شخص إلى آخر مما يؤدى إلى صعوبة سبر غور علاقة الشخصية بالنسق الاجتماعي ككل، الذى تتداخل وتتشابك فيه النظم والبناءات الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد، والتى يأتي فى مقدمتها الصفوة الحاكمة أو ما يسمى فى الفكر السوسيوسياسى بالحكومة، ففى هذا التعقيد النظامى الاجتماعى الهائل كيف تدير الصفوة الحاكمة المجتمع وما هى الأدوات التى تستخدمها لتسيير النظام الاجتماعى ككل تجاه تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع.

وقبل محاولة اكتشاف هذه الأدوات فلنحاول أن نسأل مرة أخرى: ماذا تفعل الحكومة أو الصفوة الحاكمة؟.

ثمة طرق مختلفة ومتعددة للاجابة على هذا التساؤل. وتكمن إحدى الاجابات فى وصف ما يحدث داخل الحكومة ذاتها. كيف تتخذ القرارات، وكيف تصدر الأوامر والتعليمات من أعلى إلى أسفل، وكيف تبسط هذه المعلومات. وإذا اخترنا أن نجيب على التساؤل المطروح بهذه الطريقة، فإنه مما لا شك فيه سنجد أنفسنا حيال قصة مكررة ومعادة من خلال كتابات ودراسات علماء السياسة والاجتماع السياسى عندما تناولوا «القوة» و «النفوذ» وما إلى ذلك من مفاهيم مستخدمة فى علوم الاجتماع والسياسة. وهذه طريقة من طرق دراسة عمل الحكومة.

وثمة نموذج ثان من الاجابة على سؤالنا الأول يمكن أن يركز على موضوعات بعينها تجعلها الصفوة الحاكمة محور اهتمامها فى هذه الأيام، وهذا قد يؤدى بنا إلى حديث أو مناقشة مختلفة تماماً. إذ قد نضطر إلى رصد اهتمامات الصفوة الحاكمة هذه الأيام - بالرغم من اختلاف اهتمامات الصفوة فى مجتمع عنه في آخر - لسبب أو لآخر. ومن ثم فستكون عملية

رصد الاهتمامات سلسلة طويلة بدء بعملية قيد المواليد وما يليها من أعمال سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية وحتى عمليات قيد الوفيات. وعلى هذا ففى مثل هذه الحال سوف نضُطر إلى اختصار هذه الاهتمامات إلى ما هو عام وحسب.

والاحتمال الثالث للإجابة على مثل هذا التساؤل يختلف عن سابقيه أيضاً، وهو محاولة وصف الأدوات التى تستخدمها الصفوة الحاكمة لإدارة شئون المجتمع والسيطرة عليه. ونستطيع أن نتخيل السيطرة على أنها مجموعة من الأدوات الإدارية، تحاول الصفوة بوساطتها تشكيل حياتنا بتطبيق هذه الأدوات والوسائل الإدارية بطرق مختلفة لتتلاءم مع الأغراض المختلفة للفرد والمجتمع ولتلائم الصفوة قبل ذلك.

إن هذه المداخل الثلاثة للإجابة على السؤال - ما تفعل الصفوة؟ - تشبه إلى حد كبير قصة هؤلاء الرجال فاقدى البصر الذين يصفون الفيل، فكل منهم يصف جزء من الصورة ككل. ولذلك فإننا سوف نحاول أن نقف على الأدوات أو الأجهزة التى تستخدمها الصفوة الحاكمة للاتصال بالمجتمع وإدارته. ومن ثم فنحن نركز هنا على دراسة الأساليب وليس على أهداف الصفوة، فضلاً عن اهتمامنا الخاص بدراسة ماذا تفعل الصفوة للمجتمع وليس ما يحدث داخل الصفوة ذاتها.

الصفوة الحاكمة كمستودع لأجهزة وأدوات الإدارة والضبط:

إن المقصود هنا بالمستودع هو ما تمتلكه الصفوة في المجتمع من مصادر لقوتها علي مختلف المستويات العلمية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك ما هو متاح لها من معلومات عن مختلف قطاعات المجتمع. وكذلك ما هو متاح لها - أي للصفوة - من جامعي المعلومات، فضلاً عن الخدمات التي يقدمها لها هؤلاء الأفراد ذوي التأثير الذين لا تتمتع بوجودهم أية مؤسسة أخري داخل

المجتمع. وذلك كله يتم سبيرنيطيقيا(١٢)، فالصفوة دائماً فى حاجة إلى استخدام أدوات للملاحظة والمراقبة والحصول على المعلومات عن العالم الخارجى. ومن العوامل الجوهرية لأى نظام من نظم الضبط امتلاك وسائل لتأكيد استمرار النظام. إلا أنه ليس كاف تماماً الحصول على معلومات بشأن ما يدور داخل وخارج نطاق المجتمع، وإنما من الأهمية بمكان اتخاذ ردود الأفعال الملائمة من قبل الصفوة الحاكمة تجاه ما يدور فى المجتمع من مناشط مختلفة ومتباينة فالصفوة الحاكمة كمؤسسة من أهم أعمالها الضبط والسيطرة والإدارة، تتصل بالمجتمع على المستوى الفردى والجمعى من خلال ردود أفعالها حيال مناشط المجتمع المختلفة والمتباينة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ومن ثم تختلف أدوات الصفوة فى انفاذ شرعيتها، حيث تتباين هذه الأدوات بين الشدة أو اللين أو حتى التسامح.

المصادر الأساسية للضبط والسيطرة:

إن أول هذه المصادر يكمن فى «مركزية موقع الصفوة الحاكمة» فى المجتمع، فهى دائماً فى مركز الوسط، أى أنها – أى الصفوة – فى مركز تجميع المعلومات فى نسيج المجتمع. وعلى هذا فالصفوة ترى وتسمع ما لا تراه أية مؤسسة اجتماعية أخرى، الأمر الذى يؤدى إلى قيام مستودع للمعلومات لديها حيال كل ما يدور فى المجتمع وغير متاح إلا لها فقط. والمواطن فى العادة مواجه باجراءات رسمية شرعية منذ مولده وحتى مماته.

ويكمن المصدر الثانى من هذه المصادر فى «الثروة» وليس المقصود بالثروة هنا النقود وحسب وإنما كل ما يتعلق بالثروة من نقود وغيرها مثل الملكية وما إلى ذلك من مصادر(١٣).

أما المصدر الثالث والهام فهو «السلطة»، والتى تشير إلى قوة الصفوة

الرسمية أو قوة الصفوة الشرعية[١٤]. إذ أن القوة الشرعية هنا تأمر وتمنع وتمنح وتؤمن وتضمن أيضاً. فالسلطة بهذا المعنى تقليدية ينظر إليها على أنها من ممتلكات الصفوة الحاكمة، وهى مصدرها مع تباين مستواها ومداها، إذ أن ممارستها تختلف من موقف إلى آخر.

أما المصدر الرابع من هذه المصادر إنما تستمده الصفوة الحاكمة من «التنظيم» والذى يشير إلى امتلاك الدولة لعدد من الأفراد تختلف مهاراتهم بدءً من العمال وانتهاء بالجنود على مستوى الجيش والبوليس، ومروراً بالخبراء والبيروقراطيون الصغار والكبار، فضلاً عن الأراضى والمبانى والمواد والمعدات، وهذه كلها منظمة وفقاً لاجراءات معينة، وتستخدم الحكومة من هذه التنظيمات ما هو ملائم لكل موقف[١٥]. وفى كثير من الظروف والأحوال يكون التنظيم حلقة أساسية وهامة من حلقات السيطرة لدى الصفوة الحاكمة[١٦]، فالتنظيم بما يملكه من تدرج هرمى يمثل العنصر الأساسى والمصدر المتميز بين مصادر الضبط والسيطرة الأربعة.

إن مركزية موقع الصفوة فى وسط المجتمع يمكن الصفوة من جعل صورة المجتمع وكذلك الأداء الاجتماعى بكل مؤسساته أمام نظرها بحيث تكون الصورة كاملة الوضوح. ومن ثم فهذا يمكنها من اصدار وبث المعلومات وفقاً لما تراه ملائماً لكل موقف من المواقف الاجتماعية على مختلف مستوياتها الاقتصادية والسياسية. وإذا كان التنظيم يمنح الصفوة القدرة على الضبط والسيطرة، فإن الثروة تمنح الصفوة القدرة على تنشيط عمليات التبادل فى المجتمع. فضلاً عن أنه كثيراً ما تستخدم الصفوة المال فى التأثير على الجهات الخارجية، وكثيراً ما يستخدم دفتر الشيكات الرسمى فى دفع الأفراد إلى الطاعة والإذعان لما تصدره الصفوة من قرارات وأوامر وتعليمات.

أما السلطة – ونعنى بها السلطة السياسية – فهى التى تمنح الصفوة الحاكمة الشرعية فى جميع الممارسات الرسمية قبل المجتمع على مستوى الفرد والجماعة، وعلى مستوى المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وذلك عن طريق التنظيم، الذى يمكن الصفوة من العمل المباشر مستخدمة فى ذلك ما تمتلك من نصوص اجرائية. وتتمايز هذه المصادر الأربعة للضبط والسيطرة باختلافها وتباينها من وجوه عديدة، فبعضها لابد أن يجدد نفسه ليتلاءم مع المواقف المتغيرة، بينما البعض الآخر ليس له هذه الخاصية. كما أن بعضها يستلزم الكثير من الاذعان، بينما بعضها الآخر لا يحتاج لمثل هذا الاذعان أو الخضوع. فبث أو اطلاق المعلومات يتجه مباشرة إلى فكر الناس وعقولهم، وبالتالى يؤثر فى مواقفهم، والسلطة تتجه نحو الحقوق والواجبات والمكانة، أما التنظيم فهو يؤثر على البيئة الفيزيقية وعلى الشخص ذاته.

وسائل تأثير الصفوة الحاكمة على المجتمع:

أشرنا فيما سبق إلى المصادر التى تمكن الصفوة الحاكمة من إدارة شئون المجتمع بالأسلوب الذى يؤدى إلى سيادة النظام وضمان استمرار عمل النظام الاجتماعى بكفاءة تسمح باشباع حاجات المجتمع المختلفة. وذكرنا أن المواقف الاجتماعية تتباين بين الشدة واللين. ومن ثم فإن الصفوة الحاكمة تختار مما لديها من مخزون على مستوى الأدوات والمعلومات ما هو ملائم بالنسبة لكل موقف.

إن مركزية موقع الصفوة يعد عنصراً هاماً من عناصر تمكين الصفوة من السيطرة وفرض الأمن والنظام عن طريق بث أو حجب المعلومات كأداة على درجة عالية من الفعالية. وقد استخدمتها الصفوة الحاكمة منذ العصور القديمة(١٧). وتعتبر هذه الأداة – المعلومات – من الأدوات ذات الأهمية الكبرى لدى الصفوات الحاكمة الحديثة. ويجد الفرد نفسه ملقى فى وسط

المجتمع من خلال الأسرة، وسرعان ما يواجه بسيل من وسائل الاتصال التى تحمل له كم هائل من الدعاية[١٨] أهمها على الاطلاق ما تثبته الصفوة الحاكمة من معلومات عن النظم واللوائح والقوانين والأمن والدفاع وما إلى ذلك من عمليات تحث الشباب على الالتحاق بالجيش والشرطة دفاعاً عن الوطن وحفاظاً على أمنه. بل وعلى المستوى الخارجى كثيراً ما يتلقى الأفراد عن طريق وسائل الاتصال رسائل متنوعة من صفوات مختلفة لمجتمعات مختلفة. فالصفوة الحاكمة تبحث دائماً عن تأكيد هويتها وسيادتها[١٩]، ومثلما يحدث فى الاحتفالات الوطنية والعروض القومية وما إلى ذلك من وسائل أو مناسبات استعراض قوة الدولة وسيطرتها.

إن السرية وحجب المعلومات أداة استخدمتها الصفوات الحاكمة عبر العصور من خلال طرق كثيرة ومتعددة أبسطها الصمت، فكثيراً ما تلجأ الصفوة إلى أداة الصمت حيال مسائل كثيرة، إن هى أشارت إليها سوف تؤدى إلى إثارة الرأى العام. وقد تلجأ الصفوات إلى زرع بعض المعلومات التى تؤدى إلى الفهم الخاطئ، إذ قد تقوم بعض الصفوات الحاكمة بفتح مكاتب خدمات، بينما تكون هذه المكاتب بقصد جمع معلومات معينة عن فئة معينة من المواطنين. كما أنه فى أوقات الحروب تقوم الصفوات الحاكمة بنشر معلومات عن القتال غير حقيقية ولا تمثل الواقع. وعندما يطالب المواطنون بنشر الحقائق تلجأ الصفوات إلى حجة أن نشر هذه المعلومات يضر بمصلحة الوطن والأمن القومى.

وثمة طرق كثيرة لزرع المعلومات بين أعضاء المجتمع بواسطة بعض أعضاء المجتمع نفسه. وقد تستخدم الصفوة الحاكمة سلطتها الشرعية فى التصريح أو الإباحة أو المنع مثلما حدث من حكومة المحافظين بانجلترا عام ١٩٨٥، والذى نتج عنه اضراب مقدمى نشرات الأخبار والمعلقين السياسيين فى الإذاعة والتليفزيون الانجليزى على المستويين الرسمى وغير الرسمى. هذا بالإضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى كالصحف والنشرات والكتب

الدعائية وغير ذلك من وسائل تستطيع الصفوة الحاكمة استخدامها. وتأتى الدعاية فى مقدمة الوسائل التى تستخدمها معظم الصفوات الحاكمة فى محاولة اقناع المواطنين، والدعاية بهذا المعنى لها تاريخ طويل[٢٠]. ولكن مصطلح «الدعاية» يحمل فى هذا السياق معنى ضيقاً، هو الدعاية التى تحاول الصفوة الحاكمة بثها حول موقف سواء أكان على المستوى السياسى أو المستوى السوسيواقتصادى بما يخدم تحقيق أهدافها وإعاقة تقدم المعارضين لها، وذلك عن طريق تجميع الرأى العام حول ما تدعو إليه وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تخدم استمراريتها فى الحكم. وعلى هذا فإن الدعاية الحكومية بهذا المعنى معروفة سلفاً حتى – وكما يقال – فى نظم الحكم الليبرالية، التى برعت فى استخدام الدعاية على المستوى القومى حول مسائل المشاركة والادخار وما إلى ذلك[٢١].

ولكن ثمة مجموعة من العوامل تؤثر فى عملية نشر أو حجب المعلومات بالسلب والإيجاب، نستطيع أن نشير إليها لما لها من أثر كبير فى هذا الصدد. ويأتى فى مقدمة هذه العوامل: حجم السكان، إذ يتوقف عليه إلى حد كبير مدى تأثير الحكومة فى المجتمع. فكلما كان حجم السكان كبيراً استلزم ذلك امكانيات وأدوات لا يستلزمها الحجم الصغير من السكان[٢٢] ويكفى أن نتصور العبء على حكومة الهند أو الصين إذا ما قارناه بمثيله على الحكومة السويسرية أو الحكومة الكويتية على سبيل المثال. ويأتى ارتفاع الوعى ودرجة الانتباه بين أعضاء المجتمع كعامل ثان هام من العوامل التى تؤثر على نشر المعلومات. وتعد محاولة شد الانتباه فى اتجاه معين من قبل الصفوة الحاكمة، عامل هام على تخفيف الضغط على الصفوة فى أوقات معينة خاصة عند نقص بعض مطالب المواطنين أو عجزة أجهزة الخدمات عن تأدية دورها كما هو حادث فى غالبية الدول المتخلفة.

قوة الصفوة الحاكمة المالية:

تمثل الصفوة الحاكمة مركز الثروة فى المجتمع، والمال يمنح الصفوة مصدراً هاماً من مصادر القوة فى المجتمع، إن لم يكن هو المصدر الأساسى للسيطرة والضبط دون استخدام قهر القوة الفيزيقية عن طريق الجيش أو البوليس. وقد تصل قوة القلم الرسمى فى التوقيع على شيك مثلاً ذات القوة التى يملكها حامل السيف. والمال يمكن الحكومة من إجراء عمليات التبادل وشراء الولاء والشعبية وما إليها(٢٣) إذ أن قوة المال تعد عاملاً لا نهائياً فى التأثير وكذلك فى الجذب والإغراء. ولقد مارست شتى الصفوات الحاكمة هذا النوع من القوة عبر العصور المختلفة وما زالت تمارسه حتى وقتنا الحالى(٢٤). والنقود أو المال يمثل عنصراً أساسياً من عناصر اشباع الحاجات فى الحياة، بل وعند الموت، فعندما تلد المرأة فلا بد أن تدفع المال إلى الطبيب، وعند موت الإنسان فإن مواراته التراب تستلزم بعض المال أيضاً(٢٥). وتعتبر الصفوة الحاكمة أكبر تاجر فى المجتمع، فهى تبيع كل شئ وتشترى كذلك أى شئ، ومن ثم فهى تتحكم فى مصدر المال بالنسبة للجماعات والأفراد على حد سواء. وتعمد الصفوة إلى طرق مختلفة ومتباينة لتشغيل ما لديها من مال، وقد تدفع بها إلى ميدان دون آخر، ومن مشروع إلى مشروع آخر وقد تعطى المنح أو تبنى المصانع أو المدارس أو المستشفيات أو الطرق أو اصلاح الأراضى وما إلى ذلك فالصفوة الحاكمة تتحكم فى الأفراد والجماعات وفقاً لما تمنحه من قروض لإقامة وإدارة المشروعات، وعلى هذا فالمال بلا جدال دعامة أساسية وهامة لقوة الصفوة الحاكمة فى المجتمع الذى لابد أن يمتثل أعضاؤه، إما لحاجتهم أو لشرعية الصفوة وما تمتلكه من قوة لاجبار أعضاء المجتمع على الطاعة والاذعان.

رموز السلطة:

سبق أن أشرنا إلى أن أحد مصادر الضبط الرئيسية المتاحة للصفوة

الحاكمة هى «السلطة الشرعية». والمقصود بالسلطة الشرعية هنا ببساطة هو القدرة – أو قدرة الصفوة – على اصدار الأوامر والقرارات ومتابعة تنفيذها فى المجتمع على مختلف المستويات من خلال اجراءات متعارف عليها ورموز محددة.

ونحن لن نناقش هنا سلطة الصفوة، لأنها تكاد تكون معروفة للأغلبية من الناس، وإنما سنركز اهتمامنا الأساسى على الطريقة أو الأسلوب الذى تستخدم به الصفوة الحاكمة «السلطة» كأداة من أدوات الإدارة والسيطرة فى المجتمع، وذلك عن طريق استخدام الصفوة لرموز معينة متعارف عليها. وقد يكون رمز السلطة عبارة عن ورقة واحدة عليها توقيع موظف رسمى وخاتم الدولة. وثمة أمثلة كثيرة على رموز السلطة لا نستطيع لها حصراً كالأوامر والقرارات والرخص والشهادات وما إلى ذلك مما نسميه بالوثائق الرسمية التى نراها فى كل مكان ولا نستطيع – على سبيل المثال – أن نوارى المتوفى التراب إلا بمثل هذه الرخص التى ما هى إلا عبارة عن رمز للسلطة. وفى كثير من الحالات قد يتجاهل بعض أعضاء المجتمع خلال حياتهم اليومية هذه الرموز الورقية للسلطة. ومن ثم تصبح هذه الرموز غير كافية مما يؤدى بالصفوة الحاكمة إلى ابتداع أو البحث عن أدوات أخرى، أو ما يمكن أن نسميه بالأدوات المساعدة التى ترغم أعضاء المجتمع على الانصياع والطاعة واتباع رموز السلطة.

وتستخدم الصفوة الحاكمة نوعان من الرموز منها ما هو «خاص» ومنها ما هو «عام» عند التطبيق. فهناك الرموز المباشرة، وهى الموجهة عادة إلى أفراد بعينهم وبأسمائهم، أما النوع الثانى وهو العام فهو ينطبق على كل فرد دون تمييز كاشارات المرور أو تعليمات ممنوع التدخين أو تقديم مستندات معينة لجهة ما.

وتعتبر الشهادات أوضح الأمثلة على الرموز المباشرة الموجهة للأفراد،

وهى فى العادة توضح مجموعة حقائق لحالة ما عن طريق السلطة المختصة. وهناك ما لا يقل عن ثلاث حالات لا تحتاج الصفوة الحاكمة فيها إلا لمجرد النظر في مستودع أدواتها لتجد أداة أو وسيلة مناسبة للتأثير عن طريقها أو باستخدامها مباشرة للتأثير على السلوك الاجتماعى. والحالة الأولى هى خلق الظروف التى تجعل للشهادة الحكومية أو الرسمية ذات قيمة معينة. والحالة الثانية وهى فى الغالب مرتبطة بالأولى هى الممثلة فى التشريف الرسمى كمح النياشين والأوسمة والميداليات والقلائد. أما الحالة الثالثة هى حاجة بعض الأفراد للحصول على شهادة رسمية لتقديمها إلى حكومة أخرى. وفى مثل هذه الحالات تمثل الشهادة وثيقة هامة وأداة فعالة تستخدمها الصفوة الحاكمة عند اللزوم تجاه الأفراد على المستوى الداخلى والمستوى الخارجى أيضاً.

إن الشهادات رموز موجهة تتطلب حداً أدنى من الاذعان، وهذا الاذعان يختلف عن المستوى الذى يمكن أن نطلق عليه المستوى المتوسط أو فوق الحد الأدنى من الاذعان، وهو ما يسمى بالرموز المشروطة، أى التى تتطلب تنفيذ وعود أو تتضمن تهديداً مثل يجب أن تقوم بعمل «أ» إذا حدث «ب» أو إذا لم تفعل «أ» سوف يوقع عليك جزاء عبارة عن «و» وهكذا. وهناك الكثير من الرموز المشروطة، ولكن بعضها يرتبط بالظروف المحيطة وسلوك المحيط الاجتماعى.

ويعتبر الضمان الحكومى أو الرسمى لبعض الأعمال أو المشروعات أفضل الأمثلة على الرموز المشروطة، هذا بالإضافة إلى ما يسمى «بالتمكين» أو «الإتاحة» وهو أنك طالما أنك قادر تستطيع عمل شئ ما دون اعتراض من الصفوة الحاكمة فافعله، أى أنك لست ممنوعاً عنه. وهذا يعنى الدخول فيما يسمى بالرموز المشروطة لأن الأشياء المباحة فى مجالات الحياة الاجتماعية معروفة ولا يمكن حذفها، ومن ثم فهى تعتبر – أى التمكين أو الإباحة – إحد يالأدوات الأساسية للصفوة.

ويقع تحت أداة «التمكين» هذه عدد لا حصر له من الأسماء في الواقع كالرخص والتحذيرات والمنع والاباحة والكوبونات ... إلخ من قوائم وأسماء، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن ثمة اختلافات بين محدودية عمليات التمكين وعدم محدوديتها على الأقل من حيث الكيف والكم. فضلاً عما يسمى بالممنوعات، أي المحظور من الأنشطة أو غير المصرح بها من قبل الصفوة الحاكمة. وهذه المحظورات يمكن أن تكون إيجابية وقد تكون سلبية. وقد تقع على أفراد بعينهم، أو قد تنطبق على أشياء، والأمثلة على ذلك كثيرة. فقد تمنع الحكومة البناء على الأرض الزراعية أو تمنع تحويل الأرض الزراعية إلى حدائق كما هو حدث في مصر الآن، وقد تمنع تملك الأجانب للعقار. وقد تلجأ الصفوة الحاكمة على المستوى الداخلى أو الخارجى إلى ما يسمى «بالمحكم» ليفصل بينهما وبين مؤسسة أخرى داخل المجتمع أو بينها وبين دولة أخرى مثلما حدث بين مصر واسرائيل بشأن مشكلة «طابا». وما يحدث كثيراً في انجلترا عندما يكون التحكيم هو الحل الأمثل بين الحكومة ونقابات العمال المضربين.

إلا أن مستويات المنع أو الحظر تختلف من وقت لآخر، ومن صفوة إلى أخرى أيضاً. فقد تمنع الصفوة الصيد بشباك معينة وفى مناطق معينة أيضاً، أو ربما تصدر قرارات أو تشريعات بمنع استخدام مياه الشرب في رى الحدائق العامة والخاصة داخل المدن فى أوقات الجفاف.

والخلاصة أن مصطلح «المجتمع» تطور فى دلالته من خلال تطور المجتمع البشرى وارتباطاً بظهور أشكال جديدة وروابط جديدة خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولقد لعبت المناظرات السياسية – التى كانت موجهة إلى الصفوة الحاكمة والمتمثلة فى السلطة المطلقة والنبلاء وكذلك قساوسة الكنيسة – دوراً هاماً فى تغيير مضمون المصطلح، الأمر الذى أدى إلى إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية وفقاً لمقتضيات «توزع القوة».

ونتيجة لهذا الجدل ومحاولات الحد من سيطرة الصفوة الحاكمة برزت فكرة «أن المجتمع هو الأصل ولا تقوم الدولة إلا لحمايته وخدمته عن طريق القوانين والتشريعات. ومن ثم فقد كانت كلمة «مجتمع» عبارة عن صيحة احتجاج ضد الصفوة الحاكمة. وحتى فى العصر الراهن يرى بعض الكتاب أن المجتمعات المعاصرة لا تختلف عن المجتمعات الأولى من حيث سيطرة صفوة على الحياة الاجتماعية وإدارتها وفقاً لمصالحها مهما كان الحديث طويلاً ومعاداً عن الديمقراطية والحرية. ولما كان الأمر كذلك فإن دراسة الحياة الاجتماعية أو الواقع الاجتماعى لابد وأن يعتمد على كيفية تفسير هذا الواقع، الأمر الذى جعل التفسيرات تتنوع وتتباين تبعاً لنوع الافتراضات الموضوعة حول ما هو عليه الواقع، ووفقاً للخلفية الاجتماعية والفكرية للباحث.

وحيث أن النسق الاجتماعى مكون من العديد من النظم المتداخلة والمعقدة التى تفرز فى النهاية نظاماً سياسياً بعينه يتسيد كل هذه النظم وتقف على قمته صفوة، فإن تسيير هذا الكل المعقد – المجتمع – يكون بأيدى هذه الصفوة التى تدير وتسيطر من خلال امتلاكها لأهم مصادر القوة فى المجتمع والتى يأتى فى مقدمتها مركزية موقع الصفوة من المجتمع، ثم امتلاكها لأكبر قدر من الثروة القومية، فضلاً عن امتلاكها للشرعية عن طريق السلطة السياسية، ثم يأتى التنظيم كعامل حاسم – كما يروى روبرتو مشيلز – فى تمكين الصفوة الحاكمة من السيطرة على المجتمع وإدارته.

ومادام التنظيم هو السمة الأساسية لمجتمعات العصر وهو العامل الحاسم فى تقدم المجتمع نحو بلوغه أهدافه الكبرى، فإن على المجتمع دائماً أن يفرز تلك الصفوة التى تسيطر عليه وتديره وفقاً لنظام سياسى يمتلك مصادر القوة فى المجتمع مما يشكل فى النهاية بناءاً للقوة يدير شئون المجتمع.

الهوامــش

(١) أنظر، اسماعيل على سعد، أسس علم الاجتماع السياسى، الطبعة الثانية، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٨١، المقدمة.

(٢) أنظر عن مفهوم الصفوة:

G. Masca, The Rulling Class, MacGraw-Hill Book Co., N. Y. 1965, Ch. XV and C. W. Mills, The Power Elite, N.W. Oxford Univ. Press, 1963, pp. 287 - 90.

(٣) أنظر فى هذا الصدد:

J. Locke, Two Treatises of Government, (ed.) by Peter Loslett, London Cambridge Univ. Press, 1965. and J. Plamenatz, Man and Society, Longman, London, 1963, pp. 220 - 41.

(٤) أنظر دور القوة والنفوذ فى البناء الاجتماعى فى:

M. Rose, The Power Structure, London, Oxford Univ., Press, 1970, Ch. 1.

(٥) أنظر دراسة عن دور الاتصال فى قيام المجتمع فى:

اسماعيل على سعد، الاتصال والرأى العام، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١، الفصلين الأول والسابع.

(6) John Beattie, Outher Cultures, Routledge & Kegan Paule, London, 1964, p. 34.

(7) P. L. Berger and T. Luckmann, The Social Construction of Reality, PenguinBooks, 1979, p. 43.

(٨) أنظر: جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا الخباز، بدون تاريخ.

(٩) أنظر: بدر الدين أبو غازى، الفن فى عالمنا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣، صفحات ٧، ٨.

(١٠) أنظر: اسماعيل على سعد، الاتصال والرأى العام، مرجع سابق، صفحات ١٥٣، ١٥٤.

(١١) أنظر:

Ranson J. Arthur, An Introduction to Social Psychology, Penguin Books, 1971, Ch. 111.

(١٢) وهو علم النظم العامة للضبط والسيطرة. أنظر: صلاح الدين طلبة، السبيرنطيقا، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الرابع، الكويت، ١٩٧٢، صفحات ٩ - ٥٦، وأنظر أيضاً:

A. Dunsire. The Exccution Process, 2 Vols., Robertson, 1978.

(13) R. Rose and M. B. Young, Can Government go Bankrupt? Basic Books, 1978, p. 25.

(14) H. D. Lasswell and Kaplan, Power and Society, Yale Univ. Press. 1950. p. 76.

(١٥) أنظر دراسة وافية عن التنظيم فى: محمد على محمد، علم اجتماع التنظيم، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٢، الفصول، الأول والثانى.

(١٦) أنظر دراسة مفصلة عن الصفوة الحاكمة فى: اسماعيل على سعد، أسس علم الاجتماع السياسى، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٨١، الفصل الثالث.

(١٧) أنظر: اسماعيل على سعد، الاتصال والرأى العام، مرجع سابق، صفحات ١٣٩ - ١٤٤.

(١٨) المرجع السابق، ص ١٤٨.

(19) H. L. Lasswell and M. B. Fox, The signature of Power: Buildings, Communication and Policy, N. Y. 1979, p. 40.

(٢٠) اسماعيل على سعد، المرجع السابق، الفصل السادس، وأنظر أيضاً:

A. C. Zijderveld, on Cliches: The Supersedure of Meaning by Function on Modernity, Routledge & Kegan Paul, 1979.

(21) J. A. C. Brown, Techniques of Persuasion, Penguin Books, Allen & Unwin, London, 1971, p. 23.

(٢٢) أنظر دراسة عن السكان في: على عبد الرازق جلبى، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤: الفصلين الأول والسادس.

(23) Lasswell and Kaplan, op. cit., pp. 90 - 91.

(24) F. P. Dunne, Mr. Dooley in Peace and War, N.Y. 1899. p. 222.

(25) R. Rose, op. cit., pp. 65 - 85.

الفصل الرابع

قوّة المجتمع في البُلدان المتقدّمة

تمهيــــد:

إن القوة فى تعريفها الواسع أو العريض إنما ترجع إلى أنواع من النفوذ أو التأثير بين الأفراد والجماعات، من خلال التعامل والاحتكاك المتبادل بينهم، حيث يدفع أحدهم الآخرين لتنفيذ رغبته بوساطة المكافأة أو الإكراه. والإكراه هنا يتضمن نوعين من السلوك، الأول يكون عن طريق الحرمان من المكافأة، والثانى يكون فيزيقياً. فالإكراه الفيزيقي يمثل الحالة التى تمارس فيها القوة بصورة عارية. والقوة بطبيعتها فعالة، ولا تتوقف فعاليتها على ممارسة الإكراه بنوعيه، وإنما، قد تكون الجزاءات السلبية والتخويف بها من الوسائل الهامة فى ممارسة القوة. ولكن الاستجابة من الآخرين لتنفيذ رغبة الأقوى عن طريق الجزاءات السلبية أو حتى عن طريق النفوذ، تتوقف على شرط هام وهو معرفة هؤلاء بقدرة الشخص على إكراههم على التنفيذ إن لزم الأمر، أو على توقعهم لما يمكن أن يمارسه من قوة عليهم. وهذا يدفعنا إلى القول بضرورة التمييز بين ممارسة القوة عن طريق المكافأة والحرمان، وممارستها عن طريق الإكراه أو الجزاءات الإيجابية.

ومشكلة تعريف القوة من المشكلات التى أثارت جدل الباحثين خلال العقدين الأخيرين، بحيث أصبحت من المشكلات المحيرة فى تراث العلوم الاجتماعية. وجاءت هذه الحيرة نتيجة لتداخل مفاهيم كثيرة مع مفهوم القوة، فضلاً عن ذلك الخلط البين بين مفهوم القوة وغيرها من المفاهيم كالسلطة[١] والنفوذ والقهر والإجبار والاكراه وما إلى ذلك من مفاهيم تتشابه فى مدلولاتها. كما أن معاجم اللغة قد ساعدت على هذا الخلط بين المفاهيم، فغالبية هذه المعاجم تنص على أن القوة «هى القدرة على فعل شئ ما، وهى التأثير فى الآخرين وضبط سلوكهم أو التحكم فيه تنفيذاً لإرادة الأقوى». ومن ثم فإن القوة تعنى «الضبط» وبالتالى تكون مرادفة للنفوذ[٢].

ولكي يمارس شخص ما القوة على الآخرين، لابد أن يحرمهم من عدد من الاختيارات لإشباع حاجاتهم، ومن ثم يجبرهم على أن يذعنوا لأوامره كشرط للحصول على ما يحتاجون. ولكي يتمكن من ذلك فلا بد أن يكون حائزاً على مصادر للقوة تفوق تلك المصادر التي يمتلكونها. بل ويكون محتكراً لمصادر معينة للقوة بحيث يضمن بها استمرار تفوقه عليهم، وتضمن له في الوقت نفسه دوام إذعانهم إلى أوامره. حيث أن القدرة على منع الآخرين من استخدام القهر الفيزيقي لتحقيق مطالبهم من الأهمية بمكان في لعبة القوة، والقوة السياسية على وجه الخصوص. ولذلك نرى أن من يمتلكون هذه القوة داخل المجتمع يحاولون إغلاق أي مدخل لها تستطيع أي جماعة الوصول منه إلى موقع الممارسة، خاصة بالنسبة للتنظيمات الكبرى كالاتحادات العمالية وأحزاب الطبقة العاملة – في المجتمعات الغربية – ومن ثم فلا بد أن تقاتل هذه الجماعات في مواجهة القوة المسيطرة، ونجاح هؤلاء يهدد أولئك الذين يحتلون مواقع القوة.

إن ممارسة القوة في المجتمع تعتمد في المقام الأول على حاجات الناس وتطلعهم إلى ما تقدمه هذه القوة أو تلك من فوائد سواء كانت هذه الفوائد مادية أو غيرة مادية. والصراع بين الأقوى – والذي يسعى دائماً لزيادة قوته – وبين هؤلاء الذين يمارس عليهم قوته يتركز حول أربعة اهتمامات رئيسية:

يتمثل الأول في مصادر القوة المتاحة للخاضعين، فإذا كانت مصادرهم كافية للحصول على ما يحتاجون إليه من منافع، يصبحون في موقف يعفيهم من الخضوع لقوة هؤلاء الأقوياء. ولكن مصادر كل فرد من الخاضعين على حدة ليست كافية لتحقيق هذا الغرض، ومن ثم تكمن العلة في تجميع مصادر جميع الخاضعين الذين يجابهون الفرد أو الجماعة القوية لكي يستحوذون على ما يحتاجون، ويتم ذلك في الغالب عن طريق امتلاكهم لمصادر القوة السياسية.

ويتمثل الاهتمام الثانى فى البدائل المتاحة للخاضعين للحصول على ما يلزمهم من منافع. فالمنافسة – على سبيل المثال – بين الأقوياء – إن كانوا أكثر من جماعة – تقوى استقلال الخاضعين، بينما يزيد الاحتكار نفوذ الأقوياء. ويتمم هذان النوعان من الصراع بعضهما البعض، والمسألة فى كلا الحالتين تتوقف على درجة التجمع المتبادل للتنظيم، وذلك لمنع المنافسة الحرة، وفى الوقت الذى سوف يسخر فيه تنظيم الذين لا قوة لهم لمصادر الأقوياء من ناحية، سوف يحتكر تنظيم الأقوياء الوفاء باحتياجات المجتمع من ناحية أخرى.

ويتمثل الاهتمام الثالث فى الناحية السياسية، حيث يستخدم القهر الفيزيقى فى الصراع ضد القوى القائمة على المصادر المتفوقة. والأساس هنا يكمن فى الصراع على استخدام شرعية القهر بوساطة الدولة فى تنظيم التعامل المتبادل بين المتصارعين والحد من تلك القوة التى تقوم على القوة الاقتصادية[٣].

أما الاهتمام الرابع فيدور حول الصراع الايديولوجى بين القيم الاجتماعية التى تسود الجماعات الاجتماعية داخل نطاق المجتمع الواحد. **فعندما تظهر عدم قدرة أو تقاعس ممتلكي القوة عن الوفاء بحاجات الخاضعين، تنمو الايديولوجية الراديكالية وتتزايد مما يقوي اتجاه المعارضة لدي الخاضعين، وبالتالي تتشكل في النهاية حركة اجتماعية تزحف نحو مواقع القوة، فإن نجحت في مسعاها تصبح هي صاحبة الحق في إدارة المجتمع، وتحتكر شرعية ممارسة القوة.** وعلى هذا يمكن أن نقول أن القوة: هى تلك المصادر التى تتيح لفرد ما أو جماعة ما امتلاك اتخاذ القرار أو صنعه، مما يؤثر على سلوك أعضاء المجتمع فرادى أو جماعات.

قوة المجتمع: نظرة نقدية على مناهج الدراسة:

اتخذت دراسة قوة المجتمع، فى السنوات الأخيرة مكان الصدارة عند علماء الاجتماع والسياسة على حد سواء، إذ استحوذت دراسة قوة المجتمع وما لحقها من بحوث على اهتمام الكثيرين من علماء العلوم الاجتماعية سواء أكانوا من أنصار الاتجاه التعددى، أو هؤلاء الذين عرفوا فى تراث الفكر السوسيوسياسي بالصفويين، أمثال موسكا وميشلز، وباريتو ورايت ميلز(٤). فالتعدديون يعتقدون أن النموذج التعددى لتساوى قوة الجماعات يسود مجتمعات كثيرة - المجتمعات الأوربية فى مقدمتها - خاصة المجتمع الأمريكى الذى تتميز فيه الحياة السياسية بتعدد الجماعات المتساوية القوة، وبالتالى بسيادة النموذج التعددى. وفى مقابل هذا التصور، يرى أصحاب الاتجاه الآخر - أى الصفويون - أن النموذج الصفوى هو أفضل وصف للحياة السياسية بوجه عام وفى أى مجتمع منظم. إذ أن الحياة السياسية فى المجتمعات الحديثة تدار بوساطة صفوة متحدة ومترابطة.

وقد لاحظ "Walton" أن علماء الاجتماع يميلون إلى القول بأن بناء القوة Power Structure يتطابق مع البناء الصفوى ولا يتطابق مع البناء التعددى(٥)، نظراً لأن بناء القوة يعتمد فى الأساس على التنظيم سواء على المستوى الرسمى أو المستوى غير الرسمى، بينما يميل علماء السياسة إلى القول بأن بناء القوة يتطابق مع البناء التعددى(٦). ومرجع ذلك فى نظرنا إنما يعود فى المقام الأول إلى اختلاف المناهج المستخدمة فى البحث. فمما لا شك فيه أن الباحثين يختلفون من حيث استخدامهم للمناهج، ومن ثم فهم يصلون إلى نتائج مختلفة. فاختلاف النتائج بالنسبة لدراسة موضوع واحد وتحت ظروف واحدة، إنما يرجع فى المقام الأول إلى اختلاف المناهج المستخدمة فى البحث، وهذه سمة تتميز بها العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية. فعندما قام علماء الاجتماع بدراسة بناء القوة فضلوا استخدام منهاج الشهرة

"Reputation Method"، وكان رائدهم فى هذا المجال "F. Hunter" الذى استخدامه لأول مرة عام (١٩٥٣) فى دراسته لمدينة Regional City. أما علماء السياسة فقد لجأوا إلى استخدام منهاج اتخاذ القرار "Decision Making" وكان رائدهم فى هذا "R. Dahl" فى دراسته لمدينة New Haven عام (١٩٥٧).

ولكن منهاج الشهرة لم يعطنا الصورة الحقيقية لواقع بناء القوة، وإنما أعطانا صورة لهؤلاء الذين أحسوا بها – أى بالقوة – أو هؤلاء الذين استطاعوا تقييم آثارها. فكل ما قدمه لنا هذا المنهاج أنه أبرز لنا صفوة القوة Power Elite كحالات كانت محل الدراسة، وهذا لا يحول دون وجود حالات أخرى لم تشملها العينة المختارة فى البحث. ومن ثم فإن المادة العلمية التى يتوفر عليها الباحث تمثل حالات أكثر من تمثيلها للواقع الفعلى. والدليل على ذلك، أننا إذا استخدمنا منهاج «اتخاذ القرار» فإننا قد نحصل على بناء للقوة يختلف فى بعض جوانبه عن ذلك البناء الذى نحصل عليه باستخدامنا لمنهاج الشهرة[٧]. ومن هذا يمكننا القول – كما أسلفنا – أن نتائج الدراسة فى العلوم الاجتماعية تختلف باختلاف المناهج المستخدمة، نظراً لاختلاف وجهات نظر الباحثين وخلفياتهم العلمية والايديولوجية، وهذا يؤدى بدوره إلى وجود وجهات النظر التى قد تتناقض حيال موضوع واحد.

إن تناقض وجهات النظر لابد أن يوضع فى الاعتبار كمسألة عادية تواجه الباحثين فى العلوم الاجتماعية، مما يؤدى إلى الحيلولة دون الوصول فى بحوثهم إلى نتائج حاسمة. وقد يرجع هذا التناقض إلى عدم اتفاق علماء الاجتماع والسياسة على ما يجب أن يتبع من مناهج وإجراءات تساعد على الوصول إلى معرفة حقيقية بدلاً من تلك التى تصدر عن ما هو شائع أو متداول على ألسنة الناس، أو وفقاً لما هو سائد من ايديولوجية قد يكون الباحث من أنصارها أو من الداعين إليها. فالحاجة إذن ماسة إلى اكتشاف

معيار موضوعى لقياس بناء القوة فى المجتمع. ووجود مثل هذا المعيار المفتقد يمثل الاتفاق بين الباحثين. وعدم وجود مثل هذا المعيار يؤدى إلى التأرجح بين التفسيرات المتصارعة - فضلاً عن التناقض القائم بين المفاهيم - للموضوع ذاته. وهذا ينبثق فى الأساس من أن فكرة الواقعية كانت ومازالت محل جدل، مما يؤدى إلى عدم التسليم الكامل بصحتها. فالحقيقة يجب اعتبارها علاقة بين الفروض التى يضعها الباحث والواقع. وعلى هذا ستظل الحقيقة غامضة طالما بقيت الفروض ومناهج البحث غير صحيحة.

وعلى هذا فإننا نعتقد أن المشكلة تكمن فى القواعد والاجراءات التى يتبعها الباحث أكثر من كونها مشكلة تكمن فيما هو مبحوث. ومن ثم يصبح من الواجب على الباحث أن لا يسعى للبحث عن أى الافتراضات الموضوعة، وإنما يبحث القواعد التى يجب أن يستخدمها فى تقرير الافتراضات الأكثر ملائمة للبحث والتى يجب أن يكون هناك اتفاق عليها بين الباحثين(٨).

دراسة قوة المجتمع في المجتمعات المتقدمة:

يرى L.D. Phillips أن الواقع الاجتماعى الذى يمثل الميدان الهام والذى يركن إليه علماء الاجتماع فى دراساتهم - حول النظم الاجتماعية على وجه الخصوص - والذى تعمل من خلاله نظرياتهم ومفاهيمهم هو واقع لا يعتد به كثيراً، برغم ما يمكن أن يستندون إليه فى بحوثهم(٩). ولكن وما الذى يلاحظه عالم الاجتماع خلال دراسته للواقع الاجتماعى؟ نقول أن الواقع الاجتماع هو الميدان الخصب والرحب للفكر الاجتماعى منذ فترة وحتى اليوم. فالواقع الاجتماعى هو الذى أخرج لنا الفكر اليونانى القديم، وابن خلدون وفكر العصر الوسيط وعصر النهضة والعصر الحديث؛ فهو الذى دفع المفكرين من خلال متابعتهم للتفاعل القائم فيه والتطور الذى يلحقه فترة بعد

أخرى، لأن يخرجوا لنا ما نقرأه ونتدارسه من تراث. والواقع الاجتماعى هو الذى يمنح الباحثين المؤشرات الهامة لاستخدام مناهج بعينها لرؤية وبحث هذا الواقع. إذ أن المنهاج كثيراً ما يكون هو المعيار الوحيد الذى يستطيع الباحث بوساطته أن يصل إلى تراكيب ومفاهيم لم يكن ليصل إليها لولا استخدامه لهذا المنهاج أو ذاك.

وعندما نحاول تطبيق هذا المنظور على تحليل قوة المجتمع، فإننا نلاحظ أنه يساعد فى جلاء طبيعة الحوار المكثف حول طبيعة القوة وبنائها، باعتبار أننا سوف نخلص إلى نتيجة تكشف عن جوانب هامة من جوانب المشكلة. ومعيار الحوار هنا قد يبدو أكثر وضوحاً إذا اتخذنا من عمل R. Dahl مدخلاً للموضوع؛ لأن عمل «داهل» - فى دراسته لبناء القوة فى R. City(١٠) - يعد إسهاماً هاماً فى دراسة قوة المجتمع على المستوى النظرى والميدانى. إذ حاول من خلال دراسته هذه أن يطور علماً للسلوك السياسى حدد فيه نموذجاً للرجل القوى ينبثق من اعتبارات ابستمولوجية Epistemology تهدف إلى تحديد معرفتنا للرجال الآخرين الذين يمكن أن نقيمهم أو نقيس قدراتهم. ومن ثم نستطيع التعرف على ما يعمل الآخرون وما لا يعملون، بالتركيز على مواقف بعينها، مع عدم إهمال قياس تلك الأشياء التى لا يفعلونها.

إن إبستمولوجيا Dahl دفعته إلى النظر إلى القوة على أنها ذلك الشخص الذى اطلق عليه والذى يملك أن يرغم ب على فعل شئ ما لايريد ب عمله. ومناقشة Dahl للقوة يمتد مداها فى محاولة لتعريف الاختلافات التى تلحق عملية قياس الاستجابات التى يقوم بها ب نتيجة لما يصدر أ من أفعال. وقد صنف Dahl هذه الاختلافات المحتملة من حيث مدى قوة كل من أ ، ب. فضلاً عن نماذج استجاباتهم والاختلافات المحتملة فى هذه الاستجابات. واعتمد فى تصنيفه لهذه الاستجابات على أساس ممارسة الفاعلين للقوة، فضلاً عن الأسس أو القواعد التى يستجيب وفقاً لها الفاعلون. أى أن «داهل»

هنا لجأ إلى استخدام المنهاج السلوكى عندما أراد أن يميز أو يفصل بين «الدافع» و «الاستجابة»[11]. وعلى هذا فإن انطلاق «داهل» من افتراض محدد يستند فيه إلى الاتجاه السلوكى لتقييم وجود القوة بالرجوع إلى أ لايعنى الدقة الكاملة، لأننا إذا استطعنا الوصول إلى ما وصل إليه من نتائج بطريقة مباشرة فإننا لن نكون فى حاجة إلى القيام بمقارنات كتلك التى قام بها فى دراسته[12]. وإذا افترضنا أننا نوافق «داهل» على ما وصل إليه من نتائج، فإنه ليس من اليسير أن نقوم بمقارنة القوة فى أية حالة محل الدراسة، سواء كان ذلك بالنسبة لدرجة القوة أو بالنسبة للمدى التى تصل إليه. والمشكلة هنا تكمن - مرة ثانية - فى التعريف، لأن التعريف المعين الذى يختاره الباحث، بالإضافة إلى الأهداف التى يسعى الباحث للوصول إليها هى الركيزة الأساسية فى هذا الموقف. إذ لا يمكن أن تكون ركيزة الباحث الانطلاق من الاعتبارات أو القضايا العامة، وذلك لأن الاعتبارات العامة إنما تساعد فى مثل هذه الحالة على تفسير مفهوم القوة الذى يستخدمه الباحث، إذا ما اتفقنا مع ما يراه P. W. Bridgman من: «أننا نعنى بأى مفهوم بوجه عام مجموعة من العمليات؛ لأن المفهوم يعتمد فى الأساس على مجموعة من العمليات المترابطة التى يعتمد بعضها على بعض»[13].

إن أى متتبع لدراسات وبحوث «داهل» يلحظ أنه يسعى دائماً لتأكيد أن السياق النظرى كافياً بالنسبة للاجراءات التى نستطيع تطبيقها فى حالات خاصة وإذا ما وقفنا عند هذا القول فإننا بذلك نفتح مجالاً للشك فى المفهوم الأساسى للقوة. ومن ثم فإن المستوى الإجرائى - أى المرتبط بالعمليات - سوف يمنحنا إفتراضاً لا يصلح للقيام بعمل المقارنات اللازمة فى مجال القوة، والسبب فى ذلك أن هذا الافتراض أو المفهوم - كما يرى داهل - سوف يرجع أيضاً إلى هؤلاء الذين لا قوة لهم. ولهذا يضطر داهل لأن يطلق علاقات القوة بغير حدود - انطلاق من الاتجاه السلوكى الذى تبناه فى تحليله.

إن القوة في التحليل السوسيولوجي لها لابد وأن تقاس على أنها تأثير واضح ومؤكد. بحيث تبدو في الواقع على أنها وجود قائم ومساو - أو يفوق - استجابة الآخرين، بحيث تشير نتيجة القياس إلى درجة ومدى القوة الممارسة بالفعل؛

وكنتيجة لهذا فإننا نستطيع القول بأن «علم اجتماع القوة» وطرق الدراسة فيه تذكرنا بدراسة «جاليليو» للسكون فى الطبيعة ودراسة نيوتين للطاقة. وبالمثل فإنه عندما تتقابل قوتان من القوى الاجتماعية، فالحركة التى تحدث تؤخذ على أنها دليل على ارتباطها بالأكثر قوة من القوتين المتقابلتين. فالقوة فى هذه الحالة عبارة عن حركة مسببة بوساطة قوتين تلتقيان. ويمكن تفسيرها بلغة الدوافع، أو مفهوم الإجبار، على أن نضع فى الاعتبار الاختلافات فى الأسس والوسائل التى عن طريقها تمارس القوة. كما أنها تشير بلغة الاستجابة أو الحركة إلى جزء من رد الفعل العضوى.

ونحن لا نقصد من هذا النقد التقليل من حجم وأهمية ما وصل إليه «داهل» فى دراساته، لأنها فى الحقيقة تمثل ركيزة هامة فى ميدان دراسة بناء القوة، خاصة على المستوى المحلى. فهو يعتبر أول من استخدام منهاج اتخاذ القرار فى دراسته على New Haven بمهارة وعناية معتمد أيضاً على التحليل السلوكى للمعنى، فالإشارة Signal عنده إنما تعنى أشياء مختلفة، مثل التضامن العضوى فى أزمنة مختلفة ولأعضاء مختلفين. ونحاول أن نجلو المسألة بقولنا أنه عندما نكون مهتمين بمقارنة الأسس أو الوسائل المختلفة للقوة، فإننا نستطيع بيسر فى هذه الحالة أن نقارن بين ما يملكه فرد أو أكثر من مصادر للقوة بدلاً من عقد المقارنة بين الأفراد ذاتهم. وهذا المعنى للقوة يصعب بحثه عن طريق مصادر القوة، وإنما لابد أن يبحث عن طريق الاستجابات الفردية للقوة، وهى لا يمكن مقارنتها خارج نطاق الفعل ذاته، على أن يضع الباحث فى اعتباره كافة التغيرات التى تطرأ على مصادر القوة، كذلك ضبط المصادر الجديدة أو المحتملة.

وبالرغم من إنكار «داهل» للتعريف الإجرائى الذى يستطيع الباحث أن يتبينه من خلال تتبعه لكل ما أوجده من مضامين سياسية، إلا أنه قد أورد بعض الفقرات المقارنة التى ترجع فى المقام الأول إلى اتباعه للمنهاج السلوكى، مع أنه حصر التحليل فى موضوعات بعينها سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى، فإذا كان أ أقوى نظرياً بالنسبة للموضوع س فهذا لا يعنى شيئاً بالنسبة للموضوع ص. ولذلك فإننا نرى أن دراسات «داهل» الميدانية لبناء القوة على وجه العموم، تماثل تحليله للقوة فى N. H. ومن ثم فقد قادته هذه الدراسات إلى نتيجة مؤداها: أن الأمريكيين يعيشون فى مجتمع تختلط فيه القوى بشكل يعد أكثر تطرفاً من المجتمعات الأخرى. وهو لم يصل إلى هذه النتيجة إلا لاتباعه الخطوات المنهاجية التى تصطبغ بصبغة إيديولوجية. وتتضح هذه الإيديولوجية لأى دارس لعمله عن الديمقراطية التعددية فى الولايات المتحدة(١٤)، حيث نجد أن الديمقراطية التعددية كنظرية قد أحرزت وحدة لا يستهان بها، أما على المستوى الواقعى فهذا أمر ما يزال عرضة للجدل. فهو يؤكد – على سبيل المثال – وجود مراكز متعددة للقوة ليس لأحدها السيادة المطلقة، بل يذهب إلى أبعد من ذلك ويذكر أن الواقع السياسى الأمريكى مرتبط بالتراث التعددى، وليس بالتراث الصفوى. وهو بذلك قد أعطى المجتمع الأمريكى واقعاً لا يمثله من وجهة نظر بعض الباحثين (الأمريكين) الآخرين(١٥). فقد يستطيع أى باحث أن يعزل عدداً من الظواهر مما يؤدى إلى حجب ظهور جماعة أو جماعات أقوى فى دائرة البحث. إلا أن مهارة الباحث ودقته يكمنان فى اختيار الموضوعات المعبرة عن الواقع، وحتى إن جاءت نتائج البحث فى مثل هذه الحالة مؤيدة وجود تعدد جماعات المصلحة أو جماعات الضغط، فأى موضوع وأى مصلحة من المصالح سوف تشكل ظاهرة بنائية. ومن ذلك نقول إن القواعد التى تشكل إطار البحث وترشد الباحث هى مفتاح التعدد،

وبالتالى تصبح مفتاح القوة. ومحور الاهتمام هنا ليس محاولة إثبات صحة ما وصل إليه «داهل» أو دحضه، وإنما المهم هو الوصول إلى النتيجة التى وصل إليها وفقاً للأسس التى استخدمها.

وإن كان «داهل» قد وصل إلى نتيجة تنص على تعدد مراكز القوة فى المجتمع الأمريكى، فعلى النقيض منه يقف «رايت ميلز» الذى يرى أن المجتمع الأمريكى محكوم بصفوة قوة متحدة ومترابطة، وأقام نموذجه على اعتبارات ثلاثة:

١- أن هناك قوة متميزة لبناء القوة فى المجتمع الأمريكى تسمى الصفوة الحاكمة.

٢- تشترك هذه الصفوة الحاكمة فى نظرتها للأمور، ومن أهم صفاتها تماسكها واندماجها ووحدة اهتماماتها ونظرتها للعالم الخارجى، والخلافات إن حدثت لا تخرج عن إطار الجماعة.

٣- تشترك هذه الصفوة فى مجموعة المصالح، ومن ثم فهى ليست قوى متصارعة.

وبالرغم من المجهود الضخم الذى بذله «ميلز» فى تتبع هرم القوة فى المجتمع الأمريكى، عن طريق التحليل التاريخى والدراسة الميدانية، إلا أن «داهل» قد اتهمه بالتعميم الغير موضوعى، والافتقار إلى الوضوح بسبب المنهاج الذى استخدمه والافتراضات التى حاول بحثها. وأقام «داهل» نقده لميلز على أساس أن افتراضات ميلز عن وجود الصفوة الحاكمة لابد أن يتوفر لها الشروط الآتية كى تكون صحيحة:

١- أن يكون هناك اتفاق على تعريف محدد للصفوة الحاكمة.

٢- أن يكون هناك عينات صادقة لحالات (من الصفوة) تدخل فى اتخاذ

القرار السياسى الذى يظهر فيه وبوضوح أن الصفوة الحاكمة تعمل فى مواجهة جماعات قد تتشابه معها.

٣- وإذا صدق هذا، فإن تفضيلات الصفوة فى هذه الحالة سوف تكون هى التفضيلات السائدة فى المجتمع(١٦).

ولكننا نعتقد أن أعمال «داهل» ودراساته فى هذا الجانب تصلح أن تكون قواعد أو أسس لبناء القوة فى المجتمع كما هى قائمة فى الواقع، أكثر من كونها دراسة للتعددية أو الصفوية بالنسبة لبناء القوة. ولذلك فإنه من الملائم أن نبحث عن تلك الجماعة المتماسكة وذات الأهداف المشتركة والمحددة تحديداً دقيقاً وفقاً لشروط «داهل» والتى تسود تفضيلاتها فى عينات تؤخذ كحالات تعتبر مدخلاً لاتخاذ القرارات السياسية. ولكن ما هى القواعد التى يمكن استخدامها للكشف عن هذه الحالات أو أية تفضيلات سوف تجعلنا نقر بأن الصفوة هى السائدة؟ وعلى أية أسس سوف نفترض أن س على سبيل المثال صفوة حاكمة ويحتل مكانة حقيقية؟ هذا من ناحية. ويرى S. Clegg أنه حتى وإن أقر أعضاء المجتمع بأن هناك بالفعل جماعة محددة تحديداً جيداً، وتسود تفضيلاتها المجتمع، فما الفائدة التى نجنيها من وراء هذا الإقرار من قبل أفراد المجتمع للوجود الفعلى لهذه الجماعة؟(١٧).

ويريد Clegg هنا أن يقول أنه وإن أقر أعضاء المجتمع بوجود الصفوة الحاكمة المستبدة والمتميزة، فإن ذلك لا يعنى شيئاً ولن يعود بفائدة تذكر تكشف عن بناء القوة. وهذا أمر يدعو للدهشة لإنكاره للواقع، إذ أن الواقع هو خير دليل وبرهان. ولذلك فنحن لا نجد مبرراً لإنكار Clegg لهذا الواقع اللهم إلا الانحياز لايديولوجية معينة. فواقع القوة من وجهة نظره لا يمكن الكشف عنه أو تعريفه طالما أن جميع المناهج - من وجهة نظره - لن تصل بنا إلى واقع بناء القوة. وعلى هذا فأى المناهج يصلح إذن؟ أم هي دعوة من الباحث

(Clegg) **لأن يكف الدارسين عن دراسة بناء القوة؛ لأنهم سوف يكشفون عن واقعه الذي هو لا محالة سيكون صفوياً وليس تعددياً وفي هذا إضرار كبير بايديولوجية الديمقراطية الغربية التي تصر علي أنها تعددية. ألا يكفي أن يصطلح أعضاء المجتمع علي أن جماعة بعينها هي التي تملك قوة اتخاذ القرار السياسي الذي لابد وأن يمس جوانب حياته ويؤثر فيها بطريق أو آخر، مما دعاهم إلي الإحساس بأن هذه الجماعة هي أقوي الجماعات في المجتمع وهي تمثل الصفوة الحاكمة - أي هؤلاء الذين يعملون حتي من وراء الستار - إن لم يكونوا هم الصفوة الحاكمة ذاتها.**

إن وجود صفوة سياسية – (حاكمة) تحتكر اتخاذ القرار السياسى فى المجتمع أو عدم وجودها، إنما ينبثق من ملاحظة أن بعض أعضاء المجتمع يقومون بأنشطة معينة، وتشير هذه الأنشطة إلى وجود ما يسمى بالصفوة الحاكمة. والباحث الجاد هو الذى يستطيع أن يكشف عن طبيعة العضوية فى هذه الصفوة وعن طبيعة العينة الصادقة لها، فضلاً عن مدخل اتخاذ القرار فيها. وهذا ما قام به ميلز فى دراسته عن «صفوة القوة» فى المجتمع الأمريكى، إذ كشف بمهارة عن تلك الجماعة التى تتربع على قمة هرم القوة فى المجتمع الأمريكى، مبيناً كيف يتبادل أعضاء هذه الجماعة الأدوار على مسرح السياسة الأمريكية، وكيف يلتقى أعضاؤها اجتماعياً، وكيف يخططون بتفاهم كامل لتحقيق مصالحهم. كما بين أن قمة هرم القوة تتكون عادة من قادة التنظيمات الكبرى فى المجتمع، وكبار التنفيذيين والقادة العسكريين، أى ثلاث فئات متحالفة ومترابطة يمكن لأى من أعضائها أن يشغل موقع الآخر، من خلال مراكز أو مواقع محددة تمثل قمة هذه التنظيمات. والتنظيم – كما نعلم – هو سمة المجتمع المعاصر، إذ بدون التنظيم يفقد المجتمع فعاليته ويصبح غير قادر على إحراز أى تقدم، ولذلك فقد لجأت المجتمعات المتقدم منها وغير المتقدم إلى التنظيم من خلال بناء نظم اجتماعية متشابكة

ومعقدة والتى تعتبر مجتمعات صغيرة تسود فيها قيم وثقافة المجتمع الأكبر[١٨].

وعلى أية حال: إن التراث الذى خلفته دراسات قوة المجتمع، خاصة فى المجتمع الأمريكى، كمثال على المجتمعات المتقدمة، فى حاجة إلى عملية تجميع وتصنيف على درجة عالية من الدقة والمهارة لتصبح إضافة هامة للمعرفة الإنسانية، فضلاً عن محاولة تلاشى المشكلات المنهاجية التى نجمت عن تلك الدراسات. فالمهمة الأساسية لتلك الدراسات كانت تدور حول الإجابة عن السؤال: من الذى يحكم؟ وللإجابة على مثل هذا السؤال يجب الاتفاق على المعيار الذى عن طريقه يمكن تقييم الإجابة. وذلك من الأهمية بمكان نظراً لأن الإجابة على السؤال ذاته سوف تختلف من باحث إلى آخر وفقاً للمناهج المستخدمة فى البحث. وعلى هذا وطالما لم يتفق على معيار محدد لقياس قوة المجتمع فسوف تظل مثل هذه الدراسات محل جدل الباحثين والكتاب.

والخلاصة: أننا نستطيع القول كنتيجة لما سبق أن ذكرنا أن البحث فى مفهوم القوة وبناءها على المستويين المحلى والقومى فى المجتمعات المتقدمة لا يزال محل اختلاف العلماء والباحثين، ومرجع ذلك إنما يعود فى الأساس إلى تداخل مفهوم القوة مع كثير من المفاهيم المستخدمة فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلمى السياسة والاجتماع بصفة خاصة. ولكن الأمر يتوقف هنا على نوع القوة المراد التصدى لدراستها أو بحثها. فهناك الكثير من القوى التى قامت وتقوم فى المجتمع. ومن ثم فإنه يتحتم على الباحث – أى باحث فى مجال القوة – أن يميز بين مفهوم القوة التى يقصدها وبين بعض المفاهيم وثيقة الصلة بها أو القريبة منها. فهناك الإجبار والنفوذ والسلطة والهيبة، وما إلى ذلك من مصطلحات تتداخل مفاهيمها. فالإجبار هو أشد مظاهر القوة وحشية متمثلاً فى القوة الفيزيقية أو القوة العسكرية التى

ليست إلا تركيزاً صاخباً للإجبار. وإذا كان الإجبار يمثل طرف الاستعراض العاجل للقوة، فإن النفوذ، يمثل الطرف الآخر وهو القوة المستخفية. وبينما يمثل النفوذ الممارسة غير الكاملة للقوة، فإن الإجبار هو الاستعراض الوحشى لها مستخدماً القمع أو القهر أو التهديد الفيزيقى والتخويف والابتزاز والإرهاب والسيطرة العسكرية.

إن القوة على هذا هى القدرة على الغلبة فى الصراع، وهى تقيم نفسها بمصادرها التى هي في الغالب خالقتها. فهى لا تحتاج إلى مساندة غيرها مثل السلطة، التى لا تقوم إلا بتوفر القوة اللازمة لاستقرارها وثباتها. فالإجبار على هذا من ملحقات القوة وليس جوهرها، حيث يتوقف جوهر القوة على كفاءة وقدرة استخدام إرادة وأنشطة الآخرين لصالح من يمتلك القوة. وقد تقوم القوة على أسس أخرى كالخديعة والحذق والمهارة، فضلاً عن قيام القوة على الإجزاءات الدستورية والقانونية الثابتة، أو من واقع النظام السياسى القائم على أساس ديمقراطى وتصبح الديمقراطية فى هذه الحالة تركيزاً للقوة فى أيدى أفراد بعينهم وفقاً لما يرى أصحاب الاتجاه الصفوى وعلى غير ما يدعى التعدديون. ودون أن ندخل فى تفصيلات، يمكن القول بأن القوة بالمعنى العام تتركز فى أربعة أشكال رئيسية هى: القوة الاقتصادية والقوة الدينية والقوة السياسية والقوة العلمية. ويهمنا من هذه القوى القوة الثالثة، – أى القوة السياسية – التى عندما تتحول إلى سلطة فإنها تمارس عن طريق الأوامر والتوجيهات والجزاءات، وعن طريق الإجبار المقنن فى نهاية الأمر.

ونحن لن نتعرض لمفاهيم هذه القوى جميعاً، وإنما نقصد هنا النوع الثالث فحسب. فالناس يمارسون تأثيراً أو ضبطاً متبادلاً فى سلوكهم خلال جميع التفاعلات الاجتماعية. وهذا هو ما يقصده علماء الاجتماع عندما يتحدثون عن موضوعات التفاعل الاجتماعى. ويتبدى اللاتماثل فى الواقع

الاجتماعى بأجلى صورة فى علاقات القوة، إذ يتمتع من بيده القوة بسيطرة ونفوذ كبيرين على سلوك المحكوم. وهذا أمر طبيعى ومنطقى «لأنه عندما يتساوى الجميع - وهذا غير متحقق فى الواقع - فلا مجال للسياسة، فالسياسة إنما تعنى وجود سادة ومسودين»[١٩]، أى آمر ومطيع وفرض إرادة وإذعان. والاعتماد والتأثير المتبادلين ذوى القوة الواحدة يشيران - على حد قول بيتر بلاو - إلى الافتقار إلى القوة. وهكذا كالاتفاق شرطه الأساسى تساوى الأطراف المشتركة فيه فى القوة، لأنه إذا زادت قوة أحد الأطراف، أو كانت مصادر قوته أكبر من الأطراف الأخرى يستطيع أن يفرض إرادته على الأخرين وعندئذ ينتفى الاتفاق.

وإذا كان الأمر كذلك فما الذى نعنيه بكلمة «قوة»؟ تلك التى تناولها وقام بدراستها على المستوى النظرى والتطبيقى كثير من الباحثين. نقول أنه برغم اختلاف التعريفات وكثرتها، فإن المعنى العام للقوة هو فى الأصل اجتماعى سياسى؛ يصدر عن مجموعة القوى التى سميناها سلفاً. وعلى هذا فالقوة التى نقصدها هى محصلة الأشكال المختلفة للقوى، أى القوة التى تسير المجتمع وتتسيد النسق الاجتماعى ككل. ولكن كيف تسير هذه القوة النسق الاجتماعى وتسيطر عليه وتضبطه؟ نقول فى بساطة أن القوة لا توجد سائحة أو هائمة أو هلامية فى المجتمع، وإنما توجد فى بناء مكون من أفراد أو جماعات من خلال نظم اجتماعية معينة، فتوزع القوة بين هؤلاء أو امتلاكها بوساطة فرد أو جماعة بدرجات متفاوتة نقصاً أو زيادة هو الذى نطلق عليه «بناء القوة»، ونطلق على ممتلكيها فى الوقت نفسه «صفوة القوة».

إن صفوة القوة عبر مراحل التاريخ المختلفة وفى شتى المجتمعات قديمها وحديثها هى تلك الجماعة قليلة العدد التى تسيطر على مواقع السلطة وتحتكر عمليات اتخاذ القرار أو صنعه. ولما كانت القرارات المؤثرة على المجتمع ككل هى فى الغالب ذات طابع سياسى، أطلق علماء السياسة، والاجتماع على صانعيها مصطلح الصفوة الحاكمة أو الصفوة السياسية.

وتهدف دراسات الصفوة فى المقام الأول إلى فحص «بناء القوة» فى المجتمع، وذلك لتبيان ما إذا كانت القوة مملوكة بوساطة أقلية متماسكة وواعية بمصالحها كما يرى الصفويون أمثال ميشلز وموسكا وباريتو وميلز، أم أنها تطور محتمل وعارض لمرحلة تاريخية معينة. لأن نفوذ الصفوة وسيطرتها إنما يرجعان فى الغالب إلى تماسكها ووعيها وسرعة اتصالها وقدرتها على التفاهم وتنسيق المواقف ودقة التنظيم، أى كل تلك الأمور التى لم تنجح فى تحقيقها. وقد يقول قائل أين إذن سيطرة الأغلبية عن طريق الديمقراطية؟ فنقول إن ظهور سيطرة الأغلبية بالوسائل الديمقراطية فى المجتمعات الحديثة ما هو إلا مظهر خادع، حيث تكون الأقلية (الصفوة) فى موقع يسمح لها بالمناورة أثناء العمليات الانتخابية بما يتفق مع أهدافها، وذلك بوساطة قهر المصوتين، من خلال استخدام الدعاية الماهرة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة لاختيار المرشحين، بحيث يقع الاختيار فى نهاية الأمر على غالبية مرشحى الصفوة.

وسواء أكان هذا هو الواقع أم غيره - في المجتمعات المتقدمة - فإن الصفوة قادرة في أغلب الأحيان علي أن تسرق من الأغلبية سيطرتها وقوتها. بل وأكثر من ذلك يستطيع أي متتبع غير منحاز لتراث الفكر الاجتماعي علي وجه العموم والسياسي منه علي وجه الخصوص أن يكتشف أن الأقلية لا تصنع أو تتخذ القرارات فحسب، ولكنها تجعل الأغلبية تطيع وتذعن. وكما قال ميشلز: لقد سخر التطور التاريخي من جميع المقاييس والضوابط التي وضعت للحيلولة دون سيطرة الأقلية أو لمنع قيامها. والجماهير حتي الآن تفتقد النظام القوي لمحاسبة القادة، فضلاً عن عدم ظهور أيديولوجية تحافظ علي مبدأ الأغلبية لمنع أو يحول دون هذا في المجتمعات المتقدمة، فما هي الحال في المجتمعات النامية؟ ذلك ما سوف نحاول تناوله فى الفصل التالى بعون الله.

الهوامش

(١) أنظر مثالاً لهذا الخلط بين القوة والسلطة فى:

R. E. Dowese and J. A Hughes: Political Siciology, Chichester. John wiley & Sons. 1970, p. 7.

(٢) انظر تعريف القوة فى: اسماعيل على سعد، نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٧٨، الفصل الثانى.

(3) R. A. Dahl, op. cit.

(٤) انظر :

R. A. Dahl, Pluralist Democarcy in the United States: Conflict and Consent. Chicago. Rand McNally, 1967.

(٥) انظر على سبيل المثال:

C. W. Mills, Power Elite. New York. Oxford Univ. Press. 1963.

(٦) انظر للتوسع؛ دراسة عن احتكار الشرعية فى ممارسة القوة وتباين أشكالها فى: اسماعيل على سعد، مرجع سابق، الفصل الأول والرابع.

(٧) انظر دراسة مطولة عن الاتجاه التعددى والاتجاه الصفوى فى إسماعيل سعد، مرجع سابق، الفصل الثالث والخامس.

(8) J. Walton. "Discipline" Method and Community Power: A Note on the Sociology of Knowledge. A. S. R. Vol. 31. October 1966, pp. 684 - 9.

(٩) قد يرجع هذا الرأى إلى أن علماء السياسة يدرسون الظواهر السياسية بمعزل عن بقية الظواهر الاجتماعية، مما يؤدى إلى الوصول إلى نتائج لا تعبر عن الواقع الاجتماعى بنظمه المترابطة. هذا فضلاً عن أن بعض هؤلاء العلماء إنما ينطلقون فى غالب الأحيان

من إيديولوجية معينة مما يؤثر على توجيه دراساتهم فى إتجاه دون آخر.

(١٠) انظر تباين واختلاف النتائج باختلاف المناهج المستخدمة فى: إسماعيل سعد، مرجع سابق، الفصل الخامس.

(١١) أنظر فى مسألة الإجراءات وقواعد البحث دراسة واعية عند:

D. L. Philips. Abandoning Method. London. Jossey-Bass. 1973.

(12) Ibid., The Introduction.

(13) R. A. Dahl. "The Concept of Power, B. J.S. Vol. 2. 1957, pp. 201 - 215.

(14) Ibid.

(١٥) أنظر :

Dahl. Who Governs: New Haven. Yale Univ. Press. 1961.

(١٦) أنظر دراسة متقنة فى منطق ومفاهيم البحث فى:

P.W. Bridgman. The Logic of Modern Physics. London, MacMillan. 1927.

(17) Dahl, op. cit., p. 359.

(١٨) أنظر نتائج كليج فى دراسته عن:

S. R. Clegg. Power in Organization Theory. P. H.D. University of Bradford, 1974.

(19) Robert Presthus. The Organizational Society, Macmillan, London, 1979, p. V.

(20) H. Gerth and C. W. Mills. Charactrc and Social Structure Poutledge & Kegan Paul, London, 1970, p. 193.

الفصـل الخامـس

بناء القوة في المجتمعات النامية

(تمهيـد)

إن القوة ما هى إلا ممارسة لصراع يقوم على أساس تفاوت وتباين المصالح، مما قد يظهر معه من حيث الشكل أن «الدولة» – التى تحتكر شرعية القوة فى المجتمع – والتى يبدو أن بعض الباحثين يعنى بها الفئة الحاكمة، تظهر كما لو كانت شيئاً آخر يفرض نفسه على المجتمع من خارج نطاقه. وهذا ليس صحيحاً بالطبع، وأظننى أوافق «باريتو» إلى حد بعيد فيما ذهب إليه من أن المسألة لا تعدو إلا أن تكون «صفوات» من المجتمع تتواتر فى أماكن «القوة»، وبالذات تلك الأماكن التى تدار فيها أمور المجتمع ونسميها فى النهاية «الدولة». ومن ثم فإن الدراسة الشاملة للحقب المختلفة تنتهى بالباحث إلى الاعتقاد بأن نتائج الدراسة التى يقوم بها لفترة زمنية بعينها من خلال المعلومات التى قد تتاح له عن هذه الفترة، لن تختلف فى جوهرها عن أية نتائج قد ينتهى إليها بالنسبة لفترة أخرى. فالذى نخرج به من دراستنا لمفهوم القوة. هو أن علاقات القوة ظلت ثابتة عبر الحقب التاريخية العديدة، وإن اتخذت أشكالاً قد تبدو مختلفة. فقديماً كانت «صفوة» على قمة بناء القوة، وحديثاً ثمة صفوة على القمة نفسها تملك وتسود، ومن ثم سميت بصفوة القوة.

وعلى هذا فالمجتمعات منذ فجر تكوينها حتى اليوم تحكم بواسطة صفوة القوة، فهل ينطبق ذلك على المجتمع المصرى كمثال على المجتمعات النامية؟

وبالنظر إلى أن المجتمع المصرى واحد من المجتمعات النامية التى مازالت تحاول منذ بدء تاريخها الحديث أن تخرج بنفسها من دائرة التخلف، فإنه يحسن أن نلقى على سبيل التمهيد نظرة عامة على ما قد تتميز به هذه المجتمعات، ولسوف أقوم بذلك من خلال منظور القوة وصفوتها.

ولا شك فى أنه ثمة ارتباطاً جوهرياً بين ما يطرأ على البناء الاجتماعى

من تغير – نتيجة لتغيرات بناء القوة – وبين نشأة صفوات القوة أو إنهيارها. فالتغير فى بناء قوة أى مجتمع يستتبع بالضرورة تغيراً فى النواحى الاقتصادية والسياسية التى تكون سبباً فى التغيرات التى قد تشمل جميع مناحى الحياة الاجتماعية[1]. والتغيرات فى القوة السياسية والاقتصادية تحدث تعديلاً فى قوة وامتياز بعض الأفراد أو الجماعات الاجتماعية التى تزداد قوتها، ثم لا تألو جهداً تبعاً لذلك فى العمل على التحكم فى عملية التغيير بما يتلاءم مع مصالحها أو صالح المجتمع ككل.

وفى المجتمعات النامية «يزداد إحساس الجموع بالحاجة إلى القادة المبرزين والصفوات، حيث تحدث التغيرات الاجتماعية المعقدة والصعبة والتى تكاد أن تختفى معها الطرق المألوفة للحياة»[2]. وفى الوقت نفسه تبدأ طرق جديدة فى أن تحل محل تلك التى كانت سائدة من قبل وتتباين المجتمعات النامية على نحو يجعل لكل منها ملامح فريدة، وذلك تبعاً للمشكلات التى تنبعث من تاريخها، وموقعها الجغرافى، وعلاقاتها المتميزة بالمجتمعات المجاورة والبعيدة مما يكون له أثر قد يزيد أو يقل على عملية نمو وبناء القوة فيها.

وتتركز المشكلات الأساسية للمجتمعات النامية، فى تلك التى تصاحب عملية التصنيع، والزيادة السريعة فى معدلات السكان، فضلاً عن ظهور مشكلات العمل وحركته داخل النظام السياسى الذى يسيطر عليه كبار ملاك الأرض – الذين تكون بيدهم مقاليد القوة[3].

ويمثل عدم الاستقرار السياسى «مشكلة أساسية فى المجتمعات النامية، الأمر الذى يؤدى إلى تغيرات سريعة فى بناء القوة داخل هذه المجتمعات، مما يعطى أهمية زائدة للقيادات والقيادات القادرة على توجيه السلوك داخل المجتمع بفعالية، مع السيطرة على الأحداث ومراقبتها كما فعل «محمد على» فى مصر منذ بداية حكمه لها.

وفى غالبية البلدان النامية فى أفريقيا وآسيا، انبثقت الطبقات الوسطى عن النظم التعليمية التى أدخلت إليها حديثاً وفى الغالب عن طريق الاستعمار الذى سيطر على معظمها فترة ليست بالقصيرة. إلا أن كبار موظفى الحكومة - أو البيروقراطيين الكبار - تزداد قوتهم فى أوقات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى على وجه الخصوص. وبالرغم من القوة والنفوذ اللذين يتمتع بهما أصحاب المشروعات الرأسمالية، إلا أنهم فى النهاية يخضعون للصفوة السياسية، التى تلعب الدور الهام فى تحديد مسار وهم فى الغالب – أى الصفوات السياسية – إما أن يكونوا من القادة الوطنيين أو المثقفين الثوريين. ويمثل المثقفون فى معظم بلدان آسيا وأفريقيا الوجه البارز فى مقاومة الحكم الاستعمارى، وهم فى الغالب يكونون من بين طلاب الجامعات، أو من هؤلاء الذين أتموا دراساتهم فى خارج بلادهم – كما حدث فى مصر، ويعملون بعد عودتهم على قيادة النضال ضد القوى الاستعمارية وتكوين الأحزاب الوطنية(٤).

ولما كانت هناك ملامح عدة تتميز بها المجتمعات النامية كل عن الأخرى، فإننا عندما نتوجه إلى مصر نجد أن موقعها الجغرافى من أبرز تلك الملامح التى انفردت بها دون مثيلاتها من الدول. فهى بمثابة المجمع أو المركز لثلاث دوائر، إذ أنها قلب العالم العربى، وواسطة العالم الإسلامى وحجر الزاوية فى العالم الإفريقى. ولقد لعب ذلك الموقع دوراً خطيراً فى التأثير على بناء القوة فى مصر عبر القرون، إذ كان واحداً من أهم الأسباب التى أغرت المستعمرين بمحاولة السيطرة على هذا الموقع مع ما لذلك من آثار على الكيان الاجتماعى كله. هذا فضلاً عن أن مصر تجسد المثال الكلاسيكي للدولة منذ أقدم العصور وفقاً لما هو معترف به في كل كتب الجغرافيا السياسية(٥). فلقد كانت مصر «أول أمة بالمعني الصحيح وأول دولة بالمعني السياسي الكامل»(٦). ولم تكن مصر هي أسبق دولة من الناحية

السياسية وحسب، وإنما هي أول دولة حافظت علي وحدتها عبر التاريخ. فالنيل هو المحور الذى تدور حوله الحياة الاجتماعية، وهو ضابط ومنظم دورتها اليومية ومدخل النشاط فى المجتمع ككل. «واقتضى اعتماد الأراضى على الرى الاصطناعى، قيام الدولة بتنفيذ مشاريع الرى ... كما اقتضاها أن تقوم بأعمال ضبط مياه الأنهار وحماية الزراعات من الفياضانات. ومن ثم، كان تحقيق ذلك يقتضى وجود سيطرة مركزية للدولة على الأراضى الزراعية لاتتأتى إلا بأن تمتلك الدولة تلك الأراضى ... (وبالتالى) وجود سيطرة مركزية على مياه الرى لتوزيعها، الأمر الذى أدى إلى أن أصبحت الزراعة من مهام الحاكم»[٧]. فلقد أعطت مصر العالم دولته الأولى، وثورته الزراعية الأولى وثورته المدنية الأولى، فزراعة الرى هى التى علمت مصر الحضارة والنظام والقانون، وهى التى فجرت التاريخ والحضارة فى مصر دون سواها لأول مرة، وهى التى وحدتها مبكراً ومنحتها النظام والقوة التى صنعت بهما أول امبراطورية فى التاريخ[٨].

ومن هذا فإن النظرة المتعمقة فى تاريخ مصر قديمة ووسيطة وحتى صدور اللائحة السعيدية، عام ١٨٥٨ فى تاريخ مصر الحديث[٩]، تبين أن مصر قد عرفت منذ البداية وحتى تاريخها الحديث النظام الإقطاعى – ولكن ليس كذلك الذى كان سائداً فى أوربا فى العصور الوسطى[١٠] – الذى يقوم على احتكار أقلية قوية لملكية الأرض الزراعية فى الريف، ثم غلبة وتسلط المدن على هذا الريف، ثم سيطرة الحكم المركزى على الجميع بقوة. وذلك عن طريق اعتبار أن كل الأراضى ملكاً قانونياً للدولة ممثلة فى الفرعون أو السلطان. «والواقع أن هذه الظاهرة القديمة هى احتكار قانونى أو مصادرة عظمى من حيث الشكل، أما من حيث الموضوع فقد ألغيت ملكية الأرض الفردية فى مصر، بمعنى «حق الرقبة» وقصرتها على حق الانتفاع «أى حولت مصر إلى ضيعة للحاكم، والفلاح إلى مجرد أداة إنتاج بشرية»[١١]. هذا

من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد كان وزن التجارة والصناعة محدداً وقوته الاجتماعية ضعيفة نسبياً، ومن ثم لم تتبلور طبقة برجوازية صلبة فى المجتمع المصرى بصفة عامة. وحتى إن وجدت هذه الطبقة أو ما يشابهها فهى لم تنج دائماً من قبضة احتكار الحاكم لها وأحياناً شارك السلطان فى العصور الوسطى فى احتكار الصناعة، وتحول الصناع والتجار بالتالى إلى وكلاء للسلطان أو الحاكم. وبهذا كله تحول الاقطاع الأوتقراطى إلى رأسمالية دولة بلا برجوازية فى عهد «محمد على»، وبذلك تجمعت كل خيوط القوة فى يد محمد على، وأصبح الحاكم المطلق، وإلى جواره أجهزته الإدارية والعسكرية المعاونة.

وقد دخلت الحملة الفرنسية مصر والمجتمع منقسم إلى طبقتين الأولى أقلية تحكم والثانية أغلبية تحكم. وباستقراء تاريخ مصر نلاحظ صدق ما ذكره «شارل عيساوى» من أن مصر لم تعرف طوال تاريخها طبقة إقطاعية وراثية كما عرفت أوربا الإقطاعية فى الريف والأقاليم[١٢]. كما أن دراسة تاريخ ملكية الأرض فى مصر، والنظم السائدة فى الزراعة وفى الدولة من عهد الفراعنة وحتى عهد محمد على تكشف لنا عن إنعدام الملكية الفردية للأرض (وهو صفة من صفات الإقطاع كما هو معروف فى أوربا)، وعن أن الدولة - وحدها - (ممثلة فى فرعون أو السلطان)، هى التى كانت تمتلك الأراضى الزراعية[١٣]. ولقد كانت الصيغة النهائية هى إقطاع بلا ارستقراطية، مثلما كانت الصيغة الاقتصادية الأساسية رأسمالية دولة بلا برجوازية. ومن مجموع الصيغتين كان المجتمع الإقطاعى المصرى يخرج وهو أشد من المجتمع الإقطاعى الأوربى إستقطاباً ما بين الحكم الأرستقراطى وبين البروليتاريا الفلاحية إلى حد بهتت فيه وتميعت فكرة الطبقة والطبقات الاقتصادية واندغمت لتختزل تقريباً فى طبقة سياسية واحدة ضخمة هى طبقة المحكومين فى مقابل طبقة أخرى صغيرة ولكنها سائدة وهى طبقة

الحكام[١٤]. ومن ثمة فهناك أقلية أى صفوة تحكم وأغلبية محكومة، الأولى فى يدها القوة المتكاملة تستطيع بوساطتها أن تفرض سيطرتها على الثانية المسلوبة القوة والخاضعة تماماً ولا تملك إمكانية التصدى أو المعارضة.

نموذج التحليل:

ويبقى بعد هذا الاستعراض أن أقترح نموذجاً للتحليل فى حدود مفهوم القوة والذى أود أن نقدم له بملاحظتين:

١- أن هذا النموذج الذى استخلصناه من الواقع المصرى يعتبر على وجه العموم نمطاً مثالياً – على النحو الذى عرف به فيبر – يصلح لقياس ذلك الواقع إمبيريقياً.

٢- لابد لى أول الأمر من أن أشير إلى حقيقة هامة مؤداها أن محاولة معالجة فكرة القوة فى حد ذاتها من خلال منظور شامل، وطبقاً للتعريف وضعناه لها، تنأى بنا منهاجياً عن وضعها فى نموذج محدد للتحليل على النحو الذى يتبعه الباحثون الاجتماعيون عادة. إذ أن هذه النماذج تقتصر من وجهة نظرنا على تناول المجتمع فى حدود محلية، فى حين أن منظور القوة يشكل النموذج الشامل الذى يستطيع أن يتناول بالدرس أية جماعة بشرية ابتداء من المحلية وانتهاء إلى العالمية.

وبعد هذا التقديم فإننا فى نهاية الأمر سنتناول بالدرس المجتمع المصرى، كمثال للمجتمعات النامية، ولهذا فإننا سنحاول أن ندرسه من خلال نموذج يتسق مع ما سبق أن أشرت إليه كمفهوم للقوة.

والنموذج التحليلى الذى أقترحه طبقاً لمفهوم القوة يضم نقاطاً سبعاً تلم بالعناصر الأساسية التى ترتبط بمفهوم القوة والتى نستطيع تطبيق كل منها على الواقع المصرى فى الفترة موضوع البحث وأن نخرج منها بصورة واضحة لبناء القوة فى تلك الفترة:

١- القوة بمعناها العام هى الحقيقة التى تحرك المجتمع، وتؤدى إلى تحقيق التغير الاجتماعى بشتى معانيه.

٢- محاولة الاستحواذ على القوة هى التى تعلل للصراعات التى تدور داخل المجتمع.

٣- الاستحواذ على أكبر قدر من القوة، وتحقيق التوازن بين الأطراف الداخلة فى علاقاتها يؤدى إلى وجود الصفوة أو الطبقة الحاكمة.

٤- الصفوة الحاكمة فى دأبها على الاحتفاظ بمواقع القوة قد تصبح مجرد طرف خاضع لإرادة طرف آخر أقوى - محتمل - فى علاقة قوة.

٥- محاولة الصفوة استبقاء القوة فى أيديها يؤدى إلى طرح الشعارات ثم محاولة ابتكار ايديولوجيات تبرر وجودها من خلال خلق صيغ تنظيمية سياسية جديدة.

٦- لابد من حدوث ظاهرة الاغتراب بشكل أو آخر.

٧- طالما أن القوة السياسية هى محصلة القوى التى تدير شؤون المجتمع، والتى تنحصر فى صفوة أو صفوات قد تتمثل فى جماعات أو أحزاب فإن افتقاد التوازن بين مصالحها يؤذن بانهيارها وبحدوث تغير شامل فى بناء القوة وشكلها عن طريق قيام ثورة أو حتى انقلاب برغم أن الثورة أو الانقلاب أو الحركات الشعبية الجماهيرية تتحرك فى بداياتها الأولى من واقع اجتماعى جماعى بوساطة أفراد - قادة سياسيين أو دعاة فكر جديد - يكونون أكثر من غيرهم قدرة على الحركة والتعبير عن مطالب الجموع. وهذا يدعونا إلى القول بأن القلة تكون دوماً فى موقع القيادة بالنسبة للجماهير، حتى وإن قامت الجماهير بدون قيادة بحركة أو ثورة، فإنها تنتهى إلى قيام عدد من الأفراد - يكون قليلاً فى الغالب - بامتلاك مقاليد الأمور. فالأمر عندئذ لا يعدو أن يكون قلة هنا

أو هناك. قلة أوليجاركية تحكم وقلة تثور عليها محاولة أن تحل محلها، وهكذا أو كما يرى بعض علماء الاجتماع السياسى دورة صفوية تحل صفوة من خلالها محل صفوة أخرى وهكذا. سنة التاريخ البشرى منذ فجره وحتى اليوم. فالمجتمعات منذ بدء تكونها حتى اليوم تحكم بوساطة صفوة أو أقلية تسمى فى تراث الفكر الاجتماعى والسياسى بصفوة القوة أو الصفوة الحاكمة كما أسلفنا.

وإذا كانت المجتمعات المعاصرة خاصة فى دول الغرب أو الدول المتقدمة على وجه العموم تدعى نظاماً ديمقراطياً فى الحكم، فهل هذا الادعاء يمكن أن ينطبق على دول العالم الثالث أو الدول التى اصطلح على تسميتها بالدول النامية؟ وهل تقوم نظم الحكم فيها على أساس دورة الصفوة؟

سوف نحاول إجابة على هذا التساؤل من خلال معالجتنا لمسألة بناء القوة فى المجتمع المصرى على أساس أن المجتمع المصرى مثالاً حياً للمجتمعات النامية.

الهوامـش

(١) أنظر دراسة مستفيضة عن مفهوم وأسس التغير الاجتماعي ونظرياته في: د. محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢. د. محمد عاطف غيث، القرية المتغيرية، دراسة في علم الاجتماع القروي، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢.

(2) T. B. Bottomor. Elites and Society, p. 93.

(٣) أنظر دراسات عن المشكلات التي تواجه الدول النامية، اجتماعية واقتصادياً وسياسياً في:

Amold Rivkin. "The politics of nation-Building: Problems and preconditions". Internation Affairs. Vol. XVI. No. 2 (1962), pp. 131 - 143, Josehp A. Kahb "Some Social concomitants of industrialization and unbanization". Human Organization, Vol. XVIII, No. 2 (summer 1959, pp. 35 - 69) and Samuel P. Huntington, "Political Development and political Decay", World Politics. Vol. XVII, No. 3 (April, 1965), pp. 386 - 411.

(٤) انظر مقال عن دور المثقفين في التنمية السياسية في مصر والدول النامية في:

Edward Shils, "The intellectuals in the political development of the new states. world politics Vol. XII, No. 3 (April, 1960), pp. 329 - 351.

(5) Y.M. Goblet. Political Geography & World Map, London, 1955, p. 5.

(٦) د. جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية السكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٧٥.

(٧) إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية فى مصر، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٨، ص ٦٢.

(٨) انظر: جمال حمدان، مرجع سابق، ص ص ١٠٢ و ١١٨.

(٩) عبد الرحمن الرافعى، عمر اسماعيل، الجزء الأول، مطبعة النهضة، القاهرة ١٩٣٢، ص ٢٥.

(١٠) انظر: إبراهيم عامر، مرجع سابق، د. أحمد إبراهيم شعراوى، الإقطاع وأوربا فى العصور الوسطى، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٠، لويس عوض، المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث، الجزء الثانى، الطبعة الثانية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ٩ - ١٠.

(١١) محمد شفيق غربال، مقتبس من جمال حمدان، مرجع سابق، ص ١٣١.

(12) C. Isswi. Egypt At - Mid Century. London, Oxford Univ. Press, 1954, pp. 5 - 6.

(١٣) إبراهيم عامر، مرجع سابق، ص ٥١.

(١٤) جمال حمدان، مرجع سابق، ص ١٣٦.

الفصـل السادس

بناء القوة في المجتمعات النامية

(المجتمع المصري - الفتـرة الأولى)

مدخـل:

إن الفترة التى يتناولها بحثنا بالدرس من تاريخ مصر (١٨٠٥ – ١٩٥٢) تنقسم من وجهة نظرنا إلى قسمين أساسين: يمتد أولهما منذ أن تولى «محمد على السلطة فى عام ١٨٠٥»[١]. وحتى قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو (فى عام ١٩٥٢)، ويبدأ القسم الثانى منذ قيام ثورة يوليو. وذلك من حيث المنظور العريض، على حين أن الفترة الأولى يمكن أن تنقسم تحتياً ولا شك إلى أكثر من فترة، وذلك بحسب «المعالم» التى يعن للباحث لسبب أو لآخر أن يعتبرها نقطة تحول من حيث البحث التاريخى العام. وقد يكون من هذه المعالم – على سبيل المثال – الثورة العرابية فى عام ١٨٨١ أو الاحتلال البريطانى لمصر الذى جاء فى أعقابها، أو الثورة المصرية فى عـام ١٩١٩ أو غير ذلك.

ولكن الذى يعنى الباحث الاجتماعى السياسى الذى يتناول بالدرس تغير «بناء القوة» التى تدير شؤون المجتمع – أى القوة الفعالة (المؤثرة) – هو أن القسمين الأساسيين سالفى الذكر – منذ حكم «محمد على» إلى ثورة يوليو ومنذ الثورة إلى اليوم – يندرجان دون إعتساف، ويخضعان تماماً لما انتهينا إليه فى نظرنا إلى «القوة» ويدلان بالتالى على سلامة المدخل الذى اتبعناه. ويعن لنا أن نطلق عليه «مدخل القوة» من حيث أن هذه الفترة من تاريخ مصر الحديث على امتدادها – ودون الالتزام بآراء كل من موسكا وميشلز وباريتو دون غيرهم – تمثل تعاقب صفوات بعينها فى موضع القوة التى تدير سياسة المجتمع بالمعنى الشامل لهذه الإدارة.

وإحداث التغيير فى مجتمع من المجتمعات بالرضا أو فرضه بالقوة قد يكون مسألة سياسية، ولكن حلها يؤثر فيه – أى فى المجتمع – وفى تماسكه الاجتماعى تأثيراً لا ريب فيه[٢]. ولقد كانت مصر فى نهاية القرن الثامن

عشر وحتى مقدم الحملة الفرنسية عبارة عن ولاية ضمن ولايات الإمبراطورية العثمانية الخاضعة لحكم السلطان فى إستانبول.

ويعد دخول الفرنسيين مصر فى نهاية القرن الثامن عشر (١٧٩٨) العامل الأساسي والهام فى انهيار «بناء القوة» الذى كان قائماً فى المجتمع المصرى آنئذ، كما أن الحملة الفرنسية مهدت لدخول مصر ضمن إطار الدول التى تسمى الآن بالدول النامية. ولقد وصلت مصر فى القرون الوسطى إلى درجة عظيمة من الثروة والرقى فى جميع شؤونها حين كانت أوربا فى ذلك الوقت فى حالة جهل وجمود عظيمين. وكان سلاطين دولة المماليك البحرية والشراكسة هم مالكى القوة فى المجتمع المصرى، والقابضين على طريق التجارة بين الشرق والغرب ولم تلبث الأمور أن تبدلت، ففى الوقت الذى بدأت فيه حركة النهضة الحديثة فى أوربا فى أواخر القرن الخامس عشر، بدأت مصر تتعثر فى ظلام العصور الوسطى قرابة ثلاثة قرون أخرى، سيطر خلالها المماليك الذين استجلبوا إلى مصر «عبيداً» فما لبثوا أن انقلبوا سادة، إذ كان «لشيخ البلد» نفوذ يطغى كثيراً على نفوذ الوالى، بل إن المماليك كان بمقدورهم عزل الولاة وتعيين الولاة الجدد(٣).

ولقد عاش المماليك فى مصر طبقة منفصلة ممتازة عن سائر السكان فى البلاد، وساعد ذلك على قيام نظام طبقى وضحت فيه الجماعات الاجتماعية وضوحاً أملاه مركزها ونوع النشاط الذى تمارسه فى المجتمع. وقد اختلف الكتاب فى توصيف بناء القوة فى المجتمع المصرى وفقاً لتدرج محدد، إلا أن معظمهم اتفق على أن المماليك هم الذين كانوا يمثلون «صفوة القوة» العسكرية والسياسية. فقد قسم «المقريزى» المجتمع المصرى إلى سبعة أقسام هى: أهل الدولة من المماليك، وأهل اليسار من التجار، ومتوسطى الحال من الباعة والسوقة، وأهل الفلح، والفقهاء ويشملون طلاب العلم، وأرباب الصنائع والمهن، وذوو الحاجة والمسكنة(٤). ويذكر «بيوتى الكريتى» – الذى كان

معاصراً للمقريزى - أن المجتمع فى مصر كان مقسماً إلى ثلاثة طوائف كبرى هى «الشعب المصرى بمختلف فئاته الخاضعة لحكومة السلطان سياسياً ولنفوذ الخليفة دينياً، وطائفة المماليك وهى عسكرية ... ثم طائفة البدو أو الأعراب ...»[٥]. أما «ابن خلدون» فقد قسم - ببصيرته العلمية الثاقبة - ملك مصر فى عصر المماليك إلى: «سلطان ورعية» فهناك طبقة حاكمة مسيطرة تمثل السادة من المماليك، وطبقة من المحكومين المغلوبين على أمرهم يمثلون فئات مصر جميعاً. فهناك إذن صفوة عسكرية ممتازة تسيطر على بقية فئات الشعب، التى عليها فلاحة الأرض ودفع الضرائب، وهى الفئات التى عاشت محرومة من أى نفوذ فى شؤون الحكم، اللهم بعض الوظائف ذات الطابع الدينى والتى كانت خاصة بالعلماء الذين كانوا يقومون بأعمال الوظائف ذات الطابع الدينى والتى كانت خاصة بالعلماء الذين كانوا يقومون بأعمال الوظائف الديوانية، والفقهاء والأدباء والكتاب أو هؤلاء الذين كانوا يسمون بأهل «العمامة». هذا فضلاً عن طائفة التجار والصناع وأرباب الحرف. وظل بناء المجتمع على هذا الحال خلال العصر العثمانى المملوكى وحتى دخول الحملة الفرنسية التى هزت البناء الاجتماعى القائم - وهزت المفاهيم الفكرية والاجتماعية التى كان المجتمع المصرى يخضع لها. فأحدث الغزو الأجنبى صدمة عنيفة للنظام الاجتماعى فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر، حيث كانت «الصفوة العسكرية» (المماليك) والصفوة المثقفة (العلماء) فى شبه تحالف ضمنى مع طوائف التجار والصناع. ويقوم النظام الاجتماعى مستنداً إلى طبقة الفلاحين الخاضعين تماماً للملتزمين. «أما الأقليات المسيحية وغير المسيحية فكانت تعيش على هامش الحياة الفكرية والسياسية ... فى المجتمع المصرى وإن كان لها دور كبير فى الحياة الاقتصادية»[٦].

وبمجئ الحملة الفرنسية، فقدت «الصفوة العسكرية» القديمة موقع القوة

فى المجتمع وأصبح الجو مهيئاً لأن تحتل الصفوة المثقفة مواقع القوة فى المجتمع بتشجيع «بونابرت»[٧]، فازداد نفوذ العلماء وارتفعت مكانتهم السياسية. خاصة وأنهم كانوا مهيئين لهذا الدور من واقع خبرتهم السابقة، التى جعلت منهم أنشط وأخصب الفئات فى المجتمع المصرى فى القرن الثامن عشر.

وعلى الرغم من اختلاف المعلقين على آثار الحملة الفرنسية فى المجتمع المصرى اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، سواء أكان ذلك بالسلب أو الإيجاب[٨]، فإننا نرى أن من أهم النتائج التى خلفتها الحملة فى مصر هى إشراك المصريين - وخاصة الصفوة المثقفة (العلماء) - فى تلك الواجهة (الدواوين) المصرية للحكم الفرنسى، أى إشراك المصريين ولو صورياً فى «القوة السياسية» لأول مرة، والذى كان بمثابة إيقاظ وتنبيه إلى حقهم فى ممارسة السلطة فى بلادهم، والذى ظهر جلياً فى تولية محمد على[٩].

ولقد خرجت الحملة الفرنسية من مصر والوضع الداخلى فريد فى بابه. فالطريق مفتوح لقيام سلطة مركزية. ولكن، هناك افتقاراً فى القوة بالنسبة لمن يريد الإستيلاء على السلطة فى هذه الظروف. فبعد خروج الحملة برزت على سطح الأحداث فى المجتمع مشكلات الصراع بين الصفوات القائمة آنذاك على السلطة فهناك العثمانيون الذين يريدون استغلال فرصة ضعف المماليك لكى يسيطروا على الحكم فى البلاد. كما كانت هناك القوات الإنجليزية المعسكرة داخل البلاد، ثم المماليك الذين كانوا يحاولون جاهدين استرداد قوتهم التى أفقدهم إياها «نابليون» وبين هذه القوى المتصارعة من أجل القوة يقف الشعب المصرى، الذى برزت له قيادة سياسية لأول مرة خلال الحملة الفرنسية من العلماء والتجار ومشايخ الحرف. وقد أثبتت الحوادث عجز هذه القيادة عن النفاذ إلى مواقع «القوة» من خلال تلك الظروف المؤاتية، غير أن «محمد على» استطاع أن يستغل هذه القوة (أى

صفوة العلماء والتجار) أحسن استغلال، وبوعى كامل فى سبيل وصوله إلى الحكم. وذلك أنه استطاع أن يفهم وأن يقدر دون غيره قوة الدور الذى يمكن أن تلعبه تلك الصفوة فى ذلك السياق التاريخى[10].

ولعل السبب الأساسى فى عجز صفوة المجتمع المصرى عن الوصول إلى القوة، هو افتقارها للقوة العسكرية، إذ لم تكن هذه الصفوة لديها القوات النظامية التى تستطيع أن تساندها، ومن ثم فإنه يتجلى أن أية سلطة غير مؤيدة بقوة عسكرية تصبح غير ذات فاعلية.

هذا ويشكل التغيير الاجتماعى فى مصر خلال القرن التاسع عشر عملية معقدة تستوجب بحثاً مستفيضاً. فإذا كانت النظم الاجتماعية مثل العائلة ومكانة المرأة والوظيفة الاجتماعية للدين، لم تمر بتغير يذكر خلال القرن التاسع عشر، فإنه من العسير أن نتناول بالمناقشة أو نتحدث عن تحول فى الشخصية الأساسية للمجتمع المصرى. وقد يرجع عدم التغير المشار إليه إلى أن مصر لم تتحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى فى تلك الفترة. وأكثر من ذلك فإنه بعد فشل التجارب التى قام بها محمد على لإدخال الصناعة إلى مصر فإن أحداً لم يحاول ذلك لفترة طويلة من الزمان[11]. فضلاً عن أن «عباس وسعيد» قد صفيا الكثير من المصانع التى أنشأها محمد على وقاما ببيع بعضها للملتزمين من الأفراد. ولقد عمل «إسماعيل» على إعادة محاولة التصنيع عن طريق تولى بعض المشروعات الحكومية وإرسال بعثات إلى الخارج لشراء مصانع جديدة. وقد اشترى القليل من المصانع بالفعل كمصنع الورق – على سبيل المثال – غير أنه تبين أن الإنتاج ليس اقتصادياً وعلى هذا صفيت مجموعة كاملة من المصانع عام ١٨٧٥ وحولت إلى ثكنات على أنه بقيت هناك صناعات مزدهرة وهى صناعة السكر التى كانت تديرها الحكومة، وحلج وصناعة الأقطان التى كان يمتلكها الأجانب. وكان رأس المال الأجنبى على وجه العموم يهتم بالمرافق العامة – مثل

المياه والغاز والسكك الحديدية - أكثر من اهتمامه بالصناعة. وقد حالت عوامل هامة كالضرائب دون أن يستثمر الرأسماليون المصريون أموالهم فى الصناعة، فضلاً عن أن الاستثمارات الصناعية كانت ترتبط بمخاطر جسيمة لضيق عملية التسويق مع المنافسة الشديدة للمنتجات الأوربية، وذلك إذا ما قارناها بما كان يمكن أن يدره الاستثمار الزراعى من فوائد كبيرة، هذا إلى جانب أن «كرومر» عارض التنمية الصناعية، بل إن سياسته بقيت على طول الخط فى غير صالح هذه التنمية(١٢).

وعلى الرغم من ذلك، فليس من الحكمة أن نقول إن مصر لم تمر خلال القرن التاسع عشر بأى تغير فى البناء الاجتماعى والاقتصادى. إذ أنه لا يمكننا أن نتجاهل تلك التغيرات الاقتصادية الجسيمة، فقد تحول اقتصاد مصر الذى قام لفترة طويلة على إشباع الاحتياجات إلى اقتصاد يتجه نحو التصدير، واستخدام احتياطى مصر من الأرض والمياه والعمالة الغير مستغلة، فى زيادة الإنتاج وبالتالى التصدير، وقد ترتب على ذلك زيادة فى دخل الفرد وفى تحسين مستوى المعيشة(١٣). وبالإضافة إلى ذلك كله فإن مصر «انفتحت» فجأة على الغرب، وقد أدى ذلك إلى التدخل فى شؤونها ثم إلى الاحتلال البريطانى لها. وقد حاولت «الصفوة الحاكمة» المصرية إدخال نظام حكم كفء وجديد إلى بلادها، كما حاولت تلك الصفوة أن تحقق الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية. وقد كان لحركة هذه الصفوة آثار اجتماعية وسياسية بعيدة المدى.

مركزية القوة:

كان الأتراك من الجماعات الهامة فى بناء القوة فى المجتمع المصرى والتى تدهور مركزها خلال القرن الماضى. فقد كانوا يشغلون كل المناصب التى تعلو منصب «شيخ البلد»، كما أن كبار الضباط ومعظم صغارهم، بل

وصف الضباط أيضاً كانوا من بينهم. وقد بقيت هذه الحال على ما كانت عليه حتى بعد أن جند «محمد على» الفلاحين لأول مرة فى تاريخ مصر الإسلامية. ونظراً لأن الأسرة الحاكمة كانت أيضاً تركية، فإن «الصفوة الحاكمة» فى مصر كانت بذلك أقلية تتحدث لغة أجنبية. وأصبح هؤلاء الأتراك أكبر ملاك للأرض فى مصر خلال القرن الماضى نتيجة للمساحات الكبيرة من الأرض التى كانت تمنح لهم(١٤). ثم حل محلهم بالتدريج بعض المصريين، وكان ذلك من أهم التغيرات الاجتماعية التى حدثت فى مصر إبان ذلك القرن حيث بدأت «صفوة اقتصادية زراعية مصر فى التكوين». وهناك إشارات كثيرة فى مصادر مختلفة إلى تلك المحاولات المبكرة التى قام بها «محمد على» لإحلال المصريين من مشايخ القرى والبدو محل الأتراك فى المناصب الإدارية الدنيا، إلا أن «الأتراك احتكروا جميع الوظائف العليا – أى فى بناء القوة – فى مصر ... وحتى السنوات الأخيرة لم يكن العرب أو المسلمون من المصريين قد تولوا أى مركز من مراكز النفوذ والسلطة»(١٥). وقد حاول محمد على لأول مرة عام ١٨٤٠ أن يستبدل الضباط الأتراك فى الأسطول بغيرهم من المصريين(١٦). وواصل «سعيد» التجربة على نطاق أوسع فى المناصب الإدارية. حتى أنه فى نهاية حكمه كانت أغلبية الموظفين الأتراك قد أخرجت من الخدمة الحكومية. ويرجع بعض الكتاب ذلك إلى رغبة سعيد فى التخلص من الاعتماد على الباب العالى. وقد حاول «سعيد» فى الوقت نفسه أن يخلق طبقة من الضباط المصريين فى الجيش، ومن أجل ذلك جند أبناء مشايخ القرى بعد أن كانوا حتى ذلك الحين يعفون من الخدمة العسكرية. وكان «أحمد عرابى» واحداً من أبناء هؤلاء المشايخ، وقد وصل إلى رتبة عقيد عام ١٨٦٠(١٧).

وواصل «إسماعيل» سياسة «سعيد» بأن جعل المصريين يحلون محل بعض المديرين الأتراك. وفى نهاية سبعينات ذلك القرن تم تمصير كل

المناصب الإدارية الأدنى، كما أن الشئ نفسه حدث فى الجيش. غير أن الأتراك نجحوا فى الاحتفاظ باحتكارهم للمناصب القيادية فى الجيش والإدارة. وكان ذلك واحداً من الأسباب التى أدت إلى ثورة عرابى[١٨].

ونتيجة لثورة الجيش ممثلة فى «عرابى» وللاحتلال البريطانى، فقد تغيرت الحال بالنسبة للجيش المصرى، وأصبح فى وضعه الجديد يتكون من المصريين تحت قيادة بريطانية، أما الأتراك والجراكسة فقد فقدوا مواقع السيطرة وانهارت بالتالى قوتهم. وقد حدث الشئ نفسه بالنسبة للإدارة المدنية إذ شغل البريطانيون والأوربيون المناصب العليا فيها. وكنتيجة لفقد الأتراك «قوتهم السياسية»، فإنهم أخذوا يفقدون بالتدريج موقعهم كأكبر ملاك للأرض التى كانت تمثل مصدر القوة الاقتصادية الأساسى.

وفيما يتعلق بالبدو الرحل فى مصر فإنهم كانوا ينتقلون من مكان إلى مكان واستطاع «محمد على» أن يحل مشكلتهم ويسيطر عليهم بأن احتفظ برهائن منهم فى القاهرة، ثم استخدمهم كجنود فى حروبه وبعد ذلك أقطع مشايخهم بعض مساحات من الأرض وولاهم حكاماً على بعض المناطق. ومن الواضح أن سياسة «محمد على» حيال البدو الرحل قد توجت بالنجاح. وقد بلغ هذا النجاح ذروته إبان حكم «إبراهيم» الذى استطاع أن يسحق قبيلة «الهوارة» القوية التى كانت تحكم الصعيد فى القرن الثامن عشر[١٩]، حتى أنهم امتزجوا امتزاجاً كاملاً بالفلاحين عند بداية القرن العشرين[٢٠].

ويهمنا فى هذا المقام أن نوضح أن الغارات التى كانت تشنها القبائل المختلفة من هؤلاء البدو الرحل انتهت إلى غير ما رجعة بتوطنهم هنا أو هناك وامتزاجهم مع الفلاحين. وقد استطاع «محمد على» عن طريق إنشاء الطرق أن يخضعهم إخضاعاً كاملاً، بل وخيرهم بين حياة الترحال أو حياة الفلاحين إذا ما أرادوا الاحتفاظ بملكياتهم على أن يتحملوا ما يتحمله

الفلاحين من ضرائب وشق الترع وما إلى ذلك، وانتهت بهم الحال إلى أن أصبحوا فلاحين بالمعنى الكامل للكلمة بحيث تضاءلت نسبتهم العددية إلى السكان حتى وصلت ١ ٪ وفقاً لتعدادات عامى ١٨٩٧ و ١٩٠٧.

ويعنينا من وجهة النظر الاجتماعية أن نبين أن توطن أو استقرار البدو الرحل لا يعنى بالضرورة تغير عاداتهم الاجتماعية وأنماط حياتهم ما بين يوم وليلة، وعلى ذلك فقد ظل بعضهم يعتبر الفلاحة عملاً مشيناً يجب أن يترك للفلاحين. وعلى الرغم من ذلك فإن تغيراً اجتماعياً جسيماً قد حدث بالنسبة لهم. إذ أدى الاستيطان إلى انهيار «الوحدة القبلية» بينهم، وانتقل بعض مشايخهم إلى المدن حيث أصبحوا حكاماً وتزوجوا من الطبقة الحاكمة[٢١]، بينما أصبحت جموع البدو جزء من الطبقات الدنيا. وقد أدى اشتغال هؤلاء المشايخ بالمناصب الحكومية إلى تملكهم رقعاً كبيرة من الأرض، مما جعلهم من كبار الملاك بعد ذلك. وقد أدى ثراء مشايخ البدو المتزايد إلى أن يخلق منهم طبقة مترفة تقطعت أسباب اتصالها بالبدو من رجال القبائل، مما أدى فى بعض الأحيان إلى ثورة هؤلاء على مشايخهم.

ولم يقتصر حدوث عملية «التمايز الاجتماعى» بين من ذكرنا من البدو الرحل ومشايخهم على النحو الذى ذكرنا، وإنما تم هذا التمايز بشكل مماثل بين قطاعات المجتمع الريفى المستقر. وبانتهاء القرن الثامن عشر أصبح الملتزمون[٢٢] هم حكام ريف مصر[٢٣] وكان معظم هؤلاء الملتزمين يقيمون بالمدن، أما المجتمع الريفى الحقيقى فقد انقسم إلى قسمين: أعيان القرى الأغنياء وجموع الفلاحين[٢٤] الذين لا يملكون الأرض.

وقد حدث خلال القرن التاسع عشر تغير عميق فى البناء الاجتماعى للمجتمع الريفى المصرى، وذلك عن طريق إحلال نظام المحاصيل التجارية محل النظام الاقتصادى الذى كان يقوم على مجرد الإعاشة (الاقتصاد

الاكتفائى)، وعن طريق انتقال ملكية الأرض من الدولة إلى الأفراد، وكذلك عن طريق نظام الإدارة الغربى الذى بدأ يأخذ مكانه تدريجياً فى مصر.

لا يفوتنا أن نشير إلى أن نظام «الملتزمين» قد انتهى تماماً فى عصر «محمد على» وظهرت خلال القرن التاسع عشر طبقة جديدة من كبار الملاك. وقد ظل المركز الاجتماعى – الاقتصادى لأعيان الريف المصرى يمر بأحوال متغايرة إلى أن بلغ هؤلاء قمة ثروتهم وقوتهم فى عصر «إسماعيل» ثم آذنت ثرواتهم وقوتهم بانقضاء بعد ذلك، نتيجة للقيود التى فرضت على سلطاتهم المالية والسياسية فى ظل الاحتلال البريطانى. وقد أدى ذلك بالبقية من أثريائهم إلى النزوح إلى المدن. وتلى ذلك ظهور طبقة ريفية جديدة فى مصر، وهى طبقة أصحاب الملكيات المتوسطة، التى تتراوح ملكيتها بين خمسة أفدنة وخمسين فداناً. كما انقسم الفلاحون إلى ملاك لشرائح صغيرة من الأرض ومستأجرين وعمال زراعيين.

وكان ذلك نتيجة لانتقال الملكية إلى الأفراد وتبنى نظام «اقتصاد السوق». غير أن عبئين ثقيلين أديا خلال ذلك القرن إلى أن يهجر الفلاحون أراضيهم وهما: الضرائب التى كانوا يعجزون عن سدادها وتضطرهم إلى ترك أراضيهم مما يضيع حقوقهم فى الملكية أو يؤدى إلى مصادرة الأرض للعجز عن سداد الضرائب. وذلك فضلاً عن نظام «السخرة» الذى كان الفلاحون يقومون بمقتضاه بالأعمال اللازمة للوقاية من أخطار الفيضان، والذى كان يعتمد عليه فى مد الجيش بالجند.

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أصبحت الضرائب تدفع نقداً بعد أن كانت تدفع عيناً، مما ألجأ الفلاحون إلى مقرضى المال والمرابين وقد سهل ذلك استحداث قوانين الرهن، كما أدى إلى إنشاء المحاكم المختلطة فى عام ١٨٧٥ والتى افتتحت فى يناير ١٨٧٦[٢٥]. وقد ترتب على زيادة

مديونية الفلاحين نتيجة عوامل مختلفة انتقال ملكية أراضيهم إلى دائنيهم. ونلاحظ أن اقتصاد السوق لم يزد «التمايز الاجتماعى» بين الطبقات الريفية فحسب ولكنه فى الوقت نفسه وسع الهوة بين صعيد مصر ودلتتها. إذ أدى هذا النظام - كما يقول على مبارك - إلى ازدهار - مصر السفلى اقتصادياً وثقافياً مما أدى إلى هجرة الكثيرين من مصر العليا إلى مصر السفلى(٢٦).

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه فى ظل النظام الضرائبى ونظام السخرة اللذين أسلفنا الكتابة عنهما، كانت ملكية الفلاحين للأرض غير ثابتة، بمعنى أنه كان يعاد توزيعها بينهم أو بين قرية وأخرى من آن لآخر. ومن ثم فلم تكن هناك ملكية بالمفهوم الحقيقى لها فى ظل هذا النظام بالنسبة لهذه الطبقة، وقد بدأ هذا النوع من الملكية فى اتخاذ شكل مستقر منذ صدور «اللائحة السعيدية» فى ٥ أغسطس ١٨٥٨ التى وسعت بشكل كبير حقوق الفلاح فى ملكية الأرض التى فى حوزته. كما أن «سعيد» ألغى الالتزام الجماعى بدفع الضرائب وأدخل بدلاً منه نظام التقديرات الضرائبية الفردية. ومنذ عام ١٨٨٠ ألغيت معاملة القرية ككل واحد فى ظل نظام السخرة وأصبحت الوقاية من أخطار الفياضانات والجراد واجباً فردياً يقع على عاتق الفلاح.

وإذا ما انتقلنا إلى الناحية الدينية فإننا نجد أن دور رجال الدين من الأقباط فقد الكثير من أهميته نتيجة لإنشاء نظام علمانى فى عام ١٨٧٤ تحت اسم «المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس» الذى تولى إدارة الأوقاف الخيرية القبطية فى مايو ١٨٨٣. ذلك فضلاً عن الدور الذى لعبته إزاءهم البعثات التبشيرية البروتستنتية والكاثوليكية.

ولم يكن علماء الدين المسلمين أسعد حالاً من هؤلاء، إذ لم يستمر الوفاق، أو بمعنى أدق التحالف بينهم وبين محمد على لأكثر من ثلاث سنوات

تقريباً. إذ كان مركز محمد على فى بادئ الأمر مهتزاً وكان بحاجة إلى حماية وتأييد صفوة المجتمع (العلماء والتجار ومشايخ الحرف) إزاء مؤامرات الباب العالى والمماليك الذين كانوا يجهدون لاستعادة «القوة» التى فقدوها إبان الحملة الفرنسية. غير أن محمد على بدأ يحس عام ١٨٠٩ بأنه أصبح من القوة بحيث يستطيع أن يدير لهم ظهر المجن. وكانوا قد اختاروه ظناً منهم أنه سوف يلتزم بشروط معينة تتلخص أساساً فى عدم فرض ضرائب جديدة مع إلغاء الضرائب القديمة الظالمة[٢٧]. ولم يلتزم محمد على بهذه الشروط وأصبح ضغط العلماء المستمر عليه مقلقاً. إذ أنهم عادوا إلى استئناف دورهم القديم فى التوسط بين الحاكم والشعب كلما اقتضت الحاجة أو كلما طرحت ضرائب أو قروض جديدة. وهكذا وجد محمد على نفسه مضطر إلى ممالأة العلماء وإغراءهم كلما حاول أن يفرض ضرائب جديدة. ولكنه عندما بدأ يفرض ضرائب على العلماء أنفسهم – وكانوا قبل ذلك معفون منها[٢٨] – أخذوا فى معارضته، وذلك أمر لم يكن محمد على ليقبله أو يسمح به، وبدأ يعمل على إزاحتهم من طريقه.

وكان محمد على قد أقسم عند توليه السلطة أن يحكم بالعدل «وبمشورة العلماء»[٢٩]، وتنفيذ هذا العهد كان يعنى منطقياً أن يصبح «العلماء» كهيئة استشارية، هم المرجع الأخير والحكم فى «القوة السياسية» للبلاد. ولكن العلماء لم يستمروا فى وحدتهم – التى جعلتهم «عنصراً أعظم أهمية (قبل الحملة الفرنسية) فى حياة مصر، من المماليك والحاكم العثمانى»[٣٠] –، بل سرعان ما فقدوا قوتهم بسبب المشاحنات والاختلاف فيما بينهم – سواء أكان ذلك بفعل محمد على أم لانتشار الضغائن فيما بينهم – وانتهى الحال إلى تمكن محمد على من القبض على شيخ الأزهر (الشرقاوى) بتحريض «عمر مكرم» دون أن يحرك العلماء ساكناً، وذلك يعنى أن مركز القوة انتقل من يد شيخ الأزهر إلى يد نقيب الأشراف الذى أصبحت قوته فوق قوة شيخ الأزهر. غير

أن الدور الذى لعبه «عمر مكرم» فى الإسهام فى الحط من قدر شيخ الأزهر (الشرقاوى) لم يعجل بسقوط «عمر مكرم» نفسه فحسب، بل بسقوط طبقة العلماء (صفوة المجتمع) كلها، لأنه أتاح بذلك لمحمد على أن يعرف أن بوسعه أن يصنع بهم ما يشاء وأن يستبدل أياً منهم بغيره(٣١) حيث أصبحوا فى تلك الفترة يعانون من تقلص أهميتهم السياسية. وبذلك أخذ محمد على طريقه إلى قمة هرم القوة فى المجتمع دون منازع.

الطوائف المهنية:

لم يكن تفكك المجتمع الريفى إلا وجهاً واحداً لعملية شاملة(٣٢). إذ كانت هناك جماعات متحدة تشكل البناء التقليدى للمجتمع المصرى. وقد تفككت هى الأخرى بدورها خلال القرن التاسع عشر، ولعل أهم هذه الجماعات هى «الطوائف المهنية»، التى أدى إدخال محمد على لنظام الصناعة فى نطاق واسع إلى تدهورها أو اختفائها من وجهة نظر بعض الكتاب التى قد لا تتفق تماماً مع الواقع إذ أنه من الواضح أن هذه «الطوائف» ظلت إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر تقوم بحسم المنازعات بين أبناء المهنة، وظل شيوخها مسؤولين عن جمع الضرائب التى كانت تفرض على أى من المهن. ولقد كانت هذه الطوائف تقوم بتحديد أجور العاملين وأسعار المنتجات كما أنها كانت تحدد عدد الذين يسمح لهم بممارسة المهنة الواحدة، وبقى الحال حتى تسعينات القرن الماضى. ولم تكن رغبة «القوة السياسية» فى استبقاء نظام الطوائف هى السبب الوحيد فى استمرارها، ولكن حقيقة أخرى هامة أسهمت فى ذلك، إذ لم يكن هناك صراع طبقى بين الشرائح المختلفة لأعضائها، على أنه يجدر بنا أن نشير إلى أنه لم يكن هناك قواعد صارمة للانتقال من مرحلة «الصبى» إلى مرحلة «الأسطى» ثم «المعلم» كما كانت عليه الحال فى القرون الوسطى. ويبدو أن الفشل الذى منى به النظام الصناعى الذى أدخله محمد على كان من بين الأسباب التى أدت إلى بقاء نظام الطوائف؛ إذ تأخر

نتيجة لذلك ظهور أية تنظيمات اقتصادية يمكنها أن تحل محل نظام الطوائف. هذا ولم يقم التجار بإنشاء غرف تجارية وصناعية فى مصر قبل العقد الثانى من القرن الماضى. وقد أنشئت أول «نقابة عمالية» فى عام ١٨٩٩، وفى عام ١٩١١ لم يزد عدد «النقابات العمالية على إحدى عشر نقابة، وكان بعضها يضم أعضاء من الأجانب» وقد انهار نظام «الطوائف Guilds» تماماً عندما غمرت السلع الأوربية مصر واستقر بها الكثيرون من الأوربيين. وقد حدث ذلك كله فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وعند نهاية القرن خضع الكثير من الحرف المحلية للمنافسة الأوربية[٣٣]. وكذلك تبدلت حال الطوائف التجارية وذلك تبعاً للتغير الكامل الذى طرأ على النظام التجارى المصرى بعد دخول الأجانب. ولقد عانى كل من الصناع والتجار المصريين من الضرائب الباهظة التى كان الأجانب يعفون منها.

وأوشك نظام «الطوائف المهنية» أن ينتهى عند نهاية القرن، عندما بدأ الأوربيون يعاملون «مشايخ» هذه الطوائف على أنهم مجرد «مقاولى أنفار» خاصة بعد أن تدفق سكان القرى على المدن وجعلوا من المستحيل على هذه النقابات الطائفية أن تبقى فى وضع احتكارى.

ولقد أعيد تنظيم الإدارة المصرية عندما آذن ذلك القرن بانتهاء وأصبحت نتيجة لذلك أكثر كفاءة[٣٣]. واستطاعت الدولة عند ذلك أن تدير دفة أعمالها دون وساطة هذه الطوائف التى بدأت وظائفها الإدارية والمالية والاقتصادية[٣٣]، تتقلص شيئاً فشيئاً حتى أوشكت أن تنتهى تماماً.

وجدير بالذكر أن «سعيد» ألغى رسمياً إحتكارات الطوائف فى الفترة من ١٨٥٤ إلى ١٨٥٦، غير أنه لم يستطيع أن ينفذ قراراته فى هذا الصدد. ولم تحدث تغييرات ذات بال خلال حكم «إسماعيل» (١٨٦٣ – ١٨٧٩). ولكنه حدث فى عامى ١٨٨٠ – ١٨٩٠ أن أصدرت الحكومة سلسلة من القرارات

تنص على أن تصدر تصاريح مزاولة المهن عن طريق السلطة الرسمية وليس عن طريق مشايخ الطوائف، وقد حدد عدد آخر من القرارات الرسمية أجوراً ثابتة لعدد من الخدمات العامة مما حد من سلطة المشايخ فى هذا الشأن[٣٤].

هذا فضلاً عن أن هؤلاء المشايخ قد أعفوا فى عام ١٨٨١ من عملية جمع الضرائب، وحوالى عام ١٨٩٢ لم يكن لهم أية صلة بهذه العملية. وانتهت بذلك وظيفتهم المالية. وفى العقد الأول من القرن العشرين انتهت الوظيفة الأخيرة التى كانت قد بقيت للمشايخ وهى «عملية توريد الأيدى العاملة». وعند نهاية الحرب العالمية الأولى لم تعد هناك أية وظائف باقية تمارسها هذه الطوائف فى الحياة العامة. وبينما كفت الحكومة المصرية عن تعيين مشايخ للطوائف منذ قبيل الحرب العالمية الأولى، فإن كل حى من أحياء المدن كان لا يزال يرأسه «شيخ الحارة»[٣٥] على الرغم من أن الوظائف المالية والمهام البوليسية الموكلة إليهم كانت قد نقلت خلال القرن التاسع عشر إلى إدارة حكومية، على أنهم قد منحوا عدداً كبيراً من المهام الإدارية الجديدة التى عادوا فجردوا منها عند مطلع القرن العشرين.

التحول والانفتاح على الغرب وأثره على التغير الاجتماعي:

لم يكن عدد الأجانب فى مصر يتجاوز بضع مئات فى نهاية القرن الثامن عشر وازداد هذا العدد إلى نحو عشرة آلاف خلال حكم محمد على. لكن التدفق الكبير للأوربيين لم يحدث إلا فى عصرى «سعيد وإسماعيل» وخاصة فى ستينات القرن التاسع عشر، وذلك كنتيجة للفرص المالية والتجارية العظيمة التى ارتبطت بازدهار القطن والمشروعات المتعددة لهذين الحاكمين[٣٦].

وفى عام ١٨٧٨ ارتفع عدد الأجانب إلى ٦٨٦٥٣، ووصل هذا العدد إلى

١١٢٥٧٤ فى عام ١٨٩٧ وفى عام ١٩٥٧ أصبح ١٥١٤١٤ .ولم يكن اتصال المصريين بهؤلاء الأجانب هو المجال الوحيد لتأثير الغرب على المجتمع المصرى(٣٧). إذ أنه خلال الفترة من ١٨١٣ إلى ١٩١٩ بعث أكثر من ٩٠٠ مصرى فى بعثات علمية إلى أوربا، فضلاً عن أعداد أخرى من المصريين كانت تزور أوربا على نفقتها الخاصة. وقد تم خلال ذلك القرن ترجمة الكثير من الأعمال إلى اللغة العربية(٣٨). وقد شغل الكثيرون من الأوربيون العديد من المناصب العليا فى الإدارة المصرية وخاصة بعد الاحتلال البريطانى.

والملاحظ على وجه العموم أن اتصال المصريين بالأجانب اقتصر على نسبة ضئيلة للغاية، كانت الهوة بينها وبين الطبقات الدنيا واسعة وكما رأينا فإن الاتصال بأوربا لم يحدث إلا تغييراً جزئياً فى حياة وتنظيم المجتمع المصرى. إذ بقيت الأسرة و «المجتمع الدينى» بالمعنى التقليدى متماسكين، كما أن وضع المرأة فى المجتمع لم يتغير وكذلك فإن الطبقات الغنية والطبقات الدنيا على حد سواء لم تكتسب ما نسميه «بعقلية المجتمع الصناعى». **وتمثل «التغير الاجتماعي» الذي تحقق بالفعل في تحطيم الإطار الاجتماعي الاقتصادي التقليدي، وذلك بتفكك المجتمع القبلي والقروي واختفاء الطوائف.** وقد حدثت معظم هذه التغيرات فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. ولكن مجئ التجمعات الحديثة إلى الوجود: (مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية)، لم يحدث إلا فى القرن العشرين.

وكنتيجة لتحطيم الإطار الاجتماعى الاقتصادى التقليدى سالف الذكر، اختفت الفواصل الحادة بين الوحدات المختلفة للبناء الاجتماعى الاقتصادى. فقد رأينا أن الجماعات المختلفة للطبقة العليا قد اندمجت فى بعضها البعض مكونة صفوة عليا، وازداد الحراك بين الطبقات. ففى القرن الثامن عشر كان كل فرد يولد منتمياً إلى جماعته المهنية، ولم يتح للشخص الفقير إلا فى أندر الأحوال أن يصبح غنياً، ولكن عملية التحضر واختفاء الطوائف وازدياد

الطلب على الموظفين وتطور الملكية الخاصة للأرض والتوسع الكبير فى الزراعة، كل ذلك خلق فرصاً متزايدة للحراك الاجتماعى. ولكن تأخر التطور الصناعى فى مصر كان من العوائق التى أثرت فى سهولة هذا الحراك الاجتماعى إلى حين.

وكما سبق أن ذكرنا أن الفوارق بين الأتراك والمصريين أخذت خلال القرن التاسع عشر فى الزوال، فإن عملية موازية لذلك حدثت فى المجال الاجتماعى الاقتصادى وفى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت «الصفوة الحاكمة» من الموظفين منفصلة تماماً عن أصحاب الحرف والتجار فى المدن الذين لم يكونوا من ملاك الأراضى. ولم تكن «الصفوة الحاكمة» تملك الأرض بالمعنى الحديث للكلمة. وخلال القرن التاسع عشر تطور التداخل بين هذه الجماعات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة بأشكال عدة. فخلال ذلك القرن أصبح كبار الموظفين من كبار الملاك، وذلك عن طريق منح الحكام لهم مساحات من الأرض (شفالك، أوسية، أبعاديات)(٣٩). ومن ناحية أخرى فإن أعيان القرى ومشايخ البدو السابقين الذين أصبحوا من كبار الملاك، عينوا فى خدمة الحكومة وانتقلوا إلى المدن. وكان يحدث فى بعض الأحايين أن هؤلاء الموظفين الذين يملكون الأرض يدخلون فى مجالات اقتصادية أخرى، وخاصة كمقاولين لإمدادات الحكومة والنقل وغير ذلك.

وقد منع الموظفون فى نهاية القرن الماضى من أن يشتركوا فى المقاولات، الحكومية أو تملك الأراضى التى تبيعها الحكومة، ولكن ظلت نسبة عالية من الوظائف العامة تشغل من ملاك الأراضى. وفى الوقت نفسه بدأ التجار الأغنياء يحصلون على ضياع كبيرة من الأرض وذلك لأن التطور فى المجال الزراعى جعل من استثمار المال فى الأرض عملية مربحة، فضلاً عن أن ملكية الأرض أصبحت أهم فيصل فى تحديد «المكانة

الاجتماعية والقوة». والكثيرون من هؤلاء عملوا فى خدمة الحكومة فى الوقت ذاته.

على أنه بالرغم من ذلك التداخل لم تنشأ طبقة «برجوازية» فى مصر بالمعنى الأوربى للمصطلح، أى لم توجد فى مصر طبقة اجتماعية يتركز اهتمامها الأساسى فى «المدينة».

وقد أنشئت فى الفترة ما بين ١٨٨٠ و ١٩١٩ المجالس البلدية، فى كثير، من المدن المصرية، غير أن معظم أعضاء هذه المجالس كانت تقوم الحكومة بتعيينهم، أو كانوا من موظفى الحكومة، وكان لمدير الإقليم الرأى الأخير، كما أن «قوة هؤلاء الأعضاء كانت محصورة فى مجال صغير من الأنشطة وكان الأعضاء من الأجانب يمثلون فى هذه المجالس نسبة تفوق عددهم بالقياس إلى النسبة التى تمثل الوطنيين فى هذه المجالس.

وعلى وجه العموم، لقد أدت مجموعة السياسات التى اتبعها محمد على منذ بداية القرن - فى شتى المجالات - بغض النظر عن مدى نجاحها أو فشلها - إلى ظهور «طبقة حاكمة» فيما بعد استطاعت أن تحل محل العلماء كصفوة سياسية فى البلاد، ولم يعد المجتمع ينقسم إلى صفوة عسكرية (المماليك) وصفوة سياسية (العلماء) وأصبح له الآن موظفين ومديرين شكلوا طبقة حاكمة لها معرفة أكثر بعملية الحكم ولها سلطان يفوق ذلك الذى كان للعلماء.

ولعلنا نستخلص من هذا كله أن التغيير فى بناء المجتمع لا يمكن أن يتم إلا بوساطة أشخاص يقعون بالفعل فى مواقع «القوة»، ولعله من الغريب حقاً ولكنه عظيم الدلالة على صحة ما خلصنا إليه، أن بعض القرارات التى كانت ذات بال فى تغيير البناء الاجتماعى فى مصر اتخذها أفراد ليسوا مصريين، بل وإن النتائج التى ترتبت على ذلك تكاد لا تتضاد مع الأصول القومية لهم فحسب، بل ومع مصالحهم الشخصية، وإن كان ذلك على غير وعى منهم.

مصادر القوة في المجتمع المصري:

ويتبين مما سبق ذكره أن مصادر «القوة» فى المجتمع المصرى كانت تتمثل فى ملكية الأرض والتعليم والتجارة. وكانت ملكية الأرض الزراعية هى مصدر الثروة الرئيسى. وقد نمت القوة الاقتصادية الفردية منذ قرب نهاية حكم «محمد على» بالتدريج نتيجة للمنح التى أعطاها وباقى الحكام من أسرته إلى المقربين إليهم، ونتيجة أيضاً للقوانين التى صدرت بصدد الملكية الفردية خلال الأعوام ١٨٥٤ و ١٨٥٨ و ١٨٨٥ - بتشجيع القوى الأجنبية - والتى أقرت حقوق الملاك على أراضيهم. وقد مثلت هذه السنوات تحولاً أساسياً فى «القوة الاقتصادية» فى مصر. ومن ثم فقد راح النظام الذى فرضه «محمد على» يتهاوى بعد انقضاء سنوات القرن التاسع عشر ليحل محله اقتصاد للمشاريع الحرة. إذ يعتبر المعلقون أن الفترة التى انقضت بين عصر محمد على ونشوب الحرب العالمية الأولى «عهداً لحرية العمل» بالنسبة للصناعة، أما فيما يختص بالزراعة فلم يصبح واضعوا اليد على الأرض الزراعية مالكين لهذه الأرض (بمعنى حق التصرف) إلا فى عام ١٨٩١.

ولقد ظل الشكل العام لتوزيع ملكية الأرض الزراعية دون تغيير يذكر تقريباً منذ استقرارها فى نهاية القرن التاسع عشر وحتى قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢. ففى نهاية القرن التاسع عشر (١٨٩٤) كانت نسبة توزيع الأرض الزراعية طبقاً للجدول الآتى هى(٤٠):

مساحة الأرض المنزرعة	عـــدد المـــلاك	مجمــوع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٧٦١,٣٠٠ مالك	١,١١٣,٠٠٠ فدان
من خمسة إلى خمسين فداناً	١٤١,٠٧٠ مالك	١,٧٥٦,١٠٠ فدان
أكثر من خمسين فداناً	١١,٩٠٠ مالك	٢,٢٤٣,٥٠٠ فدان

ومن هذا الجدول يتضح أن نسبة توزيع الأرض هى أن ٨٣,٣٪ من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تقل مساحتها عن ٥ أفدنة ونسبة مجموع المساحة التى يملكونها من الأرض الزراعية هى ٢١,٧٪ وكان ١٥,٤٪ يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٤,٣٪ من الأرض الزراعية، وكان ١,٣٪ من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبتها ٤٤٪ من الأرض الزراعية.

وفى عام ١٩٥٢ أى بعد مرور ما يقرب من ٦٠ عام على توزيع الملكية الزراعية بالشكل السابق، نلاحظ أن التغيير الذى طرأ على شكل الملكية الزراعية لا يذكر وإن كان ثمة تغيير فسوف يكون لصالح الملاك الكبار وليس العكس. ونستطيع أن نتبين ذلك من استعراض الجدول الآتى(٤١):

مساحة الأرض المنزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٢,٦٤٠,٨٧٨ مالك	٢,١٢١,٨٦٤ فدان
من خمسة إلى خمسين فداناً	١٤٨,٣٨٤ مالك	١,٨١٧,٣٢٧ فدان
أكثر من خمسين فداناً	١١,٦٩٨ مالك	٢,٠٤٣,٠٧ فدان

ومن هذا، كانت نسبة توزيع الأرض الزراعية هى ٩٤,٣٪ تصل إلى ٣٥,٤٪ من مجموعها بالنسبة لمجموع الأرض الزراعية لصغار الملاك، وكان ٥,٢٪ من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموعها ٣,٤٪ من الأرض الزراعية، بينما يملك ٠,٥٪ من الملاك مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٤,٢٪ من الأرض المنزرعة.

وبالرغم من انخفاض نسبة كبار الملاك إلى ثلث ما كانت عليه قبل ٦٠ عاماً، فقد ظلت مساحة الأرض التى يمتلكونها ثابتة تقريباً، وفى الوقت نفسه

انخفضت نسبة الملاك المتوسطين إلى نحو الثلث دون انخفاض نسبة ما يملكون من أراض، بينما زادت نسبة صغار الملاك زيادة كبيرة دون أن تعادلها زيادة كبيرة فى الأراضى التى يملكونها[٤٢].

وفى الوقت الذى نمت فيه قوة بعض المصريين الاقتصادية عن طريق إمتلاك الأرض الزراعية، نمت أيضاً قوة بعض المصريين الإدارية وخاصة أولئك الذين نالوا قسطاً من التعليم - منذ بداية إرسال محمد على للبعثات وما تلا ذلك من إنشاء مدارس، وخاصة تلك النهضة التعليمية فى عصر «إسماعيل»[٤٣] - والذين ارتقوا فى المناصب الحكومية - أو ما يسمون اليوم بالبيروقراطيون الكبار. هذا فى الوقت الذى بدأت فيه التجارة والصناعة تشق طريقها على أيدى بعض الوطنيين وخاصة خلال الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى ظهور طبقة ثرية سواء فى مجال الأرض الزراعية أو الإدارة، فضلاً عن بعض المناصب العسكرية التى استطاع بعض المصريين إحتلالها منذ بدأوا شغل المناصب القيادية فى الجيش.

ومن هذا فإننا نرى أن عهد «محمد على» كان البداية لتكوين طبقة مصرية نمت قوتها فى الميادين سالفة الذكر رويداً رويداً حتى تجلت هذه القوة فى الجيش وذلك فى حركة ٩ سبتمبر ١٨٨١ بقيادة «عرابى» التى التقت بالقوة الإدارية - فى تحالف مؤقت - بين موظفى الدولة وكبار ملاك الأرض الزراعية، وهى الطبقة التى غدت فى مقدمة طبقات المجتمع المصرى انفتاحاً بسبب المؤثرات المختلفة من داخلية وخارجية، واستطاعت منذ أواخر القرن التاسع عشر أن تلعب دوراً لا ينكر فى حياة المجتمع المصرى السياسية وفى تاريخ الحركة الوطنية[٤٤].

ولقد اصطلح المعلقون - كما أسلفنا - على وصف الفترة ما بين حكم «محمد على» ونشوب الحرب العالمية الأولى بالنسبة للنشاط الصناعى فى

مصر «بعهد حرية العمل». ومن ناحية الزراعة فقد اختفى إحتكار الدولة للمحاصيل الزراعية فى عهد «سعيد» ليحل محله نظام الأسواق الحرة لجميع المنتجات الزراعية سواء أكانت للاستهلاك الداخلى أو للتصدير إلى الخارج.

ويذكر باتريك أو بريان «أنه لم يتمكن مؤرخو مصر الحديثة حتى اليوم من الكشف عن أسباب تخلى الدولة فى مصر عن المركز المتسلط أو المسيطر الذى كان لها على الاقتصاد فى عهد «محمد على» كشفاً كاملاً وصحيحاً. ولكن الشطر الأكبر من الإيضاح يتمثل فى الناحية السياسية لا فى الناحية الاقتصادية أو المذهبية(٤٥).

ويبدو أن «أوبريان» مصيباً فى هذا الاستنتاج إلى حد ما، إذ أن أى متتبع لتاريخ مصر الاجتماعى والسياسى الحديث يتبين ارتباط القوة الاقتصادية بالقوة السياسية بصورة قد لا تجدها فى بلدان كثيرة وخاصة دول الغرب، ففى مصر نلاحظ أن هناك صلة مباشرة بين أصحاب «القوة السياسية» وبين القوة التى يملكها أفراد الطبقات من الاقتصاديين سواء أكان ذلك فى مجال الزراعة أو التجارة أو الصناعة، فالحكومة مصدر القوة، ولا تستطيع أى من القوى الأخرى فى المجتمع أن تعمل بنجاح خارج إطار قوة الحكومة، ومن ثم كانت المناصب الحكومية من أهم مصادر القوة فى المجتمع(٤٦). وعلى هذا فإن التحولات الكبرى فى «بناء القوة» وبناء المجتمع بالتالى، كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً إن لم تكن متوقفة على القرارات التى تتخذها «القوة الفعالة» (المؤثرة)، - أى التى تدير شؤون المجتمع - بل إن القرارات السياسية لبعض الدول كانت سبباً فى فقدان مصر لاستقلالها. وذلك عندما برر بعض الكتاب احتلال بريطانيا لمصر (١٨٨٢) بالرغبة فى تنظيم أوضاع مصر المالية لتميكنها من دفع الفوائد وتسديد قروض «إسماعيل».

وكان دخول بريطانيا مصر بمثابة تغيير أساسى وجوهرى على «بناء

القوة، فى المجتمع، إذ أصبحت هى القوة العليا التى تستطيع أن تدير شؤون المجتمع. وبانتقال «القوة» إلى أيدى الإنجليز تم توجيه الاقتصاد المصرى لخدمة المجتمع الأوربى، وظل المجتمع المصرى محتفظاً بطابعه الزراعى فترة غير قصيرة. ويتجلى ذلك فى أساليب ممثلى بريطانيا فى مصر أو بمعنى أدق حكام مصر البريطانيين فقد أخذوا فى رسم السياسات (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) بما يخدم مصالح بريطانيا، فقد حرص «كرومر» – على سبيل المثال – على حرمان المصريين من المشاركة فى إدارة البلاد وقد جعل هذه الإدارة بقدر استطاعته بريطانية[٤٧].

ولقد قام الاحتلال البريطانى لمصر على أساس من تأييد الخديوى «توفيق» وبعض المتحالفين معه من كبار الملاك. ومن ثم فقد ظل الخديوى على رأس الحكومة يعاونه نظار مصريون مسؤولون أمامه، بينما يسيطر على جهاز الإدارة والحكم فى مصر بصورة فعلية، «المعتمد البريطانى»، وذلك استناداً إلى أن بريطانيا «لاتحكم مصر وإنما تحكم حكام مصر»[٤٨].

وكان الاحتلال البريطانى يعتمد فى داخل مصر على جماعة من الأعيان أو كبار الملاك، وهؤلاء هم الذين كانت تتمثل فيهم «القوة الاقتصادية»، وهم الذين استفادوا فائدة كبرى من سياسة الاحتلال الاقتصادية فى مصر، والتى ارتبطت بها مصالحهم. ومن ثم فلا غرابة إذن من وجود التحالف بين مالكى «القوة الاقتصادية» ومن بيدهم «القوة الفعالة (المؤثرة)» – الاحتلال – لدرجة أن «كرومر» أطلق عليهم «أصحاب المصلحة الحقيقية فى البلاد». وأصحاب المصلحة هؤلاء هم الذين كان يتشكل منهم «حزب الأمة» الذى كان يقف فى مواجهة «الحزب الوطنى» الذى كان يمثل المثقفين والتجار والطلاب، والذى قاد الحركة الوطنية طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، تلك الحرب التى مثلت سنواتها فترة الرخاء للملاك الزراعيين، فى الوقت الذى كانت فيه فترة

نمو وازدهار للرأسمالية الوطنية. ومن ثم فقد دخلت الرأسمالية الوطنية بتدعيم من قرارات وتوصيات «لجنة التجارة والصناعة»، عام ١٩١٦ كقوة من القوى الاجتماعية فى البلاد.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى لم يكن على المسرح السياسى – من ناحية القيادة – سوى عناصر حزب الأمة والجمعية التشريعية التى كان أعضاؤها فى شبه تحالف مع حزب الأمة[٤٩] وإذا كان الاحتلال البريطانى قد أسهم فى إجراء بعض التغيرات فى الميدانين الاجتماعى والاقتصادى، فإننا إذا ما نظرنا إلى هذه التغيرات نجد أنها لم تكن إلا تدعيماً وامتداداً للاتجاهات التى كانت قد أخذت طريقها فى نهاية عصر «إسماعيل»، فقد أخذ البناء الاقتصادى فى التغير حيث تطور الاقتصاد المصرى من النظام الإقطاعى إلى الاقتصاد القائم على الجهد الفردى وارتبط بالسوق العالمية نتيجة للتخصص فى زراعة القطن وما حدث من نشاط تابع فى حركة التصدير ونمو رأس المال ومؤسسات التمويل، فضلاً عن المؤسسات القضائية والإدارية[٥٠].

وعندما شاعت العادات والأساليب الأوربية في بعض قطاعات المجتمع المصري. في المدن وعلي وجه الخصوص لدى الأثرياء والمثقفين والموظفين أخذت أسس البناء الاجتماعي الجديد في التشكل والوضوح وظهر على قمة «بناء القوة» المعتمد البريطاني يليه الخديوي، يعاونه جماعة من ملاك الأرض أو ممن يملكون القوة الاقتصادية من أصحاب المصالح المصريين، ويقع في قاعدة الهرم جموع الفلاحين والعمال الذين انبثقت منهم الطبقة الوسطى من أصحاب المهن والموظفين.

ومن الملاحظات الجديرة بالنظر أن الإدارة الحكومية فى مصر – شأنها شأن الإدارة فى كل مكان – تتأثر بشخصية – محمد على أو ممثل الاحتلال

أو جمال عبد الناصر -. ولما كانت المناصب الإدارية أو المناصب الرسمية، هى مواقع القوة التى يستطيع الأفراد عن طريق تقلدها إمتلاك أكبر قوة فقد سعت جميع الأحزاب جاهدة فى الوصول إلى الحكم، ولهذا كان الانضمام إلى حزب معين وخاصة مواقع القيادة منه هى الوسيلة الهامة للوصول إلى القوة، نتيجة لذلك كانت الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى وحتى قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ فترة صراع بين مختلف الأحزاب من أجل الوصول إلى الحكم، وبالتالى تطلب ذلك استرضاء القصر والاستعمارالذى كان بيده «القوة الفعالة» ومن ثم كان على من يريد الوصول إلى الحكم أن ينفذ سياسة القصر ومن ورائه المستعمر، خاصة وأن الهدف من الوصول إلى الحكم لم يكن لتحقيق الصالح العام، وإنما محاولة للاستفادة بقدر المستطاع واستغلال الموقف لصالح الجماعة الحاكمة المكونة من الاستعمار والقصر والحزب. ومن هنا فلا غرابة فى أن نجد تحالف بين هذه القوى من أجل السيطرة والحكم، وإن كان ثمة صراع فهو صراع يعبر عن تعارض المصالح الشخصية. هذا فى الوقت الذى كانت العلاقة بين الطبقة الحاكمة المصرية المكونة من ملاك الأرض وأصحاب المشروعات التجارية وأقرباؤهم وأصهارهم وأصحابهم من ناحية وبين الجموع الفقيرة من الفلاحين والعمال شبه مفتقدة من ناحية أخرى. وكان مطلب الاستقلال هو الذى يوجد صلة أو علاقة - إن وجدت - بين هؤلاء وأولئك.

صراع القوة والأحزاب السياسية:

وإذا ما حاولنا رسم هرم للقوة قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، فإننا نستطيع القول إن بناء القوة منذ دخول الإنجليز فى عام ١٨٨٢ وحتى قيام ثورة يوليو، ظل ثابتاً ولم يحدث فيه تغيير سوى ظهور الأحزاب السياسية(٥١) التى اتخذ بعضها من مطلب الاستقلال شعاراً للمتاجرة السياسية، والتى كان بعضها الآخر يخدم أهداف القصر والاستعمار، فلم يكن للمصريين أثر ذو بال

تعبر عنه هذه الطبقة الحاكمة، وإنما كانت قوة المصريين تبدو واضحة فى الثورة الشعبية وتحركات الطلاب والعمال والفلاحين.

ويكفينا أن نورد «عبارة» ونذكر «حادثة» دليلاً على أن «القوة» المؤثرة (الفعالة) لم تكن طيلة الفترة الماضية وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ فى أيدى المصريين: أما العبارة فهى برقية وزير خارجية إنجلترا فى ٤ يناير ١٨٨٤ للمعتمد البريطانى فى مصر والتى نصها: «مادام الاحتلال البريطانى قائماً فى مصر فلا بد من اتباع النصائح التى ترسلها حكومة جلالة الملكة إلى الخديوى ... ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة البريطانية تصر على اتباع السياسة التى تراها، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة ... وإذا اقتضى الأمر استبدال أحد الوزراء ... تنفيذاً للأوامر التى قد يصدرها ... الخديوى، بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة»[٥٢] وأما الحادثة فهى حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ الشهيرة[٥٣].

ويرى الدارسون الأجانب أن هناك سمة عامة تكاد تحكم التاريخ المصرى منذ الفتح الإسلامى فى القرن السابع، وهى أن حكام مصر كانوا دائماً من أصل أجنبى ويركز هؤلاء الباحثين على هذه النقطة ولا يكادون يرون فرقاً ملحوظاً من حيث الأصل بين محمد على وفاروق وصلاح الدين ونابليون واللورد كرومر ومن تبعوه فى حكم مصر. وهم يتناسون بذلك أو يتجاهلون ضرباً من ضروب «القوة» لا نظن أن «علم الاجتماع الدينى» يغفلها وهى أن هؤلاء الحكام – بصرف النظر عن الغربيين منهم – كانوا يستمدون سلطانهم أو بعض سلطانهم من قوة الدين التى لا ينكر الباحث المنصف أنها قد تلعب أحياناً دوراً يفوق قوة القومية بالمعنى الضيق لها.

وقد يلفت ذلك انتباهنا إلى حقيقة مؤداها أنه على حين كان يستطيع

صلاح الدين أو محمد على أن يلتمس موضع «القوة» عن طريق مؤسسة عسكرية فإن «سعد زغلول» - على سبيل المثال - لم يكن ليستطيع ذلك. وإنما كان عليه أن يتجه إلى الجماهير ليكتسب منها أساس من قوته السياسية. والذى يهمنا فى ذلك كله أن مصدر القوة فى حد ذاته وإن كان بالغ التأثير فى خلق ممارس القوة - كما سبق أن أشرنا - إلا أنه قليل الأهمية عندما يبدأ القائد فى لعب الدور الذى يضطلع به، إذ أن الحاكم عادة يستطيع من موضع القوة أو موضع اتخاذ القرار أن يمركز القوة في يده على النحو الذي يتيح له فيما بعد أن يحرك الجماهير في الاتجاه الذي يريد بعد أن كان يلجأ إليها في بادئ الأمر ليستمد منها سلطانه.

ولقد أدت مهارة «سعد زغلول» فى قيادة الجماهير إلى جعل بريطانيا تعلن أن مصر مملكة مستقلة فى فبراير ١٩٢٢. وكان هذا الحدث هو الأساس الذى قامت عليه زعامة القيادة المصرية البرجوازية الجديدة فى ظل جماعة «سعد زغلول» الوفدية التى أصبحت لا تستطيع أن تعارض الاحتلال وحسب، بل القصر أيضاً.

وعلى ذلك فإن عام ١٩٢٢ يمثل ظهور «صفوة سياسية» قومية تؤكد حقوقها إزاء أسرة حاكمة أجنبية لا ترغب فى التخلى عن الحكم المطلق من ناحية، وإزاء القوة البريطانية التى كانت تعزز بقاؤها فى البلاد من ناحية أخرى. ولم تكن هذه القيادة الحزبية الجديدة المتمثلة فى «الوفد» رغم تحدثها باسم الجماهير - سوى قيادة رجعية يعنيها أن تصل إلى مركز قوى إزاء القوتين الأكبر (أى الاحتلال والقصر). وكانت ترفع فى سبيل تحقيق ذلك شعارات الاستقلال والمطالب الدستورية.

وما نخلص إليه هو أنه يعنينا أن نقول إن حزب الوفد استطاع تحت قيادة «سعد زغلول» وبعد وفاته، والانشقاقات التى تلت ذلك أن يلعب الدور الأساسى

كحزب ذى شعبية. فصراع القوة إذن كان يدور بين قطبين رئيسين: أولهما الاحتلال والقصر من ناحية، ثانيهما الوفد من ناحية أخرى. وبين هذين القطبين وجدت أحزاب أخرى قليلة الأهمية نسبياً مثل حزب الاتحاد الذى كان يستلهم وحيه من القصر، وحزب الأحرار الدستوريين، وحزب الشعب الذى كونه «إسماعيل صدقى» وحزب السعديين تحت زعامة «أحمد ماهر». وكان أعضاء البرلمان فى الفترة من ١٩٢٤ وحتى ١٩٥٢ ينتخبون من بين أعضاء هذه الأحزاب جميعاً، غير أن تدخل القصر والاحتلال أحال النشاط الحزبى كله، وبالتالى المؤسسات الدستورية إلى مجرد شكليات.

ومن ثم نستطيع القول أن الحركة السياسية فى مصر منذ مطلع القرن الحالى وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو تتلخص فى اتخاذ أشكال الحكم الدستورية البرلمانية، وظهور الأحزاب السياسية التى كانت لا تمثل إلا الطبقة العليا المحافظة المكونة من كبار ملاك الأرض والممولين الكبار والرأسماليين، أى هؤلاء الذين كانوا أكبر المستفيدين من سياسة الاحتلال[٥٤]. هذا فضلاً عن استمرار الصراع القومى ضد الاحتلال، إلى جانب تزايد القلاقل الاقتصادية والاجتماعية بين من «يملكون ومن لا يملكون». ومن ثم أصبح الموقف يحتم البحث عن صيغة جديدة لإيجاد حلول للمشكلات التى تمثلت فى التوترات التى اكتنفت النظام الاجتماعى، والتى تجلت فى خيبة الأمل إزاء الاحتلال ونظام الحكم وجعلت جموع الشعب تستجيب إلى أية حركات مضادة أياً كان مصدرها، وقد بلغت هذه التوترات أوجها فى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢[٥٥]. أى قبيل قيام الثورة بشهور قليلة، هذا فى الوقت الذى لم يكن هناك جماعة أو جماعات مما يعرف فى علمى السياسة والاجتماع بجماعات الضغط والنفوذ، أو كما يقول «ريسمان» جماعات الاعتراض، التى يمكن أن تؤثر فى السياسة أو التشريع، أو تلعب دوراً فى مراجعة السلطة القائمة، ولم يكن للشعب حق فى الممارسة العملية للسياسة.

ومن ذلك كله نتبين أن «البناء السياسى الاجتماعى» قد بلغ حداً من

ومن ذلك كله نتبين أن «البناء السياسى الاجتماعى» قد بلغ حداً من التفسخ يستحيل معه أن يدافع عن كيانه أو بقائه، وكان ذلك خير ممهد لقيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢.

وتتفق جزئيات هذا العرض فى مجملها مع العناصر التى ينطوى عليها «النموذج التحليلى» المقترح. وليس ذلك فحسب بل إن هذه العناصر بعينها والتى انطبقت على الفترة من ١٨٠٥ حتى ١٩٥٢ تبقى بعد ذلك هى المعايير التى يمكن بواسطتها دراسة وقياس بناء القوة فى مصر فى الفترة من ١٩٥٢ وحتى وقتنا الحاضر على اختلاف فى التفاصيل.

الهوامش

(1) J. Mohammed Ahmed, The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London: Oxford Univ. Press, 1968, p. 7.

(٢) نورمان هامبسون، التاريخ الاجتماعى للثورة الفرنسية، ترجمة فؤاد اندراوس، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٧.

(٣) انظر: محمد رفعت، تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة الشعب، القاهرة، ١٩٢٠، ص ٢.

(٤) مقتبس من المقريزى فى: د. سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٠.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠ وأيضاً: H. A.R. Gibb and H. Bowen. Islamic Society and the West, London: Oxford Univ. Press, 1967, Vol. 1, pp. 208 - 16.

(٦) د. عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث (١٧٩٨ – ١٩١٤)، دار الثغر، الإسكندرية، ١٩٧٢، ص ص ٧٤ – ٧٩.

(٧) حاول نابليون أن يستبدل تحالف العلماء مع المماليك بالتحالف معه، وذلك بإشراكهم فى الدواوين التى أقامها فى مصر. أنظر: مرسوم بونابرت بتأليف ديوان القاهرة، الصادر فى ٥ يوليه ١٧٩٨، ومرسوم بونابرت بإنشاء دواوين الأقاليم الصادر فى ٢٧ يوليو ١٧٩٨ فى: د. جلال يحيى، مصر الحديثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩، ص ص ٣٦١ – ٣٦٣ و ٣٦٤.

(٨) انظر: محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، الدار العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٢، ص ٥١ إلى ٩٨. ود. حكمت أبو زيد، المجتمع القاهرى كما صوره الجبرتى، مجلة الجديد، العدد ٥، مايو ١٩٧٤، ص ٢٧ و ٢٨.

(٩) يعطى المؤرخ البريطانى أرنولد توينى، أهمية كبرى لمحمد على ودوره فى مصر قائلاً: «ومحمد على - كنابليون - مثله مثل تلك القلة من الرجال الذين حولوا مجرى التاريخ. ويشغل محمد على فى تاريخ «دار السلام» نفس مكانة «بطرس الأكبر» فى تاريخ روسيا، كما يتماثل مع الساسة الذين احدثوا ثورة ميجى، فى اليابان وحقاً، كان محمد على أحد أولئك المصلحين المصريين الأصلاء الذين غيروا وجه التاريخ. (الأهرام فى ٢٦ أبريل ١٩٧٤).

(١٠) انظر: فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر السياسى، دار النديم القاهرة ١٩٥٨، ٣٠ إلى ٣١.

(١١) انظر: د. أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ١٩٥٨، وانظر أيضاً:

A.E. Crouchiey, The Development of Modern Egypt., London, 1938. pp. 72 -! 76;H.A. Rivlin, The Agricultural Policy of Mohammed Ali, In Egypt, Cambridge. Mass. 1961, pp. 198 - 200.

(12) C. Issawi, Egypt in Revolution, London: Oxford Univ., Press. 1963, pp. 29 - 30.

(13) Ibid., p. 18 Seq.

(14) G. Baer. A History of Londnwnership in Modern Egypt: 1800-1950, London: 1962, pp. 39 - 49.

(١٥) جون باو رنج، تقرير عن مصر ... أوراق الدورات ١٨٤٠ الجزء ٣٥ مطبعة الحكومة البريطانية، ص ٦ - ٧ مقتبس فى: موروبرجر، البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة، ترجمة د. محمد توفيق رمزى، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩، ص ٣٨.

(١٦) انظر عن تكوين جيش محمد على وإدخال المصريين فيه: كريم ثابت،

محمد على، مطبعة المعارف بمصر ومكتبتها، (بدون تاريخ) ص ص ٨٤ – ١١٣.

(١٧) انظر: عبد الرحمن الرافعى، الزعيم الثائر أحمد عرابى، الطبعة الثانية، دار مطابع الشعب، القاهرة ١٩٦٨، محمود الخفيف، أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه، الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٤٧، ص ص ٦ – ٥٣؛ نعمان عاشور، بطولات عصرية، كتاب روز اليوسف، سبتمبر ١٩٧٣، ص ص ٧١ – ٨٨ وأيضاً.

The Earl of Cromer, modern Egypt. London: MacMillan and Co., limited 1911, pp. 137 - 3.

(١٨) انظر: Cromer, op. cit., Ch. XI, p. 137 وهناك دراسة حديثة عن الثورة العرابية فى : صلاح عيسى، الثورة العرابية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٢.

(١٩) انظر: د. لويس عوض، مرجع سابق، ص ٢٢ – ٢٤؛ ومحمود الشرقاوى، مصر فى القرن الثامن عشر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٧، ص ١٤٩ – ١٥٤.

(20) G. W. Murray, Sons of Ismael, London, 1935, p. 297.

(٢١) انظر: على مبارك، الخطط التوفيقية، طبعة بولاق، ١٨٨٦ – ١٨٨٩، الجزء السابع عشر، ص ٣٣ والأهرام فى يناير ١٩٥٤.

(٢٢) انظر: تناول جيد لنظام الالتزام والضرائب فى: د. السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديثة، ١٥١٧ – ١٨٨٢، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠ ص ٤١ – ٤٦.

(٢٣) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر تعريب خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠، ص ٥٧ – ٥٨.

(٢٤) فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر السياسى، ص ٧٣.

(٢٥) كريم ثابت، مرجع سابق، ص ٧٦ – ٧٧، د. عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٢٤، ١٣٥.

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، الجزء الثانى، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٣٢، ص ٢٩٢ – ٢٩٤.

(٢٧) على مبارك، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ٢٩.

(٢٨) انظر: عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية، الجزء الثانى، مطبعة النهضة، الطبعة الأولى، ١٩٢٩، صفحات ٣٦٨ و ٣٧٠.

(٢٩) محمود الشرقاوى، مصر فى القرن الثامن عشر، الجزء الثانى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦، ص ١٤٩.

(٣٠) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ٣٧٠.

(٣١) أرنولد توينى، الأهرام فى ٢٦ أبريل ١٩٧٤.

(٣٢) انظر: سياسة محمد على تجاه المشايخ: د. السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص ص ١٩٣ إلى ١٩٨.

(٣٣) كان تفكك مجتمع القرية نتيجة للملكية الخاصة أو الفردية للأرض واقتصاد السوق، مما أدى إلى تزايد التمايز الاجتماعى فى الريف.

(34) A. Wright and H. A. Cartwright, Twentienth Century Impressions of Egypt, London: 1909, p. 230; W.V. shearer, Report on the wearing industry of Assiut and N.L. Ablett. "Notes on the Industries of Assiut", L'Egypt contemporaire, Vol. 1 (1910), pp. 185 - 333.

(٣٥) انظر: مورو برجر، مرجع سابق، الفصل الثانى.

(٣٦) انظر: عرض واع وواضح لوظائف الطوائف الإدارية والمالية فى: اندريه

ريمون، التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، كتاب روز اليوسف، يوليو ١٩٧٤، ص ١١ وما بعدها.

(٣٦) انظر: على سبيل المثال نصوص ديكريتو ٩ يناير ١٨٩٠: مجلة الطليعة، العدد الخامس، مايو ١٩٦٥، ص ١٤٦ وما بعدها.

(٣٧) اندريه ريمون، مرجع سابق، ص ص ١٨ - ٢٨.

(38) D. S. Landes, Bankers and Pashas, London, 1958, p. 87 seq.

(٣٩) انظر: د. لويس عوض، مرجع سابق، الجزء الأول والثانى.

(٤٠) انظر: د. جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى مصر محمد على، دار الفكر العربى، ١٩٥١.

(٤١) منح «محمد على» خلال العقدين الأخيرين من حكمه أفراد أسرته مساحات واسعة من الأرض سميت جفالك - جفلك فى اللغة التركية بمعنى ملك أو مقاطعة - هذا فضلاً عن إنعام «محمد على» على بعض القادة والموظفين المقربين إليه بمساحات كبيرة من الأراضى (٢٠٠,٠٠٠ فدان) وسميت أبعديات (لأنها كانت مستبعدة من الأراضى التى تم مسحها ما بين عامى ١٨١٣ و ١٨١٤) وذلك بالإضافة إلى المساحات الأخرى التى كان يمنحها كل خديوى وعلى رأسهم «إسماعيل» الذى بلغ ما منحه من أراضى ٨٦٣ و ٨٧٦ فداناً.

انظر: راشد البراوى، الفلسفة الاقتصادية للثورة، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥، صفحات ٣ إلى ٨ ود. عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٤٢) لعلنا نرى فى «محمد على» ضرباً من ضروب الصفوة الحاكمة التى تتمثل فى شخص واحد، ولا يغير من ذلك تبعيته الصورية للباب العالى. ولا يغير من ذلك أيضاً محاولاته الذكية أو المكيافيللية لإرضاء بعض الأفراد أو

الطوائف، إذ من الثابت أنه كان قادراً حيثما شاء أن يقضى على من يعن له أن يناوئه سواء أكان فرداً أو جماعة، ويتجلى ذلك فى قضائه على المماليك دفعة واحدة – وهم صفوة الفرسان – فى مذبحة القلعة الشهيرة. انظر: د. أحمد عزت عبد الكريم، الأهرام ٢٦ أبريل ١٩٧٤.

(٤٣) إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، ص ٨٩.

(٤٤) إبراهيم عامر، مرجع سابق، ص ٩١.

(٤٥) المرجع السابق، ص ٩٢.

(٤٦) انظر نهضة اسماعيل التعليمية فى مصر فى: عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص ٢٠٨ إلى ٢١٧.

(٤٧) د. محمد أنيس ود. السيد رجب حراز، التطور السياسى للمجتمع المصرى، الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ص ٦ – ٧، د. عبد العظيم محمد رمضان، تاريخ الحركة الوطنية فى مصر: ١٩١٨ – ١٩٣٦، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ٢٣ – ٤٦.

(٤٨) باتريك أوبريان، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٤٩) مورومرجو، مرجع سابق، ص ص ٢٦ – ٣١.

(٥٠) د. عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

(٥١) د. محمد أنيس و د. رجب حراز، مرجع سابق، ص ١٢.

(٥٢) انظر: أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية: ١٩١٩ – ١٩٢٩، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ٧ –٨ و ١١.

(53) J. Morlowe, Anglo - Egyptian Relations: 1880 - 1953, London: 1954, pp. 160 - 161.

(٥٤) انظر: الوثائق التاريخية للأحزاب والتنظيمات السياسية فى مصر التى

تكشف عن تسلط ممثلى الإقطاع والرأسمالية على غالبية قيادة هذه الأحزاب - ابتداء من الحزب الوطنى (١٨٧٩) وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ -؛ مجلة الطليعة الأعداد، الثانى فبراير ١٩٦٥، والثالث مارس ١٩٦٥ والرابع أبريل ١٩٦٥.

(٥٥) مقتبس فى: شهدى عطية، تطور الحركة الوطنية فى مصر: ١٨٨٢ - ١٩٥٦! الطبعة الأولى، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٧، ص ص ١١ - ١٢.

(٥٦) انظر: محسن محمد، التاريخ السرى لمصر، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٣ و د. محمد أنيس، ٤ برابر ١٩٤٢، فى تاريخ مصر السياسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢.

(٥٧) فوزى جرجس، مرجع سابق، ص ١١٥ وما بعدها.

(٥٨) انظر: أحمد حسين، واحترقت القاهرة، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٨.

الفصل السابع

بناء القوة في المجتمع المصري

(المرحلة الثانية)

تمهيـــد:

سبق أن استخلصنا أن دراسة «بناء القوة» في شتى المجتمعات تجابهها صعاب جمة على وجه العموم، وخاصة إذا ما كان الباحث يتناول بالدراسة «بناء القوة» فى ظل نظام قائم، إذ يصبح الأمر شديد التعقيد وبالغ الصعوبة. وذلك لقلة ما يمكن الحصول عليه من الحقائق والبيانات اللازمة للبحث، فضلاً عن أن نشر النتائج التى ينتهى إليها الباحث أو الإشارة إلى مصادر معلوماته غالباً ما قد يحال دونها، إستناداً إلى الصالح العام الذى يتخذ ذريعة إلى فرض ضروب شتى من السرية الرسمية. هذا من ناحية، وقد يتجاوز الأمر ذلك من ناحية أخرى إلى حالة لا يستطيع معها الباحث أن يلتزم الموضوعية والحيدة العلمية عندما يجد نفسه مضطراً - بفعل الرقابة أوالضغوط - إلى اتخاذ موقفاً يبدو فيه كمن يدافع عن النظام القائم..

والفترة التى انقضت على قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ تُعتبر فترة زمنية قصيرة للغاية لا يمكن أن تعين الباحث على تحقيق القدر الذى يرجوه من الدقة والموضوعية العلمية. وذلك إذا ما أخذنا فى الاعتبار أنه على الباحث السياسى الاجتماعى أن يستعين بقدرته المجردة على الملاحظة ثم استخلاص الخطوط العريضة للاتجاهات والدوافع من خلالها. إذ من البديهى أن التفاصيل الدقيقة للاتجاهات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وما يترتب عليها من قرارات لا يمكن أن يكشف النقاب عنه بأى حال فى مدى جيل أو جيلين.

ولعل الباحث الذى يتناول بالدرس حقبة من التاريخ انقضت أوفر حظاً من الباحث الذى يعايش التجربة ويحاول ما وسعته الحيلة وواتته الظروف، وأعانته المعلومات أن يخضع لمنهاجه العلمى أموراً - وإن بدت على السطح غير ذلك - أقرب إلى الهلامية التى لا يكاد المنهج أن يلم بأطرافها منها إلى

الأشياء أو المسلمات التى توشك أن تؤخذ – مع التحفظات العلمية – مأخذ الحقائق.

وأول ما يتسق تماماً مع منهاج بحثنا الحالى حقيقة هامة، مؤداها أن التغير الذى طرأ على «البناء الاجتماعى» فى مصر من شتى نواحيه الاقتصادية والسياسية والعلمية والعسكرية، نتيجة لقيام ثورة يولى ١٩٥٢ يرجع إلى أن «صفوة عسكرية» استطاعت فى ذلك التاريخ أن تتولى السلطة، وتضع بذلك نفسها فى موضع اتخاذ القرار، فيما يتصل بهذه النواحى جميعاً، التى تمثل – كما سبق أن ذكرنا عند تحليلنا لنظريات وأعمال رواد علم الاجتماع السياسى الحديث من أمثال ماركس وفيبر وباريتو وموسكا وميشلز – القوة الفعالة (المؤثرة) بالمعنى الذى عرفناها به.

والأمر الذى يعنينا على وجه الخصوص هو أن نتناول بالبحث – فيما يتعلق بمصر – ما إذا كان إحلال «جماعة حاكمة» محل جماعة أخرى – على الرغم من أن الجماعة الجديدة قد تختلف من حيث التركيب الاجتماعى أو العمل الذى تمارسه، والنظرة السياسية – يشكل تغييراً فى بناء القوة على النحو الذى نتناوله به. ولكى نوفى هذه المسألة حقها يتعين علينا أن نتناول بالفحص والتحليل التغيرات التى طرأت بعد ثورة يوليو على بناء وظائف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع. ولا شك فى أن هذه النظم والأخيرة منها علي الأخص، تعكس إلى حد بعيد محاولة من بيدهم إتخاذ القرار تنظيم السلطة بالكيفية التى تحافظ على النسق السياسى القائم.

والثورة بمعناها السياسى العام كما يعرفها «فاتكيوتس» تعنى قلب نظام قائم أو تغيير أمر راهن عن طريق جماعة جديدة من القادة، أو عن طريق قائد واحد، بقصد إقامة نظام جديد(١). والنظر إلى هذا التعريف العام للثورة يتسق تماماً مع مفهومنا «للقوة»، ويذكر «فاتكيوتس» أن المصطلح اليونانى

Epanastasis يفيد فيما يتصل بهذا الموضوع، إذ أن هذا المصطلح يعنى عملاً فى اتجاهين فى وقت واحد، الثورة على حاكم أو نظام وصحوة المجتمع لتحقيق منجزات جديدة. ولا يعنينا مضمون هذا الاقتباس إلا من حيث أن «فاتكيوتس» – يعلق فى حاشية عليه نقلاً عن «R. Aron, Talmon» قائلاً: إن الثورة المصرية – كما هى الحال فى الحركات الثورية – التى قادها «الضباط الأحرار» إن هى إلا «رمز» ينطوى على الثقة فى مستقبل يتلألأ بالعصرية والقوة(٢).

مبادئ الثورة :

وإذا ما تذكرنا ما طرحه قائد الثورة وصفوتها عندما قاموا بالثورة نجد أنهم يرون أنهم صدروا عن إرادة شعبية تتخذ طريقها إلى ذلك المستقبل المشرق، وذلك من خلال المبادئ الستة الشهيرة، التى تمثل طبقاً «لنموذج التحليل» الذى اقترحه المبادئ أو الشعارات التى طرحتها الثورة عند مقدمها، والتى كانت تتسق مع الرغبة فى التغيير التى كان المناخ السابق على الثورة قد أوجدها فى نفوس المصريين جميعاً. وهذه المبادئ الستة هى :

١- القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين.

وما هؤلاء الخونة فى مجموعهم إلا «صفوة القوة» التى كانت حاكمة وحولتها رغبتها فى البقاء فى مواقع القوة إلى أدوات فى يد الاسعمار.

٢- القضاء على الإقطاع.

وفى محاولة القضاء على الإقطاع يظهر جانباً للثورة على النحو الذى بيناه، إذ من خلاله تزيغ «صفوة جديدة» أخرى قديمة وذلك بالقضاء على مقومات قوتها، وفى الوقت نفسه تستقطب أكبر عدد ممكن من جموع الكادحين، مع ما يترتب على ذلك من تغير فى البناء الاجتماعى.

٣- القضاء على الإحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

وينطبق على هذا المبدأ نفس المعيار الذى طبقناه فى النقطة السابقة مباشرة.

٤- إقامة عدالة اجتماعية.

وما هذا المبدأ إلا شعاراً فضفاضاً يجذب الجماهير الواسعة على الرغم من كونه نتيجة حتمية لتطبيق المبادئ السابقة.

٥- إقامة جيش وطنى قوى.

ويتجلى فى هذا المبدأ محاولة «الصفوة» فى التمكين لنفسها بإقامة «القوة» التى تستخدم عند اللزوم.

٦- إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

وينطبق على هذا المبدأ ذلك العنصر من «النموذج» الذى تعمل «الصفوة» بمقتضاه على خلق إيدولوجيات جديدة وابتداع تنظيمات سياسية جديدة، تعمل من خلالها على ترسيخ أقدامها وتوسيع دائرة أتباعها.

ومن ثم، فباسم ومن أجل المستقبل المشرق استطاعت القيادة الثورية أن تمارس قوة هائلة فى قمع الخصوم وذلك لكى تعمل على الوفاء بأهدافها. وكان هذا بالضرورة سبباً أساسيا فى سيطرة الاتجاه الأوتوقراطى على الثورة منذ بدايتها وقد تبنى الضباط الأحرار بقيادة «عبدالناصر» هذين الهدفين – وهما الثورة على الحاكم وصحوة المجتمع، وبمجرد نجاح الثورة تحقق الهدف الأول، ولا يزال الهدف الثانى وهو إحداث الثورة الاجتماعية فى مجاليها السياسى والاقتصادى هو المهمة التى يدأب النظام الجديد على إنجازها.

ويتساءل بعض الباحثين عما إذا كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو تعنى – من حيث التحليل الاجتماعى الاقتصادى – شيئاً أكثر من استبدال

.النظام الملكى، الذى كان يعينه فى الحكم طبقة من ملاك الأرض والممولين والإداريين وقوة أجنبية ممثلة فى الاستعمار البريطانى، «بصفوة دولة، بيروقراطية من العسكريين والتكنوقراطيين[٣].

ونحن نرد على هذا التساؤل بتساؤل مماثل: وهل يمكن أن تعنى أية ثورة أى شىء آخر سوى ذلك؟ فنحن وإن كنا نتفق ولا شك مع ما ينطوى عليه هذا المعنى من حيث النظرة العامة إلى مفهوم «القوة» إلا أننا لا يمكن أن نغفل أن ثورة يوليو بما كان لها من آثار بالغة تجسد فيها المثال الذى احتذته شعوب كثيرة طلباً للتحرر الاجتماعى والاقتصادى والسياسى[٤]، فى عصر استطاعت فيه الإمبريالية أن تحكم من سيطرتها على مقادير الكثير من شعوب العالم. وهذا بدوره يعيد إلى أذهاننا ما سبق أن أشرنا إليه عندما تناولنا بالدرس «علاقات القوة» ووسعنا دوائرها بحيث لا تغطى المجالات المحلية فحسب بل تشمل فى الوقت نفسه المجتمع الدولى ككل (وهذا ما تسعى إليه الدول الكبرى اليوم تحت شعار العولمة).

ويتفق ذلك ولا شك مع ما ذهب إليه كثير من المعلقين بصدد تأثير ثورة مصر ١٩٥٢ فى المجالين الإفريقى والآسيوى، غير أنه من الواضح كما ناقشنا وحللنا فى أكثر رمن موضع أنه لا سبيل على وجه العموم لإحداث تغيير فى البناءات الاجتماعية والاقتصادية إلا من خلال الإستحواذ على «القوة الفعالة» (المؤثرة)، بما تنطوى عليه هذه العملية - أى عملية الإستحواذ - من حتمية الوصول إلى موضع اتخذا القرار، ولعل الحاجة إلى ذلك تبرز بشكل أشد وضوحاً فى البلدان التى لا تزال فى طريقها إلى الاخذ بنصيب من التطور. إذ أن هذه البلدان تفتقد على وجه العموم الإيديولوجيات التى تستطيع أن تنظم جموعها وتوجههم الوجهة التى تنتهى بهم إلى

غاياتهم. وليس من الغريب كما يدلنا التاريخ أن تقع الثورة فى مكان ما دون أن يكون للقائمين بها من حافز سوى أن يلوا موضع «القوة» بشكل أو آخر ثم تبدأ بعد ذلك عملية البحث عن طريق.

ولعله يستبين من ذلك أن للقوة فى حد ذاتها سحراً، يدفع الإنسان بما جبل عليه من نزوع إلى السيطرة إلى محاولة الاستحواذ عليها، ويدور الصراع البشرى كله حول ذلك المحور. وهذا – بصرف النظر عن التطبيق على المجتمع – يتسق تماماً مع العنصر الأول من نموذج التحليل. وذلك فى كل حال يقرر فكرة قيام «صفوة قوة» حتى بعد أن تهب رياح الثورة. وخلاصة القول أن «البناء الاجتماعى» الذى يسبق وقوع الثورة شأنه شأن «البناء» الذى يلحقها يقوم أساساً على مفهوم «القوة» وهى بالضرورة «صفوية». وقد نجد فى ذلك أيضاً الدافع الذى يحدو بالصفوة المزاغة وكل من ترتبط مصالحهم بها إلى القيام بما يسمى بالثورة المضادة على أمل الوصول إلى مقاليد الحكم مرة ثانية.

وأياً كانت العوامل التى تؤدى إلى تفسخ نظام وقيام نظام آخر محله، وأيا كان المغزى العارض لحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، أو لنتائج حرب فلسطين، أو للأسلحة الفاسدة أو لانتخابات نادى الضباط[٥]. فالحقيقة الثابتة أن جماعة من الضباط قامت بثورة فى الثالث والعشرين من يوليو وعملت خلال عشرين سنة على تعزيز كيانها أو توقراطياً ... وكون الثورة أوتقراطية لا يعد خروجا عما انتهجته أية ثورة فى أى مكان. فسرعان ما عمل الضباط الأحرار على تثبيت مركزهم عن طريق خلق «بناء قوة» جديد يستطيع أن يتصدى للتحديات.

ولقد أشرنا إلى صعوبة تناول هذه الفترة بالدرس فى الوقت الحالى، ولذلك سوف أقتصر على مناقشة الثورة ونتائجها فيما يتعلق بالحكومة المصرية من حيث «عملية تركيز القوة والحكم»[٦]. وذلك فضلاً عن أن

معالجة فترة زمنية قصيرة على هذا النحو بلغة التحليل التاريخى السياسى يجعلنا نلجأ إلى الأخذ بافتراضات ينبغى أن يمر عليها وقتاً طويلاً قبل أن تصبح واقعاً تاريخياً مسجلاً، ولعلى أبرر ابتعادى عن المعالجة التاريخية الدقيقة – فيما يتعلق بهذه الفترة بالذات – بأننا نلاحظ «أن ظهور القوة التنفيذية» يوشك أن يكون ظاهرة عامة فى عصرنا هذا، مع ما يترتب على ذلك من الآثار التى أشرنا إليها فى صدر هذا الفصل من حيث الصعوبات التى يجابهها الباحث.

ويعنينى أن أشير إلى أن الطريق المسدود التى بلغتها الحال بين القصر وسياسيى الأحزاب الذين تبدى عجزهم عن استيعاب حركة التطور فى المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى ظهور الأحزاب السرية والعلنية الداعية إلى التغيير الجذرى. ورد السلطة على ذلك بالعنف والإرهاب وبدء اضطهاد «الإخوان المسلمين» وتعذيبهم وإغتيال رئيسهم بواسطة الدولة، وبدء تلفيق القضايا حتى لدعاة الإصلاح والتقدميين[٧]. الأمر الذى أدى إلى حالة من العقم فى «عمليات الحكم. وجعل ذلك «الصفوة السياسية» غير قادرة على ممارستها – أى ممارسة عملية الحكم –، كما صاحبت الفوضى السياسية الداخلية من وقت لآخر انهيارات فى النظام العام، مما يعكس تفكك الطبقة الحاكمة». هذا فضلاً عن اضطرار هذه الطبقة إلى الرضوخ للمقاومة الشعبية (١٩٥١) للاحتلال، مما أضعف مركزها أكثر وأكثر وتضافرت الأحوال فى الداخل والخارج، على تمكين العسكريين – وهم الموسسة الوحيدة المنظمة التى بقيت فى الدولة وبوسعها الوصول إلى استخدام وسائل الإجبار فى ممارسة القوة – من إحراز نصرهم السياسى الأول، وهو إسقاط الأسرة التى حكمت مصر منذ ١٨٠٥.

وقد أقام «محمد على فى الفترة من ١٨٠١ إلى ١٨١١ قوته وفرض حكمه على مصر التى لم يستطع المماليك الذين شاعت بينهم روح التناحر

والفرقة، أن يحكموها على حين أنه كان لهم نفس المنفذ إلى استخدام وسائل الإجبار، وعلى الرغم من ذلك فقد اقتضت الحال «محمد على» أربع سنين من المناورة والتفاوض - حتى استطاع أن يكسب تأييد الأعيان ورجال الدين وغيرهم ممن كان لهم شأن فى الناحيتين السياسية والاجتماعية، وكان هذا التأييد من الأهمية بمكان حتى يستطيع تنفيذ خططه. ولم تستسلم «الصفوة الحاكمة» التى طردها محمد عى من الحكم دون مقاومة ومعارضة شديدة. إلا أن سيطرة محمد على الكاملة لم تتأكد إلا بعد مذبحة القلعة التى كان تدبيرها بالغ الإحكام.

ونحن إذ نرجع إلى «محمد على» و «المماليك» على سبيل المقارنة. لا نفعل ذلك إلا لنستخلص - كما فعل موسكا من قبل - أنه لا بد للصفوة من أن تعرف كيف تنظم نفسها وتتفاهم وتتماسك وتنسق ما بين مصالحها - وهذا ما افتقده المماليك - حتى تستطيع أن تبقى وتبقى على «القوة» فى يدها.

أما فى «حالة الضباط الأحرار» فإن انقلابهم كان خاطفا وسريعاً، وفى الوقت نفسه انقسمت «الصفوة السياسية» على نفسها فى مقاومتها، إذ كانت ثقتها الزائدة فى نفسها سبباً فى عدم فاعليتها وبالتالى لم تكن هناك حاجة الى مذبحة، لأن احتكار وسائل العنف كان بين يدى مؤسسة عسكرية فى دولة عصرية إلى حد ما.

وبالتطبيق على مصر فى نقطتين من نقاط التحول الحاسم فى تاريخها، ونقصد بهما بداية قيام مصر الحديثة فى مطلع القرن التاسع عشر، وعند قيام مصر الثورة فى منتصف القرن العشرين، مع أخذنا فى الاعتبار نواحى الشبه والاختلاف، يتبين أن «القوة» - كما سبق أن ذكرنا هى الفيصل فى حركة التاريخ.

الصفوة الجديدة وتحول بناء القوة :

ولا شك فى أن الاستقلال الذى استطاعت مصر أن تحصل عليه بعد قيام ثورة يوليو، مكن «الصفوة الحاكمة» من أن تزاوج ما بين الأمل والهدف. وذلك باتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٤ (٨). إذ أن الثوار قد أولوا إخراج الإنجليز من مصر أهمية بالغة(٩).

ونتبين من ذلك، وما أوردناه فى الحاشية السابقة أن ثمة علاقة بين الدور الذى تستطيع الجموع أن تمارسه وبين قدرة الصفوة على ممارسة القوة، وإن هذه العلاقة تحكمها قاعدة التناسب العكسى - كيفا - وما استطاعة الجماهير أن تمارس دوراً بالغ الخطورة إلا إيذان بزوال نظام افتقد مقومات القوة، وإحلال نظام آخر محله.

ولما كان لا بد من أن تكون لهذه الجموع قيادة فإن «صفوة جديدة»، تأخذ طريقها إلى الوجود. ونحن فى ذلك نتفق مع «مفكرى الصفوة» وعلى الأخص «باريتو» غير أننا لا نهمل دور الجموع فى تمكين الصفوة من أن تتبوأ مكانها. ولا يغير من ذلك أن الصفوة الجديدة مع عملها على ترسيخ قواعد حكمها، قد تعمل فى الوقت نفسه على تحقيق الصالح العام، أو قد تقتضيها ممارستها لأكبر قدر من القوة تقليص دور الشعب إلى أدنى حد ممكن فى إطار تنظيم سياسى بشكل أو آخر. ويعزز من رأينا فى تأثير الجموع فى التمكين للصفوة، ذلك الدور الذى لعبه شعب مصر فى التمهيد لثورة يوليو وإنجاحها.

ولم يكن الاستقلال هو الإنجاز الوحيد للثورة بالطبع، ولكن تبع ذلك سلسلة من المنجزات التى حققتها الصفوة الجديدة: ومنها برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والتنمية. وكان قادة الثورة أول جماعة من المصريين الأصلاء تحكم مصر منذ قرون عدة. ولا شك فى أن القيادة

الجديدة كانت تحاول إعادة صياغة البناء الاجتماعى منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٥٦، إلا أن اعتمادها فى تلك الفترة على بعض القيادات القديمة شكل عائقاً أمامها لإنجاز تلك المهمة.

لقد أحس المصريون بعزة ارتبطت ولا شك بالقائد ومكانته القومية والعالمية ولكن القول بأن ذلك العهد هو عهد المشاركة الجماهيرية فى السياسة لا يعنى بالضرورة الإشتراك الفعال فى رسم وتنفيذ السياسة، وإن كان قد تمثل فى محاولة الثورة إيجاد تنظيمات سياسية جديدة تتبنى شعارات جديدة - أوصياغات سياسية جديدة - تحاول تحقيقها. والأمر الواضح الذى يمكن لأى باحث مدقق أن يستبينه من التاريخ، والذى يتسق مع منطق هذا البحث، هو أن «الكيان السياسى الثورى المثالى الذى تحكم فيه الجماهير بالفعل لم يظهر بعد فى أى مكان من العالم، وليس مثل هذا الكيان خرافة فحسب، ولكنه لا يزال مجرد «نبوءة».

ولقد قامت القيادة الجديدة فى مصر باختيار الإطار السياسى الذى يعينها، فضلاً عن اتصالها بالجماهير عن طريق تنظيم رسمى واحد محاولة تحقيق التقدم عن طريقه. وعلى هذا يجدر بنا أن نسأل عن كيف تحول بناء القوة فى الدولة، وكيف يمكن تحديد وضبط هذا البناء، وعما إذا كان هنالك أى قيد فعال على تنظيمه - أى تنظيم بناء القوة؟

وفى محاولة للإجابة على هذه الأسئلة من الملائم أن نفحص نتيجتين رئيسيتين من نتائج ثورة يوليو ١٩٥٢. الأولى: هى إلغاء «الملكية» قبل مضى عام على الثورة وإحلال «جمهورية» محلها، والثانية: هى إيقاف الحياة السياسية عن طريق قمع كل الجماعات السياسية المنظمة، ولم تقتصر هذه العملية التى توشك أن تكون قد بدأت فى أعقاب الثورة واستمرت حتى عام ١٩٥٤ على الأحزاب السياسية المعروفة وقادتها المنتمين إلى النظام القديم،

ولكنها تناولت أيضاً كل الجماعات والروابط الأخرى التى لم يتح لها أن تشترك فى الحكم على الإطلاق.

وكل من هاتين النتيجتين لا يهم من حيث تغير بناء القوة والتغير الاجتماعى فى مصر فحسب، وإنما مع تركيزها على الصراع من أجل القوة يشكلان أهمية خاصة فيما يتعلق بذلك الصراع داخل جماعة الضباط الأحرار أنفسهم - ذلك الصراع الذى استمر حتى مارس ١٩٥٤[١٠]. وربما كان التخلص من نظام ملكى فاسد منفصل عن الجماهير أمراً سهلاً، تم بمقتضى مرسوم صدر فى ١٨ يونيو ١٩٥٢[١١]. ولكن الأمر الأكثر صعوبة هو إحلال كادر حاكم جديد من بين الفئات القديمة المطرودة والتى كان يعززها الجماعات السياسية القديمة. وذلك على الرغم من أن الكثيرين من أعضاء التنظيمات السياسية القديمة لم يجدوا صعوبة فى نقل ولاءهم إلى الحكام الجدد.

محاولات تنظيم الجموع:

ومن الأمور الجديرة بالنظر أيضاً أن الجماعة العسكرية الحاكمة الجديدة قد عنيت باستقطاب تأييد الشعب لها. ولذلك أنشأت هيئة التحرير، تحت شعار التدريب العسكرى لطرد المستعمر، ولتصل بين جموع الشعب والنظام الجديد الذى أعلن ثورة شاملة فى مصر. وكانت «هيئة التحرير أول محاولة من جانب «الصفوة الحاكمة» للبحث عن مجتمع سياسى مترابط. وفى أثر القضاء على العهد القديم كان لابد من ثورة فى الحياة الاجتماعية وللاقتصادية والسياسية فى المجتمع. وكان لابد لهذه الثورة من أن تهدف إلى تحقيق مستوى مادى أفضل وإقامة العدل والحرية، كل ذلك فى نطاق «كيان سياسى ديمقراطى».

ومن الناحية الاقتصادية كانت الخطوة الأولى هى إعادة توزيع الأرض

الزراعية عن طريق قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى سبتمبر عام ١٩٥٢(١٢). مع التركيز فى الوقت نفسه على إقامة صناعة قوية والعمل على توزيع منصف للثروة القومية، مما يرفع من دخل كل فرد من أفراد الشعب المصرى.

ولقد عمدت الثورة من الناحية الاجتماعية إلى محاولة تحقيق المساواة عن طريق تضييق الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون. ومن الناحية السياسية فإن الثورة كانت تنبئ بمكانة مرتفعة لمصر من حيث الاستقلال والسيادة، ومن حيث الهيبة التى تقوم على الاقتصاد الصناعى والجيش الحديث، فضلاً عن «القوة» فى الداخل والخارج.

وإذا كان من اليسير على العسكريين أن يستحوذوا على «القوة» فإنه من العسير عليهم أن يحكموا بفاعلية فى ظل ظروف تغيير شامل مستحدث، وتركيز «القوة» ليس ظاهرة غريبة فى مصر كما يدعى بعض الكتاب – فشأنها فى هذا شأن بقية المجتمعات –، وإنما لمصر تاريخ طويل بهذا الصدد لا تتأتى لنا معالجته بالتفصيل هنا وإن كنا قد ألمعنا إليه فى مواضع سابقة من هذا البحث.

والذى يعنينا هو أن تولى جماعة عسكرية للسلطة قد زاد من تركيز «القوة السياسية والاقتصادية». إذ أن صياغة سياسة ثورة شاملة لتطوير المجتمع المصرى لم يكن بطبيعة الحال ليتسق مع تبعثر «القوة» هنا وهناك. غير أن عجز النظام العسكرى عن تنظيم الجموع فى قوة سياسية فعالة ينعكس فيما تلا ذلك فى فشل «هيئة التحرير» مما أدى إلى إلغائها فى عام ١٩٥٦، وفى الاتحاد القومى الذى خلفها وحل عام ١٩٦١ إثر إنفصال «سوريا» عن الجمهورية العربية المتحدة.

ويمثل الاتحاد الاشتراكى العربى آخر محاولة فى بحث النظام المستمر

عن صيغة للتأييد الجماهيرى المنظم وعن أساس لبناء سياسى دائم وقائم على المؤسسات(١٣). ومن الملاحظ أنه بعد أن انتهى الدور الذى كانت تلعبه «الصفوة السياسية» القديمة، أصبحت الدولة فى حاجة إلى كوادر جديدة تعزز من سلطان النظام الجديد، ولم يكن ثمة سبيل إلى ذلك سوى الإستعانة برجال من الجيش نفسه فى شغل المراكز العليا وغيرها فى البناء السياسى الجديد، ولم تأل القيادة جهداً فى تذكير رجال القوات المسلحة بأنهم يشكلون طليعة وأساس الثورة فى مصر، وليس هناك أحد يستطيع أن ينكر أن هؤلاء كانوا فى الواقع يمثلون المصدر الأساسى للتأييد الفعلى للنظام. كما أنهم يشكلون الرقابة العليا على التنظيمات الإدارية المدنية، وسرعان ما تولوا هم المواقع البيروقراطية بصفة دائمة.

وعلى أثر تخلص مصر نهائياً من آثار الاحتلال البريطانى والمعاهدة التى تم بمقتضاها فى أعقاب العدوان الثلاثى ١٩٥٦، وعندما بدأ تبعاً لذلك تأميم المصالح التجارية الأجنبية (١٩٥٧) ورأس المال الأجنبى، الذى بلغ الذروة فى قوانين يوليو عام (١٩٦١)(١٤)، وجد البيروقراطيون العسكريون أنفسهم يشغلون المراكز الحاكمة المسؤولة عن تخطيط السياسة الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم أصبحوا يعملون كمحافظين للأقاليم ودبلوماسيين، فضلاً عن توليهم كل ما يمكن تصوره من المناصب الهامة فى المجتمع.

وكما أن التطور السريع فى الزراعة والرى والمجالات العامة الأخرى التى كانت ترتبط بالاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر أدى إلى تركيز «قوة كبرى» فى يد «محمد على»، فإن الرغبة فى التطور السريع للاقتصاد الصناعى اليوم يؤدى إلى تركيز مشابه – غير أنه أعظم – للقوة فى يد القائد الثورى. والقوة السياسة التى يتيحها الاقتصاد اليوم للدولة والحاكم كنتيجة لتوسيع الوظائف والخدمات الحكومية، بما فى ذلك من بيروقراطية كبيرة، تفوق بشكل كبير جدا أية قوة كانت موجودة فى الماضى. هذا فضلا عن

أن الهيبة التى ترتبت تبعاً لذلك للقائم على التنفيذ الذى يرتبط اسمه بالعمل الجذرى العاجل، تقوى فرص الحكم الشخصى. وتمثل الدولة فى مصر اليوم أكبر صانع واقتصادى وممول كما أنها أكبر مستخدم للقوى العاملة. ولذلك فإن الدولة تبسط سلطاناً واسعاً على المجتمع ولا شك. بينما كان سلطان الدولة على المجتمع فى القرن التاسع عشر، يخف من حين إلى آخر نتيجة للتدخل السياسى والمالى المنظم لبعض الجماعات مثل: العلماء والتجار والطوائف المهنية للصناع والحرفيين وكذلك الاعيان.

والنظام العسكرى باتخاذه موقف مضاد للممارسات السياسية – أى ضد وجود الجماعات السياسية فى المجتمع، وعلى الأقل تلك التى تهدف إلى أن تكون بديلاً للقوة – أجهض فى عام ١٩٥٦ كل النشاط السياسى فى مصر. وبلجوء النظام العسكرى إلى خلق أطراً وكوادر من العسكريين للعمل فى شتى مجالات الإدارة، يمكننا من القول بأن هذا النوع من النظام – كما يرى بعض الباحثين من أمثال دوفيرجيه وفاتكيوتس[١٥] – إنما هو «نظام الحكم العسكرى Stratocracy وليس نظاماً أو ليجاركياً عسكريا، بمعنى أن الموسسة العسكرية كلها تدخل فيه «كصفوة سياسية» جديدة. ومن الخطأ أن نشير إلى هذه «الصفوة» على أنها «طبقة حاكمة» جديدة، إذ أنه كانت توجد فى مصر قبل عام ١٩٥٢ «طبقة حاكمة» تستمد عناصرها من: أعضاء الأسرة المالكة وملاك الأرض الأثرياء وكبار موظفى الدولة وأصحاب المهن الحرة. ورجال الصناعة والممولين الذين كان معظمهم يمتون بصلة القربى أو النسب أوالمصالح الاقتصادية المشتركة إلى العائلات الغنية من ملاك الأراضى[١٦].

ولا يمكن لهذه «الأستراطوقراطية» – من وجهة نظرنا – إلا أن تكون «صفوة» منتقاة، وإن كان أعضاؤها يختلفون من حيث خلفياتهم أو أصولهم الاجتماعية والاقتصادية، ويعزز من ذلك أنهم قد يكونون من ذوى الخبرة المشتركة التى تتحقق عن طريق التعليم والتدريب. ومما لا شك فيه أن

«القائد» يستطيع أن يختار ما وسعه الاختيار من بين صفوف هذه المؤسسة من يقومون بأداء الخدمات المختلفة فى الدولة. ولقد أعانه – أى القائد – على ذلك أنه استطاع كما ذكرنا أن يقضى على ما يمكن أن يسمى بالممارسة الفعلية لأى نشاط سياسى عى النحو الذى كان موجوداً فى ظل حزبية النظام القديم.

وهذا ومن خلال الأحداث التى مر بها النظام – ومنها أحداث عام ١٩٦٧ – نستطيع القول بأن هذه «الصفوة» ليست مجرد جماعة متميزة للنظام الثورى الذى قام فى مصر، ولكنها كانت تستطيع أن تراجع وتعين «القائد» الذى يقوم على رأسها فى الحكم فى آن(١٧). ولم تستمد هذه «الأستراطوقراطية» سلطانها أو قوتها من أى نص أو ترتيب دستورى لأنها قد استمدت تلك «القوة» سلفاً لكونها صانعة الثورة. ويجسد «القائد» الذى يترأس هذه الصفوة، حيوية وأهداف الكيان السياسى الثورى ويعبر عن إرادته فى الوقت نفسه. وهو بهذه الصفة يعزز قوته أول الأمر عن طريق «الأستراطوقراطية» غير أن الثورة هى أساس قوته الشرعية هو الآخر وليست أية صيغ قانونية معقدة أو غيرها للقوة الحاكمة.

ولكن «عبدالناصر» انتقل فيما بعد من مركز «القائد العسكرى Strategos»(١٨). بالمصطلح اللاتينى إلى مركز القائد الشعبى، بعد أن أصبحت قيادته إستفتائية عندما نتحدث عن «القوة» التى تستمد كلية من الجموع بدلاً من أن تستمد من هيئة تشريعية وما يصحبها من جماعات ترابطية. وسرعان ما أباحت هذه السيادة الشعبية للقائد قدراً أعظم من القوة الشخصية، تتسق مع قواعد دستورية جديدة. ومن ثم فقد أصبح حكمه الشخصى هو الأداة العليا للسيادة الشعبية. فهو يجسد «الإرادة العامة» فى قيادة الصراع ضد الاستغلال الاقتصادى داخلياً والإمبريالية والاستعمار فى الخارج.

قيادة الصراع ضد الاستغلال الاقتصادى داخلياً والإمبريالية والاستعمار فى الخارج.

وقد يكون من الملائم أن نتساءل عن الكيفية التى يستطيع بها القائد أن يبرر تركيز «القوة» فى يده وتحويل نظام الحكم إلى نظام حكم شخصى. ولعل الإجابة تكمن فى القدرة على العمل فى أى من مستويات النشاط الإنسانى ترتبط فى الأساس «بالقوة التنفيذية»، من حيث أن هذه «القوة التنفيذية» ترتبط بدورها بفرد واحد، وليس بهيئات أو كيانات تقوم على تداول الرأى فيما بينها.

وفى هذه القدرة على العمل، كانت تكمن (قوة) محمد على مؤسس الدولة فى مصر الحديثة. ولعلنا نذكر فى هذا المقام أن تميز «سعد زغلول» بهذه القدرة نفسها هو الذى أحدث أثره فى المجتمع المصرى عندما أصبح «سعد زغلول» فى نظر المجتمع شعاراً لاستقلال الأمة.

ولعله من المناسب أن نذكر الدور الذى لعبه العسكريون فى تاريخ مصر قبل الثورة بأمد طويل، بل أكثر من ذلك فإن الإصلاح فى مصر ارتبط من الناحية التقليدية بالقوة الفردية. غير أن هناك سبباً أكثر أهمية فى النجاح السياسى «للصفوة الجديدة» وفى تركيز القوة فى الحكم الشخصى لقائدها، وهو استطاعته القضاء على كل التنظيمات والروابط الاجتماعية التى كانت قائمة قبل الثورة والتى لم يعد مسموحاً لها بالقيام بالأدوار التى كانت تلعبها فيما مضى. ومن الواضح أنه لا يتأتى للشعب أن يقوم بذلك بنفسه.

هذا وقد كان للمشروعات الجديدة التى قامت بها الثورة للنهوض بالمجتمع أثر كبير فى عدم قصر الكثير من المراكز الإدارية على العسكريين، إذ أن هذه المشروعات كانت تتطلب الاستفادة والاستعانة بالكثير من الخبرات الفنية التى لم تكن متاحة للعسكريين. وقد أدى ذلك إلى أن تلعب

البيروقراطية والتكنوقراطية أدواراً بالغة الأهمية مكنتها من النفاذ إلى «مراكز القوة» وأماكن الصدارة في بعض الأحايين. ولعل من الطريف أن نلاحظ أنه علي حين كان «محمد علي» محتاجاً إلي إدخال العناصر المصرية في جيشه حتي يخلص ولو إلي حد ما من ربقة الاعتماد علي الأمبراطورية العمثانية - كما سبق أن ذكرنا - بعد أن تخلص من العسكرية المملوكية، وذلك جنباً إلي جنب مع حركة بناء مصر الحديثة الذي اعتمد فيها علي الخبرات الأجنبية، وقد أدي ذلك إلي ظهور قيادات عسكرية مصرية أتاحت الفرصة فيما بعد لأن يلعب الشعب المصري دوراً في حياته السياسية، نجد أن دور العسكرية المصرية قد تقلص بعد ذلك في ظل الاستعمار بمعناه الواسع، علي حين تزايد دور الشعب بتنظيماته المختلفة التي أدي فشلها السياسي وما انتهي إليه حال البلاد إلي مجيء العسكرية المصرية من جديد إلي مسرح السياسة لتلعب فيها دوراً جديداً وهاماً، مع العمل الجازم علي التخلص من التبعية للاستعمار الأجنبي في مختلف صوره العسكرية والاقتصادية والسياسية. وذلك لا يعني أن مصر في عصر الثورة قد تباعدت عن روح العصر ومقتضياته، بل انها ازدادت منها اقتراباً بإتاحة الفرصة للمصريين أن يحلوا محل الأجانب، وأن يتولوا شؤون أنفسهم ومجتمعهم مما ساعد على قيام دولة عصرية مستقلة ذات سيادة تعرف مكانتها وتقدر الدور الذي ينبغي عليها أن تتولاه.

وسواء استطاع «محمد علي» أن يتخلص من نوعية «عسكرية بعينها ليحل محلها نوعية عسكرية أخري مع الاستعانة بالخبرات الفنية الأجنبية. أواستطاع «عبد الناصر» أن يستبدل «طبقة حاكمة» تشكل صفوة أو صفوات ليحل محلها «نظاماً إستراطوقراطياً» مع الاستفادة بخبرات العصر المختلفة، فإن دور «القوة» علي النحو الذي رسمناه في بحثنا يبقي حيث ينبغي له أن

يبقي هو العامل المؤثر في تغيير البناء الاجتماعي والمحرك الاول في تشكيل وتسيير أنظمته كلها.

ولئن كنا نعرض للمقارنة بين «محمد علي» و «جمال عبدالناصر» فى أكثر من موضع فإن ذلك لا يعنى أننا نغفل الفترة الطويلة الممتدة ما بين حكميهما، ولكن دافعنا إلى ذلك هو أن ظهور كل من الرجلين كان إيذاناً ببداية حياة جديدة فى مصر. ومصر ما قبل الثورة توشك ألا تكون سوى امتداداً لعصر «محمد على»، أما مصر ما بعد الثورة فهى تمثل نظاماً اجتماعيا بما يضعه من أنظمةاقتصادية وسياسية وعسكرية - يختلف فى الأساس من حيث «بناء القوة» وإن كان لا يختلف من حيث فكرة ممارسة «القوة».

الاتحاد الاشتراكى:

هذا وقد كانت محاولة تنظيم الجموع فى إطار سياسي معين من الأعمال التى ظلت تشغل القائد والصفوة، وانتهت المحاولات فى هذا المجال إلى صيغة «الاتحاد الاشتراكى العربى» ولقد أشرنا فيما سبق إلى المحاولتين الأوليين اللتين حاولت الثورة من خلالهما إقامة تنظيم سياسى يربطها بجموع الشعب وهما: هيئة التحرير، والاتحاد القومى. ولم نحاول أن نتناول هذين التنيظيمين بالدرس التفصيلى، إذ أن أياً منهما لم يشكل بناء سياسياً متكاملاً يستطيع أن يلعب الدور المطلوب فى التغيير الاجتماعى والسياسى، وليس أدل عى ذلك من أنهما إنما كانا يعبران عن مجرد مرحلتين عابرتين فى محاولة الثورة البحث عن الشكل الذى يمكن أن يكون نهائياً للبناء الاجتماعى السياسى.

وإذا كان لنا ألا نضع فى الحسبان مؤقتاً - كإجراء منهاجي - صور الواقع الذى كشف عنه أحداث ما بعد عام ١٩٦٧، فإن للباحث أن يعتبر

«ميثاق العمل الوطنى» الذى قدمه «عبدالناصر» فى مايو عام ١٩٦٢ «للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية» هو المنهاج الإيديولوجى الذى طرحته الثورة على قوى الشعب، مقترحة فيه بحكم تمثيلها الثورى له بناءاً اجتماعياً سياسياً جديداً يضم كل «قوى الشعب العاملة» وهى: الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية(١٩).

والأمر الواضح فى هذا «الميثاق» هو أنه يحاول تحقيق الإصلاح الاجتماعى والسياسى بوسائل ثورية تهدف إلى إذابة الفوارق بين الطبقات دون إفساح المجال لصراع طبقى. ومن الممكن بالطبع أن يقال الكثير والكثير عند محاولة تناول هذا الميثاق بالدرس، ولكن الأمر الذى يعنينا فى إطار المنهج الذى نتبعه فى بحثنا هذا هو أن صدور «ميثاق العمل الوطنى» جاء فى إثر القرارات الاشتراكية التى صدرت عام ١٩٦١ والتى مهدت من وجهة نظر منهجنا إلى صدور «الميثاق» وليس ذلك فحسب بل هى التى أوحت بفكرة التنظيم السياسى الذى يضم كل قوى الشعب دون تعارض فيما بينها. ولا يمكن التعليل لذلك إلا بأمر واحد يتلخص فى أن «القوة الحاكمة» هى التى فرضت ذلك التنظيم واستطاعت بسلطتها وسيطرتها أن تفرض نوعاً من التحالف - حتى وإن سلمنا جدلاً بإمكان انعدام الصراع بين الطبقات - قديقال إنه لا يتفق مع طبائع الأشياء. وانعدام الصراع بالمعنى المقصود فى الميثاق، إنما يدل أبلغ دلالة على أن «القوة العليا» تستطيع عندما تشاء أن تفرض شكلاً من الاتساق بين جماعات هى بطبيعتها غير مشتركة المصالح، مما يدل أبلغ دلالة على صحة النظرة التى نحاول من خلالها أن نفهم المجتمع الإنسانى كله فى ظل أنظمته المختلفة. تلك النظرة التى نطلق عليها بعد طول روية: «مدخل القوة».

وإذا تركنا الناحية الإمبيريقية واسترجعنا الناحية النظرية، فإننا نجد أن واقع التجربة المصرية فى تلك الفترة يتسق تماماً مع ما سبق أن انتهينا إليه

مع «ميشلز» من أن التنظيم يعنى بالضرورة وجود «أوليجاركية»، مع احتراس خاص يتعلق بالحالة المصرية التى وصفناها بأنها «إستراطوقراطية» على النحو الذى فصلناه، وذلك لدخول «المؤسسة العسكرية» كلها تقريباً وتغلغلها فى جميع البناءات الاجتماعية، ولتعدد مراكز القوة كما يتبين فيما بعد، بل كما اعترف بذلك «عبدالناصر» بعد أحداث عام ١٩٦٧[٢٠].

وقد يكون من المفيد أن نتوقف هنا برهة لنقول أننا بعد أن تناولنا البناء الاجتماعى فى مصر طبقاً «لنموذج التحليل» الذى استخلصنا عناصره من واقع الدراسة السوسيوسياسية للمجتمع المصرى فى الفترة موضوع البحث والتى امتدت ما بين عام ١٨٠٥ وحتى اليوم، نجد أنه من المفيد بعد أن قسمنا الجزء الأخير من هذه الفترة أى من عام ١٩٥٢ وحتى اليوم إلى ثلاثة أقسام أساسية على سبيل الإجمال بحسب الظروف التى مرت بها وهى:

١- مرحلة إعادة الصياغة: ١٩٥٢ - ١٩٥٦.

٢- مرحلة التجديدات: ١٩٥٦ - ١٩٦١.

٣- مرحلة الصياغة الثانية: ١٩٦١ - ١٩٦٧، وهذه المراحل الثلاث تنتهى بنا إلى مرحلة رابعة حاسمة فى تاريخ مصر، بدأت فى عام ١٩٧٦، ولا زلنا نعيش آثارها حتى اليوم، ويمكن أن نطلق عليها: «مرحلة التفكك». فبعد أن بلغت الثورة شأنها فى تحقيق الكثير من المنجزات الهامة التى انعكست آثارها على المستويين الداخلى والخارجى، وارتباط نجاحها فى ذلك «بالقيادة الكارزمية» لعبد الناصر، تألبت عليها قوى الإمبيريالية والثورة المضادة حتى تضع حداً لمركز القوة النامى فى مصر، ولا يعنينا فى هذا المقام أن نتتبع بالتفصيل مجموعة الأحداث التاريخية التى انتهت بجر مصر إلى خوض حرب فى عام ١٩٦٧ على غير استعداد حقيقى منها، ولكن الذى نهتم به فى الدرجة الأولى فى حدود منهج هذا البحث هو أن ذلك كله كان

نتيجة لإحساس الأطراف الداخلية فى «علاقات القوة الدولية» بالخلل فى توازن هذه العلاقات على أثر ما أصبحت مصر تمثله «كقوة سياسية» فى هذا المجال، وكان لا بد للقوى الخارجية بما لها من قدرات أن تعمل على ترجيح ميزان القوة إلى صالحها، وفى ذلك ما يعزز وجهة النظر التى انتهينا إليها من أن «بناء القوة» فى المجتمع المعين أو المحلى لا يستطيع أن ينهض بمعزل عن التيارات العالمية، الأمر الذى يتحتم معه أن يكون «نموذج التحليل» الذى يتبع فى دراسة وقياس بناء القوة نموذجاً شاملاً يبدأ بالمحلية وينتهى بالعالمية.

ثم نعود بعد هذه الوقفة إلى القول بأن «الإستراطوقراطية» المصرية لم تستطع من الناحية السياسية أن تنجح فى خلق الإيديولوجية السياسية بالمعنى الشامل التى يقدر لها النجاح. ولن نسترسل فى بيان ذلك نظراً للصعاب المنهاجية التى سبق أن ألمحنا إليها، وقد أغنانا «الرئيس السادات» فى عبارة موجزة وردت فى «ورقة أكتوبر ١٩٧٤» عن أى تعليق حيث يقول: «لا أتردد فى القول بأن منجزاتنا الكبيرة كانت تنسحب عليها فى كثير من الأحيان سحابة قائمة نتيجة لفقدان سيادة القانون ولقصور الديمقراطية السياسية ... وإذا كانت الثورة قد انجزت الكثير فى مجال الحرية الاجتماعية فإننا بكل أمانة لا بد أن نسلم أن جانب الحرية السياسية لم يتحقق على الوجه الذى يريده الشعب. بل لقد فرضت الأجهزة ومراكز القوى وصايتها على الجماهير وتعددت القيود والإجراءات ...»[٢١].

ولعله من الطريف أن نلاحظ أنه لولا التجربة التى مرتب بها مصر عام ١٩٦٧ لكان من الممكن أن يبقى ذلك الشكل أو البناء السياسى على ما كان عليه، وذلك فى ظل القوة أو القوى التى كانت تفرضه فى الوقت الذى كانت تحاول فيه أن توحى بأن للشعب خياراً أو بعض خيار فيه عن طريق الاستفتاءات وطرح الشعارات. ولعل عمليات طرح الشعارات وما إليها

تتساوى مع ما سبق أن عرضناه من فكر «موسكا» فيما يتعلق بما يسمى «بالصيغة السياسية»، فالحقيقة الأساسية إذن التى تكمن وراء النظام الحاكم سواء تمثل فى قائدة واحد أو فى عدد من مراكز القوى، هى ولا شك «القوة» وكيفية ممارستها.

ونستخلص من ذلك كله أن الواجهة السياسية - أو الشكل الظاهرة لنظام الحكم - قد لا تدل دلالة واقعية على الكيفية التى تتوزع بها القوة فى نسق سياسى معين، وقد لا يستطيع الباحث أن يستشف من خلالها من بيده القوة أو من بيدهم اتخاذ القرار والقدرة على وضعه موضع التنفيذ.

ويهمنا فى هذا السياق أن نشير إلى أن التجربة المصرية - بالقدر الذى أتاحته الرؤى بعد عام ١٩٦٧ - تدل على أن القيادة الكارزمية وإن كان لها دور بالغ الخطورة فى توجيه الجماهير الا أنها قد لا تعبر فى جميع الأحوال عن كل الدلالات التى خرج بها «ماكس فيبر»[٢٢].

وبالرغم من ذلك يمكن القول أنه أياً كان الرأى من الناحية السياسية، بالمعنى الضيق، فإن للثورة منجزات هامة كان لها الأثر البالغ على البناء الاجتماعى فى مصر وفى إصلاح حال جموع الشعب يمكن أن نجملها فى: قانون الرصلاح الزراعى الذى طبق عام ١٩٥٢[٢٣]، ووسع فى عام ١٩٦١، والذى ألغيت بمقتضاه الملكيات الزراعية الكبرى، ووسعت قاعدة صغار الملاك من الفلاحين. هذا إلى جانب تمصير الشركات الأجنبية فى عام ١٩٥٧، الذى تلى تأميم شركة قنال السويس عام ١٩٥٦، كما وضعت الثورة أيدى المصريين على المشروعات المختلفة التى كان يملكها ويديرها الأجانب. هذا فضلاً عن أن تأميم البنوك والصحافة فى عام ١٩٦٠، وضع المعاملات المالية والمصرفية كما وضع وسائل الإعلام والنشر تحت سيطرة الدولة. وتأميم المشروعات التجارية والصناعية فى يوليو عام ١٩٦١ الذى

اكتمل فى أغسطس عام ١٩٦٣ تبعه فرض الحراسة على بعض الرأسماليين المصريين فى نوفمبر ١٩٦١ . ولقد كان الإجراء الأخير عملاً سياسياً تم خلال الأزمة التى ولدها إنفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٦١ . وبعد ذلك بعام أى فى أكتوبر ١٩٦٢ تم تأميم نصف أسهم شركات الملاحة . وأعقب ذلك شركات تجارة القطن والمطاحن فى أبريل ومايو ١٩٦٣ ، وشركات البترول فى مارس ١٩٦٤ وشركات المقاولات فى أبريل ١٩٦١ .

هذا ولقد صاحب عمليات الإصلاح الزراعى وتأميم كل أنواع المشروعات إدخال نظام تخطيط اقتصادى تسيطر عليه الدولة، وذلك بقصد زيادة الإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى ومضاعفة الدخل القومى مع إتاحة فرص العمل للجميع، وإن كان لذلك كله أثر ولا شك فى تحقيق العدالة الاجتماعية لجموع الشعب، غير أن الأمر الذى يعنينا هو ما ترتب عليه من تغير فى أبنية المجتمع وتيسير عملية الحراك الاجتماعى.

هذا وإن كانت الدولة استطاعت فى ظل النظام الثورى أن تلغى فى نهاية الأمر وجود الطبقة المتميزة القديمة وكذلك الصفوة فى مجالات الاقتصاد والسياسة، فإنها فى الوقت نفسه وسعت دائرة الصفوة الجديدة التى تتشكل من العسكريين والتكنوقراطيين والبيروقراطيين، ومن ثم فإن واقع التجربة المصرية يتساوق من الناحية الإمبيريقية مع السياقات النظرية لهذا البحث الذى انتهت إلى الأخذ بالمفاهيم الصفوية فى دراسات علم الاجتماع السياسى مع ما أبديناه من تحفظات وأظهرناه من فوارق.

ولقد واجهت القيادة السياسية فى مصر فى نهاية الأمر مشكلتان رئيسيتان، ولا نحسب أن أية ثورة تقع فى أى مكان يمكن أن تكون - وفقاً لمفهومنا عن القوة - بمنأى عن مجابهة مثل هاتين المشكلتين، وأولاهما

الإصلاح الإدارى الذى كان يقتضى أن يساير اقتصاداً تسيطر عليه الدولة وتديره، وثانيتهما هى تجنيد الجماهير فى تنظيم سياسى واحد ترسمه الدولة وتستطيع أن تستعين به فى تحقيق أهدافها الثورية. ولا شك فى أن ذلك كله يمثل ثورة فى «الملكية» و «الإدارة» «والتخطيط من أجل التنمية الاقتصادية» وذلك فيما يتعلق بالمشكلة الأولى.

أما المشكلة الثانية فقد كانت أكثر صعوبة إذا كان لابد من تنظيم بناء سياسى جماهيرى يضطلع أعضاؤه بالمسؤوليات والمتطلبات الإيديولوجية للثورة كما حددها وصاغها القائد والصفوة. وعلى أثر انفصال سوريا – كما ذكرنا – بدأت القيادة فى البحث عن تنظيم سياسى جديد يحل محل الاتحاد القومى الذى كان الرجعيون قد تسللوا إلى صفوفه. وفى أكتوبر عام ١٩٦١ شكل «عبدالناصر» وزارة جديدة، وأعقب تشكيل هذه الوزارة اختيار لجنة تحضيرية للمؤتمر القومى للقوى الشعبية – وكانت بالانتخاب – الذى أقر «الميثاق» ولنا أن نلاحظ هنا أن عمل هذا المؤتمر اقتصر على مناقشة مشروع «الميثاق» الذى طرحه «عبدالناصر» وقد تمت الموافقة عليه دون تعديل يذكر.

ومن الناحية البنائية فإن التنظيم السياسى الجديد الذى رسم الميثاق خطوطه وهو: «الاتحاد الاشتراكى العربى» لم يختلف عن سابقة – الاتحاد القومى – من حيث كونه بناءاً شرعياً يبدأ من الوحدة الأساسية فى القرية والحى والمصنع والمصلحة الحكومية، ثم لجان المراكز والأقسام ثم لجان المحافظات، فموتمرات المحافظات فالمؤتمر القومى العام، فاللجنة المركزية فاللجنة التنفيذية العليا برئاسة القائد.

والجديد فى هذا التنظيم أنه اشترط أن يمثل العمال والفلاحون – على النحو الذى عرفهما به الميثاق – خمسين فى المائة من مجموع أعضاء

بناءاته المختلفة على كل المستويات. والأمر الجديد الثانى هو أنه نص على انتخاب وحدات أساسية للاتحاد الاشتراكى فى المصانع والشركات والوزارات والمشروعات الصناعية التى تسيطر عليها الدولة[٢٤]. وكان ذلك أمراً يتسق منطقياً مع سياسة التأميم الواسعة ومشروع التصنيع الذى أتبع منذ عام ١٩٥٧.

وكان الهدف من إقامة الاتحاد الاشتراكى العربى هو محاولة وضع إيديولوجيكة المشاركة والتمثيل الشعبى موضع التنفيذ على المستويين المحلى والقومى، وذلك بإدخال «قوى الشعب العاملة» فى تنظيم سياسى واحد يضم الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية. وكان المقصود أن تشترك كل من هذه الفئات فى تنظيم جماهيرى واحد للدولة وذلك بهدف اجتناب الصراع الاجتماعى الذى رأت إيديولوجية الثورة أنه كان نتاجاً للنشاط السياسى الحزبى القديم، إذ كانت الأحزاب مجرد تعبير عن مصالح بعض الفئات. وكان على الثورة أن تحول دون ظهور جماعات سياسية وذلك بتجنيد قوى الشعب فى الاتحاد الاشتراكى العربى.

وكان من المفروض أن يكون أعضاء هذا الاتحاد هم الجنود الثوريون الذين يعملون على أن ينشروا بين الجماهير إحساساً بالمشاركة مع القائد فى تنفيذ البرنامج الثورى، مع العمل على إنشاء كوادر ثورية جديدة.

ونتبين مما سبق أن ذكرنا أن هذا التنظيم السياسى لم يختلف من الناحية البنائية عن حزب سياسى، وإن لم نطلق عليه هذه التسمية. إذ أنه كان منبثقاً – شأنه فى ذلك شأنه التنظيمين السابقين عليه – من فكر القائد، ولعل الفارق الوحيد بينه وبين ما يمكن أن يسمى بالحزب من الناحية السياسية، أنه لم يكن يقتصر على تمثيل مصالح طبقة بعينها، وإنما كان يتخذ من قوى الشعب فى مجموعها مادة بنائه، وقد يستطيع من يلقى نظرة على النظم

الحزبية فى ظل ما يسمى بالديمقراطيات الغربية، أن يرى أن هذا الفارق الذى نشير إليه إنما هو من حيث الشكل فقط، لأن الأحزاب بطبيعتها تعمل دائما على استقطاب أناس قد لا ينتمون بالضرورة أو بالمصلحة إلى الجماعة الأساسية المحركة لنشاط الحزب والتى يخدم الحزب أهدافها. كما يتضح فى الوقت نفسه من دراسة هذا البناء الهرمى أن السلطة الخالقة له والموجهة لدوره كانت تتمركز فى يد القائد الذى ابتدعه، واستعان فى إدارته بصفوة توليه كامل ولاءها. وبرغم الجهود المتواصلة لتحقيق ضروب من الروابط والصلات بينه - أى بين التنظيم السياسى - وبين جموع الشعب، فقد ظلت «قيادة التنظيم المطلقة فى يد القائد والصفوة التى كانت تستمد قوتها من ولائها للقائد بأكثر مما كانت تستمده من قدراتها».

ولئن كان هذا التنظيم فى إجماله قد خلق ليربط ما بين القائد والجموع، إلا أننا نلاحظ أنه كان هناك تنظيماً داخلياً فى نطاق التنظيم الأكبر هو بمثابة النواة فى الخلية، وأقصد به تنظيم «طليعة الاشتراكيين» الذى كان بمثابة العصب الرئيسى الذى تنتقل من خلاله أفكار ومشيئة العقل المسيطر إلى أعضاء التنظيم على وجه العموم. فضلا عن أن هذا التنظيم الطليعى كان يمثل فى الوقت نفسه الأداة التى تشرف وتضبط سير العمل على المستويين السياسى والتنفيذى فى الدولة. ولئن كنا قد مثلنا لهذا التنظيم بالعصب الذى ينقل رغبات القائد إلى «جسد» التنظيم، فليس فى ذلك من المجاز بقدر ما فيه من الحقيقة إذا كان له - أى للتنظيم الطليعى - ما لأعصاب جسد الإنسان من تغلغل وخفاء بين خلاياه على نحو يمكنها من أداء دورها الخطير دون أن يبدو ذلك واضحاً على السطح. ونتيجة، لذلك كان لهذا التنظيم دور خطير فى إدارة الاتحاد الاشتراكى العربى من ناحية وفى السيطرة على أجهزة الدولة كلها من ناحية أخرى، على حين أنه كان يتحرك تبعاً لإرادة القائد كما ذكرنا.

وما تخرج به النظرة الفاحصة إلى هذا البناء السياسى ووسائل توجيهه وإدارته هو أنه لا يخرج عن مجرد كونه بناءاً تنظيمياً هرمياً - حيث تنص لائحته على أن: «البناء التنظيمى الذى تتكون منه طليعة الاشتراكيين ينهض على أساس الشكل الهرمى ... «تتمركز القوة المهيمنة فيه فى يد قائد تعاونه صفوة يغلب عليها طابع التغلغل العسكرى فى شتى مناحى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على النحو الذى نفرق به بين الأوليجاركية بالمعنى الكلاسيكى لها عند «ميشلز» وأضرابه، وبينه كتنظيم أوليجاركى أيضاً، بيد أنه «إستراطوقراطى».

ولما كان بناء القوة فى المجتمع يمثل على الدوام الهرم الذين يبدأ بقاعدة واسعة وتتقلص هذه القاعدة كلما أتجهنا إلى أعلى حتى نصل إلى القمة التى يتربع عليها الصفوة الحاكمة، أو الهيئة الحاكمة المسماة بالحكومة التى تدير شئون المجتمع السياسى أى الدولة، فما هى هذه الدولة وما هى مقوماتها؟.

الهوامــش

1- P. J. Vatikoitis. "Some Political Consequences of the 1952 Revolution in Egypt". in P. M. Holt (Ed.). Political and Social Change in Modrn Egypt. London: Oxford Uni. Press., 1938.

2- Ibid, P. 362.

3- Ralf miliband and John Saville (eds.); nasserism and Socialism. The Socialist Register, London, 1964, pp. 38 - 55.

4- Leouard Binder. The Ideological Revolution in the Middle East. new York. 1964; Malcolm kerr, The Emergence of a Socialist Ideology in Egypt. The Middle East journal, vol. Xvi, 2 (1962), pp. 127 - 144: and P. J. Vatikiotis. The Egyptian Army in Politics, Bloomington: Indiana Univ. Press. 1961 pp. 71 - 96.

(٥) جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، الجزء الأول، ص ١٢.

(٦) انظر دراسة عن تركيز القوة فى الدولة فى العصر الحديث عند:

N Brnbaum. Op Cit. P. 41 seq: J. Vatikiatis, "The Mihtary in Politics: Areview; J CR Vol iX. 1 (Mars 1965). pp. 139 - 146".

(٧) أحمد بهاء الدين، الأهرام فى ٢٣ أغسطس س ١٩٧٤.

(٨) انظر وثائق ونصوص إتفاقية الجلاء (الإتفاق النهائى بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤) التى وقعها عن مصر: جمال عبدالناصر، وعبدالحكيم عامر وعبداللطيف البغدادى ومحمود فوزى وصلاح سالم، وعن حكومة المملكة المتحدة: هـ، أ. ناتنج رد س أستيفنسون ود. نسون، فى: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. التحديات الخارجية وكيف أمكن التغلب عليها، ومجلد الدورة الدراسية الثالثة ١٩٦٥/ ١٩٦٦، المعهد العالى للفكر الاشتراكى بالقاهرة.

(٩) وتم بالفعل الوصول إلى إتفاق بين الصفوة الحاكمة وبين الإستعمار، ويخرج بمقتضاه الإنجليز على مراحل فى خلال عشرين شهرا. غير أن هذا الإتفاق كان مشروطا بأن يدير «قاعدة القنال» عاملون مدنيون من الإنجليز وأن يعود الإنجليز إلى هذه القاعدة وإلى أماكن أخرى فى مصر فى حالة وقوع أى خطر يتهدد الشرق الأوسط، وعلى حين كان يرى بعض الرجلا العمليين أن هذه الشروط تعتبر محتملة، فإن آخرين من المصريين لم يرضوا عن هذا الاتفاق المشروط، واتهموا «عبدالناصر» ورفاقه – كما هى الحال منذ عام ١٩٣٢ وحتى ذلك الحين – بالخضوع إلى الإنجليز. ونقدت جماعة الإخوان المسلمين – وكانت الجماعة الوحيدة القوية فى مصر خارج الصفوة الحاكمة –إتفاقية الجلاء واتهمت رجال الثورة ببيع مصر الغرب.

ومن الجدير بالملاحظة أن ليس ثمة فارق بين مشروع الاتفاقية الذى توصل إليه الجانب المصرى والجانب البريطانى فى مباحثات «صدقى - بيفن» والاتفاقية التى توصل إليها «جمال عبدالناصر» بالفعل عام ١٩٥٤، إلا من حيث أن المصريين تمسكوا فى الحالة الأولى بوحدة مصر والسودان تمسكاً لا تراجع فيه وأنهم قبلوا فى الحالة الثانية الجلاء على النحو الذى كان مطروحاً فى الأربعينات بعد أن كان السودان قد منح الحكم الذاتى.

وإذا ما تركت التفاصيل للتناول الموضوع من منظور «القوة» الذى هو أساس دراستنا هذه، فإننا نرى أن «القوة الشعبية» - أى الاجتماعية - استطاعت فى الأربعينات أن تكره «الصفوة السياسية» على أن تتبنى الاتجاهات الشعبية السائدة دون منازع، حتى أن الوزارة كانت تضطر إلى الاستقالة إذا لم تستطع مواصلة العمل على النحو الذى تمليه الإرادة الشعبية - وذلك فى فترات اليقظة ولعلنا نلاحظ فى الوقت نفسه أن الصفوة الحاكمة استطاعت خلال الخمسينات أن تصل إلى اتفاق مع الإنجليز نظر إليه الكثيرون من المصريين ومن بينهم جماعة الإخوان المسلمين انظر دور جماعة الإخوان فى هذه الفترة فى طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر: ١٩٤٥ - ١٩٥٢، صفحات ٤٣ - ٧٤، ٣٦٧ - ٣٨٨) وغيرها على أساس أنه جاد مبتسرا ولا يتسق تماما مع الأمانى القومية. وقد شكل ذلك نوعا من أنواع الصراع بين لاقوى المختلفة فى المجتمع تمثلت فى «الصفوة الحاكمة» من جانب ومن بعض الجماعات القوية التى كانت تحظى بتأييد شعبى من جانب آخر وإن لم تكن فى السلطة. وقد استطاعت «الصفوة الحاكمة» عن طريق ما أتاحته لها الشرعية أن تقضى على معارضة القوى الأخرى.

ولعل ما يحاوله المصريون والسودانيون الآن من الاتفاق حول إرساء مبادئ للتكامل الاقتصادى بين شطرى الوادى ليس إلا من قبيل السعى لإصلاح ما استطاع الاستعمار من أن يحدثه من صدع فى بناء لا شك فى أن من الأفضل له بكل معيار من يتمسك بوحدته التاريخية والاقتصادية والسياسية التى فرضها التاريخ والطبيعة.

انظر: Encyc. Britannica, Vol. 8, 1966. p. 77. Sydney N. Fisher, The Middle East, London: Routedge & Kegan paul. 1966. pp. 608 - 609.

وانظر أيضاً مفاوضات الرئيس السادات مع الرئيس جعفر نميرى، برج العرب، فبراير ١٩٧٤).

(١٠) انظر حديث عن لسان «محمد أبو الفضل الجيزاوى» من الضباط الأحرار، أجراه «نشأت التغلبى» بعنون «قصة ثورة ٢٣ يوليو»، مجلة الحوادث البيروتية (العدد ٩٢٥) فى ٢ أغسطس ١٩٧٤، صفحات ٢٤ - ٢٦. د. جلال يحيى، أصول ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤ صفحات ٢٢٣ - ٢٢٤.

Ency. Britannics, Op. cit., P. 66: vatikiotis, The Egyptian army in politicis, pp. 87 - 96.

(١١) انظر نص الإعلان الدستورى بالوقائع المصرية، العدد (٤٩) مكررا «تابع» ١٩٥٣.

(١٢) الوقائع المصرية العدد (١٢١) مكرر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٣.

(١٣) انظر دراسة متكاملة عن «هيئة التحرير» و «الاتحاد القومى» و «الاتحاد الاشتراكى» فى:

Leonrd Binder, "Political Recuimenl and participation". in Josef lepalombar and Myron weiner (Eds). Political parties and Political development. New Jersey: Princeton Unin. Press, 1966. pp. 217 - 240.

(١٤) انظر: حمدى حافظ، ثورة ٢٣ يوليو: الأحداث .. الأهداف .. الإنجازات، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.

(١٥) انظر على سبيل المثال: موريس دوفيرجيه، فى الدكتاتورية، ترجمة د. هشام متولى، منشورات عويدات، وت، الطبعة الأولى، ١٩٦٥.

Vatkiotis. The Egyptian in Politics. O. cit.

(١٦) يتضح من تشكيل «النظارات» و «الوزارات» منذ عام ١٨٧٨ وحتى عام ١٩٥٢ أن هذه النظارات والوزارات كانت تشكل عادة ممن أشرنا إليهم فى هذه الفقرة وهم يمثلون الطبقة العليا فى المجتمع، انظر الوقائع المصرية الأعداد:

١٢١١ لسنة ١٨٨١؛ ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٤٣٦ لسنة ١٨٨٢؛ ١٨٢٨ لسنة ١٨٨٤؛ ٦٩ لسنة ١٨٨؛ ٥٥لسنة ١٨٩١؛ ٩ لسنة ١٨٩٣؛ ٤٢ لسنة ١٨٩٤؛ ١٣ لسنة ١٨٩٥؛ ١٢٩ لسنة ١٩٠٨؛ ٢٣ مكرر لسنة ١٩١٠؛ ٤٢و ١٧٢ لسنة ١٩١٤؛ ٨٦ لسنة ١٩١٧؛ ٢٣و ٤٩ و ١٠٦ لسنة ١٩١٩؛ ٢٧ لسنة ١٩٢١؛ ٢١ و ١٠٦ لسنة ١٩٢٢؛ ٢٩ لسنة ١٩٢٣؛ ١٠ و ١٠٤ لسنة ١٩٢٤؛ ٢٩ لسنة ١٩٢٥؛ ٥٧ لسنة ١٩٢٦؛ ٣٧ لسنة ١٩٢١؛ ٢٥ و ٥٦ لسنة ١٩٢٨؛ ٨٧ لسنة ١٩٢٩؛ ٢ و ٥٨ لسنة ١٩٣٠؛ ٣ و ٨٧ لسنة ١٩٣٣؛ ١٠٠ لسنة ١٩٣٤؛ ١٢ و ٥٩ لسنة ١٩٣٦؛ ٧٠، ١٢٢ لسنة ١٩٣٧؛ ٥١ و ٧٨ و ٨٢ لسنة ١٩٣٨؛ ٨٤، ١٥٤ لسنة ١٩٤٠؛ ١٠٢ لسنة ١٩٤١؛ ٢٥ و ٩٧ لسنة ١٩٤٢؛ ١١٨ لسنة ١٩٤٤؛ ١٠ و ٣٣ لسنة ١٩٤٥؛ ١٩ و ١٢١ لسنة ١٩٤٦؛ ١٩٩ لسنة ١٩٤٨؛ ٩٧ و ١٤٠ لسنة ١٩٤٩؛ لسنة ١٩٥٠؛ ٢١و ٤٥و ١٠٨ و ١١١ لسنة ١٩٥٢.

(١٧) انظر: بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، الهيئة العامة للاستعلامات، صفحات ٤ – ٦.

(١٨) انظر مصطلح Strategus فى: The Shorter Oxford English Dictionary, third edition.

(١٩) انظر: الميثاق، الباب الخامس.

(٢٠) انظر: بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، الفقرة ثالثاً.

(٢١) انظر: ورقة أكتوبر ١٩٧٤، صفحات ٢٥ - ٢٦.

(٢٢) انظر آراء ماكس فيبر فى القيادة والقائد الكارزمى :

Max Weber. The Theory of Social and Economic organization. Op. cit. and C. Ake. A Theory of Political integration. The Dorsey Press. U. S. A 1967.

(٢٣) انظر قانون الإصلاح الزراعى الأول: الوقائع المصرية العدد ١٣١ مكرر عام ١٩٥٢، والعدد ٢٩ مكرر فى ٢٧ سبتمبر والعدد ٣٩ مكرر فى ٢٩ سبتمبر عام ١٩٥٨.

(٢٤) Peter Mqansfield. Nasser's Egypt, harmondsworth: penguin Books, 1969, p. 231.

الفصل الثامن
الدولـــــة

- تمهيد
- تعريف الدولة
- أسس قيام الدولة
  * الشعب
  * الأرض أو الاقليم
  * الحكومة
- أشكال الدول
- الدولة البسيطة أو الموحدة والدولة الاتحادية

تتصـر الدولة State موضوعـات علم السياسـة، لأنها أكثـر الكيانات الاجتماعية بروزاً وظهوراً فى المجتمع. لما تمتلك من شرعية تمكنها من السيطرة واخضـاع كل من يقطن فـى نطاق حـدودها. بل أن الكثـيرين من علماء السياسة يجعلون الدولة SAtate هى المدخل إلى جميع علوم السياسة - إن صح هذا التعبير. وقد اكتسبت الدولة أهميتها كنظام اجتماعى على مر العصور. حيث واكب تطورها تطور المجتمع البشرى. فكل مواطن هو أحد الرعية فى دولة من الدول. وبالتالى فهو ملتزم بأن يطيع أوامرها، لأنها تضمن له الأمان والطمأنينة فى حياته. والدولة هى الكيان الوحيد فى المجتمع الذى يشكل حياة الفرد بما تفرضه من قوانين ومعايير.

ومادامت الدولة هى المحتكر لممارسة السلطة والقوة فى المجتمع - على حد قول ماكس فيبر - لما تمتلكه من شرعية، يصبح مواطنيها ملزمين بطاعتها والخضوع لها. وقد يكون الفرد عضواً فى أى مؤسسة أو تنظيم داخل المجتمع، إلا أن هذه العضوية تكون اختيارية - إذ أنه مهما كانت انتماءات الفرد داخل المجتمع ومهما كانت التزاماته نحو أى من هذه المؤسسات، فهو لن يتعرض لقهر أو إكراه على الطاعة من قبلها مثل تعرضه لما تفرضه عليه الدولة.

ولذلك فإننا نستطيع القول بأن الدولة تمثل قمة البناء الاجتماعى Social Structure، ويكمن سمو هذه المكانة للدولة على باقى النظم داخل المجتمع، فى كونها تتسيد جميع أشكال نظم المجتمع.

وعلى ذلك تعتبر الدولة وسيلة التنظيم لسلوك البشر داخل المجتمع، فعلى أساس القواعد التى تنبثق عنها ينظم الأفراد سلوكهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

تعريف الدولة:

إن تعريف الدولة من الموضوعات التى أثارت كثير من الجدل بين

فقهاء القانون وعلماء السياسة فمنهم من أظهرها على جميع النظم الاجتماعية، ومنهم من سوى بينها وبين أى نظام اجتماعى مثلها مثل أي نظام يوجد بالمجتمع. ويمثل الاتجاه الأول علماء السياسية، أما الاتجاه الثانى فيمثله علماء الاجتماع.

ويعرض الدكتور «سعد عصفور» بعض تعريفات الدولة فيقول:

إن «دوجى» Duguit يرى أنه توجد دولة فى جميع الأحوال التى يثبت فيها تفاوت سياسى (بين حاكمين ومحكومين) فى جماعة معينة سواء أكان هذا التفاوت فى مرحلة فطرية أم فى مرحلة معقدة ومتطورة. ويرى بوردو Burdeau أن الدولة شكل من أشكال السلطة السياسية "Political Athority"(١).

وتلك هى نماذج من تعاريف الدولة فى الفقه الفرنسى أما فى الفقه الانجليزى فيقول «سالموند Sulmond» أن «الدولة» مجموعة من الأفراد مستقرة على اقليم محدود لإقامة السلم والعدل عن طريقة القوة. «أما هولاند Holland» فيعرف الدولة على أنها مجموعة من الأفراد يقطنون اقليماً معيناً ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم. أما «لالاند Laland» ويمثل الفقه الألمانى فيعرف الدولة على أنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة فى مواجهة الأفراد الأعضاء فيها(٢).

والملاحظ هنا أنه بالرغم من اختلاف أو تباين تعريف الدولة عند من ذكرنا من الكتاب – على سبيل المثال – إلا أنهم يتفقون على العناصر الرئيسية الهامة لقيام الدولة – وهى الجماعة والأرض والحاكمين. فلابد من وجود جماعة تقيم على مساحة من الأرض وتستقر عليها، فضلاً عن وجود حاكمين لهذه الجماعة لإدارتها وتصريف شئونها.

وعلى هذا فكل دولة هى مجتمع يعيش داخل رقعة محدودة من الأرض، منقسماً إلى حكومة وشعب، فالحكومة هى هيئة من الأفراد داخل

تتولى تطبيق الأوامر القانونية التى تقوم عليها الدولة ولهذه الهيئة من الأفراد الحق فى أن تستخدم الاكراه لتكفل إطاعة هذه الأوامر.

أسس قيام الدولة:

يتفق علماء السياسة على أن الدولة تقوم على ثلاثة أسس إذا ما توفرت نستطيع أن نطلق على التجمع البشرى الذى يقوم على هذه الأسس مصطلح «دولة»، وهذه الأسس هى الشعب والاقليم والتنظيم السياسى الذى يتضمن وجود الحاكم والمحكومين.

أولاً- الشعب:

والشعب عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون معاً، أى فى دولة وهم عادة خليط من الناس منهم المواطنين أو أصحاب البلاد Natives ومنهم الأجانب الذين لا ينتمون إلى نفس البلد.

وفى العادة يطلق على السكان من أصحاب البلد لفظ أو مصطلح «الشعب». والرغبة فى الحياة المشتركة هى أساس تكون الشعب حيث تكون وحدة الأصل واللغة والعادات والتقاليد والجوار. وقد تأتى مجموعة من هذه العناصر معاً أو قد لا تأتى، فليس هناك شرط لاجتماعها جميعاً فى مجموعة من الناس لكى يكونوا شعباً.

وفى أغلب الدول وخاصة فيما يسمى «بالدولة القومية الحديثة» لا يتمتع الأجانب بنفس الامتيازات التى يتمتع بها المواطنين وخاصة حق المشاركة فى الحياة السياسية، إذ يكون هذا الحق مقصوداً على أبناء البلد أو المواطنين وفقاً لدساتير الدول(٣).

وكثيراً ما يخلط البعض بين «الشعب» و «الأمة» Nation، من حيث أن وحدة الأصل والجوار، والأمانى المشتركة التى تنسحب على الشعب هى

ايضا الاساس الذى تقوم عليه الامة، إلا انها لازمة لتكوين الامه عنها فى الشعب فليس من اللازم أو ليس بالضرورة أن تتوفر فى الشعب – كما سبق أن ذكرنا – تلك العناصر لكى يكون مكوناً من مكونات الدولة، إذ أنه من الثابت تاريخياً أن كل أمة لا تكون دولة وبالتالى أيضاً ليست كل دولة أمة(٤). فالعرب أمة واحدة ولكنهم يتوزعون فى دول مستقلة بعضها عن بعض، وكان الاتحاد السوفيتى دولة واحدة مكونة من أمم مختلفة الأصل.

ثانيا ـ الأرض (الاقليم) :

إن رقعة الأرض ذات الحدود هى العنصر الثانى من عناصر أو أسس تكوين الدولة. فمثلاً إذا فقدت دولة ما اقليمها أو إذا انضمت أو أصبح اقليمها جزء من اقليم أو أرض دولة أخرى، لا تصبح دولة كاملة الأسس ولا يصلح أن نطبق عليها مصطلح «دولة» بما يعنيه فى الواقع.

ولا تعتبر وحدة أرض الاقليم – أى الاتصال الطبيعى البرى – شرطاً لقيام الدولة، إذ قد يكون الاقليم مكوناً من أجزاء أو قطع متباعدة جغرافيا وطبيعياً (مثل الباكستان قبل قيام دولة بنجلاديش)، كما أ هناك دولاً تتكون من عدد من الجزر المتجاورة أو المتباعدة كما فى دولتى اليابان واندونيسيا. ولا تتوقف حدود اقليم الدولة على حدود رقعة الأرض يقطنها أو يستغلها السكان وإنما تمتد إلى خارج حدود رقعة الأرض إلى مياه البحار المجاورة وهذا ما يعرف بالمياه الاقليمية للدولة. هذا إلى جانب امتلاك الدولة لطبقات الجو التى تعلو اقليمها. ويرى بعض الكتاب أن أهمية الاقليم لا تتوقف عند حد ممارسة سلطة الدولة على أبنائه، وإنما يرون أن للاقليم تأثير كبير على الشعب من حيث عاداتهم وأخلاقهم وسلوكهم نظراً لاختلاف المناخ ومصادر الطبيعة من اقليم إلى اقليم. وقد يمنح الموقع الجغرافى للدولة أهمية تفوق أهمية غيرها من الدول، فدولة فى ملتقى قارتين أو دولة تمتلك ممراً مائياً

دولياً يكون لها من الأهمية ما ليس لغيرها من الدول التى لا تتمتع بموقع مماثل. وقد يكون الموقع الجغرافى أو الطبيعى سبباً فى نشوء دولاً نظراً لتمتع هذا الاقليم أو ذاك بخصوبة الأرض أو سخاء الطبيعة وهكذا، فالموقع الجغرافى يشكل أهمية خاصة وعليه قد يتوقف قيام أو نشأة دولة ما فى مكان ما.

ثالثاً ـ الحكومة:

تعتبر الحكومة – أى الهيئة الحاكمة أو مجموعة الأفراد التى تتولى الحكم – هى الهيئة المشرفة على أحوال الشعب وتنظيم شئونه وعلاقات أفراده، فضلاً عن قيامها بإدارة الاقليم واستغلال الموارد الطبيعية والصناعية الخاصة به، وذلك لصالح المواطنين على حد سواء، فضلاً عن مسئوليتها عن توفير وسائل الحماية والأمن ورد العدوان الخارجى عن أراضى الاقليم وشعبه. فوظيفة الحكومة – خاصة فى المجتمع المعاصر – هى العمل على تحويل رغبات وارادات الأفراد والجماعات لتكوين سلوكاً عاماً فى المجتمع كله(٥)، بما يحقق التقدم والازدهار للمجتمع ككل.

والحكومة هى مالكة السلطة الساسية، وهذه السلطة هى حجر الزاوية بالنسبة للدولة وما يتبع ذلك من نظم سياسية تدار عن طريقها شئون الشعب. وبفقدان هذه السلطة وهذه النظم تفقد الدولة مقومها الأساسى على ما يسمى بالسلطة، والسلطة لا تقوم كما سبق أن ذكرنا إلا من خلال تنظيم يوضح ما يسمى بالحقوق والواجبات.

أشكال الدولة:

تتخذ الدول فى العادة أشكال يتمايز بعضها عن بعض وفقاً لمعايير معينة، يخضع بعضها لمعايير متفق عليها وبعضها لا نستطيع القول بأنه متعارف عليه وإنما قد يتوقف شكل الدولة على وجهة نظر معينة ومحدودة

بظروف أدت إلى ظهور شكل بعينه وحالت دون ظهور شكل غيره. ولكن يستند شكل الدولة على وجه العموم وفقاً لثلاثة معايير هى :

(١) الغاية أو الهدف من قيام الدولة.

(٢) كمال أو نقصان سيادة الدولة.

(٣) السلطة السياسية.

والأمر الأول وهو الخاص بالغاية أو هدف الدولة يدخل فيما يسمى بدراسة النظم السياسية وهى ليست محل دراستنا الآن. كما أن تصنيف الدول على أساس كمال أو نقصان السيادة يدخل فى إطار القانون الدولى والعلاقات الدولية، وهذا لا يمثل موضوعاً أساسياً من موضوعات دراستنا. ومن ثم فإننا سوف نعتمد فى دراستنا لأشكال الدول على نوع السلطة المطبقة، هل هى سلطة موحدة فى الدولة كلها أم أنها سلطات متعددة فى الدولة الواحدة.

الدولة البسيطة أو الموحدة والدولة الاتحادية :

تعتبر الدولة بسيطة أو موحدة عندما تباشر سلطات الحكم فيها بوساطة حكومة واحدة. أى أنه ليس بها سوى جهاز حكومى واحد، وكل الذين يعيشون على أرض اقليمها يعدون شعباً واحداً، كما أن حدودها الاقليمية واحدة، لأن سلطة الحكومة لابد وأن تغطى الاقليم كله.

ومن ثم فإن الدولة الموحدة تقوم على أساس أن معيار الحكم عليها يتوقف على «أن السلطة فيها تظهر لكل مواطن فى الدولة بنفس المظهر سواء من حيث سندها أو من حيث ممارستها[٦]. ويمكن أن نعثر على هذا الشكل من الدول فى مصر وجميع الدول العربية وفرنسا وانجلترا ودول أخرى كثيرة.

أماالدولة المركبة أو الاتحادية فهى التى تتألف من عدة وحدات تخضع

عادة لسلطة عليا واحدة وإن كانت كل منها تحتفظ ببعض المظاهر الرئيسية للاستقلال(٧).

وتنقسم الدول المركبة إلى دول «اتحاد شخصي» ودول الاتحاد التعاهدى، وهناك أيضاً دول «الاتحاد الحقيقي»، بالإضافة إلى دول (الاتحاد المركزي، ويتم الاتحاد الشخصي بين دولتين تحت رئاسة رئيس واحد، مع الاحتفاظ باستقلال كل منهما «أي كل من الدولتين)، هذا النوع من الاتحاد يعتبر أضعف أنواع الاتحادات.

والاتحاد التعاهدى أو الكونفدرالي يشبه الاتحاد الشخصي، وهو يقوم بين دول ذات سيادة بوساطة «عقد معاهدة بين الدول المشتركة في هذا الاتحاد» ولا يترتب على هذا الاتحاد في الغالب شخصية دولية جديدة، برغم نزول الدولة الداخلة فيه عن بعض اختصاصاتها الداخلية أو الخارجية حيث تقوم به هيئة مشتركة.

ويأتي بعد ذلك «الاتحاد الحقيقي» الذي تفقد فيه كل دولة شخصيتها الدولية وتصبح جزءاً من شخصية دولية جديدة هي دولته الاتحادية وإن بقيت كل دولة من دول الاتحاد مستقلة ومحتفظة بدستورها وحكومتها الداخلية.

والشكل الأخير هو الاتحاد المركزي «الفيدرالي»، الذي يتألف عادة من عدد من الولايات تندمج في وحدة مكونة شخصية دولية واحدة، وتحكم بواسطة دستور واحد فيدرالي، وهذا لا يمنع من احتفاظ كل منها بقدر يقل أو أو يزيد من الاختصاصات الداخلية سواء أكان ذلك في مجال التشريع أو غيره من المجالات.

إلا أن هذا الشكل للدولة أو ذاك إنما يعود في الأصل إلى حقيقة نشأة الدولة ذاتها وهذا ما سوف نتعرض له في الفصل التالي إنشاء الله.

الهوامـش

(١) د. عبدالحميد متولى وآخرون، القانون الدستورى والنظم الساسية، منشأة المعارف، اسكندرية، ص ص ٩٣-٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٤.

(٣) أنظر: د. عبدالكريم أحمد، أسس النظم السياسية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧١، الفصل الثانى.

(٤) بطرس غالى، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٥) أنظر: د، محمد فتح الله الخطيب، مرجع سابق، ص ٨.

(٦) د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، ص ٣٧.

(٧) د. عبدالكريم أحمد، أسس النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٨١.

الفصل التاسع

نظريات العقد الاجتماعي ونشأة الدولة

- تمهيد: «نظريات نشأة الدولة»
- النظريات الدينية
- النظريات التعاقدية
  * توماس هبز
  * جون لوك
  * جان جاك روسو
- النظريات ذات الطابع العلمى
  * نظرية القوة
  * نظرية التطور العائلي
  * النظرية الماركسية

نظريات نشاة الدولة :

يدور معظم حوار الفكر السياسى بالنسبة للدولة ونشأتها حول السلطة السياسية، ولم يتطرق هذا الحوار إلى عنصرى الدولة «الشعب» و «الاقليم» بالدرجة نفسها التى يتناول بها السلطة السياسية. فهناك شبه اتفاق على هذين العنصرين. أما العنصر الثالث والذى باكتماله يكتمل بناء الدولة فقد ثار حوله الجدل والحوار عبر تاريخ الفكر السياسى وحتى اليوم.

ولا يخلو حديث عن نشأة الدولة، فى جانب كبير منه من تناول السلطة السياسية لما تثيره من خلاف بين المفكرين والكتاب، ولا نجد مثل هذا الخلاف بين هؤلاء الكتاب حول الشعب والاقليم باعتبار أنهما واقعاً ملموساً ووضعاً قائماً بالفعل.

وثمة نظريات كثيرة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، لكل منها وجهة نظر تتمسك بها مستندة إلى فكرة معينة أو مبدأ معين يعطى أحد الجوانب أولوية على الآخر. وبرغم اختلاف النظريات وتباينها فإننا نستطيع أن نعرض لبعضها على النحو التالى:

أولاً: النظريات الدينية :

من الملاحظات التى يجب أن نضعها فى الاعتبار، أن تسمية هذه النظريات بالنظريات الدينية لا يعنى صدورها عن أحد الأديان السماوية، وإن قال بها بعض اتباع هذه الأديان. وإنما ترجع هذه النظريات – نشأة الدولة والسلطة – إلى إرادة أسمى وأجل من إرادة البشر أى إرادة إلهية عليا.

والدولة فى هذه النظريات هى من صنع الله والسلطة فيها هى سلطة الله. ومن ثم فإن الدولة ليست إحدى مؤسسات الإنسان وإنما هى نظام يسمو على نظم الإنسان لأنها من صنع قوة الله وإرادته. فهى فى هذا ناتجة عن إرادة

تفوق إرادة البشر، ومن ثم لا يتسنى لهؤلاء البشر أن ينشئوا ما هو فوق إرادتهم.

والنظريات الدينية تعتبر من أقدم النظريات التى تناولت نشأة الدولة والسلطة السياسية فى الفكر السياسى فقد سادت لدى كتاب السياسة تلك الآراء التى تؤكد على ضرورة وجود بعض المعتقدات المشتركة بين أعضاء المجتمع. وهم يستندون فى ذلك إلى دور المعتقدات الدينية فى الجماعات البدائية، وقد اتضح هذا الدور فى التراث الانثروبولوجى – فضلاً عن ذلك الدور المتزايد لتلك المعتقدات فى المجتمعات المستقرة والمدن السياسية وكذلك العصور الوسطى، وفى العصر الحديث.

وقد بدأ الأمر باعتبار أن الحاكم ليس من طبيعة البشر وإنما هو من طبيعة إلهية، ولذلك فقد اعتبر إله على الأرض. وتطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم من اختيار الله، فهو قد اختاره ليمارس بأسمه السلطة على الأرض، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم مختاراً بطريق غير مباشر من قبل الله.

وقد كان الحكام يعتبرون أنفسهم وكذلك يعتبرهم رعاياهم مخلوقين من مادة غير تلك التى خلق منها بقية البشر، فالملوك والحكام من طبيعة إلهية، أو هم أبناء للإله كما كان الأمر فى مصر والصين وفارس.

ومما لا شك فيه أن خلع هذا النوع من الألوهية على الحكام يجعله على درجة من القداسة بحيث تصبح سلطاته مقدسة أيضاً فلا يرقى إليه أى نقاش أو نقد أو مراجعة وظل حال الحكم تقريباً هكذا خلال مصر الفرعونية وغيرها من الحضارات القديمة وحتى ظهور المسيحية.

جاءت المسيحية بمبادئها – والتى سبق أن أشرنا إليها – لتنفى عن الحكام فكرة الأولهية ولكنهم يحكمون بمقتضى الحق الإلهى المقدس. ودخلت

المسيحية فى صراع كبير مع اباطرة الرومان إلى أن وجد أساس المصالحة بين المسيحية والأباطرة فى عبارة السيد المسيح «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

وبناء على تلك المصالحة ترك الأباطرة المسيحية ورجالها يمارسون دعوتهم ويقيمون شعائرهم، وترك رجال الدين المسيحيين السلطة الزمنية للأباطرة لا ينازعونهم إياها، بل ويدعون لدعم سلطانهم وتأييده.

وكان تبرير آباء الكنيسة لهذا الاتجاه، إن الله اختار لعباده حكاماً فوض إليهم حكم رعاياه. ومن ثم فقد وجب على الرعايا طاعة الحكام وإلا سيلقون دينونه، لأنهم يحكمون على أساس حق إلهى مقدس ووفقاً لمشيئة إلهية اختارتهم من بين البشر ليقوموا بهذه المهمة – مهمة الحكم – التى هى أساساً سلطة الله.

وبرغم هذا التطوير الذى نفى عن الحكام صفة الأولوهية، إلا أنه منحهم امتيازاً معترفاً به وهو أنهم بشر لهم سلطان من الله. وبالتالى أصبح الرعايا مجبرين – من واقع العقيدة – على الخضوع للحاكم والامتناع عن مراجعته وارجاء الأمر كله إلى الله الذى يستطيع وحدة محاسبة الحكام.

أدى هذا النوع من الاتفاق أو المصالحة بين رجال الدين المسيحى والأباطرة الرومان إلى قهر الشعوب، وظل الحال هكذا إلى أن بدأت الامبراطورية الرومانية فى الضعف والانهيار. وفى الوقت نفسه أصبحت الكنيسة أكبر مالكة للأرض فى أوربا، مما دعاها إلى التطلع إلى المشاركة فى الحكم. وعليه بدأت أفكار جديدة تسود مثل أن الحكام يستمدون سلطانهم من الله ولكنهم يمارسون هذا السلطان وفقاً لرضا الشعب المسيحى، وتحت إشراف وتوجيه الكنيسة وبعد موافقتها.

ومن ثم فقد أصبح لزاماً أن يختار المسيحيون بأنفسهم الحاكم الذى

يتولى أمرهم. وعلى هذا دخلت الكنيسة – بصفتها ممثلة المسيحية – الميدان مرة أخرى على أساس أنها لابد من أن تبارك اختيار الحاكم وتوافق عليه بصورة عملية تبدو فى قيامها بعمل بعض الطقوس الخاصة التى تعبر عن رضاها عن الحاكم فإذا ما خلع عن الحاكم هذا الرضا يجب ألا يتولى الحكم.

وفى ظل هذا الاتجاه الجديد لم يعد الحكام مطلقى السلطة، ولكن أصبح للكنيسة حق مساءلتهم وتنحيتهم. وبقيت هذه النظرية، نظرية الحكم وفقاً لحق إلهى غير مباشر سائدة حتى مطلع عصر النهضة.

ثانياً: النظريات التعاقدية:

تقف نظرية «العقد الاجتماعى» فى مقدمة النظريات الخاصة بنشأة الدولة من وجهة نظر كثير من كتاب وفلاسفة الفكر السياسى. بل إنهم يرجعون نمو التنظيم السياسى الحديث وسيادة مبادئ الديموقراطية الحديثة إلى هذه النظرية.

تقوم نظرية العقد الاجتماعى من حيث المبدأ على افتراضين: الأول هو ما يذكر أو يتناول حالة الفطرة الأولى، والثانى يدور حول فكرة العقد سواء أكان هذا العقد اجتماعى أو سياسى يتضح عن طريقة تكون المجتمع السياسى ونشأته. وقد يكون هذا العقد بين الحاكم والمحكومين فيسمى عقداً حكومياً.

ويفترض أصحاب نظرية العقد الاجتماعى أن حالة الفطرة هى حالة سابقة على تكون المجتمع السياسى. ويعتبر القانون الطبيعى هو الذى كان يقوم بعملية تنظيم المجتمع فى هذه المرحلة. ومن ثم فإن الكتاب يصفونها بأنها كانت مرحلة التوحش أو الوحشية، حيث ساد المجتع فى تلك الفترة القوة الفيزيقية التى تقهر من يتعرض لها أو يناهضها.

أما العقد الاجتماعى فقد تعددت وتباينت الآراء حوله، فمنهم من اعتبره حقيقة تاريخية يفسر الكتاب عن طريقها نشأة المجتمع، ومنهم من يعتبره،

عقداً أو اتفاقاً نشا بين الحكام والمحكومين، فضلاً عن اعتباره أساساً ملائماً لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحكام والمحكومين.

وجوهر نظرية العقد الاجتماعى إنما يدور حول تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للحاكم فى مقابل تمتعهم بما يوفره المجتمع السياسى لهم من امتيازات كالأمن والطمأنينة والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم.

لم تكن نظرية العقد الاجتماعى وليدة عصر معين أو مفكر بعينه وإنما هى وليدة الفكر الإنسانى. فإننا نعثر على أصولها الأولى فى الفكر الاغريقى عند الابيقوريين، الذين نادوا بالإخاء والمساواة بين الناس، وذهبوا إلى أن الفرد لا يعارض فى تلك القيود التى تفرض عليه من قبل أى حكم مادام هذا الحكم لمصلحته، وعلى هذا فهو دخل فى اتفاق مع الحاكم يلتزم فيه بالطاعة، ويلتزم الحاكم بتوفير الظروف التى تتطلبها رفاهية الفرد(٢).

ويمثل كل ما «توماس هبز» و «جون لوك» و «جان جاك روسو» أهم مفكرى نظرية العقد الاجتماعى، فقد تركوا لنا تراثاً فكرياً وسياسياً لا يستهان به بصدد هذه النظرية خاصة فى مجال التنظيم السياسى والاجتماعى للدولة الحديثة.

وبالرغم من ذلك فلم يكن «هبز ولوك وروسو» متفقين على الأفكار ذاتها وإنما كان «هبز» من دعاة الحكم الملكى المطلق، فى الوقت الذى كانت أفكار «جون لوك» القاعدة الأساسية التى قامت عليها المدرسة الفردية Individualism وكذلك المدرسة النفعية Utilitarianism التى انبثق ذلك النوع من التنظيم السياسى الذى تتبناه الرأسمالية. كما أن «روسو» قد وضع الأساس الفكرى والنظرى الذى انبثقت عنه غالبية الاتجاهات الديمقراطية الاجتماعية الحديثة.

أ- توماس هبز:

تبلورت نظرية هبز عن تنظيم المجتمع في مؤلفة الهام Leviathan أى «التنين أو العملاق» الذى وضعه ليدافع عن وجهة نظره فى حق الملك فى الحكم المطلق، فى مواجهة الدعوة إلى سيادة البرلمان إبان الحرب الأهلية التى نشبت بن الملك والبرلمان حينما طالب البرلمان بالتظلم من لستبداد أسرة ستيوارت فى انجلترا آنذاك.

وقد صور هبز حياة الناس قبل نشأة الدولة، على أنها كانت حالة صراع واقتتال. فلم يكن أحد يأمن على نفسه أو ماله وبالتالى كان شاغل الناس الأول المحافظة على أنفسهم والدفاع ضد هجمات المغيرين عليهم. فالقوة هنا هى سيدة الموقف وهى التى تستطيع أن تفرض إرادة صاحبها على هؤلاء الضعفاء أو أولئك الذين لا يتمتعون بقدر من القوة يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم. فالقوى هو الذى على حق فبقدر ما يتمتع به من قوة بقدر ما يكون له من حقوق. وتلك هى الحال التى كان عليها الناس قبل ظهور الدولة أونشأتها.

فالحالة كما صورها هبز هى أن الناس يعيشون فى حرب مستمرة، فكل واحد متربص بالآخر، والكل يخاف الكل، لا أمن ولا أمان. ومن ثم أخذ الناس فى البحث عن العيش فى سلام. ومن خلال بحثهم الدائم أو الدائب عن هذا السلام، أدركوا أنه لابد من أن يتنازل كل منهم عن ما يدعيه من حقوق. كان الباعث الأساسى على هذا التنازل هو الخوف الناجم من حالة الفطرة وأهوال القوة التى سادت فيها، وكانت حالة التنازل هذه هى أساس العقد الاجتماعى الذى تقوم على أساسه الدولة حيث تنازل الفرد ومن ثم الجماعة عن سائر الحقوق لشخص ثالث لا يعتبر طرفاً مؤثراً فى العقد وإنما هو أكبر مستفيد منه وفقاً لما يتخذه من اجراءات.

وكان هوبز متأثرا بتلك الفترة التى عاشتها انجلترا والتى تميزت بالقلاقل والاضطراب (١٥٨٨ - ١٦٧٩) وكان لها أثرها البالغ على تفكيره خاصة وأنه كان يعمل معلماً للأمير شارل (استيوارت) الذى أصبح ملكاً[٣]. وهذا كان له أثر على مطالبة هوبز وتأييده لسلطان الملك المطلق مع عدم إجازة محاسبته بوساطة الشعب.

ب - جون لوك:

يختلف لوك مع هوبز فى تصور حالة الفطرة الأولى، فبينما يرى هوبز أنها تقوم على القوة والعنف والقتال، يرى لوك أن الحرية والمساواة كانت تسود بين الأفراد إبان تلك الفترة. فكان الأفراد محكومون بوساطة «القانون الطبيعى» الذى كان يضبط علاقاتهم ببعضهم البعض وبالتالى يمنحهم حقوقاً ثابتة، ولكن هذه الحالة تميزت بعدم الاستقرار نظراً لغياب ذلك الشخص غير المتحيز الذى يقوم بحماية الأفراد. ومن هنا كانت الحاجة ماسة لقيام عقد بين هؤلاء نتج عنه ما عرف فيما بعد بالمجتمع السياسى. إذ تنازل الأفراد وبالتالى الجماعة عن جزء من حقوقهم، وليس عن حقوقهم كلها، إذ أن هناك من الحقوق ما لا يمكن التنازل عنه مثل «حق الملكية، حق الحياة، وحق الحرية الشخصية» وهذه الحقوق هى فى الواقع وجدت قبل قيام المجتمع السياسى، وعلى هذا فهى ليست من ايجاد ذلك المجتمع ومن ثم فليس للحاكم أو الدولة حق التدخل فيها أو الاقلال منها، بل إن واجب الحاكم والدولة حمايتها والحفاظ عليها.

والحاكم هنا ليس كذلك الحاكم عند هوبز وإنما هو عند لوك طرف فى العقد الاجتماعى ومسئول عن القيام بحماية الحقوق والحريات. فهو مقيد وملتزم بهذه الواجبات، وإن أخل بشروطها يصبح الشعب فى حل من طاعته.

ومن هذا نرى أن جون لوك دافع بنظريته هذه فى العقد الاجتماعى عن ثورة البرلمان الانجليزى ضد الملك فى عام ١٦٨٨، بل وأضفى عليه على الثورة – نوعاً من الشرعية عندما جعلها حق من حقوق الشعب.

ونظرية العقد الاجتماعى عند لوك لها جانبان، الأول: هو العقد الاجتماعى الذى ارتضاه الناس لتكوين المجتمع السياسى والثانى: عقد الحكم الذى اتفقوا فيه أو بمقتضاه أن يولوا أحدهم السلطة العليا. فنظرية لوك تضم عقدين وليس عقداً واحدا كما نجد عند هبز وكذلك روسو.

ونلاحظ أن الناس يتنازلون عند هوبز عن كل حقوقهم الطبيعية، أما لوك فهم لا يتنازلون إلا عن بعض الحقوق التى يترتب عليها تقييد سلطة الحاكم الذى لابد أن يحكم لصالح أغلبية أفراد المجتمع وفقاً لما يقررونه هم.

ويعتبر حق الملكية الخاصة من أهم الحقوق التى أولاها لوك أهمية فائقة، فلا يجب أن يتدخل أحد ولا حتى الحاكم أو الدولة فى هذا الحق بأية صورة من الصور. ومن ثم فقد جاءت نظرية لوك لتأكيد واجب الدولة والتزامها بحماية هذه الحقوق وخاصة حقوق الطبقة الوسطى Middle Class. هذا إلى جانب أن مبادئ نظرية لوك كانت بمثابة الأساس النظرى لمفهوم الديمقراطية ومذهب الحرية.

جان جاك روسو:

يدور جوهر نظرية روسو حول ايجاد نظام اجتماعى يستخدم السلطة الجماعية لحماية حقوق الفرد وحرياته وأملاكه، مع تبيان أن باستطاعة الفرد أن يعقد اتحاداً مع الآخرين، مع الاحتفاظ بحريته الشخصية، ومن ثم فقد كان تصوره لحالة الفطرة الأولى ينبثق من كونها حالة مثالية كان الفرد يتمتع خلالها بحياة أسعد من أى وقت آخر.

ولم يحاول الفرد – عند روسو – أن يحيا فى مجتمع إلا عندما تزايد

عدد السكان باطراد مما ادى به إلى التخلى عن حرياته بوساطة العقد الاجتماعى الذى كان قيد على حرياته، ويقول روسو فى هذا الصدد أن الإنسان ولد حراً ومع ذلك فهو الآن مكبل بالأغلال.

وذهب روسو مذهباً يختلف عن ذلك الذى ذهب إليه هبز. فقد رأى هبز أن حالة الفطرة كانت صراع وعنف ورأى لوك رأياً آخر - أشرنا إليه -، أما روسو فيرى أن الإنسان ولد حراً وكانت حالة الفطرة تلك تسودها المساواة الطبيعية حتى ظهور «الملكية الخاصة» حيث تسببت فى إحداث نوع من اللامساواة بين الأفراد.

ولقد سبق أن ذكرنا أن هبز يرى أن الأفراد يتنازلون عن جميع الحقوق ويرى لوك أنهم يتنازلون عن بعضها، كذلك يرى روسو أن الأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم، ولكن ليس لفرد بعينه أو أفراد معينين، وإنما يتنازل الأفراد لمجموعهم، أى أنهم يتنازلون لأنفسهم باعتبارهم كياناً جماعياً، فهم يتنازلون للإرادة الجماعية الناشئة عن العقد.

وعلى هذا فالسلطة السياسية التى تقوم بناء على هذا العقد ليست سلطة فرد أو أفراد معينين، وإنما هى سلطة الكل باعتبار أن صاحب السيادة والأفراد يشكلون كياناً واحداً يمثل السيادات الفردية. والحكومة بحكم هذا العقد ليست إلا خادمة أو على الأقل حارسة لهذه السيادة. وسلطتها نشأت عن توكيل الشعب لها. إذ أن الشعب عند روسو هو صاحب السلطة التشريعية، وسلطة الحكومة ما هى إلا سلطة تنفيذية، فهى لا تستطيع أن تصدر أى قانون وإنما الشعب هو الوحيد الذى له هذا الحق، فالقانون عند روسو يصدر عن الإرادة العامة.

ثالثا ـ النظريات ذات الطابع العلمى :

لا نعنى بالنظريات العلمية أو ذات الطابع العلمى، أنها نظريات صحيحة

أو مسلماً بها. ولكنا نعطيها هذا الاسم نظراً لكونها تتخذ المنهاج العلمى أساساً فى طريقة البحث. فعلميتها ترجع إلى استخدامها العقل والمنطق فى دراسة وقائع الحياة وربما يقع العقل فى أخطاء عندما يتناول تلك الوقائع والأحداث، بالدراسة والتحليل والتفسير.

وقصدنا هنا أن نتتبع تلك النظريات التى بحثت موضوع نشأة الدولة والسلطة على أسس من البحث مستخدمة المنهاج العلمى. والنظريات ذات هذا الطابع كثيرة ومتعددة، لن نتعرض لها جميعا وإنما سوف نعرض لبعضها.

١- نظرية القوة :

لم تستحوذ مسألة أو قضية عى الدراسات الخاصة بالمجتمع مثل مسألة «القوة»، إذ أن موضوع القوة Power والسلطة Authority كانتا محل جدل كبير بين الكتاب وخاصة فى الفكر السياسى الحديث.

وقد التفت العلماء إلى دراسة القوة السياسية Political Power والنظم السياسية، وعلى وجه الخصوص منذ أن بدا العلماء ينظرون إلى العمليات السياسية Political Processes – والعمليات الاقتصادية – على أنها مختلفة عن موقف البناء الاجتماعى، لتبرير الدراسة المنفصلة الخاصة لكل علم من العلوم الاجتماعية.

ولكن ما هى القوة؟ وفى محاولة لاجابتنا على هذا السؤال نلاحظ أن هذا المفهوم استخدم وعولج بطرق مختلفة عند العلماء، ولكن أبرز تعاريفها: هى مقدرة شخص أو أشخاص على فرض إرادتهم على الآخرين، وهى موضوع نادر أو هى مادة حية لدرجة أن البعض يحسب لها مجموعاً كلياً وأى زيادة فى القوة لإحدى الجماعات، إنما يعنى فقدانها بالنسبة لمجموعة أخرى.

وتعد الصفوة هى المدخل الأكثر قدم لمفهوم القوة، حيث تسيطر مجموعة أو جماعة صغيرة من الأفراد على مواقع السلطة وتحتكر عمليات صنع القرار.

إن نظرية نشوء الدولة على أساس القوة تدور حول افتراض أن الجماعات الإنسانية منذ نشأتها عاشت متصارعة، يسود بينها القتال والعنف، مما نتج عنه منتصر ومهزوم أو غالب ومغلوب. وعلى هذا فسيادة إرادة الغالب أمر لابد منه فى مثل هذه الحالة، ومن نتائج هذه السيادة إقامة نوع من السلطة على مختلف مناحى حياة الجماعة، فأساس قيام الدولة هنا هو كفرض إرادة الأقوى.

ونحن نجد لهذه النظرية جذور عميقة فى الفكر الإنسانى القديم – عند ثراسيماخوس، وبوليبيوس – وكذلك عند كثير من المفكرين المحدثين – مثل ديجى وجوفيينل – الذين أضافوا إلى القوة نوع من حكمة أحد الطرفين المتنازعين أو المتصارعين.

وأياً كان الحال – حال قوة فقط أو قوة وحكمة – فإن نتيجة الصراع تؤدى إلى قيام الطرفين – الغالب والمغلوب – بالعيش على رقعة واحدة من الأرض أو اقليم واحد يسيطر على مقدراته المنتصر أو الغالب وبذلك تقوم الدولة باكتمال عناصرها الأساسية وهى الأقليم والشعب والحاكم.

ب - نظرية التطور العائلى :

تتخذ هذه النظرية من نشأة الأسرة – وهى الخلية الاجتماعية الأولى – أساساً لنشأة الدولة. فقد بدأت الأسرة أو العائلة على أساس الانتماء إلى الأم، وتطورت بعد ذلك إلى مرحلة أخرى وهى التى صار إنتماء الأسرة فيها إلى الأب. والأسرة أو العائلة تتكون عادة من الأب والأم والأولاد سواء قل عددهم أو كثر. ثم تطور الحال بعد ذلك إلى تكون عدة أسر ومن هذا إلى

القبيلة المكونة من عدة عائلات حتى وصل التطور إلى التنظيم الحديث الذى يضم عدة عائلات فى شكل أو صورة أمة تكون الدولة.

وأصحاب هذه النظرية يعتبرون سيادة الوالد على أسرته وأبنائه هى اللبنة الأولى التى أنبثقت عنها السلطة السياسية وهذا ما نعثر عليه فى التراث القديم وخاصة عند ارسطو فى كتابه «السياسة» أن العائلة تنشأ أولاً ثم تتحد مع عدة عائلات بقصد اشباع وتوفير الحاجات التى لا يمكن للعائلة أن تنهض بها منفردة ومن ثم تتكون القرية. ومن اتحاد عدد من القرى تتكون الدولة. ومنذ عهد أرسطو وجدت هذه النظرية عدد من المؤيدين عبر مختلف العصور يرجعون قيام الدولة إلى سيطرة الأب على الأسرة.

إن هذه النظرية قد واجهت الكثير من النقد على أساس أنها تبدأ بداية غير صحيحة استناداً إلى أن الأسرة – لم تكن هى بداية الحياة الإنسانية وإنما مرت هذه الحياة بأطوار مختلفة قد لا تكون الأسرة هى الخلية الأولى فيها. ولكن بالرغم من الاحتجاج بهذه الحجة إلا أنه من المؤكد أن الأسرة تمثل أحد حلقات تطور الحياة الإنسانية والاجتماعية، وإن اختلفت سلطة الأب على العائلة عن السلطة السياسية فى الدولة.

جـ- النظرية الماركسية والدولة:

يعطى ماركس أهمية كبرى للمجتمع، ويعتقد أن المجتمع هو الذى يشكل الدولة ويقرر أو يحدد طبيعتها(٤) ولكن هل تتقابل نظرية الاشتراكية الماركسية Marxian Socialism على النحو الذى طورت به فى ألمانيا خلال القرن الثامن عشر، والذى زيدت به بعد ذلك فى روسيا فى النصف الأول من القرن العشرين مع ما يوحى به هذا المصطلح؟.

لقد انطلق ماركس من نظرية هيجل عن «فلسفة الحق philosophy of Right»(٥) وعلى الأخص فى مفهوم المجتمع البرجوازى Rourgeois Society

كما أن Lenin بدوره أضاف ... الذى أقامه ماركس ونظم المجتمع البرجوازى طبقاً لنظرية هيجل – والذى يمكن أن نسميه رابطة العلاقات الاقتصادية، أو مجتمع المصالح الاقتصادية Community of economic interests وكأنه شيئاً قد وقع اتفاقاً مع مسار جدل التاريخ dialectic of history حول جماعة القرابة Kin - group الأصلية والطبيعية، بقصد توفير سبلا أكثر وفرة للعيش مما كانت القرابة قادرة على توفيره، وتحقيق ذلك عن طريق نظام الملكية الخاصة وتجميع رأس المال Capital – ولكون وسائل توفير العيش متعددة فإن المجتمع البرجوازى أصبح تبعاً لذلك نسقاً متنوعاً لطبقات مختلفة، أو نظم، وقسمها ثلاثة أقسام هى طبقات النبلاء ورجال الدين والعامة فى بريطانيا "estates" ويفرق «هيجل» بين ثلاث من هذه الطبقات Classes : طبقة المشتغلين بالتعامل فى المنتجات المباشرة للطبقة وطبقة المشتغلين فى تصنيع هذه المنتجات والمشتغلين فى العمليات العامة للتوزيع، وطبقة المهتمين بحماية المصالح العامة للمجتمع ككل.

ومن خلال تتبع هيجل لتطور هذا النسق الطبقى، ذكر أن النسق ذاته فى عملية تطوره يتحول إلى ما يمكن أن نسميه أول أو أدنى أشكال «الدولة» يتم له ذلك عن طريق تطوير مجموعة من القوانين. وتمثل هذه القوانين، القواعد الحقيقية فقط للاجراءات الفعلية للمجتمع: وهى تتبع الخطوط التى يتخذها المسار الطبيعى للتطور الاجتماعى، والذى قد يكون طبيعياً وليس بالضرورة عادلاً، فهى تقوى وتجيز، النسق القائم للنظام، بأكثر مما ترتفع به أو تضبطه. ولكى يقوى نسق الطبقات أو النظم من نفسه – وهو ما يزال يحيل نفسه إلى شكل من أشكال الدولة – فإنه، فضلاً عن مجموعة القوانين هذه، يطور بوليساً منظماً يضفى به على النظام القائم شرعية وصلابة أكثر «فالقوانين والبوليس – هى أسس – وعهد المجتمع البرجوازى»(٦).

لقد بذل «هيجل» جهداً كبيراً فى كتابة «فلسفة الحق ليحذر من الخلط

بين «الدولة» و «المجتمع المدنى Civil Society» فهو اكد على ان المصالح المعينة لكل فرد تقع فى نطاق المجتمع المدنى وخارج المصلحة العامة المطلقة للدولة State بمفهومها الصحيح. بل أن «هيجل» يجعل مصلحة الدولة عامةومطلقة بالتعريف والتحديد. ولم يقصد أن المجتمع المدنى منفصل إلى حد ما عن الدولة فحسب، وإنما أكثر من ذلك، يكون مجتمع الدولة المدنى بدونه غير كامل. فالمجتمع المدنى - عند هيجل - أصغر من الدولة. ويصنف «هيجل» المجتمع تحت الدولة كنوع من التبعية أوكتابع لها، وهو فى ذلك على نقيض كونت Comte الذى صنف الدولة تحت المجتمع.

ولم ير «هيجل» أن ما هو سياسى Political وما هو اجتماعى Social يمكن أن يعيشا فى تجاور أو حتى فى تعارض، والمشكلة تصبح على هذا هى العلاقة بين السياسى وفصل العنصر الأساسى فى المجتمع المدنى. ولكن السؤال الهام يعتمد على أن الفصل الواضح بين الدولة والمجتمع لم يتشكل حتى النقد الماركسى الحاد لنظرية «هيجل»، عن «الدولة الحقة» أى (الدولة» فى شكلها المتطور الراشد التى تستطيع أن تبنى نسقاً من الأخلاق الاجتماعية أى المبنية على واقع الفكرة الأخلاقى Ethical idea»(٧).

وقد بدأ النقد الماركسى تحذيره المبكر مع الأخذ بنظرية «هيجل» السياسية فى مقالة له لم تظهر مطبوعة إلا بعد موته بعنوان Mritih der Heyelchen(٨) وبالرغم من النقد الصارم الذى وجهه «ماركس» لنظرية «هيجل» السياسية، فإن نظرية ماركس فى الأصل مستمدة من نظرية هيجل، فإذا ما حذفنا أو نحينا جانباً نظرية «هيجل» عن الدولة الحقة، فإنه يتبقى لدينا العناصر الأساسية أو الجوهرية للماركسية، التى وضع «لينين» طبيعة بناءها الذى يمكن تركيبه - فى كتابه «الدولة والثورة» - والذى يمكن إبراز أهم النقاط التى يحتويها فيما يأتى:

(أ) إن للمجتمع بالمعنى الاقتصادى له، يسوقه تصادم مصالحه المتعارضة إلى تكوين دولة، «وتبدو هذه الدولة فوق المجتمع»[٩]. وهى تجعل قوة للصدام معتدلة وتبقيها فى نطاق شكل من أشكال القانون والنظام»، ويربط المجتمع هذه الدولة بقوات عسكرية محترفة تحل محل التنظيم المسلح للشعب[١٠].

(ب) غير أنه طالما أن هذه الدولة نتاج للصدام، فإنها بالفعل وكأمر واقع، لا تزيد – ولا تقل – عن كونها أقوى المصالح المتصادمة، أى مصلحة الطبقة المستغلة بإدارة رأس المال المتجمع، وهكذا بدلاً من أن تضع دولة من هذا الطراز نفسها فوق المجتمع فإنها تنغمس فى تسيير المجتمع بحيث تسيطر عليها المصلحة السائدة فيه «لكونها بالفعل السيطرة المنظمة لأقوى طبقة، وهى طبقة الرأسماليين)، بقصد استغلال الطبقة المظلومة Oppressed Class[١١].

(جـ) تبقى الجمهورية الديمقراطية نفسها • بنظام التصويب العام universal suffarage فيها) وسيلة لسيطرة رأس المال. وهى ولا شك أحسن شكل سياسى ممكن للرأسمالية، إذ أنها تمكن القوة الفائقة لرأس المال من تأكيد ذاتها بطريق غير مباشر – إلا أنه أكثر فعالية عن طريق تأثير سوق الأوراق – المالية stock exchangs – على سياسة الحكومة[١٢].

(د) ومن ناحية أخرى فإن عملية التطور الاقتصادى، وهى توسع مدى عملياتها، وتزيد من عدد تنفيذييها excutives تميل بشكل متزايد إلى رفع البروليتاريا – ونعنى بها العمال اليدويين فى الصناعات الحضرية – إلى موقع الطبقة الأقوى، التى يربطها وشائج القربى والتى تنتظم متماسكة فى اتحاداتها. وهكذا فبرغم «أن الجمهورية الديمقراطية هى أحسن الأشكال السياسية الممكنة للرأسمالية "Capitalism"[١٣] فإنها فى الوقت نفسه أحسن أشكال الدولة بالنسبة للبروليتاريا فى ظل الرأسمالية،

طالما أن هذه الدولة تعطى أعضاء طبقة البروليتاريا أفضل فرصة لتنظيم أنفسهم من أجل الأهداف السياسية.

(هـ) وعندما تصبح البروليتاريا الحضرية المنظمة على هذا النحو، «الطبقة الأقوى» وتعى قوتها هذه، فإنها ستستولى على الدولة من الرأسمالية بالثورة واستخدام القوة، كما فعلت الرأسمالية فى أيامها عندما استولت على الدولة من مصالح وطبقات المجتمع الأخرى بنفس المنهاج والوسيلة. فالأمر كله أمر صدام. فالصدام والتطاحن هو عملية التاريخ ونتائجه حتمية وصحيحة.

ومن ثم فإن (لبينين) قام بتحليل العملية التاريخية وتفسير الماضى. بيد أن التاريخ لا يتوقف، وينساب الماضى إلى الحاضر والمستقبل. و «لينين» لا يرى أن الدولة – أى دولة البروليتاريا – ستدوم، فالبروليتاريا سوف تبقى على الدولة إلى وقت محدد ... فهى سوف تبقى على الدولة من أجل هدفان ضروريان انتقاليين فى الوقت نفسه هما :

الأول: قهر الطبقة الرأسمالية.

الثانى: قيادة أشباه البروليتاريا (من الفلاحين والطبقات الدنيا من الطبقات الوسطى) عبر طريق إعادة البناء.

وإذا ما تحقق هذان الهدفان، فإن الدولة – بما فى ذلك دولة البروليتاريا، التى ستكون عندئذ، قد انجزت عملها وأدت مهمتها – سوف تضمحل أوتتلاشى ولن تكون هناك طبقات فى العصر الجديد، وطالما أن الدولة بطبيعتها كيان قائم على طبقة «سواء كانت هذه أم تلك)، فلن تكون هناك دولة. ولن يكون هناك إلا المجتمع، أو الجماعة الشيوعية أى مجتمع شيوعى communist society خلو من الطبقات classless society أو متحرر من أى ظل «للقوة» أو العنف، حيث يكون الجميع فيه معتادين على مراعاة الشروط

الأولية للوجود الاجتماعى Elementary conditions of social existance دون عنف ودن خضوع وهكذا تكون دولة البروليتاريا، أى الدولة الاشتراكية مجرد مرحلة.

على هذا فإن اكتمال التاريخ على أفق المستقبل - من وجهة النظر الماركسية - هو اضمحلال الدولة، حتى فى شكلها الاشتراكى، ثم ظهور مجتمع لا طبقى لا يزعجه الصدام أو الصراع وإنما يشد أواصره الانسجام التلقائى لشيوعية طبيعية وغير مفروضة. فنهاية الاشتراكية على هذا هى إنهاء الاشتراكية (إذ تفترض سلفاً وجود الدولة). وإقامة حكم دائم مكانها (وإن كان ذلك بنفس وسائلها) من المجتمع النقى فى ظل أسلوب الشيوعية.

وانطلاقا من هذا الفكر الذى لم يجد له مكانا فى الواقع كما تخيله ماركس دأبت هذه النظم على تربية النشئ سياسيا فيما اطلق عليه العلماء «التنشئة السياسية والمشاركة السياسية» التى تبدأ فى الغالب بعمليات التنشئة، والتى سوف نلقى عليها الضوء فى الفصلين الآتيين.

الهوامش

(١) أنظر دراسة عامة عن الدولة فى النظرية والتطبيق فى :

H. J. Laski, The state in Theory and Practice, London, 1967.

(٢) د. عبدالكريم أحمد، مرجع سابق، ص ٥٧، نقلاً عن :

J. Locke: "Elements of Political Science". London, 1942.

(٣) أنظر: تفصيل ذلك فى د. يحيى الجمل، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٤) أنظر علاقة الدولة بالمجتمع من وجهة نظر ماركس فى :

Geoges Bulandier, Political Anthrpology, C. Trans. by A. M. Sheridan Smith), London: Allen Lone The Penguin Press, 1970, p. 127.

(٥) أنظر :

F. W. Hegel, Philosophy of Rieght, trans, by T. M. Know,k Oxford: Clarendon Press, 1942.

(1) E. Barker, Principles of Social and Political Theory, Oxford univ. London, 1967, pp. 100 - 3.

(6) lenin, Selected words, moscow, 1971, p. 267.

(7) Runciman, op. cit., p. 32.

(8) Lenin, op. cit., p. 267.

(9) Ibid., p. 267.

(10) Ibid.,'p. 271.

(11) Ibid., p. 272.

(12) ibid., p. 276.

الفصل العاشر

التنشئة السياسية

تمهيـــد:

على الرغم من أن الاهتمام بدراسة ما أصطلح على تسميته «بالتنشئة» ليس وليد الفكر الحديث - فقد اهتم أفلاطون وأرسطوا ومفكرى العلوم الاجتماعية من بعدهما بموضوعات نستطيع أن ندرجها تحت موضوع التنشئة بالمعنى الحديث للمصطلح - إلا أن استخدام المصطلح Socialization بالمعنى المتداول به فى العلوم الاجتماعية الآن يرجع إلى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن العشرين. ففى عام ١٩٤٠ استخدم كل من «أوجبرن» و «نيمكوف» مصطلح التنشئة فى كتابهما «علم الاجتماع». وزاد تداول الكلمة وبدأت تشق طريقها من خلال بحوث ومؤلفات علماء النفس والاجتماع والسياسة. ومن خلال تزايد وانتشار استخدام هذا المصطلح الجديد، بدأ مصطلح التعليم Education يخبو بريقه القديم ويقل استخدامه، فقد أزاغ المصطلح الجديد مصطلح التعليم ليحل محله فى دراسات العلوم الاجتماعية، أو تلك العلوم التى تتخذ من الإنسان وسلوكه ميداناً للدراسة والبحث.

وعى هذا فقد يتبادر إلى الذهن سؤال: هل هذا يعنى أن مصطلح أو كلمة «تعليم Education» لم تعد مؤدية لغرض الباحثين فى التعبير عن مجالات اهتمامهم؟ وفى محاولة الإجابة على مثل هذا السؤال نقول: إن كلاٍ المصطلحين على ما نعتقد متشابهان، كما أن كلاً منهما يمكن أن يعبر عن تلك العملية الاجتماعية التى يسير خلالها الإنسان منذ مولده وحتى يأخذ مكانه كعضو يشغل دوراً محدداً وسط الجماعة البشرية التى يشب فى أحضانها. إلا أن التحول من استجدام كلمة «تعليم» إلى استخدام كلمة «تنشئة» يعد نقله هامة وأساسية فى المنظور لا يمكن التغافل عنها، لأنها تواكب التطور العلمى الذى صاحب التغير الاجتماعى عبر عصور الفكر المختلفة. فهذه النقلة تعبر فى المقام الأول عن انتقال من المنظور المعيارى إلى منظور

الملاحظ المستقل. أى أنه بتعبير آخر انتقال من الفيلسوف الأخلاقى – على حد قول K. Danziger – إلى العالم الاجتماعى[١]. وعلى هذا نستطيع القول أنه إذا كانت كلمة «تعليم» تعنى عند الفلاسفة الاجتماعيين، القيمة والأهداف والوسائل، فإن كلمة «تنشئة» تعنى عند علماء العلوم الاجتماعية المعاصرين، البحث عن الكيفية التى يمكن أن تكون بها هذه المفاهيم فعالة. ولذا فإن دراسة التنشئة تستبعد أو تنحى جانباً علاقة الفرد بأى نظام أخلاقى غير قائم أو متمثل فى الوجود الفعلى للمعايير الاجتماعية والقيم الثقافية. فالانتقال من استخدام مصطلح التعليم إلى استخدام مصطلح التنشئة يماثل ذلك الانتقال أوالتغير فى الدراسات الاجتماعية من «الفلسفة الاجتماعية» إلى «العلوم الاجتماعية الوضعية»[٢]. وقد أخذت دراسات التنشئة فى التزايد والانتشار حتى أصبحت تشكل الآن ميداناً واسعاً للبحث يتميز بكيان نظرى مستـــقل. إذ أن دراسة عملية مشاركة الفرد كعضو فى مجتمع البالغين يعتبر موضوعاً لدراسة واقعية لها مصادرها ومشاكلها النظرية فى علمى النفس والاجتماع، وحديثاً علم السياسة. وهذا يؤدى بنا إلى القول بأن ميداناً للدراسة كهذا لابد وأن تكون له أصوله التاريخية، من حيث أن مجال هذه الدراسة ليس وليد الفكر الحديث، وإنما ترجع أصوله إلى البدايات الأولى أو الكلاسيكية للفكر الإنسانى. ونستطيع أن نتبين ذلك بيسر من محاولات التأكيد الدائمة على مرونة وتأرجح إستجابة الإنسان للمواقف الاجتماعية المختلفة أو المتشابهة. فضلاً عن محاولات إنكار أو تناسى وجود التغيرات البنائية التى لا يمكن مقاومتها فى تطور الإنسان.

وتحظى التنشئة اليوم باهتمام الباحثين فى مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة، ولكننا لن نحفل هنا بالتنشئة كموضوع عام، وإنما يهمنا فى المقام الأول «التنشئة السياسية Political Socialization» وخاصة علاقة الشخصية بالتنشئة، إذ أن دراسة الشخصية التسلطية – على سبيل المثال –، فضلاً عن

دراسة الطابع التسلطى، لم تكن نتيجة للدراسة الأكاديمية الخالصة، وإنما كانت نتيجة لمصلحة سياسية فى المقام الأول.

تعتبر التنشئة السياسية موضوعاً أساسياً من موضوعات علم الاجتماع السياسى، إذ أن جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد فى تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد التى تسود المجتمع، والتى تطبع سلوك أعضاء المجتمع بطابع معين يميزه عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى. وهى كذلك توحد بين مشاعر واتجاهات أعضاءالمجتمع نحو تحقيق أهداف معينة. وقد لا يختلف ذلك كثيراً عما تتضمنه فكرة الثقافة. ولا يتأتى للانسان أن يصل إلى هذا الفهم المشترك بمجرد ولادته، ولكنه يصل إليه عن طريق عملية طويلة وممتدة منذ الولادة وحتى يحتل مكانه ويشغل دوراً معيناً فى نظام اجتماعى معين. فالعملية تقترب من الاكتساب أكثر منها أى شىء آخر، أى تأتى بوساطة ما يسميه علماء الاجتماع بالتنشئة الاجتماعية. وهى تعنى أن الأفراد يكتسبون من خلال عملية التنشئة هذه، المعارف والمهارات والخبرات والقدرات التى تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين فى مجتمعاتهم. وتعتبر مرحلة الطفولة هى الفترة الحاسمة فى حياة الإنسان، حيث يبدأ الطفل فى اكتساب الخبرات من واقع الحياة الاجتماعية أو من الوسط الاجتماعى الذى يحيا فيه.

وعملية التنشئة تعنى: ماذا يتعلم الإنسان ومتى وكيف؟ وما نتائج هذه العملية بالنسبة له؟ وثمة عدد من الموجهات الثقافية تقود دراسة التنشئة بوجه عام مثل دراسة التحولات الثقافية المتتابعة بين الأجيال، أو عملية التدريب والإعداد للمشاركة الاجتماعية وما إلى ذلك من عمليات. ولكن عملية التنشئة تتخذ فى الواقع مضموناً فردياً أو شخصياً أكثر منه عاماً. فالمضمون العام يظهر واضحاً فيما نسميه بالتنشئة السياسية، حيث يتم من خلال هذه العملية تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة.

وهذا التحول من الخاص إلى العام يشكل موضوعا ذا أهمية عند علماء النفس بصفة خاصة، ويظهر ذلك فى التساؤلات التى يطرحونها عن كيف يستخدم الفرد سواء بوعى أو بغير وعى المضامين السياسية، أو كيف ينغمس فى ميدان العمل السياسى، ويتحرر من التوترات والدافع الشخصى؟ أما عالم الاجتماعى السياسى فيركز اهتمامه هنا حول العلاقة بين أنماط شخصية معينة والبناء الاجتماعى الذى يحتوى هذه الشخصية، ومن ثم فهو يهتم – أى عالم الاجتماع السياسى – فى المقام الأول بمعرفة رد فعل هذه الأنماط على النسق السياسى. وعملية التنشئة تهدف من الناحية الاجتماعية إلى تكييف الأفراد مع البناء المعيارى للمجتمع فهى من هذه الناحية عملية تدريب للطفل على المشاركة الاجتماعية. وتنبثق نقطة الانطلاق نحو هذا الهدف من جعل الأفراد يشغلون دوراً نظامياً من الأدوار التى تكون النظام الاجتماعى.

ويرى البعض فى نطاق هذا المنظور أن التنشئة الاجتماعية هى أحد العوامل المساعدة للعملية الاجتماعية الأوسع على نطاق المجتمع ككل. وفى كلمات أخرى تكون العلاقة بين التنشئة الاجتماعية ومطالب الدور أكثر تعقيداً، إذ أن عملية التنشئة ككل هى تصور لكيفية ملاءمة الشخص لحاجات المجتمع. وعلى هذا فإن عملية التنشئة تقوم بدور أكثر من هام فى التنسيق وخلق الظروف الملائمة بين الدور والحاجات.

ومن خلال هذا السياق الاجتماعى تظهر الشخصية والبناء الاجتماعى علي أنهما نسقان منفصلان، نظراً لاختلاف – أو تناقص – حاجات كل منهما. ولذلك فإن عملية التنشئة الاجتماعية تعمل عى خلق الظروف الملائمة بين الإثنين. وعملية التنشئة – من وجهة نظر علم الاجتماع السياسى – بما تقدمه وما تقوم به من دور تدريبى هام تشكل سلوك الفرد وفقاً لاهتمامات المجتمع. وعلى هذا فإن وجهة النظر هذه تركز على مراكز

معينة للتنشئة كالأسرة والمدرسة وجماعة النظراء والمصنع إلى آخر ما يمكن أن يندرج تحت مثل هذه الجماعات، حيث يفترض التواجد فى مثل هذه الجماعات نوعاً من الصراع والتغير كما يحدث فى أى نسق اجتماعى آخر.

التنشئة السياسية:

تعتبر دراسة التنشئة الاجتماعية على وجه العموم أحد موجهات دراسة التنشئة السياسية، حيث يكون السلوك السياسى للأفراد أحد نتائج التنشئة الاجتماعية وما تتضمنه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يبنون عالمهم السياسي وكيف يختارونه - إن كان هناك مجال للاختيار - من بين الأبنية والأنساق الاجتماعية القائمة فى المجتمع والتى تبدو مسايرة للتغير الاجتماعى، ومن خلال ذلك تخلق اتجاهات اجتماعية جديدة فى المجتمع، يترتب عليها بالتالى نتائج سياسية قد تؤثر فى النظام السياسى القائم. وعلى هذا فمن الأهمية بمكان أن نضع فى الاعتبار الأسس والموجهات الاجتماعية للسياسة، وهذا يتطلب بدوره أن يكون هناك مفهوم واضح لعملية التنشئة السياسية من الناحية البنائية للمجتمعات المختلفة على الأقل. ففى كل مجتمع أكثر من مؤسسة تشترك جميعاً كل بنصيب في عملية التنشئة، ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال.

- الأسرة.
- المدرسة والمؤسسات التعليمية على اختلافها.
- الموقع الذى يشغله الفرد فى العمل.
- المحيط السياسي وما يتضمنه من سلوك يتشكل بوساطة الجماعات والأحزاب السياسية وعمليات الانتخاب والروابط المهنية والطوعية. هذا فضلاً عن وسائل الاتصال الجماهيرى ونفوذ الأشخاص وجماعات الأنداد وما إلى ذلك. وبالرغم من أن هذه المؤسسات وما ينتج عنها من نشاطات

تعتبر العوامل الرئيسية والهامة فى التنشئة السياسية، إلا أنها لا تعبر بوضوح عن أهم مشكلات التنشئة السياسية. إلا أننا إذا ما حاولنا معرفة مضمون التنشئة السياسية عن طريق دراسة هذه العوامل، نلاحظ أنها لا تساعدنا كثيراً، برغم أن هذه المشكلة تعتبر من أهم موضوعات البحث عند عالم الاجتماع السياسى. والأكثر أهمية من ذلك بالنسبة للباحث فى علم الاجتماع السياسى. هو الوصول إلى كيفية تشكيل الاتجاهات والآراء والأفكار. أو بلغة أخرىٍ كيف يوجه السلوك السياسى لشخص ما، وهذا هو جوهر القضية(٣). وذلك بالإضافة إلى أن أحد القضايا الهامة عند عالم الاجتماع السياسى تكمن – كما سبق أن أشرنا – فى بحث العلاقة بين عمليات التنشئة وبين الآثار التى تنجم عن السلوك السياسى الجماهيرى وأثرها على السياسة الحكومية والاستقرار السياسى. وهنا تكمن صعوبة فحص هذه العلاقة، نظراً لما يحيط عمل البيروقراطية الحكومية فى غالبية المجتمعات من سرية ومسئولية تحولَ دون وصول الباحثين إلى الحقيقية.

إن أول مرحلة من مراحل التنشئة تقوم بها الأسرة أو جماعة الأقرباء. وفى هذه المرحلة يبدأ الطفل فى تعلم اللغة وبعض أنماط السلوك. ومن خلال هذه العملية الأولية تأخذ التنشئة السياسية مكانها فى سلوك الطفل، بل إن ما يتعلمه الطفل فى تلك الفترة قد يتحول إلى ما هو سياسى أو قد يندمج فيه على الأقل، وتستطيع أن نتبين ذلك بوضوح فى تلك المجتمعات التى لا يبدو فيها التمايز الاجتماعى واضحاً أو قد يتلاشى، فنجد نسق القرابة أو العائلة مندمجاً فى النسق السياسى. ولقد فحص «ليفين» السلطة واتجاهات الأفراد نحوها فى قبيلتين (النوير والجوزى) فوجد تبايناً لافتاً للنظر فى اتجاهات الأفراد نحو السلطة فى القبيلتين(٤). فالنوير كانوا معارضين لهؤلاء الذين يشغلون مواقع السلطة، أما أفراد قبيلة الجوزى فلا يعارضون. وقد برر

الباحث هذه الاختلافات فى سلوك أفراد القبيلتين نحو السلطة بقوله: إن هذا إنما يعود إلى أسس التنشئة عند القبيلتين حيث يتعود الناشئة فى الجوزى من خلال الأسرة أو القبيلة الاذعان للسلطة من واقع القيم السائدة فى مجتمعهم، أما النوير فيعارضون السلطة لما يسود بينهم من عداوات دموية يتعلمها الناشئة أيضاً خلال نموهم فى أحضان القبيلة(٥) .

وتكون التنشئة الاجتماعية فى مثل هذه المجتمعات شبه مباشرة لارتباطها بالنظام الاجتماعى السائد والقيم السائدة والتى يقوم على أساسها البناء الاجتماعى، فثمة اندماج بين التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية. ليس هناك فصل حاد أو تمايز واضح فى مثل هذه المجتمعات بين المكانة الاجتماعية وبين المكانة السياسية، إذ غالباً ما يكون الشخص المتمتع بمكانة اجتماعية عالية، يتمتع بمكانة سياسية عالية أيضاً.

وتبدو العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والسلوك السياسى فى المجتمعات الصناعية أو المتقدمة أكثر وضوحاً وتمايزاً، وهى فى كثير من الاحيان غير موجهة، نظراً لسيادة القيم الفردية فى تلك المجتمعات(٦)، ويتضاءل دور الأسرة بشكل واضح، ومن ثم فإن تأثير الأسرة على السلوك السياسى لأعضائها محدود إن لم يكن غير واضح. وفى غالبية الأحوال يكون الانتماد الطبقى هو المحدد الأول للانتماء السياسى، حيث تمثل الطبقة الاجتماعية المصلحة المشتركة بين أعضائها، وعلى هذا قد ينحصر الصراع فى هذه الحالة فى النطاق الداخلى للطبقة وقليلاً ما يخرج عن نطاقها، إلا إذا كان الصراع من أجل مصلحة مشتركة وفى مواجهة طبقات أخرى فى المجتمع. والسلوك السياسى هنا يكون سلوكاً جماعياً وليس فردياً، إذ ينحصر الأخير فى الصراع حول مناصب القيادة داخل الطبقة.

وينشأ الطفل فى المجتمع الصناعى عادة بين أحضان الأسرة والأقرباء والجيران، ويكون مع كل هؤلاء علاقات ويتفاعل معهم مما يؤدى إلى المامه بقيمهم وسلوكهم خلال سنوات التكوين هذه فى حياة الفرد. وخلال هذه الفترة أيضاً تبدأ الذات السياسية Political Self – كما يقول علماء النفس – فى التشكيل والتكون. فيبدأ الفرد فى التطلع إلى القادة السياسيين ويحاول معرفة الاتجاهات السياسية، وكذلك الجماعات السياسية التى قد يجد نفسه عضواً فى إحداها أو زميلاً أو صديقاً لبعض هؤلاء الذين يقودون أو ينتمون إلى جماعات أو أحزاب سياسية. ومن ثم فقد يندمج فى إحدى هذه الجماعات أوالأحزاب، وبالتالى يصبح عضواً فى المجتمع السياسى، فضلاً عن أنه فى سن معينة يمارس حقوقاً معينة تعرف بحقوق المواطن السياسية.

ويبدأ الفرد فى الانضمام إلى جماعات إجتماعية معينة فى سن مبكرة كالطبقة الاجتماعية أو جماعة دينية أو ثقافية وما إلى ذلك من جماعات قد يكون لها على نحو أو آخر نشاط يمس من قريب أو بعيد الكيان السياسى للمجتمع. فالطفل يبدأ منذ سن السابعة تقريباً فى الاهتمام بالنظم الرسمية للتنشئة فى المدرسة وقد يحاول الانضمام إليها أو ممارسة النشاط فيها، بحيث يكون اهتمامه مركزاً عليها أكثر من الأسرة. ولذلك يصبح الطفل أكثر اتصالاً وتفاعلاً مع النظم الاجتماعية التى تختلف فيها الأدوار وتتمايز أكثر منها فى الأسرة، حيث تكون سلطة المدرس أقرب إلى السلطة السياسية من سلطة الوالدين فى الأسرة. ويتعلم الطفل التعود على طاعة المدرس الذى يتشابه دوره مع دور السلطة السياسية التى يخضع لها الأفراد. ويكون للموضوعات الدراسية التى يتلقاها الطفل فى المدرسة أثر كبير فى هذا السلوك ويحاول أن يتمثل هؤلاء الأشخاص العظماء فى تاريخ مجتمعه وبالتالى تنمو فيه الرغبة فى أن يكون مواطناً صالحاً.

ومن هنا تصبح المدرسة ذات أهمية خاصة فى عملية التنشئة السياسية،

حيث ينمو الاهتمام بالسياسة فى تلك المرحله من واقع تجربه الطفل وتفاعله مع النظم القائمة فى المجتمع والمدرسة، فضلاً عن ما يتلقاه من موضوعات دراسية تساعد في توجيهه وتكوين الاتجاهات السياسية والاجتماعية لديه.

التنشئة السياسية والشخصية:

إن دراسة الشخصية وبناؤها من الموضوعات المحورية فى علم النفس، سواء أكانت الدراسة تدور حول القضايا العامة أو حول قضايا خاصة. فبناء الشخصية يمثل مركزاً هاماً فى دراسة السلوك الفردى أو الجمعى، وإن كانت الثانية تدخل فى نطاق علم النفس الاجتماعى، فهى من وجهة نظرنا الأهم - عند عالم الاجتماع السياسى - حيث أن الفرد لا يسلك وحيداً أو منعزلاً عن الجماعة التى يعيش فيها، ومن واقع القيم والعادات والتقاليد والثقافة التى ينشأ فى أحضانها.

وفكرة الشخصية برغم الدراسات العديدة التى قامت وتقوم حولها فكرة غاية فى الصعوبة، إذا ما حاولنا صياغة تعريف لها. فقد فشل علماء النفس والاجتماع والسياسة فى الاتفاق حول تعريف محدد لها يقبله الجميع، أو على الأقل الغالبية منهم. فقد أعطى «البيورت» - على سبيل المثال - فى بحثه عن الشخصية حوالى خمسين تعريف لها[٦]. ومن ثم فإن الشخصية تبدو وكأنها مرتبطة بالفرد ذاته وبسلوكه الصادر عن استجاباته المختلفة للبيئة والمحيط الخارجى الذى حوله.

ولاتمثل فكرة الشخصية اهتماماً خاصاً لدينا هنا إلا من حيث ارتباطها بفكرة التنشئة، وانعكاس ذلك على النسق السياسى. فالشخصية السياسية ذات الاتجاه التسلطى لا شك تمثل موضوعاً أساسياً من موضوعات اهتمام هذه الدراسة، حيث تتسم هذه الشخصية بالاتجاه القوى نحو السلطة. وعلى

النقيض من ذلك نجد أن الشخصية المتدنية أو تلك التى تميل إلى الاذعان أو الخضوع تحمل شعوراً عدائياً نحو من يعلونها، ولذلك فهى تأخذ موقفاً دفاعياً – وإن كان عن طريق الطاعة – قوياً. كما أن الأقليات من الجماعات الصغيرة تبحث دائماً عن مخرج لها يقوى من موقفها تجاه السلطة مثل السيطرة على بعض وسائل الانتاج أو وسائل الاعلام كما يحدث فى المجتمع الأمريكى أو المجتمعات الغربية بالنسبة لليهود. وقد تكون عملية التنشئة هى ذاتها خالقة الشخصية التسلطية، وذلك عندما يكون الوالدان صارمين فى تنفيذ أو فى ممارسة سلطانهما على الطفل إمعاناً فى إجباره على الالتزام والطاعة والاذعان، ومن ثم ففى هذه الحالة تفسر الأدوار فى نطاق الأسرة بلغة السيطرة والطاعة. وكثيراً ما تستخدم القوة فى الحصول على الاذعان وتأكيد سلطة الوالدين. ولذلك فقد ينمو مع الطفل شعور بالعداء للسلطة أو حب التسلط تشبهاً بوالديه. وقد تصبح هذه هى البداية فى عملية التنشئة لتكوين ما يسمى بالشخصية العدوانية التسلطية تجاه الآخرين.

وفى ضوء ما سبق نستطيع القول بأن عملية التنشئة تقدم لنا نمطاً معيناً من الشخصية، ولكن العلاقة بين الشخصية والنسق السياسى ميدان أوسع وأعم؛ إذ أن التباين والاختلاف بين الأشخاص يؤدى إلى صعوبة سبرغور تلك العلاقة. هذا فضلاً عن الاختلافات المتعارف عليها بين المجتمعات سواء أكانت حضرية أو قروية أو حتى مجتمعات بدائية. فكل من هذه المجتمعات يتخذ منهاجاً فى التنشئة قد يختلف فى كثير أو قليل عن المجتمعات الأخرى، نظراً لما يسود كل من هذه المجتمعات من عادات وتقاليد مرعية وثقافة ذات طابع معين وما إلى ذلك، مما يؤدى إلى صعوبة الوصول إلى تعميم أو قانون حول علاقة التنشئة والشخصية بالنسق السياسى. وبالرغم من ذلك نستطيع القول بأن نمط التنشئة فى مجتمع من المجتمعات ينعكس بطريقة أو بأخرى على البناء السياسى وخاصة فى المجتمعات البدائية لما بين الأدوار من تداخل فى تلك المجتمعات، بينما قد لا يكون

ذلك مطابقاً تماماً لما يحدث في المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات الأكثر تعقيداً. ذلك لأن العلاقة بين الأسرة والكيان السياسى ككل تتم عن طريق الكثير من النظم التى قد تتداخل أدوارها أو قد يكمل بعضها أدوار البعض الآخر.

إن الشخصية عند بعض علماء النفس إنما تقوم على ظواهر سيكولوجية فى المقام الأول، استناداً إلى ذلك التمايز بين الأفراد والذى يطبع كل منها بطابع معين، أو بخصائص أو صفات معينة، ومن هذه السلوك السياسى للأفراد. حيث يلتفت الباحثون إلى تلك السمات التى قد يتقاسمها الأفراد بدرجات متفاوتة فى قطاعات كبيرة من المجتمع(٧). كما أن بعض الدراسات تناولت الشخصية السياسية وقامت بتنميطها. إلا أن الاتفاق حول طبيعة هذه الشخصية لا يزال محل اختلاف، حيث ركز بعض الباحثين اهتمامهم حول نمط معين كالشخصية التسلطية أو الشخصية الاستسلامية، واهتم البعض الآخر بنماذج الشخصية على وجه العموم وقد قدم «لا سويل» عدداً من النماذج منها - على سبيل المثال - الداعية السياسى والمدير السياسى الذى يجيد فن التنظيم واستخدام المواقع، ثم المنظر السياسى الذى يجيد المناورة بالأفكار وإقناع الجماهير بها(٨). هذا بالإضافة إلى تصنيف «ريسمان» للشخصية والذى وضعه على أساس ثلاثة أنماط:

الأول: يرتبط بذلك الشخص الذى يوجه عادة عن طريق التقليد، وهذه الشخصية فى العادة يعوزها أى مفهوم سياسى.

الثانى: يرتبط بذلك الشخص الموجه داخلياً، أى الذى تنبثق منه اتجاهاته السياسية من مرحلة الطفولة، ومن أهم صفاته أنه لا يستجيب للمؤثرات الوقتية.

الثالث: يرتبط بذلك الشخص الذى يديره أو يوجهه الآخرون، وهو فى العادة يوجه عن طريق المؤثرات المؤقتة أو التى قد تطرأ فى حينها(٩).

ولكن «أدورنو» يعتبر إلى حد كبير أفضل من صنف الشخصية التسلطية Authoritarian Personality، وذلك بوضع مجموعة من الصفات أوالخصائص السلوكية لهذه الشخصية نورد أهمها فيما يأتي:

١- الميل للسيطرة على الخاضعين.

٢- الميل للتميز والاستعلاء.

٣- الحساسية الفائقة تجاه علاقات القوة.

٤- الميل إلى تصور العالم على هيئة بناء غاية فى السمو والرفعة.

٥- الميل المفرط فى استخدام المثل مع تجسيمها.

٦- الميل إلى الاعتقاد فيما هو خرافى أو وهمى.

٧- الاستغراق فى تلك الخصائص المسماة بالرجولة.

٨- الميل إلى التشاؤم نحو الطبيعة البشرية.

٩- الميل إلى التمسك بوجهات النظر الأخلاقية القوية.

١٠- الميل إلى عدم الصبر مع المعارضة(١٠).

وبالرغم من مطابقة عدد من هذه الخصائص للشخصية التسلطية، إلا أننا لا نستطيع القول بأن هذه الصفات عامة بالنسبة للشخصية السياسية المتسلطة. إذ أنّ عدداً ليس بالقليل من هذه الصفات لا ينطبق على كثير من الشخصيات التى يمكن أن نطلق عليها صفة التسلطية عبر التاريخ، خاصة تلك الشخصيات التى أدت دوراً لا يستهان به فى تاريخ بلادها القومى. وكيف تكون الشخصية من هؤلاء الذين يؤمنون بالخرافة والوهم أو ممن يتصفون بأنهم من أصحاب الخيال المريض، وفى الوقت نفسه يؤمنون بوجهات النظر الأخلاقية القوية. لا شك أن «أدرنو» قد جاوز الواقع والمنطق عندما وصف هذه الشخصية. مما يدعونا إلى التحفظ فى قبول بعض آرائه.

وثمة محاولات أخرى عديدة قام بها الباحثون لتوصيف الشخصية السياسية. ولكنها محاولات تتسم فى الغالب بالطابع الفردى، فهى لا تعدو أن تكون محاولات اجتهادية – إن صح التعبير – نورد منها محاولة "H. J. Eysenck" التى ذكرها عندما تناول «تنظيم الاتجاهات الاجتماعية» فى كتابه «علم نفس السياسة»(١١). وقد أقام «إزنيك» تصنيفه على أساس عاملين أطلق على الأول الاتجاه الراديكالى المحافظ Radicalism - Concervatist، وقسم الاتجاه الثانى إلى قسمين وأطلق عليهما الاتجاه جامد العقل والاتجاه مرن العقل Tough - Minded - Tender - Minded، العامل الأول لا يحتاج إلى تعليق فهو يكاد يكون معروفاً، أما العامل الثانى لقد اعتمد «إزنيك» فى عرضه على وجهة نظر W. James(١٢)، ذاكراً أن «جيمس» قدم نمطين متعارضين «للمزاج العقلى» يقودان إلى معتقدات متضادة وهما Tough - Minded وTender Minded, ولكل نمط منهما سمات معينة – سنذكرها فيما بعد – تميزه عن الآخر. وترتيباً على ذلك فالنظم الفلسفية تتأثر فى الغالب بمزاج مؤلفيها، ومن ثم فهناك اختلافات أساسية بكل منهما نجدها فى الأدب والفن والحكم والفلسفة.. ولا تتوقف هذه الاختلافات عند حدود الفكر. بل إننا نجدها أيضاً فى السلوك. فهناك من يسلك بأسلوب غاية فى الجمود والرسمية، وغيره يسلك بأسلوب يتسم بالتحرر، فضلاً عن هؤلاء الذين يسلوكون بأسلوب يتميز بالبساطة وعدم التكلف وبالتالى نستطيع أن نميز فى مجال عملية الحكم بين هؤلاء المتسلطين وأولئك الفوضويين، كذلك نعلم أن فى مجال الأدب ما يسمى بالأدب الكلاسيكى والأدب الرومانسى، وتقف الفلسفة فى مقدمة هذه التصنيفات حيث نجد المذهب العقلى أو المذهب التجريبى. وكل هذه الاتجاهات فى مختلف أنواع الفكر والسلوك إنما تنبثق عن مزاج خاص بالمؤلف أو بهذا الذى يسلك. وعلى هذا الأساس قدم لنا «إزينك» تصنيف «جيمس» للعقول كما يلى(١٣).

The tender - Minded	The tough - Minded
عقلي	– حسي
مثالى	– مادى
تفاؤلى	– تشاؤمى
دينى	– لا دينى
إختيارى (حر الإرادة)	– جبرى
فردى	– تعددى
دجماطيقى	– شكي

ويرى كل من «رش والتوف» أن العاملين اللذين أقام عليهما «إيزنيك» تصنيفه – وهما R - Factor الذى يتزامن فيه الاتجاه الراديكالى مع الاتجاه المحافظ، و T - Factor والذى يتزامن فيه العقل الجامد أو العقل المتصلب مع العقل المرن – إنما يقومان على أسس سيكولوجية. حيث يقوم العامل الأول R - Factor على التعليم، أى عن طريق عملية الثواب والعقاب المنبثقة عن النظريات الهيدونية في التعليم، ويقوم العامل الثانى T - Factor على شروط معينة، أهمها تأثير ترابط تداعى المعاني أو استمرارها، وهى على ذلك سلسلة لا إرادية من الاستجابات الشعورية. هذا فضلاً عن ارتباط العقل الجامد بما هو خارج عنه، وارتباط العقل المرن بما هو داخله. كما أن العقل الجامد – من وجهة نظر رش والتوف – ينطوى على العدوان والسيطرة وضيق الأفق. وتتضح الرابطة بين العاملين من صياغة «رش والتوف» لها أتفاقاً مع الايديويولوجية الانجليزية كما يلى :

١- **الاتجاه الفاشى:** اتجاه محافظ جامد العقل.

٢- **الاتجاه الشيوعى:** اتجاه راديكالى جامد العقل.

٣- **الاتجاه المحافظ:** اتجاه محافظ مرن العقل وسط.

٤- **الاتجاه العمالى:** اتجاه راديكالى مرن العقل وسط.

٥- الاتجاه الليبرالى : اتجاه محافظ راديكالى مرن العقل وسط[١٣] .

وإذا ما تفحصنا هذا التصنيف لا تلبث أن تعترينا الدهشة لنخلص إلى تساؤل: ما الذى يجب أن يبدأ منه الباحث المثال أم الواقع، أيبدأ الباحث من المحسوس أم من الخيال وكيف يبدأ الباحث من المثال دون الالتفات إلى الواقع، وهل العقل المثالى أو الخيالى يفضل العقل الواقعى، وهل العقل الدجماطيقى يفضل العقل الشكى، وما الذى يدفع المفكر الذى لا يعيش منعزلاً، وإنما هو دائماً يعيش فى مجتمع يتأثر به ويؤثر فيه ويعكس تجربته الواقعية فى هذا المجتمع فيما يكتب؟ فإن كان المفكر مقتنعاً بالواقع الذى يعيش فيه فهو يكتب مؤيداً ومبرراً لهذا الواقع، وإن كان المفكر غير راض أومقتنع بهذا الواقع فيبدأ برفضه ويحاول أن يتبنى فكرة جديدة ليقيم عليها واقعاً أفضل من ذلك الذى يعيش فيه سعياً لتحقيق ما هو أحسن أى سعياً إلى المثال من وجهة نظره. فالأمر لا يعدو من وجهة نظرنا خروجاً عن الواقع وإنما سواء أكان هذا أم ذاك فلا بد أن يبدأ كل من الواقع إما بالرفض أو بالتأييد. والتصنيف السابق لا يعدو إلا أن يكون انحيازاً لإيديولوجية حيال أخرى، فهو يصف الاتجاهات المرتبطة بالنظم الرأسمالية الغربية بالعقلانية المرنة والمثالية ويصف الاتجاهات الأخرى ممثلة بالطبع فى أشخاصها بالتصلب والجمود وحب السيطرة والتسيد. وصفة العقل كما نعلم مرتبطة بالاتجاه المحافظ[١٤] حتى فى السلوك العام أو مواقف الناس من التطور أو مما هو جديد، حيث يوصف السلوك الغير مألوف بأنه متطرف.

إن غالبية هذه المحاولات التصنيفية للشخصية السياسية والمتسلطة غير كاملة ولا نستطيع أن نخرج منها بتعميم يصف هذه الشخصية كما سبق أن ذكرنا. ولا تزال المشكلة قائمة طالما لم نصل إلى تحديد واضح ومجرد – وغير متأثر بإيديولوجية معينة – للسمات الخاصة بالسلوك السياسى على

وجه التحديد. وقد تكون محاولة ربط هذه المفاهيم بأنساق سياسية معينة عملاً مفيداً يساعد على الاسهام فى حل المشكلة.

وعلى الرغم من التحفظ الذى وضعناه على معياردى «إيزنيك»، إلا أننا إذا طبقناهما على أنساق سياسية معينة خاصة فى بلدان العالم الرأسمالى مثل أمريكا أو إنجلترا أو ألمانيا الغربية فإنهما قد يحققان بعض النجاح. ولكن إذا حاولنا أن نطبقهما على بلدان أخرى من العالم كالدول الاشتراكية أو بعض دول العالم الثالث أو العالم الرابع «دول البترول»، فهل يحققان نفس النجاح؟ إن نجاح التطبيق فى هذه الحالة مشكوك فيه، نظراً لاختلاف الأنساق السياسية وكذلك العلاقات الاجتماعية والايديولوجية التى تؤمن بها هذه المجتمعات. ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى تطوير معايير أخرى تصلح للتحليل فى هذه المجتمعات. لأن محاولة تنميط الطابع القومى لا تزال محفوفة بمخاطر وصعوبات جمة، منها عدم توفر الحيدة لدى الباحثين، خاصة فى العلوم الاجتماعية، وذلك لسيادة الاتجاهات الإيديولوجية وسيطرتها على عدد غير قليل من الباحثين. فضلاً عن صعوبة دراسة النظم الاجتماعية من خارج هذه النظم، حيث تقوم الدعاية والدعاة بالتأثير الذى لا يستهان به على جهود الباحثين(١٥).

وبالرغم من ذلك تبقى الشخصية عاملاً هاماً فى عملية التنشئة السياسية، نظراً لأنها فى النهاية تعتبر نتاج لشخصية الفرد وخبراته السياسية وثقافته. وقد لا تكون هذه الخبرات سياسية تماماً، ولكنها تشكل إلى حد كبير سلوكه السياسى، إذ أن الخبرات الاجتماعية أو الاقتصادية ليست بمنأى عن الخبرات السياسية، وقد تتخذ فى كثير من الحالات أهمية سياسية معينة.

إن النقطة الهامة من وجهة نظر علم الاجتماع السياسى، هى أن هذه الدراسات تعتبر خطوة لا يستهان بها خاصة بالنسبة لبعض العمليات التى

تحدث عادة تحت ستار ما يسمى بالمضمون السياسى، فضلاً عن أن هذه الدراسات قد تساعد إلى حد ما على فهم توزع الأنماط السيكولوجية للشخصية فى ميدان علم الاجتماع السياسى. لأننا نعلم الكثير عن الخلفية الخاصة بالأسرة والتعليم والمكانة، وما إلى ذلك، ولكننا لا نعلم أى الأنماط التى تظهر نظامياً فى بناء اجتماعى معين أكثر منها فى بناء اجتماعى آخر وهذا هو جوهر المشكلة فى علم الاجتماع السياسى.

ولما كان الأمر كذلك فإن مناقشة مشكلة العلاقة بين الميول أو النزعات السيكولوجيكة والبناء الاجتماعى فى المجتمع من الأهمية بمكان. فقد لاحظ بعض الباحثين أن ظهور جماعات اليمين السياسية المتطرفة فى الولايات المتحدة ما هو إلا رد فعل للتغير التكنولوجى السريع الذى تبعه تغير اقتصادى وسياسى نتج عنها تغيرات أساسية فى المكانة الاجتماعية. وقد أدت هذه التغيرات المتلاحقة إلى خلق طبقات جديدة فى المجتمع لم تكن موجودة من قبل، فى مقابل الجماعات والطبقات القديمة التى كان من الصعب عليها أن تعى أو تفهم الحركة السياسية التى صاحبت ظهور هذه الطبقات الجديدة، كما كان من الصعب عليهم أيضاً معرفة أن المجتمع الجماهيرى المعقد هو الذى يشكل الكيان السياسى اليوم (١٦). ومن ثم فقد شايع الطبقات القديمة إحساساً بفقدان الأمن نحو المكانة الاجتماعية، وفى الوقت نفسه شايع الآخرين إحساس بإمكانية الوصول إلى مكانة اجتماعية أعلى، فقد أصبح الأطفال – على سبيل المثال – يتوقعون أن يحتلوا مكانة اجتماعية لم يكن أباؤهم قادرين على الوصول إليها من قبل.

ولذلك فقد اعتبر الكتاب هذه التغيرات سبباً جوهرياً ومباشراً فى خلق الشعور بالقلق لدى الطبقات التقليدية، بينما ظهرت لدى الأطفال – فى الوقت نفسه – رغبة قوية فى السلطة، نتيجة لاستقلال الفرد التدريجى عن الأسرة وظهور سيادة السلوك الفردى كظاهرة تميز هذه المجتمعات،

والمجتمعات الأوروبية منها على وجه الخصوص. ففي سن مبكرة يستطيع الفتى أو الفتاة الانفصال عن الأسرة ويخطط حياته بنفسه وبالطريقة التى يراها ملائمة، وفي كثير من الحالات لا يكون السلوك رشيداً نظراً لنقص الخبرة والثقافة فى مثل هذه الحالة. وقد أدى هذا السلوك الفردى إلى ما نستطيع أن نسميه باللامبالاة الاجتماعية فى تلك المجتمعات، وبالتالى أدت هذه اللامبالاة إلى عدم الالتزام إلا بما هو شخصى، فعم الفساد والانحلال وتفككت الأسرة، وأصبح الفرد تابعاً للطبقة أكثر من تبعيته للأسرة أو العائلة. وتقلص دور الأسرة فى التنشئة بوجه عام بشكل ملموس. وطالما أن نزعات الفرد السيكولوجية تتحكم فيه بل وتديره فى كثير من الأحيان، وتشكل سلوكه بأسلوب يختلف كثيراً عنه عندما يكون عضواً إيجابيا فى جماعة، فقد انعكس ذلك بصورة واضحة على البناء الاجتماعى فى المجتمع الأوروبى – الذى عايشته لمدة عام – مما أضعف المسئولية الجماعية إلى حد كبير، وظهرت فيه الشخصية كنمط فردى ذا مسئولية فردية لا أثر ملحوظ للتنشئة فى سلوكها.

التغير الاجتماعى والتنشئة السياسية :

إن طبيعة التنشئة السياسية تختلف من وقت لآخر تبعاً لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التى يعيشها المجتمع. فعملية التنشئة مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة الكيان السياسى وما يسوده من ايديولوجية وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب فى تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك. هذا فضلاً عن ارتباط عملية التنشئة أيضاً بدرجة وطبيعة التغير الاجتماعى الذى نلحظه بوضوح فى ذلك الصراع بين القديم والجديد القائم فى المجتمعات النامية التى تحاول أن تلحق بركب التقدم فى المجتمعات الغربية. فمما لا شك فيه أن غالبية المجتمعات المسماة بالنامية الآن قد مرت بمرحلة نسميها مرحلة الاستعمار، وخاصة البلاد الإفريقية.

وقد حمل الاستعمار إلى هذه البلاد نظمه وقوانينه وثقافته ولا نتجاوز إذا قلنا وبعض عاداته وتقاليده، وخاصة إلى هؤلاء الذين كانوا ينتمون إلى الطبقة العليا فى تلك البلاد. وكان دخول الاستعمار بكل هذا يمثل «الجديد» والمجتمع بما هو عليه يمثل «القديم». ومن خلال الصراع ضد هذا الوافد الجديد – بقيمه ومثله وسلوكه وثقافته – فى سبيل الحصول على الاستقلال، وانتهت المشكلةبحصول تلك البلدان على استقلالها بعد فترات تفاوتت فى طولها أوقصرها، بعد أن تأثرت بدرجات متفاوتة أيضاً بتلك النظم الجديدة سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى. وبالتالى مرت هذه المجتمعات بتغيرات أساسية فى النظم الاجتماعية التقليدية لتلك المجتمعات. وخرج الاستعمار تاركاً خلفه خليطاً من النظم والعادات والثقافة المتصارعة حول الأخذ بما هو جديد أو الركون إلى ما هو قديم.

وبالرغم من هذا الصراع – الذى يتضح من دراسة علاقة الآباء بهؤلاء الأبناء الذين احتكوا وتفاعلوا مع النظم الجديدة(١٧) – فقد استمرت العمليات التقليدية فى التنشئة لتشكل وتوجه أنماط السلوك بالنسبة لغالبية الأفراد فى تلك المجتمعات. وفى الوقت نفسه كان القادة السياسيون والمثقفون – الذين كانوا فى الغالب من أبناء الثقافة الغربية – يحاولون تحطيم هذه التقاليد التى بدت وكأنها تمثل أحد المعوقات الأساسية فى عملية تقدم بلدانهم.

ويرى كل من «رش والتوف» أن عمليات التنشئة فى تلك المجتمعات إنما تتنوع بتنوع تلك المجتمعات ولا يتبع فيها أسلوب واحد حتى فى المجتمع الواحد. ومرجع ذلك من وجهة نظرهما، أن هذه المجتمعات مكونة من مجتمعات تقليدية عديدة، أصبحت بعد حصلوها على الإستقلال جماعات متصارعة من أجل الوصول إلى القوة فى الدولة المستقلة الجديدة ذات العصبيات والاتجاهات القبلية المتنافسة. ومما زاد المشكلة حدة أن التمييز بين ما هو اجتماعى وما هو سياسى – كنتيجة البناء الاجتماعى غير

المتناسق – أصبح أكثر وضوحاً عن ذى قبل، وعلى وجه التحديد تلك النظم السياسية التى لم تكن أجزاء متكاملة مع المجتمعات التقليدية، لأنها لم تكن متوحدة أو متسقة مع النظام الاجتماعى ككل(١٨). وإنما كانت النظم السياسية تعتمد على الأفراد الذين يحتلون مواقع القيادة فيها، مما يؤدى إلى اعتماد النظام على الفرد وليس على الكيان السياسى الذى يكون النظام، فإذا ما سقط الفرد ينهار النظام بالتالى.

ويسوق الباحثان فى الفصل نفسه أمثلة من بعض الدراسات التى أجريت على عدد من مجتمعات البلدان النامية كتلك الدراسة التى قام بها K. P. Longton عن المشاركة والتنشئة السياسية فى «جاميكا» عام ١٩٧٦، وقد أجرى الباحث دراسته على تلاميذ المدارس والطلاب من مختلف الطبقات الاجتماعية فى مجتمع «جاميكا» حيث وجد أن هناك وحدة حزبية قوية بين أطفال المدارس، خاصة بين هولاء الأطفال الذين ينتمون إلى أسر منشغلة بالسياسة، الأمر الذى أدى إلى أن يتأثر أبناء هذه الأسر باهتمامات الوالدين السياسية. ومن أهم النتائج التى وصل إليها الباحث أن الطلاب من أبناء الطبقة العاملة أقل اهتماماً بما هو سياسى – كالديمقراطية أو الحريات المدنية – من هؤلاء الذى ينتمون إلى الطبقتين الوسطى والعليا.

ومن الملاحظات الهامة على هذه البحوث أنها ركزت على عرض وتتبع ما يجرى فى دول جنوب الصحراء فى أفريقيا، وقد يكون مرجع ذلك لكونها كانت ضمن المستعمرات البريطانية، ويهم هؤلاء الباحثون أن يتابعوا تلك التغيرات التى قد تطرأ على البناء السياسى لتلك المجتمعات وأثر الثقافة والتحديث الغربى عليها، إذ ينتقل الباحثان من عرض دراسات عن كينيا وتنزانيا إلى عرض دراسات من النوع نفسه عن نيجيريا وغانا، ثم انتهيا إلى النتائج ذاتها التى انتهى إليها Robert Levine عن التنشئة السياسية فى

البلدان النامية والتى نلخصها فيما يلى :

– إن التنشئة السياسية فى البلدان النامية تميل إلى الارتباط بالمحلية والقبلية والعرقية، أكثر من ميلها للارتباط بالأنساق السياسية القومية.

– إن زيادة السكان فى المجتمعات النامية قد تسبق قدرة هذه المجتمعات على تحديث حياة الأسرة التقليدية من خلال التصنيع والتعليم.

– إن هناك تبايناً واضحاً فى التعليم والقيم التقليدية بين الجنسين، فالمرأة لا تزال ترتبط بالقيم التقليدية بقوة، فى الوقت الذى تقوم فيه بالدور الهام فى التنشئة المبكرة للطفل.

– إن تأثير التحديث كقوة هامة فى تحطيم القيم التقليدية، والذى يعتبر تغيراً هاماً ومفاجئاً، يضعف بسبب قيام المجتمعات القبلية والعرقية فى هذه البلدان.

وباستعراض تلك النتائج يلفت انتباهنا ذلك التعميم الواسع الذى وصل إليه الباحث Levine، والذى لم نجد له تبريراً واحداً علمياً نظرياً أوأمبريقياً سوى دراسته التى أجراها والتى لا يمكن أن يستخلص منها باحث تعميماً كالذى وصل إليه، وهو أن التنشئة فى المجتمعات النامية تميل إلى الارتباط بالمحلية والعرقية والقبلية، فإن صدق هذا على بعض دول جنوب الصحراء فى إفريقيا، فهل يصدق نفس القول ليس على دول العالم النامى أجمع، وإنما على دول شمال إفريقيا ومصر؟ لا شك أن الأمر يختلف حيث أن دول شمال إفريقيا ومصر قد أخذت بأسباب التقدم منذ زمن ليس بالقصير، فمصر على سبيل المثال، ليس فيها عرقية أو قبلية بالمعنى الذى تحدث عنه الباحث. ومهما كان الأمر فإن تلك البحوث لم تتناول بالدراسة أياً من بلدان شمال إفريقيا – فيما نعلم – ولم تشر إلى عمليات التنشئة السياسية فى هذه البلدان. فضلاً عن أن هذه البحوث لم تشر إلى عمليات التنشئة السياسية التى تقوم

بها هذه المجتمعات الاخيرة فى محاوله لتسييس الاجيال الحديثة فيها.

لقد قامت فى هذه المجتمعات نظم سياسية جديدة قد تختلف أو تتفق مع النظم السياسية الغربية، وحاولت هذه النظم وتحاول وضع خطط للتنشئة السياسية على المستوى القومى مثل ما يُحدث فى الجزائر بوساطة حزب جبهة التحرير الوطنى - الحزب الحاكم + ، وفى سوريا والعراق بوساطة حزب البعث وكذلك فى غينيا. وما يحدث فى هذه البلدان هو ما يمكن أن نطلق عليه عمليات التنشئة السياسية أو التسييس الجماهيرى المخطط، أى التنشئة السياسية الرسمية التى تقوم بها الهيئة الحاكمة، ولنأخذ مثالاً لتلك التنشئة الرسمية من «مصر» إبان حكم عبدالناصر، والتى كان لى دور فيها.

من المعروف أن الهيئة الحاكمة فى مصر إبان حكم عدالناصر ولفترة من حكم السادات كانت تنبثق عن التنظيم السياسى - الاتحاد الاشتراكى العربى - الذى تكون فى مصر بعد صدور «ميثاق العمل الوطنى» (عام ١٩٦٢) الذى نص على:

«إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسى جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات»[١٩].

«إن التعليم لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة. ومن هنا فإن مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى أن تعاد دراستها ثورياً لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة»[٢٠].

وإذا ما أمعنا النظر فى الفقرة الثانية، ثم التفتنا إلى الواقع فى تلك الفترة لوجدنا أن هذه الفقرة كانت بمثابة إشارة البدء فى إدخال بعض التعديلات

على نظام التعليم فى مصر وإدخال بعض المناهج التى لم تكن موجودة – أوعلى الأقل تعديلها – من قبل فى المدارس والجامعات كالتربية القومية والمجتمع العربى – على سبيل المثال – ومن واقع النص كان الهدف الأساسى من هذه التعديلات هدفاً سياسياً وهو خلق نوع من الوعى والارتباط بالأمانى القومية، أى وفقاً لمصطلحنا عملية سياسية المقصود منها تسييس الأجيال الجديدة وفقاً لمبادئ النظام القائم. وهذا النوع من التنشئة السياسية المقصودة والمخططة لم تعرفه البلدان الرأسمالية على هذا النحو، وإن كانت وسائل الاتصال الجماهيرى تقوم بالمهمة ذاتها بأسلوب قد يتبينه كل ذوى بصيرة نافذة من خلال ما تخرجه هذه الوسائل من صحف وإذاعة مرئية أوغير مرئية(٢١).

وكانت الفقرة الأولى بمثابة إشارة البدء فى تكوين تنظيم سياسى داخل الاتحاد الاشتراكى يسمى «بالجهاز السياسى» والذى كان معروفاً باسم «طليعة الاشتراكيين». وقد مارست العمل فى هذا التنظيم كمسئول عن تنظيم طليعة الاشتراكيين لطلاب جامعة الاسكندرية، وقد حددت لائحته مهمة هذا التنظيم على النحو التالى:

«إن المهمة الأساسية لهذا التنظيم هى أن يتولى التعبئة المنظمة لقوى الشعب العامل. بحيث تضمن هذه التعبئة بقاء سلطة الدولة باستمرار بأيدى التحالف الشعبى الاشتراكى القائد»(٢٢).

ولم تكن العضوية فى هذا التنظيم مفتوحة كعضوية الاتحاد الاشتراكى، كما أنها لم تكن معلنة، بل كانت العضوية مقصورة على الأعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى، ولكن ليس بإطلاق الرغبة فى الانضمام، وإنما كان العضو يختار اختياراً بعد أن يخضع دون علمه لبعض المحكات التى تظهر انطباق شروط العضوية التى نصت عليها لائحة التنظيم،وبعد أن يزكيه أحد أعضاء التنظيم.

وذلك نظراً لأهمية العضوية فى هذا الجهاز، فقد كانوا يمثلون عصب التنظيم الأكبر - الاتحاد الاشتراكى - ويقودون العمل السياسى من خلال مواقعهم التنظيمية فيه. وكان هذا أيضاً من أهم أساليب التنشئة السياسية، إذ امتد نشاط الجهاز إلى الشباب على مختلف نوعياتهم ومستوياتهم، فكانت مهمة تجنيد أعضاء من الشباب مهمة أساسية لأعضاء مجموعات التنظيم الطليعى. وبعد اختيار العضو الجديد وتثبيته فى إحدى مجموعات التنظيم، يمد بمجموعة من النشرات التنظيمية والتثقيفية دورياً تتيح له من الفكر والمعلومات ما لم يتح لأقرانه من غير أعضاء التنظيم. هذا فضلاً عن برامج إعداد الأعضاء جسمانياً وفكرياً عن طريق إدماجهم فى العمل ببعض القطاعات الأخرى لتعويدهم المشاركة فى العمل العام وتنمية الشعور الوطنى والاحساس بالمسئولية الجماعية.

ولم تتوقف عملية التنشئة السياسية عند هذا الحد بل وجدت القيادة السياسية أنه من الضرورى قيام تنظيم سياسى آخر من خلال الاتحاد الاشتراكى أيضاً، يختص بالعمل مع الشباب والعضوية فيه معلنة مفتوحة وسمى فى ذلك الوقت «منظمة الشباب الاشتراكى» وكان من أهم أهدافها:

- «إعداد قيادات شابة من قوى الشعب العاملة مؤمنة بالقيم الروحية، متمسكة بمبادئ الثورة وملتزمة بقيادتها، مدعمة لقيم المجتمع الاشتراكى مناضلة من أجل تحقيق أهداف الثورة العربية فى الحرية والاشتراكية والوحدة».

- ضمان وجود منبع دائم يمد التنظيم القائد الاتحاد الاشتراكى العربى بطلائع ثورية على أتم استعداد للقيادة ولحمل الأمانة ومواصلة التقدم بها(٢٣).

من هذا نرى أن التنشئة السياسية فى مصر فى تلك الفترة كانت هدفاً

أساسياً من أهداف الهيئة الحاكمة، وذلك كوسيله فعالة من وسائل إحلال الجديد محل القديم بلغة «رش والتوف». إذاً لقد حاولت الهيئة الحاكمة فى مصر بعد ثورة ١٩٥٢ أن تمهد لإقرار قيم اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة فى المجتمع عن طريق خلق مجموعة من الكوادر التنظيمية على مستوى معين من الفكر والقيادة والتنظيم لتضمن استمرار النظام.

وكان من الطبيعى بعد التغيرات التى لحقت بناء المجتمع، نتيجة للتغير الواضح فى بناء القوة بعد قيام الثورة، وبالتالى نتيجة للحراك الاجتماعى الذى حدث فى عقب تلك التغيرات، وخاصة الاصلاح الزراعى ومجانية التعليم، كل ذلك أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة، فضلاً عن نمو وازدهار الطبقة الوسطى؛ ونتيجة لكل ذلك وجدت هذه التنظيمات استجابة من أعضاء هذه الطبقات، انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن مصالحها ومكاسبها التى حققتها الثورة.

وعلى هذا نستطيع القول أن التنشئة السياسية ترتبط فى المقام الأول بطبيعة الكيان السياسى فى البلاد النامية أكثر من ارتباطها بالأسرة، على غير ما يرى غالبية كتاب الغرب(٢٤). فضلاً عن ارتباطها بدرجة وطبيعة التغير الاجتماعى الذى يكتنف المجتمع فى مرحلة من المراحل. وهذا يؤدى بنا إلى القول بأن التنشئة السياسية لا تعمد أسلوباً واحداً، وإنما تتنوع أساليبها وفقاً للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع. ففى غالبية المجتمعات الثورية وخاصة تلك التى ذكرنا بعضاً منها، تحاول الهيئة الحاكمة دوماً ضبط عملية التنشئة وتوجيهها بحيث تضمن الاستمرار للنظام الجديد. الأمرالذى أدى إلى ضرورة التركيز على عملية التثقيف السياسى، الذى عن طريقه تتم عملية إحلال القيم والاتجاهات الجديدة محل القيم والاتجاهات التقليدية أو القديمة، والتى كانت سائدة فى المجتمع وتساند فئات أو طبقات أخرى. ويتوقف نجاح عملية الاحلال هذه، على الاستمرار

والفعالية لعمليات التنشئة، فضلاً عن مدى ما تمثله القيم والاتجاهات الجديدة من مصالح.

إن التنشئة السياسية هى إحدى العمليات الاجتماعية التى عن طريقها يتحصل الأفراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التى تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسى لمجتمعهم. فتبدأ عملية التنشئة السياسية فى غالبية المجتمعات الإنسانية فى سن مبكرة، حيث يبدأ الأطفال فى تكوين عالمهم السياسى فى هذه السن المبكرة، بوساطة ارتباطهم وترديدهم لبعض الشعارات السياسية التى يسمعونها، أو التى قد يرون رسومها مثل صور الزعماء السياسيين أوأعلام بلادهم وهكذا.

وبالرغم من كثرة الدراسات التى قامت حول موضوع التنشئة السياسية، فإن الأمر لايزال يحتاج إلى جهود مكثفة من الباحثين، سواء أكانوا غربيين أو شرقيين. ذلك لأن التغير الاجتماعى يسير بخطى حثيثة فى مختلف المجتمعات متقدمها ومتخلفها، الأمر الذى يتطلب متابعة هذا التغير وأثره على مشكلات التنشئة السياسية والشخصية وعلاقة ذلك بالبناء الاجتماعى ككل.

ولكن ما هو الدور الذى تسهم به عملية التنشئة السياسية فى عملية المشاركة السياسية التى تعد عصب الديمقراطية بمعنى حكم الأغلبية، هذا ما سوف نحاول بحثه فى الفصل التالى بعون الله.

الهوامش

1- K. Danziger. Socialization. Penguin Booke. 1978. p. 14.

2- Ibid., p. 14.

(٣) انظر:

E.V. Walter. power and Violence. A. P. S. R. 1964. No. 63. pp. 35 - 60.

(٤) انظر :

H. Nieburg, Political Violence: The Behavioral Process, N. Y. 1969. p. 13.

5- Ibid., p. 14.

لاحظت أثناء زيارتى الجامعة EXETER فى إنجلترا (٧٩/١٩٨٠) سيادة الاتجاه الفردى فى السلوك العام، فضلاً عن تفكك الأسرة وتقلص مسؤوليتها حيال الأبناء بشكل يبدو فيه المجتمع وكأنه عبارة عن أفراد، وليس كنظام متكامل، وينسى الفرد فى هذه المجتمعات أنه لا يستطيع العيش أو التوائم مع المجتمع إلا من خلال الدور الذى يوديه فى إحدى المؤسسات الاجتماعية داخل المجتمع.

(٦) انظر:

G. Allport, Personality, holt. N. Y., 1937, pp. 25 - 50.

7- J. P. Guilford. Personality. N. Y. 1959, P. 5.

(٨) انظر:

H. D Lasswell, Power and personality. N. Y., 1948. Ch 3. 4.

(٩) انظر دراسة مطولة عن «ريسمان» في نظرية القوة، مرجع سابق، وانظر أيضا:

David Riesman, The lonely Growd. N. H. 19. Ch. I.

10- T. W. Adomo & Others. The Authoritarian Personality. N. Y., 1950. pp. 242 - 62.

(١١) انظر :

H. J Eysenck. The Psychology of Politics. Routledge & Kegan Paul. London. 1954. ch. IV.

(١٢) انظر :

W. James. Progmatism. Longmans. N.Y., 1907. The Introduction and Ch. I.

13- Eysenck, pp. 130 - 31.

(١٤) انظر :

M. Rush and p. Althoff, An Introduction to Political Sociology, The Bobbs - Merrlill Company N. Y., 1971. pp. 26 - 29.

(١٥) انظر: هربرت ماركوز، العقل والثورة، ترجمة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، المقدمة والفصل الأول.

(١٦) انظر دراسة مستفيضة عن الدعاية ودعاة في: إسماعيل علي سعد، الاتصال والرأي العام، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٩.

17- D. Bell (ed), The Radical Right, Anchor Books, N. Y., 1964, p. 42.

(١٧) انظر:

K. Danziger. Ch. II: pp. 133. Seq.

(١٨) انظر :

Rush and Altoff, pp. 64 - 68.

(١٩) الميثاق الوطني، الفصل الخامس.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) انظر: إسماعيل علي سعد، الاتصال والرأي العام، مرجع سباق، فصل الدعاية.

(٢٢) لائحة طلبة الاشتراكيين، ص ٥.

(٢٣) النظام الأساسي لمنظمة الشباب الاشتراكي، الهدف الأول والخامس.

(٢٤) انظر في ذلك دراسات كل من :

G. J. Bender: Political Socialization and Political Change. W. P. Q. (1967) pp. 390 - 46. D. Mardh. Political Socialization: The implicit Assumptions Questioned. B. J. P. S. J. (1971) pp. 519 - 531.

الفصل الحادي عشر

المشاركة السياسية

تمهيـــد:

أصبحت المشاركة السياسية Political Participation تمثل موضوعاً محورياً من موضوعات علم الاجتماع السياسي. وذلك انطلاقاً من أن المشاركة السياسية هي في المقام الأول إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض او المقاومة أو التظاهر وما إلى ذلك. ولما كان علم الاجتماع السياسي يدرس ضمن ما يدرس من موضوعات الأسس الاجتماعية للسياسة، فليس من الغريب أن يدخل ضمن نشاطه مشاركة أعضاء المجتمع في سياسة مجتمعهم. وعندما نتعرض لمناقشة موضوع المشاركة في نطاق علم الاجتماع السياسي، يحسن أن نتناول المشكلة من خلال طرح بعض التساؤلات، بحيث تكون الإجابة عليها هي بمثابة العرض الملائم للموضوع.

فكيف ولماذا ينشغل الناس بالسياسة؟ وكيف تؤثر خصائص وطبيعة النسق السياسي على أسلوب مشاركة المواطن في السياسة؟ ثم كيف تؤثر الأنماط التي يستخدمها المواطنون في عملية المشاركة على وظيفة النسق السياسي؟.

يتكون النسق الاجتماعي ومن خلاله النسق السياسي لأي مجتمع من مجموعة أو مجموعات، أي روابط من الناس تتقوم أو تنشأ هذه الروابط نظراً لأن أي عضو من أعضائها يتوقع أن تحقق أو تشبع له هـذه الرابطة أو تلك حاجات معينة. ولكن مسألة الاشباع هذه مسألة نسبية وتتوقف على توقعات الفرد وإمكانيات الرابطة، فمن يتوقع الكثير من الرابطة قد يخيب أمله، ومن يتوقع الأقل قد يجد ما يتوقع. وهذه التوقعات هي في العادة نتيجة خبرة الفرد الاجتماعية من خلال معايشته المجتمع [illegible] كلما توقع الفرد الكثير من رابطته [illegible] كثر [illegible] [illegible] فعاليته في

نشاط الجماعة أو الرابطة(١). وبالمثل بالنسبة للنسق السياسى، فكلما توقع الناس إشباعاً أكثر من النسق القائم كلما كان ذلك دافعاً للمشاركة بطريقة أو أخرى. ولكن كيف تبدأ مشاركة المواطن فى عمل سياسى؟ إن أى عمل سياسى يقوم به الفرد يحتاج بادئ ذى بدء إلى أن يتخذ الفرد قرارين دفعة واحدة: القرار الأول يتعلق بـ هل أعمل بالسياسة أو لا أعمل؟ وفى الوقت نفسه يكون القرار الثانى متضمناً فى القرار الأول: ففى أى الاتجاهات أبدأ العمل؟ يرافق هذين القرارين قرار ثالث حول مدى الاشتراك فى العمل السياسى، هل سيكون معتدلاً أو متطرفاً هل سيكون الاشتراك مؤقتاً أو دائماً؟ ومن خلال مثل هذه القرارات يصبح المواطن مشاركاً قوياً ومتطرفاً أو مشاركاً معتدلاً، أو حتى سلبياً إن اتخذ قرارات سلبية. ودراسة اتجاه العمل السياسى ليست محل اهتمامنا هنا، لأنها سوف تنقلنا من موضوعنا الأساسى إلى موضوعات أخرى - لا تقل أهمية عن المشاركة - تدخل فى نطاق الايديولوجيات والمذاهب السياسية سوف نفرد لها دراسة مستقلة، وسوف نقصر اهتمامنا هنا على عملية المشاركة السياسية وما يرتبط بها من قضايا أساسية.

من المعروف أن الناس يرتبطون بالحكومة بطرق متباينة، ويواجهونها حيثما كانوا داخل نطاق مجتمعهم بدءاً من الحاكم ومروراً بالمدير والنائب والناظر (ناظر المدرسة) وانتهاء بكاتب الصحة. وكل من هولاء يشغل دوراً محدداً له وفقاً لمجموعة من القواعد عن طريق ما يسمى باللوائح أو القانون. وكل هذه الأدوار مجسدة وقائمة فى عقول هؤلاء الذين يعملون بالسياسة، ومن ثم فإن من يعملون بالسياسة أو يشاركون فيها يلعبون أدواراً بأساليب متوقعة أو معروفة، لأنهم يعملون من خلال بناء محدد مسبقاً، وهذا ينطبق أيضاً على هؤلاء الذين نطلق عليهم أعضاء الحكومة - أى مجلس الوزراء على سبيل المثال. وبالمثل نستطيع أن نقول أن هؤلاء الذين ليسوا أعضاء فى

الحكومة، ولكنهم يرتبطون بها بطريق أو آخر، يلعبون أيضاً دوراً خاصاً بهم وفقاً لنظام البناء الذى ينتمون إليه، وهم يشكلون جزءاً أو حلقة فى العلاقة بين الأفراد والكيان السياسى، والتى يعمل فيها غالبية الناس مع الحكومة بالطرق التى يرونها أو يعتقدون أنها ملائمة لهم.

وعلى هذا، ونظراً لتميز الأدوار التى يقومون بها، فإننا نستطيع تمييز هؤلاء الذين يصنعون أو يتخذون القرارات عن أولئك المواطنين العاديين، وكل فرد من الأفراد يقوم بدور ما، ومن خلال الاتصال والتفاعل، وتقاسم التوقعات والمشاركة فى العمل، فهم يرتبطون مع بعضهم البعض بوساطة نسق العمل. وإلى جانب هذه الأدوار ثمة مجموعة أخرى من الأدوار البنائية استحدثت فى غالبية المجتمعات لتسهيل مشاركة الأفراد فى العمل السياسى أو كما يسميها أصحاب الديمقراطية المشاركة فى عملية اتخاذ أو صنع القرارات. وتلعب هذه الأدوار عن طريق النظم الموجودة فى المجتمع، ومن ضمن هذه النظم أو المؤسسات السياسية، والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والجماعات الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن وسائل الاتصال الجماهيرية. وإذا لم تتوفر كل هذه المؤسسات فى جميع المجتمعات، فلا بد أن يوجد عدد منها فى كل مجتمع وإن اختلفت الأسماء التى تطلق عليها، وهى فى النهاية تؤدى الوظيفة نفسها. فالنظم والمؤسسات الاجتماعية إنما تعمل كوسيط بين المواطن والحكومة. ومن ثم فإن سلوك المواطن وموجهاته من الأهمية بمكان فى هذا البحث.

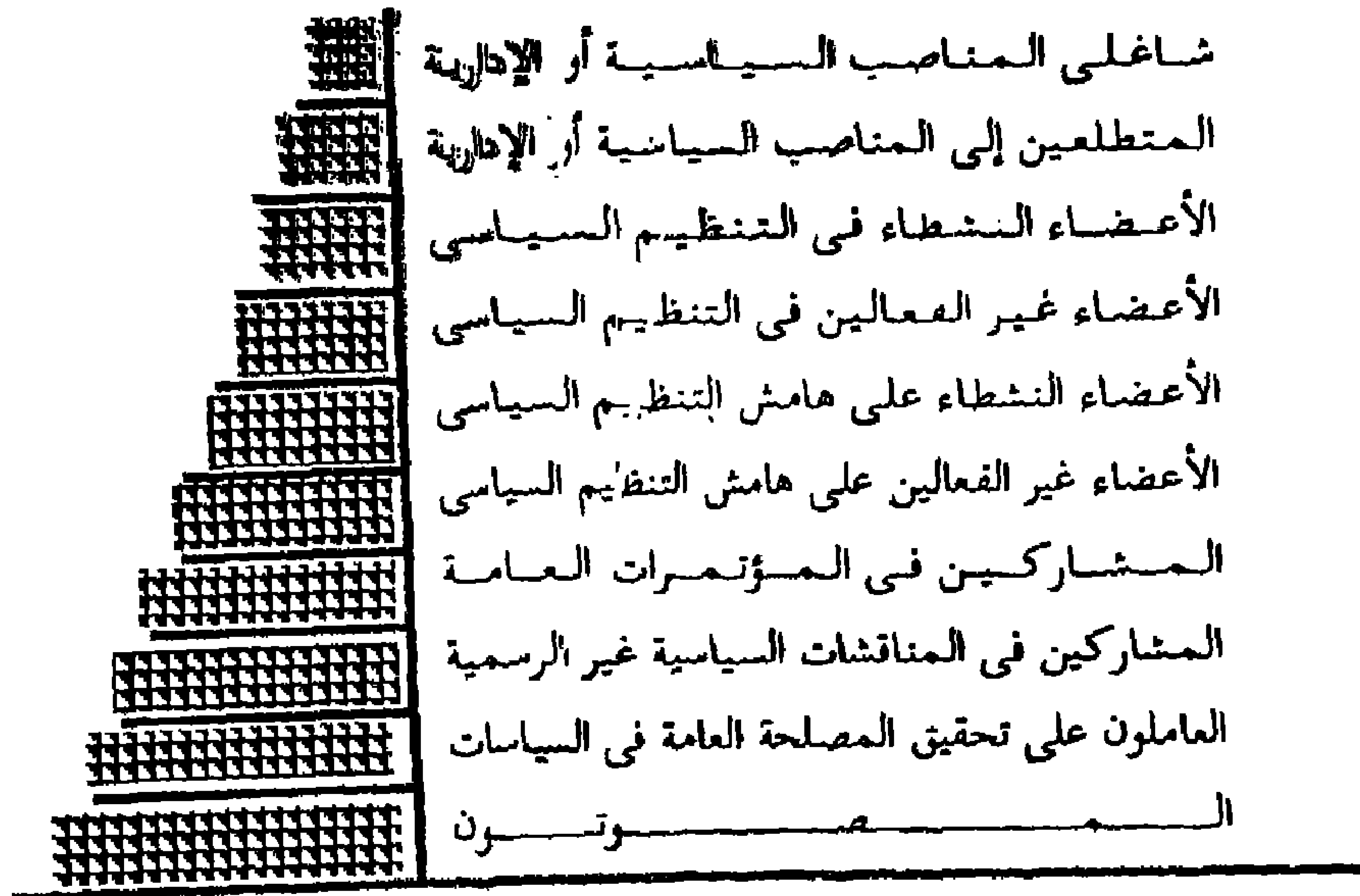
نسبية المشاركة السياسية:

يتوقف المدى الذى يشترك به المواطن فى العمل السياسى على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، على المناخ السياسى - فكرياً ومادياً واجتماعياً - الذى يسود المجتمع. ففى المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة

أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية، التى هى شرط أساسى من شروط الديمقراطية الغربية. إلا أننا لا نستطيع القول بأن نتائج الدراسات التى أجريت فى تلك المجتمعات تثبت صحة هذا القول اللهم إلا فى الانتخابات العامة – كما يقول J. A. Hughes و R. E. Dowse –، التى تبين من البحوث أنها أيضاً تتباين من بلد إلى آخر. فكانت نسبة المصوتين على المستوى القومى فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ٥٨٪ وبلغت فى النرويج ٧٩٪ وفى إيطاليا ٩٠٪ وفى بريطانيا ٨٠٪ وفى فرنسا ٧٨٪. أما إذا نظرنا إلى هذه النسب على مستوى المحليات فإنها تهبط إلى ما يعادل النصف تقريباً(٢).

وفى دراستين أخريين أجرى الأولى منهما مجموعة من الباحثين من أستراليا والهند واليابان ونيجيريا ويوجسلافيا والولايات المتحدة، قاموا بدراسة مقارنة للمشاركة السياسية، تحت إشراف Norman Nie و Sidney Verba عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢؛ والدراسة الثانية أجراها كل من Lester Milbrath و Evertt Cataldo وآخرين فى Buffalo بمنطقة نيويورك من عام ١٩٦٦ إلى ١٩٦٨ وقد أسفرت نتائج هاتين الدراستين عن تباين فى أنماط المشاركة السياسية والأسباب التى تدفع المواطن لهذه المشاركة، وأن فكرة المشاركة السياسية متعددة المقاييس وأن الأفعال السياسية لا تميز من حيث درجة صعوبتها، وإنما تميز أيضاً من حيث أنها تتخذ نماذج مختلفة يحاول عن طريقها المواطنون الارتباط بالحكومة وبالسياسة. ويقول Milbrath أن الباحثين قد اكتشفوا فى النهاية تشابهاً قوياً بين الدراستين والنتائج التى توصل إليها الباحثون حتى بالنسبة لهؤلاء الذين أظهرت نتائج البحث أنهم مستقلون. كما أن نتائج الدارستين قد كشفت عن أن عملية التصويت – فى كلا الدراستين – كنموذج منفصلة عن النشاط الحزبى: إذ كانت إجابات المواطنين عن سبب الادلاء بأصواتهم (فى بفلو) تدور حول: حب بلدى، لإظهار وطنيتى، لاحترامى للبوليس، لتأييد بلدى فى الحرب التى لا أوافق عليها.

وعلى هذا فإن عملية التصويت كطريقة أو كوسيلة من وسائل المشاركة السياسية تشير إلى أنها عمل يحاول به المواطن أن يظهر مدى ولائه للنظام السياسي أكثر من أى شئ آخر. وقد تقوم عملية التصويت على أساس أن المواطن يرغب فى أن يكون مواطناً صالحاً فيؤدى واجبه المدنى[٣]. ومن ثم فإن عملية التصويت والأشكال الأخرى للمشاركة السياسية. فضلاً عن أن مدى انشغال أو انغماس الفرد أو المواطن فى السياسة له عدة مستويات، تتوقف هذه المستويات – أى مستويات المشاركة – على طبيعة النسق السياسي ذاته. ولهذا فإن المشاركة السياسية تتخذ أشكالاً مختلفة وفقاً لنمط النسق السياسي. فكل نسق يتضمن العديد من الأدوار التى يؤديها الأفراد داخل النسق، كهذا الذى يتوقف دوره على الادلاء بصوته، وهناك السياسي المحترف، وأعضاء الحزب النشطاء وهكذا. والعلاقة بين هؤلاء علاقة تنظيمية، أى قائمة على أساس النظام الهرمى فى شغل الأدوار. ومن ثم فالعلاقة بين الأفراد هنا تحدد وفقاً لشكل ومدى المشاركة، أى الدور الذى يقوم به المشارك.



(تدرج المشاركة السياسية عند رش والتوف)[٤]

ويذكر المؤلفان أن هذا التدرج يغطى مستويات المشاركة السياسية ككل، وهو فى الوقت نفسه ملائم لمختلف أنماط الأنساق السياسية وتكمن أهمية هذا التدرج فى شموله وإمكانية تطبيقه على أنساق سياسية مختلفة، وبالتالى يمكن أن نجد مستوى على درجة كبيرة من الأهمية فى نسق ما، بينما نجد فى نسق آخر مستوى آخر له الأهمية نفسها.

إن المؤلفين يضعان على قمة هذا التدرج للمشاركة السياسية هؤلاء الذين يشغلون المناصب السياسية وأولئك البيروقراطيون على مختلف المستويات. ويميز المؤلفان هذين النوعين من المشاركين عن بقية المشاركين على أساس أن هؤلاء يمارسون القوة السياسية الرسمية، ولكنهما يريان أن هؤلاء قد لا يمارسون فى الواقع القوة، ولا النفوذ. لأن القوة لا تكمن فى شاغلى المناصب، بالرغم من أنهم يظلون على درجة من الأهمية لأنهم الممثلون للقوة الرسمية.

يلى هؤلاء، أولئك المتطلعين إلى شغل المناصب السياسية فى النسق السياسى، وهم يضمون مختلف أنماط التنظيمات السياسية الهامشية، كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط أو المصلحة. ومن خلال هذه التنظيمات قد يشارك أعضاء المجتمع فى نشاطات معينة تتضمن الدفاع عن أفكار معينة أو عن موقع أو عن أشخاص أو جماعات، أو حتى عن المصلحة العامة فى النسق السياسى.

وبالرغم من أن هذا التدرج معقول إلى حد ما، إلا أننا لا نتفق مع المؤلفين فى بعض النقاط:

١- التسوية بين شاغلى المناصب السياسية والبيروقراطيون، لأن القرار يتخذ دوماً بوساطة الدوائر السياسية والبيروقراطيون يقومون بالتنفيذ أو على

الأقل التخطيط للتنفيذ، ولذلك فلا يتساوون فى درجة القوة أو فى التأثير وبالتالى فى عملية المشاركة السياسية.

٢- قوة هؤلاء رسمية - من وجهة نظر المؤلفان -، فهى لاتصدر إلا عن المنصب، فالقوة هنا قوة منصب وليست قوة الفرد الشاغل للمنصب. وقد رأى المؤلفان أنهم لا يمارسون قوة لا نعلم من أين جاءاً بهذا الرأى، ربما لأنها قوة نظامية.

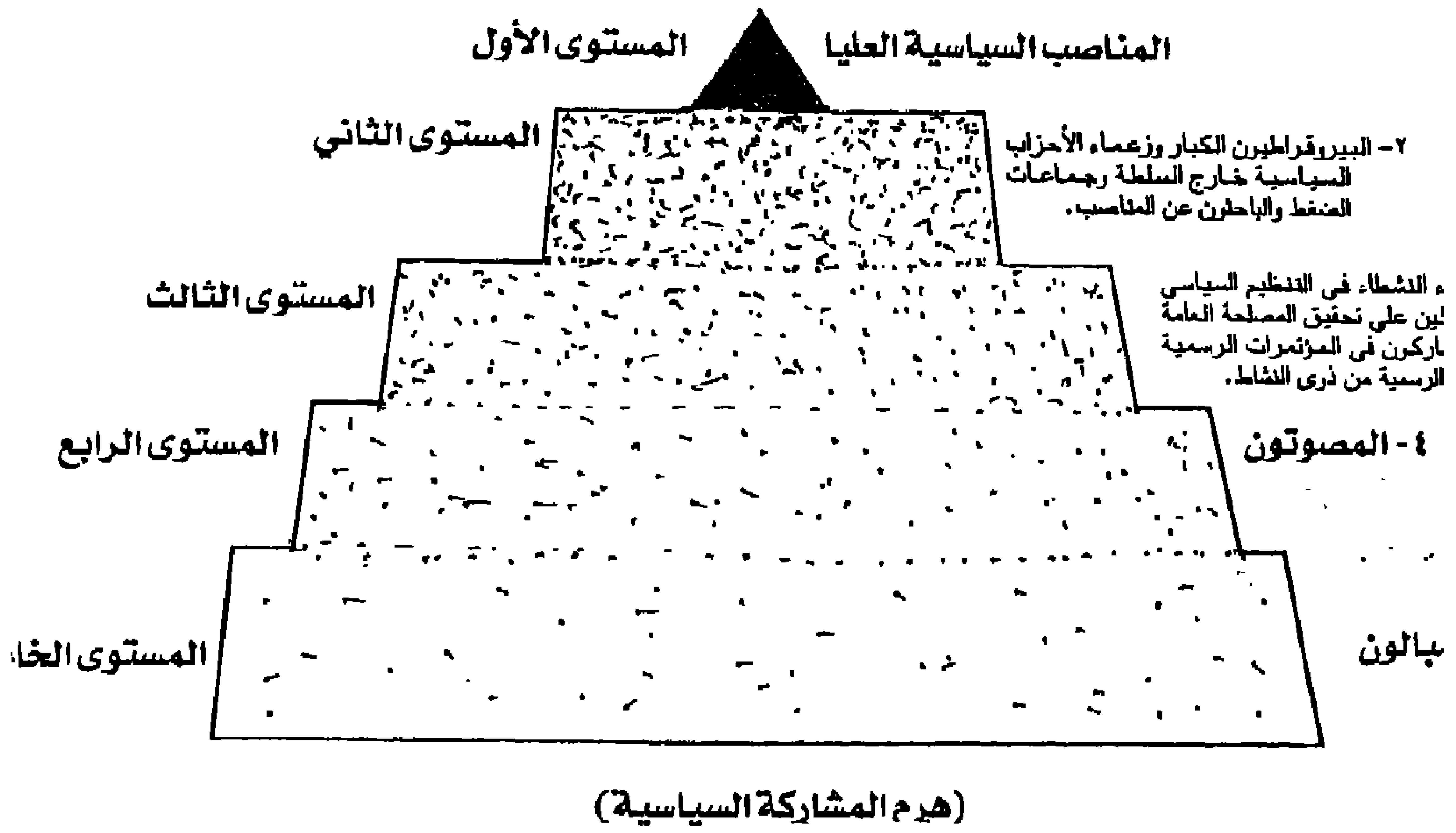
٣- إذا أخذنا بهذا التدرج فى المشاركة السياسية داخل النسق السياسى يجب أن نميز بين شكلين من المشاركة - ولا نطلق المصطلح كما أطلقه المؤلفان - هما:

أ- المشاركة السياسية الرسمية.

ب- المشاركة السياسية غير الرسمية.

والمشاركة السياسية الرسمية، معروف أن الرسميين وأصحاب المناصب هم الذين يقومون بها من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار للنسق الذى يهيمنون عليه، وهم من خلال هذه العملية قد يواجهون مصاعب أو صراعات مع ذوى المصالح الآخرين من أعضاء المجتمع، الذين يتكونون عادة من الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط أو المصلحة والأقليات وهكذا، وهؤلاء يمثلون أعضاء المجتمع المشاركين سياسياً بالطريق غير الرسمي. ومن ثم نستطيع القول أن المعارضة فى أى نسق سياسى تعتبر مشاركة سياسية غير رسمية.

وانطلاقاً مما ذكرنا فى الصفحات السابقة تأتى عملية التصويت قبل قاعدة التدرج مباشرة، مما يؤيد وجهة نظرنا السابقة فى أن عملية التصويت ليست هى الأساس فى عملية المشاركة السياسية. ومن ثم ووفقاً لما عرضنا نستطيع أن نقترح تدرجاً نعتقد أنه أكثر واقعية من ذلك الذى عرضه «رش والتوف» نتصوره كما يأتى:



(هرم المشاركة السياسية)

يمثل التدرج المجتمع الجماهيرى الحديث، فهو تدرج مفتوح، يسمح بالصعود والهبوط فلكل فرد وفقاً لقدراته ودرجة مشاركته أن يصعد سلم المشاركة من القاعدة إلى القمة، وإذا لم يستطع أن يستمر لسبب أو لآخر - يهبط إلى مستوى أقل أو حتى إلى القاعدة.

وتتكون قمة التدرج من هؤلاء الذين يشغلون المناصب السياسية العليا وبالتالى يمتلكون الحق فى اتخاذ أو صنع القرار السياسى الذى يؤثر على المجتمع ككل، بل وقد يتخطى حدود المجتمع إلى التأثير فى علاقاته مع المجتمعات الأخرى وهذا أقوى أنواع المشاركة السياسية الرسمية يلى القمة، المستوى الثانى للمشاركة ويتكون من البيروقراطيين الكبار - نواب الوزراء على سبيل المثال - وزعماء الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط والباحثون عن المناصب العليا. وهؤلاء يمثلون المشاركة غير الرسمية - ما عدا نواب الوزراء -، لأنهم لا يستطيعون اتخاذ القرار السياسى، وإن كانوا يستطيعون التأثير فى اتخاذ القرار، لما يمتلكون من مصادر قوة قد تؤثر

على النسق السياسى أو النظام القائم. ثم يأتى المستوى الثالث للمشاركة السياسية، والذى يتكون من: الأعضاء أو الأفراد النشطاء فى التنظيمات السياسية، وهؤلاء الساعون إلى تحقيق الصالح العام والذين يشملون المشاركون فى المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية، وذوى النشاط الهامشى والذى يقل تأثيره كثيراً فى مجال العمل السياسى. ويأتى قبل قاعدة التدرج مجموع المصوتين، أى هؤلاء الذين لهم حق الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات أو الاستفتاءات، وهم فى العادة قد لا يذهبون للتصويت من واقع إحساسهم بعملية المشاركة السياسية، وإنما من واقع يختلف من فرد إلى آخر كما سبق أن ذكرنا. وبعد ذلك تأتى قاعدة التدرج العريضة والكثيفة والتى تتكون من هؤلاء اللامباليين سياسياً، حيث يتقلص دورهم فلا يأخذون حتى دور المتفرجين، وإنما هم منصرفون عن الساحة السياسية تماماً(٥). اللهم إلا إذا تأثرت مصالحهم الشخصية مباشرة، مثلما حدث لشعوب أوروبا عندما انقطع البترول خلال حرب ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط إذ تنبه الجميع إلى أن هناك مشكلة فى الشرق الأوسط ومطلوب أن يقوموا بعمل سياسى يؤدى إلى حل المشكلة لكى يعود البترول.

من هذا نرى أن عملية المشاركة السياسية عملية معقدة، ولها مستويات مختلفة تتباين من نسق سياسى إلى نسق سياسى آخر. فبينما يكون المستوى الأول فى نسق ما هو المستوى الفعال، قد نجد المستوى الخامس هو النسق الفعال والمؤثر فى نسق اخر، خاصة أثناء قيام الثورات الشعبية مثل الثورة الفرنسية أو الثورة الإيرانية، ويصبح النسق الأول والثانى محدودى الفعالية فى عملية المشاركة السياسية. ولهذا فإن أشكال المشاركة ترتبط بمستويات التدرج التى تعتمد فى فعاليتها على النسق السياسى وما يسوده من أفكار وما يمثله من مصالح.

اتجاهات المواطنين ومستوى المشاركة:

نقصد بالمواطنين هنا جميع المستويات بدء من شاغلي المناصب السياسية العليا وحتى المستوى الأخير – أي المستوى الخامس – بما تتضمنه هذه المستويات من تنظيمات سياسية سواء أكانت أحزاباً سياسية أو جماعات مصلحة أو تنظيمات الأقليات داخل المجتمعات بأنواعها المختلفة. ونستطيع أن نميز تلك الجماعات باتجاهاتها(٦) فجماعات المصلحة هي تلك التنظيمات التي تنطلق في حركتها السياسية من محاولة تعزيز مصالحها ولذلك فاتجاهاتها محدودة بينما تنطلق الأحزاب السياسية من دائرة واسعة، وهي محاولة الوصول إلى تحقيق مصالح أكبر عدد من أعضائها، فهي تنطلق نظرياً من واقع تحقيق المصلحة العامة، الأمر الذي يستدعي مشاركة أكبر عدد من الناس لإنجاز هذه المصلحة العامة. وإذا كان الأمر كذلك فأين تكمن اللامبالاة؟ ولماذا يتجنب عدد كبير من الناس في العادة المشاركة السياسية، أو هم على الأقل يشاركون بالحد الأدنى مما يستطيعون، أي بأقل مستوى من المشاركة، في الوقت الذي تشارك قلة محدودة في الأنشطة السياسية المختلفة داخل أي مجتمع من المجتمعات. «وبإلقاء نظرة على نتائج البحث الذي أجراه Verba و Nie على سبعة مجتمعات هي: أستراليا والهند واليابان ونيذرلاند ونيجيريا والولايات المتحدة ويوجسلافيا يمكن أن نلحظ التباين في الأنشطة التي يمارسها الأفراد في النسق السياسي لكل من هذه البلدان. فالتصويت يعتبر أعلى نسبة في اليابان إذ قد وصلت نسبة الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات سواء على المستوى المحلي أو القومي ٩٣٪ بينما وصلت نسبة الانشغال في السياسة لحل مشكلات شخصية ٣٪ أما في الولايات المتحدة فقد وصلت نسبة المصوتين ٦٣٪ بينما كانت نسبة المشكلات الشخصية ٦٪، وكانت النسبة الأولى في يوجسلافيا ٨٢٪ أما الثانية فلم يسأل عنها الباحثون، وفي أستراليا كانت النسبة الأولى ٨٥٪، بينما

وصلت الثانية إلى ١٠ ٪[٧] أما بالنسبة للنشاط السلبى واللامبالاة، فقد بلغت حوالى ٩٣,٢٥ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة طبقاً للدراسة التى أجراها ملبراث، عام ١٩٦٨[٨]. وهذا يبين أنه حتى البلدان الضالعة فى الديمقراطية - كما يرى كتابها - تسودها اللامبالاة وتبقى القلة هى المتسيدة وهى المنشغلة بالسياسة من واقع تحقيق المصلحة الخاصة وليس العامة. وقد يكمن السبب فى اللامبالاة فى الاغتراب السياسى أو عدم الثقة فى القيادات السياسية أو لعدم وفاء النسق بحاجاتهم الضرورية على الأقل. وعلى وجه العموم فاللامبالاة قد تكون بسبب فقدان الاهتمام بمكانة أو موقع معين ظاهرة ما على المستوى العام والخاص. وربما تحدث اللامبالاة نتيجة لغموض أهداف النسق السياسى، أو لانعدام قدرة الفرد على تحمل المسئولية الشخصية، أو لشعوره بالخوف وعدم الأمن وعلى العكس من ذلك يكون الفرد النشط سياسياً، من حيث أنه يملك خصائص النضال من أجل إشباع الانا وتتصف شخصيته بالاستقلال ويحاول أن يحرز أكبر قدر من الفهم لما يحدث حوله، فضلاً عما يتميز به من حساسية ووعى اجتماعى واضح[٩].

وبالرغم من أن المشاركة السياسية تظل عاملاً هاماً من عوامل تعضيد المصلحة العامة فى المجتمع، إلا أن الغالبية من الأفراد فى معظم المجتمعات تتخذ موقف اللامبالاة فهم دوماً أو فى معظم المواقف السياسية غير موجودين بالساحة. وقد يرجع ذلك - كما سبق لنا أن ذكرنا - من وجهة نظر «موريس روزنبرج» إلى عوامل عديدة نذكر منها ما يتفق مع وجهة نظرنا التى طرحناها سلفاً: «مدى الفهم أو الوعى بأهمية النشاط السياسى .. كأن ينظر الفرد إلى أن النشاط السياسى يعتبر تهديداً لبعض جوانب حياته، أو قد يؤثر نشاطه السياسى على علاقته بجيرانه وأصدقائه، أو قد يؤثر ذلك النشاط على مكانته الاجتماعية، أى أن الفرد قد يواجه بضغوط متعددة وبالتالى يرى أن اللامبالاة السياسية أكثر ملاءمة لحياته»[١٠] وقد اتفق كل

من «روزنبرج وملبراث» على أن الحافز أو المثير للفعل عامل مهم فى تشجيع النشاط السياسى، وأن غياب مثل هذا الدافع قد يساعد على ظهور الشعور أو الميل إلى اللامبالاة السياسية. إذ قد يشعر الفرد بأن العمل السياسى لا يجذبه وبالتالى يتخلى عن أى نشاط يتصل بالسياسة، من حيث أن النشاط السياسى لا يتيح له إشباعاً عاجلاً(١). وعلى هذا يكون ذلك سبباً كافياً ومقنعاً لهم لكى ينعزلوا عن ساحة العمل السياسى. وفى دراسة قام بها S. Verba و A.G. Almond عن الثقافة المدنية عام ١٩٦٣ فى خمس مجتمعات هى: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك خرجا منها بالجدول الآتى:

الدولة	الحكومة القومية		الحكومة المحلية	
	غير مؤثرة	لا يعرف	غير مؤثرة	لا يعرف
الولايات المتحدة	١١٪	٤٪	١٠٪	٢٪
بريطانيا	٢٣٪	٤٪	٢٣٪	٣٪
ألمانيا الغربية	١٧٪	١٢٪	١٨٪	٨٪
إيطاليا	١٩٪	٢٤٪	٢٢٪	١٨٪
المكسيك	٦٦٪	٣٪	٦٧٪	٣٪

والجدول يوضح أنه فى مجتمع كالولايات المتحدة، ثمة نسبة صغيرة على المستوى المحلى والقومى تذكر أنه ليس هناك أى تأثير للحكومة على المستويين المحلى والقومى على حياتهم اليومية، ولكن النسبة ترتفع وفقاً لترتيب الجدول حتى تصل إلى ٢٤٪ فى إيطاليا بالنسبة لمن لا يعرفون و ١٩٪ لهؤلاء الذين يذكرون أنه لا تأثير للحكومة على مستوى حياتهم اليومية. ويرجع تفاوت هذه النسب إلى درجة الاغتراب السياسى التى يعيشها

الأفراد داخل هذه المجتمعات، إذ أن الاغتراب السياسى من أهم العوامل التى تؤدى إلى اللامبالاة السياسية، وتلك الحالة وجدت فى مصر إبان حكم عبد الناصر بين المثقفين، خاصة فى الفترة ما بين ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٠ عام وفاة عبد الناصر.

وعلى هذا فإن اتجاهات المواطن نحو المشاركة السياسية تتحدد بالسلب أو بالإيجاب وفقاً لمعايير مختلفة، يكون الإشباع من أهمهما، فضلاً عن درجة الوضوح فى الأهداف السياسية التى تتطلب مشاركة المواطنين ومدى ارتباط هذه الأهداف بأهداف أو احتياجات أكبر عدد من هؤلاء الذين يتكون منهم النسق السياسى. والتحول من حزب سياسى إلى حزب سياسى آخر، أو من جماعة ذات أهداف سياسية إلى جماعة ذات أهداف أخرى يعتبر خير مثال على هؤلاء النشطاء سياسياً، فإذا لم تشبع الجماعة أو الحزب الذى يمارس من خلاله المواطن نشاطه - حاجات المواطن أو تلك الآمال التى يعقدها على مشاركته فإنه يتحول إلى جماعة أخرى سعياً لتحقيق ما عجز عن تحقيقه مع الجماعة الأولى، وإن لاقى فشلاً نتيجة للأسباب التى سبق أن ذكرناها، فإنه قد يلجأ فى النهاية لأن يكون ضمن هؤلاء الذين يشكلون المستوى الخامس من تدرج المشاركة. ومن ثم فقد تتدخل بعض العوامل النفسية التى تحدث عنها كل من «داوس وهجز»، فى أن المشاركة أو اللامبالاة قد يرجعان فى المقام الأول إلى عوامل نفسية[١٢]. ومن ثم تدخل المشاركة السياسية ميداناً آخر هو ميدان الدوافع فى علم النفس.

دوافع المشاركة السياسية:

وما نقصده بالدوافع ليس الدوافع النفسية بصفة خاصة، وإنما نقصد بالدوافع كل المحفزات على المشاركة السياسية سواء على المستوى النفسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى. فمما لا شك فيه أن لكل فعل يقوم به الإنسان

هدف يريد عن طريقه اتخاذ فعل يتناسب مع الهدف الذى يبغى الوصول إليه. كذلك أى فعل سياسى لابد له من دافع معين يحفز على القيام به، ويبرز هذا الدافع عادة من واقع المحيط أو البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها متخذ الفعل. والفعل السياسى يعتبر واحداً من تلك الأفعال المتاحة والمتباينة التى قد يقوم الفرد بها داخل نطاق المجتمع. فالإنسان الذى يتخذ موقفاً إيجابياً من السياسة أو لديه ميل للسياسة. تكون دوافعه حول السياسة والمشاركة أكثر من غيره. وهؤلاء الذين لديهم هذا الميل يحاولون فى العادة تنمية معرفتهم السياسية ويسهمون فى عملية الاختيارات والمفاضلات السياسية التى قد تدفعهم فى النهاية إلى الانضمام إلى أحد الأحزاب أو الجماعات السياسية أو قد يرشحون أنفسهم فى الانتخابات للمجالس المحلية أو القومية(١٣). وعلى هذا يكون هؤلاء الأفراد مشاركين فى الأنشطة السياسية بدرجة أكبر من هؤلاء الذين يقومون بالمشاركة عن طريق عملية التصويت فقط. وقد يأتى الواقع السياسى للفرد عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى، كالقراءة والاذاعة واللقاءات، أو حتى عن طريق المناقشات الشخصية. والميل أو النزوع إلى السياسة يجعل الفرد أكثر إيجابية للتأثر بآراء السياسيين وما يقرأه أو يسمعه من موضوعات تتصل بالمسائل السياسية. ومن هنا فإن الاحتكاك والاتصال الشخصى والمناقشات غير الرسمية تصبح على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لحفز الفرد المستعد أساساً أو المؤهل شخصياً للمشاركة. وقد أثبتت عدة دراسات أجريت فى بلدان مختلفة أن الأشخاص الذين يشتركون فى مناقشات سياسية غير رسمية، أكثر فعالية فى العملية السياسية من هؤلاء الذين لا يشتركون فى مثل هذه المناقشات(١٤). هذا مع أننا فى العصر الراهن، وفى الوقت الحاضر على وجه الخصوص قد لا نحتاج إلى مثل هذه المناقشات الشخصية، فقد أغنتنا وسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة بما تحمله لنا مكتوباً أو منطوقاً أو مرئياً من معلومات ومحفزات، عن

تلك المناقشات التي أشار إليها «كارلسون ومارفك» وغيرهما بل إن الدعاية السياسية، ومحاولات تغيير الاتجاهات وتشكيلها أصبحت الآن تدفع الناس إلى الانغماس في السياسة وليس المشاركة في عملياتها وحسب[١٥].

ويشكل الالتزام السياسي،[١٦] نقطة هامة من نقاط البحث في عملية المشاركة السياسية، فالالتزام بالمشاركة يعتبر أحد الاتجاهات السياسية الهامة المرتبطة بالمشاركة. وقد أثبتت دراسات كثيرة أن الالتزام المدني Civil Obligation في الولايات المتحدة قد وصل إلى ٨٠٪ في بعض الدراسات وإلى ٩٠٪ في دراسات أخرى[١٧] ووجدت بعض الدراسات (روس وموساوير ١٩٦٧ في إنجلترا) أن التصويت يتم في بعض البلدان على أساس أنه واجب والشعور بالمشاركة في عمل سياسي معين على أساس أنها واجب يؤدي بالضرورة إلى أفعال سياسية إيجابية. مثلما يحدث في أوقات الحروب أو عندما يمر المجتمع بأزمة تمس كيانه، ويلاحظ الدارسون أن عملية المشاركة السياسية تكون أقوى ما تكون، ومن ثم نستطيع أن نقول بصفة عامة، أنه عندما يشعر الأفراد بأن المشاركة في السياسة واجب وطني فإن الأغلبية تسعى إلى المشاركة انطلاقاً من الشعور بالالتزام نحو الوطن[١٨]. ويبدأ تكوين الاحساس بالواجب الوطني من خلال عملية التنشئة السياسية حيث يمتد جذور هذا الاحساس من خلال المجتمع إلى الشخصية. ولكن المجتمعات لا تتساوى في بث مثل هذا الشعور في نفوس المواطنين، فقد تؤكد بعض الثقافات على الواجب الوطني أكثر من غيرها. ومن ثم فهو – أي الواجب الوطني – موجود بدرجة أولى أو أخرى في كل المجتمعات تقريباً. كما أن عوامل الموقف الاجتماعي للشخص في أي مجتمع تؤثر تأثيراً مباشراً على الشعور بالواجب الوطني، حيث يرتبط الاحساس بهذا الواجب بمتغيرات المواقف الاجتماعية المشابهة على المستوى السيكولوجي.

ويعتبر الوسط أو المحيط الاجتماعي للفرد من العوامل التي قد تدفع

أو تثبط من نشاط الفرد فى عملية المشاركة السياسية، فالمجتمعات الثورية تعتبر بيئة صالحة لتنمية المشاركة فالمناخ السياسى وما يبيحه من امتيازات على المستوى الاجتماعى يحفز الكثيرون على المشاركة، فضلاً عن أن الأشخاص الذين يربطون دورهم الاجتماعى بما يسهمون به من نشاط سياسى داخل مجتمعاتهم، ويكونون بالتالى أكثر ميلاً للمشاركة من غيرهم. على وجه العموم تعتبر الخصائص الاجتماعية للفرد، كالمكانة الاقتصادية والاجتماعية والجنس والجماعة العرقية والسن والدين والمنطقة التى يقطنها، والتنظيمات التى ينضم إليها، كل هذه ذات تأثير لا يمكن إنكاره على مشاركته السياسية. وتتخذ مثل هذه الصفات أهمية خاصة فى جميع الأنساق السياسية التى تختلف من مجتمع إلى آخر. فالمكانة الاجتماعية والاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية فى المجتمع الانجليزى – على سبيل المثال – بينما تتخذ التجمعات القبلية فى نيجيريا الأهمية ذاتها. ولا تقل الخصائص الاجتماعية أهمية عن ذلك فى المجتمعات الجموعية كالاتحاد السوفيتى (السابق) مثلاً، بالنسبة لعملية المشاركة السياسية.

والخلاصة أن طبيعة وشكل المشاركة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نسق سياسى إلى نسق آخر، حتى بالنسبة للمجتمعات التى تتخذ نظماً سياسية متماثلة من حيث المبادئ والأسس الايديولوجية. وفيما عدا استثناءات قليلة فكل الأنساق السياسية تظهر على أنها علاقة بين المشاركة السياسية والخصائص الاجتماعية الشخصية لهؤلاء النشطاء سياسياً. وتعتمد طبيعة هذه العلاقة على المحيط الاجتماعى والسياسى لكل نسق سياسى. فغالبية الديمقراطيات الغربية تحاول ولو نظرياً تنمية مستوى المشاركة السياسية على أساس أنها – كما يدعى كتابها - نسق أكثر مرونة فى التدرج الاجتماعى، فضلاً عن أن الايديولوجية الخاصة بها تشجع أو تحث على زيادة المشاركة السياسية، إذ أنه كلما زاد عدد المشاركين سياسياً فى النسق

السياسى، كلما دل ذلك على تمتع النسق بمدى من الديمقراطيه يفوق تلك الأنساق التى تقل عنه مشاركة.

إن الفرد على وجه العموم يتلقى موجهاته السياسية ونمط سلوكه السياسى خلال عملية التنشئة السياسية، وخلال خبراته التى يكتسبها عن طريق معايشته للظواهر السياسية والاجتماعية، عبر مستويات مختلفة وأنماط مختلفه للمشاركة السياسيه، التى تعتبر جزء من عملية التنشئة المستمرة عبر نموه وتطوره. فضلاً عن كونها – أى المشاركة السياسية – تعتبر المقياس الحقيقى للديمقراطية النيابية التى يحاول النظام العالمى الجديد التسويد لها فى العالم الآن.

الهوامش

(١) انظر دراسة عن التوقعات في:

P. M. Blau, Exchange and Power in Social Life, John Wiley & Sons, N. Y., 1964, pp. 143, Seq.

(٢) انظر:

Dowse & Hughes, p. 289.

(٣) انظر:

L. M. Milbrath & M. L. Goel, Political Participation, Chiago, 1977, pp. 10 - 13, Verba, Sidney, and G. A. Almond, National Revolutions and political Commitment, in Harry Eckstein, (ed.), Internal war, N. Y., 1964, pp. 205 - 232, and Verba, Sisdney, and N. H. Nie, Participation in American: Political Democracy and Social Equality, N.Y., 1972.

(4) Rush & Altoff, op. cit., p. 76.

(٥) انظر:

L. M. Salamon & Stephen Van Ever, "Fear, apathy and discrimination: A test of three explanations of political participation", A. P. S. R. (No. 67, 1973), pp. 1288 - 1306.

(٦) انظر دراسة جيدة عن الاتجاهات السياسية في:

Joseph Zikmund, "A Comparison of Political Attitudes and Activity Patterns in Central Cities and Suburbs", P. O. Q., (No. 31, 1967), pp. 69 - 75.

(٧) انظر:

Mibrath, op. cit., p. 22.

(8) Ibid., p. 18.

(٩) انظر:

Salaman and Van evar, op. cit., p. 1295.

(١٠) انظر:

M. Rosenberg, "Some Determinants of Political Apathy", Public Opinion Quarterly, (No. 18, 1954), p. 34 Seq.

(١١) انظر:

Milbrath, op. cit., p. 35 Seq.

(١٢) انظر:

Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture, Princeton, 1963, pp. 45 - 47.

(١٣) انظر:

Dowse and Hughes, op. cit., pp. 291 - 292.

(١٤) انظر:

Bernard R. Berelson, Paul F. Lazarsfeld, and William N. Mcphee, voting: a study of opinion Formation in Presidential Campaing, Chicago: University of Chicago Press, 1954, Ch. 1 and 3.

(١٥) انظر دراسات حول هذا الموضوع في:

Georg Karlsson, "Voting Participrtion Among Male Swedish Youth" A. S. (2 -3), 1058, pp. 98 - 111, Dwaine Marcik, ed., Political

Decision - Makers. New York, 1961, The Introduction and Recruitment.

(١٦) انظر فى ذلك:

J. A. C. Brown, tecchniques of Persuasion: Form Propaganda to Brainwashing, Penguin Books, 1979, pp. 37 - 164.

(١٧) انظر دراسة واعية عن الالتزام السياسى فى:

J. P. Plamenatz 3, Consent, Freddom and Political Obligation, London, Oxford University Press, 1968, pp. 144 - 156.

(18) Jack Dennis, "Sopport for the Party System by the Mass Public", A. P. S.R. (No. 60, 1970), pp. 600 - 615; Milbrath, 1968, op. cit.

(١٩) انظر:

Milbrath (1961); Marvick (1961) and Dennis (1970), op. cit.

الفصل الثاني عشر

ديمقراطية الحكم في النظم السياسية الحديثة

وجهة نظر وتقييم

تمهيــــد:

إن القوة لا تتجلى – دائماً إلا في إطار «علاقة» ما، وهي دائماً نسبية[1]، بمعنى أنه لا تظهر قوة «الفاعل actor» أو ضعفه إلا إذا دخل في علاقة ما فإذا ما إشترك في علاقة مع «فاعلين» آخرين ذوي قوة تفوق قوته يصبح هو أي الفاعل – في موقف ضعف، والعكس بالعكس. وهذا هو معنى النسبية في علاقات القوة.

ولا يعني ذلك أنه لابد للتعرف على القوة من أن نلاحظ أنها أحدثت تغييراً في نسق ما، وإنما قد يدل على وجودها بنفس القدر محافظتها على وضع أو أوضاع راهنة وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن القول بأنه قد تكون للقوة «قدرة معممة generalized capacity» في بعض الأحيان، بمعنى أنه إذا ما تساوى الطرفان الداخلان في علاقة ما، في القوة من الناحية الشكلية، في حدود هذه العلاقة، فإن الطرف الذي يحظى بقدر أكبر من القوة في علاقات أو مجالات أخرى قد يكسبه ذلك قوة أكثر من الناحية الشكلية في هذه العلاقة.

ولنوضح ذلك نقول: أنه قد يتساوى طرفان داخلان في علاقة ما من الناحية الاقتصادية، غير أن أحد هذين الطرفين قد يتمتع بإمتلاك «أصـــول» أو مصادر قوة في نواح أخرى غير الناحية الاقتصادية، فذلك ولا شك يكسبه قوة أكثر في العلاقة الاقتصادية التي نتحدث عنها، وإن كان يتساوى مع الطرف الآخر في الناحية الشكلية، وذلك هو ما نقصده بمصطلح «القدرة المعممة» للقوة، ولذلك فإننا آثرنا عند معالجتنا لمفهوم «القوة» ألا نتعامل معها بطريقة تفتيتية، لأنه لابد من النظر للأطراف الداخلة في علاقة ما من حيث كل ما يستطيع أن تستخدمه من أصول أو مصادر للقوة.

ومن الغريب في هذه الحالة أن أحد الطرفين الداخلين فى علاقة اقتصادية مثلاً قد يكون أقل قوة من الطرف الآخر من الناحية الاقتصادية، غير أنه لو استخدم فى هذه العلاقة مصادر قوته الأخرى، ربما كان هو الأكثر تأثيراً فى العلاقة، وذلك بحساب النتائج النهائية الناجمة عنها. ولعل ذلك يؤيد محاولتنا النظر إلى القوة بالمعنى الشامل.

ويستدل من ذلك أنه لا يمكن النظر إلى القوة على أساس أنها شئ لا يمكن التعرف عليه إلا بعد ممارسة وظهور نتائج استخدامه «أى Post hoc» كما يعن للبعض أن يقول فى محاولة تعريف القوة، إذ أننا نتفق مع «إتزيونى» بأن القوة أيضاً احتمالية Probabilistic، بمعنى أنه يتعين ألا نضع فى الاعتبار القدر المستخدم منها فى علاقة ما فحسب، وإنما علينا أن نحسب أيضاً حساب الأصول أو المصادر المتاحة للأطراف الداخلة فى العلاقة، الأمر الذى حدا «بإتزيونى» إلى القول بأن القوة: «تعنى القُدرة المعممة على إنقاص المقاومة»(٢). وعلى هذا وعلى وجه العموم نجد أن «إتزيونى» لا يبعد فى الكثير أو القليل عن التعاريف الكلاسيكية التى أوردناها للقوة، وخاصة التعريف «الفيبرى»، إذ أنه يجعل «المقاومة Resistence» شيئاً محورياً فى تعريف القوة. ولكننا يمكن أن نقول أنه لاحظ معنا أنه من الممكن التنبؤ بامكانات القوة إذا التفتنا إلى المصادر المتاحة منها للفاعلين actors، وإلى بناءها الكلى، وكذلك الممارسات السابقة لها فى العلاقات المماثلة.

إن مناقشة فكرة وجود «القوة» فى حد ذاتها مسألة لا تتطلب الكثير من الجهد. إذ أن وجود القوة وقيامها فى المجتمع مسألة بدهية لا تحتاج إلى مناقشة وإلا أصبح الأمر مضيعة للوقت والجهد ودوراناً فى حلقة مفرغة. إلا أن وجود القوة وقيامها فى المجتمع، يفيد أو بالأحرى يعنى أن هناك سيداً، ومسوداً. ومن ثم فإن هناك من يأمر ومن يطيع. وما التاريخ الإنسانى منذ

وجدت أول جماعة بشرية، إلا محاولة من الخاضع للتخلص من الخضوع يقابلها محاولة من المخضع لإستمرار وتأكيد سيطرته على الخاضعين. فعلى الدوام وعبر مختلف الحقب التاريخية هناك جماعة مسيطرة وجماعة مسيطر عليها، وعبر مختلف الحقب إمتلكت الجماعة المسيطرة مصادر القوة التى مكنتها من السيطرة.

وبإستقراء التاريخ تبين أنه كانت علينا الجماعة المسيطرة هى القلة minority على الدوام تقريباً، إلا في بعض الحالات التى يمكن أن نسميها بالحركات الجماهيرية أو الشعبية Mass Movements التى دائماً ما تبدأ بتوجيه «القلة» وتنتهى أيضاً بسيطرة «القلة». وكانت الجماعة الخاضعة أو المسيطر عليها هى الكثرة أو الأغلبية majority.

إن حركة التاريخ عبر الأزمان والعصور ما هى إلا محاولة من القلة صاحبة القوة لاستمرار إمتلاكها للقوة، ومن ثم تحاول عبر مختلف مراحل التاريخ إبتكار الوسائل التى تمكن لها من ذلك، سواء أكان ذلك بوسائل فكرية نظرية أو بوسائل تكنولوجية[٣] أو بالوسائل القهرية ذات الطابع الشرعى، أو بالترويج لنفسها عن طريق الدعاية والتلاعب بالشعارات التى تخدع بها العامة فى المجتمع الحديث وفى المقابل تحاول الكثرة التخلص من سيطرة القلة، وما تاريخ البشرية فى حركته الدائبة والدائمة، إلا محاولة بين هؤلاء وأولئك. محاولة من الخاضعين للتخلص من الخضوع وإمتلاك القوة – التى حتى إن تمكنوا من إمتلاكها ترجع مرة أخرى إلى قلة منهم سواء رضوا أو لم يرضوا ومحاولة من القلة لاستمرار فرض سيطرتها.

وعلى هذا كانت مشكلة «علم السياسة» منذ أن وجد، هى تكييف العلاقات بين الكائنات البشرية[٤]، نظراً لعدم توزع القوة والملكية بالعدل

أو بالتساوى بين الناس، ومن ثم فإن المصالح المرغوبة عسيرة المنال، الأمر الذى أدى إلى ضرورة إمتلاك القوة لإشباع الحاجات التى يتطلبها الـــــفرد أو الجماعة.

وإذا كان ماركس قد جعل من الاقتصاد محركاً أولياً للتاريخ وأساسياً للتغير الاجتماعى، بينما جعل «فرويد» الجنس Sex هو هذا المحرك، فإننا نرى أن «القوة» هى العامل الهام والمحرك الأساسى للتاريخ وللتغير الاجتماعى عبر القرون. ونعنى بالقوة هنا: المحصلة النهائية لكل القوى القائمة فى المجتمع أى القوة التى تسير شئون المجتمع ككل. فهى القوة الفيزيقية بين هؤلاء الذين كانوا فى الأزمنة السحيقة يعيشون بلا نظام ولا روابط، وهى قوة السحرة فى المجتمعات البدائية، حيث كانت القوة تمتلك بوساطة هؤلاء الذين يبدون وكأنهم يعلمون أشياء لا يتأتى للباقين معرفتها مثل العلم والحكمة، وقد إمتدت قوة هؤلاء إلى الصين القديمة والكنيسة الكاثوليكية(٥). وهى أيضاً قوة الحاكم الإله والكهنة – صفوة الطقوس Elite of Ceremony(٦) فى مصر القديمة، والقوة العسكرية الطاغية عند الرومان. ولم تكن الملكية الزراعية فى النظام الاقطاعى سوى امتلاك القوة بوساطة من يملكون الأرض، والخضوع والإذعان لمن لا يملكون(٧).

وإذا ما تفحصنا شعار «دعه يعمل، دعه يمر، فالعالم يسير وحدة» Laisser Faire, Laisser Passer., Lemonde va de Lui seul الذى ساد عند بعض مفكرى الغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، نجد أنه يعنى ترك البرجوازية تنمو وتتراكم على حساب خضوع وإذعان الأغلبية الساحقة وكرد فعل لهذا ظهر الشعار المضاد عن الملكية العامة فى النظام الاشتراكى.

ولكننا إذا ما تفحصنا «المضمون» فى مختلف النظم الاجتماعية لوجدناه

واحداً، فهو «القوة» وإن تغيرت أشكالها أو بناءاتها. ومن ثم نستطيع القول بأن «القوة» هى المقولة الرئيسية والهامة - إن لم تكن الأهم على الإطلاق - فى حركة التاريخ، ومفهومها - أى مفهوم القوة - هو المفهوم الرئيسى فى العلوم الإنسانية على وجه العموم(٨)، ويجب أن يبدأ بها أى دارس للسياسة أو الاقتصاد والاجتماع على وجه الخصوص، وأى دارس فى العلوم الإنسانية على وجه العموم.

وبإلقاء نظرة على ما استعرضناه فى الفصول السابقة، نتبين أن مفكرى العلوم الاجتماعية والسياسية منذ أقدم العصور، لم يستطيعوا تجاهل مفهوم ما يسمى حالياً «بالصفوة» ومفهوم «القوة» الذى كثيراً ما كان يفرض نفسه على دراساتهم كلما أجالوا النظر فى الواقع ليستخلصوا مادة فكرهم. ولعلنا لا نتجاوز إذا ما قلنا أن الفكر الأفلاطونى والأرسطى لم يكن سوى دراسة عن «صفوة القوة» بالرغم من أن هذه القوة لم تحظ بإهتمام علماء الاجتماع الذين اقتصروا على إرجاع «نظرية الصفوة» إلى موسكا وميشلز وباريتو(٩). وتدرج الاهتمام بالقوة حتى إننا نجد أنها شكلت المفهوم المحورى والجوهرى الذى دار حوله عمل بعض المفكرين والفلاسفة أمثال نيتشه(١٠). ولقد حاول أفلاطون أن يحيد القوة بإضفاء الإنسجام الفلسفى عليها، ومن بعده جاء أرسطو ليصنف لنا الحكومات على أساس عدد من يحكم. ولم يكن هذا الفيلسوف مفكر قوة فحسب بل، أن وجهات نظره فى هذا الصدد لا تزال حية ويمكن تطبيقها على الأوضاع السائدة فى عصرنا الحالى.

كما أن مفكرى الرومان لم يخرجوا عن إطار مفهوم القوة، وكان شأنهم شأن من سبقهم، إذ أنهم قد تناولوا علاقات القوة على مستوى الفرد أو الجماعة والمدينة والدولة، حيث برزت القوة العسكرية السافرة بأجلى

صورها، إذ أن الامبراطورية الرومانية، كانت المثال المتجسد لسيطرة القوة العسكرية الطاغية.

ومع إنتقال القوة من أيدى عسكريى «روما» إلى كهان المسيحية، سيطرت القوة الدينية Relegious power من خلال بسط الدين لحمايته على البناء السياسى الاقطاعى ذى الوحدة الواهية، وبذلك دعم البناء الطبقى وزاده حدة وذلك خلال عصور الظلام والقرون الوسطى. إذ كانت الكنيسة فى روما هى صاحبة السيطرة حتى مطلع عصر النهضة الذى نجد «مكيافيللى» فى طليعة مفكريه الذين يستقرئون وقائع التاريخ، ليستلهما الإرشاد فى كيفية قيام الدولة القومية وكيفية المحافظة على وحدتها وقوتها، فوصل إلى أن «القوة» و«الحيلة» هما أساساً بناء الدولة.

وعند «بودان» نجد المفهوم الواسع للقوة المنبثق عن فكرة السيادة. ومن هنا نستطيع أن نضم «بودان» إلى كل من «هبز» و «لوك» اللذين حاولا أن يقيما صرح الدولة على أساس فكرة السيادة. هذا فضلاً عن «مونتسكيو» الذى تجلت عنده فكرة القوة حتى أنه لا يكاد يفرق بين نظام وآخر من حيث الكيفية التى تمارس بها القوة فى ظل هذا النظام أو ذاك وقد لا نخطئ كثيراً إذا ما تجاوزنا «سان سيمون» و «أوجست كونت» لنصل إلى توكفيل وماركس اللذين إنبثق عن أعمالهم فى القرن التاسع عشر، ذلك الفرع الحديث من علم الاجتماع، وهو «علم الاجتماع السياسى» الذى بدأ يتبلور موضوعه ويتجدد ميدانه عند سوسيولوجى القرن العشرين أمثال فيبر وميشلز ودوركايم وباريتو و موسكا ودوفيرجيه»، فعلم الاجتماع السياسى هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزع القوة داخل المجتمع. فضلاً عن اهتمامه بالصياغات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى

إلى التغييرات فى مواضع القوة ففى الوقت الذى تهتم فيه العلوم السياسية التقليدية بآلية الحكومة وميكانيزمات الإدارة العامة، يهتم التحليل السوسيولوجي للظواهر السياسية بالتداخل الواسع بين السياسة والبناء الاجتماعى وبين العمليات المجتمعية والسياسية. ولكن السياسة الحديثة تولى إهتماماً كبيراً بالمنشاط التى تهدف إلى تقاسم القوة أو بتلك المنشاط التى تصارع من أجل الاستحواذ عليها. فالسياسة على هذا تدور حول القوة دائماً، وبالتالى فهى تتضمن على الدوام تصادم المصالح المتصارعة.

هذا وبينما تركز العلوم السياسية إهتمامها على النطاق السياسى بصفة خاصة يحاول علم الاجتماع السياسى فهم العملية السياسية بربط السياسة بالبناء الاجتماعى الكلى. وتبعاً لذلك فإن العلاقات – على سبيل المثال – بين التدرج الاجتماعى والسلوك السياسى، أو بين الشقاقات العنصرية والعملية السياسية، جذبت إنتباه علماء الاجتماع السياسى، إذ أن هناك علاقة وطيدة بين ما هو «سياسى» وما هو «اجتماعى»[١١].

وعلى هذا نلاحظ تأكيد علماء الاجتماع السياسى على العلاقات المتبادلة بين السياسية وبين السياق المجتمعى الأوسع، الذى يتضمن تغيرات هامة فى المنظور الذى ينبثق عنه تحليل السلوك السياسى[١٢].

لقد اكتسب مشهد القوة أبعاداً جديدة، قبل ظهور «علم الاجتماع السياسى وقبل تبلوره كعلم يهتم فى المقام الأول بدراسة القوة، على أيدى مفكرى القرن العشرين. ولعلنا نجد أبرز هذه الأبعاد الجديدة عند أولئك الذين تبعوا «ماركس» أو تابعوه، كماكس فيبر ومن بعده باريتو الذى أعطى القوة معنى أكثر تركيزاً فى استخدامها، وذلك بانتهائه إلى فكرة «الصفوة» والصفوة الحاكمة Ruling Elite على وجه التحديد، التى تملك القوة ومصادرها فى

المجتمع. وهى تتحكم فى مقدرات المجتمع. الأمر الذى أدى إلى قيام عدد من كتاب الغرب أو ما يسمون بكتاب الديمقراطية الغربية الحديثة، بإنكار أن المجتمع يحكم على الدوام بوساطة «قلة» – صفوة –، وهؤلاء الكتاب هم الذين يطلق عليهم فى التراث الاجتماعى والسياسى «التعدديون Pluralists» أى أصحاب الاتجاه التعددى، فى مقابل الصفويين Elitists أو أصحاب الاتجاه الصفوى.

ومن ذلك قد يعن لنا أن نتساءل: هل يقوم بناء القوة فى المجتمع على أساس صفوى أم على أساس تعددى؟ وإذا كانت شئون المجتمع تسير وتدار ككل بوساطة القوة التى تتخذ القرار النهائى فيما يتعلق بهذا المجتمع، فمن الذى يمتلك هذه «القوة» المؤثرة والفعالة على هذا النحو؟ وكيف كان بناء القوة قديماً وكيف تطور عبر العصور، حتى وصل إلى شكله المعاصر، وهل تطوره كان صفوياً أم تعددياً؟ ثم ما هى نتائج الدراسات المعاصرة التى حاولت الإجابة على هذه التساؤلات؟

لقد استخدم الناس «القوة» للسيطرة على الآخرين. وقد شهدت مختلف أصقاع الأرض شخصاً واحداً يبرز من بين الملايين ويفرض عليها سلطانه ويخضعها لإرادته سواء أكان ذلك عن رغبة أو عن رهبة. ولهذا لم تكن مظاهر تقديس الحاكم عند مختلف الشعوب إلا دليلاً على ما فى نفوس الناس من طاعة وخضوع للقوى التى تحكمهم. ولذلك فلا غرابة عندما نرى تقديس اليابانيين للامبراطور باق حتى الآن. وبالتالى فليس من المستغرب أن تكون شعوب فجر التاريخ قد ألهت ملوكها، وأن يكون الاعتقاد بالوهية الحاكم سائداً بين أبناء الحضارات القديمة كاليونان والهنود والمصريين وغيرهم. فقد آمن المصريون القدامى بأن ملوكهم هم الآله «رع»، وإتخذ الأباطرة الرومان لأنفسهم ألقاب الآلهة.

كما سادت فى القرون الوسطى وبعدها نظرية «حق الملوك الآلهى Divin Right of Kings» التى أخذت فى التداعى مع إنبثاق ما يسمى بالديمقراطية فى العصر الحديث، ومع إزدياد الشك فى أن «الحق الإلهى» يمثل مصدر «القوة» وليس من اليسير تفسير هذه الظاهرة بلغة «القوة» ذاتها، قوة مجموعة أو قلة متماسكة، وقدرتها على التحكم فى الآخرين والسيطرة عليهم، بوساطة إمتلاك موارد المجتمع، واستثمارها لصالحها. ومن ثم تصبح هى الجماعة الأقوى. التى تكون العدالة - كما يراها ثراسيماخوس - هى مصلحتها.

وكانت غالبية الحكومات عبر مراحل التاريخ فى أيدى جماعة أو طبقة حاكمة. وشكلت العبودية ظاهرة واسعة الإنتشار فى غالبية الحضارات المبكرة وبين غالبية الشعوب، بحيث أصبح من اليسير دائماً تملك «القوة» بوساطة الجماعة المسيطرة[١٣]. هذا وتنزع طبيعة الإنسان إلى أن يكون فى صراع مع شئ ما يخرج منه إما منتصراً أو مهزوماً. بمعنى أن هذا الصراع يتم فى نطاق علاقة يكون فيها فرد أو جماعة مسيطر عليها، فالعلاقة هنا علاقة قوة. وقد بدأ صراع الإنسان، الذى أخذ يتطور بأساليب صراعه سعياً إلى السيطرة على الطبيعة وعلى الآخرين من بنى جنسه عبر التاريخ مستخدماً وسائل شتى على رأسها السياسة والحرب[١٤].

ولما كانت «القوة» فى جميع المجتمعات الإنسانية، وحتى فى مجتمع الحيوان تعطى الإمتياز والشرف والهيبة، والفوائد المادية والترف، كان الصراع من أجل الحصول عليها يشكل العامل الأساسى فى حركة التاريخ وكنتيجة لذلك، هناك إتجاهان للصراع كما سبق أن ذكرنا. الأول أفقى يقوم بين الإنسان والإنسان، أو بين جماعة وجماعة أو بين طبقة وطبقة، من أجل الحصول على القوة. والثانى رأسى، والصراع من هذا القبيل بين الحكام والمحكومين، أى بين من يأمرون وهؤلاء الذين يجب عليهم الإذعان، يمكن أن نجده فى أى مجتمع إنسانى[١٥].

لقد لعب حكم القوة دوراً مفيداً فى تنمية النظم الاجتماعية، كما أن الحكومات التى فرضت بالقوة لعبت أيضاً دوراً أساسياً فى تكوين المجتمعات ذلك لأنه ما أن توجد «وحدة اجتماعية من نوع ما يوجد بالضرور «حكم»، وقد تتغير صور الحكم فى جماعة ما، إلا أن هذا لا يستتبع بالضرورة تغييراً فى تكوين الجماعة»(١٦).

ونظراً لأن المجتمع يضم العديد من القوى. فأى من هذه القوى هو الذى يكون له السيادة ويسير شئون المجتمع؟ لقد أحدثت قوى التخصص الاقتصادى فجوة فى النظام التقليدى، وأدى التقدم الصناعى والتكنولوجى فى العصر الحديث إلى قيام محاور للمصالح المتعارضة، تتنافس أو تساوم إحداها الأخرى من أجل الامتياز(١٧). وفى الوقت نفسه نشأت عدة مراكز للقوة الاقتصادية والقوة السياسية، ومن ثم فقد أصبح الوضع مختلفاً عما كان عليه فى ظل نظام الاقطاع حين كانت الأرض، وحدها هى التى تكسب من يمتلكها. محلياً وقومياً المكانة والقوة(١٨).

ولكن بالرغم من قيام محاور المعارضة وتعدد مراكز القوة السياسية والقوة الاقتصادية، فإن ذلك لم يحل دون سيطرة الأقلية على المجتمع. فعلى الرغم من أن نتائج الدراسات الإمبيريقية لبناء القوة تعكس بناءات واقعية للقوة فى المجتمعات التى درست، إلا أن هناك بعض الشك فى أن النتائج المتحصل عليها قد تكون إنعكاساً لمناهج معينة فى الدراسة. وربما أيضاً قد ترجع تلك النتائج إلى التوجيه النظرى للباحثين وفقاً لما سبق أن ذكرنا.

ومن النقاط الهامة التى خرج بها «آجر Agger» من دراسته - والتى اتفق فيها على ما نعتقد مع ميلز -، أن المجتمعات تختلف من حيث بناء القوة، الذى يميل فى بعض المجتمعات إلى التعددية - تعدد الصفوات وفى

البعض الآخر إلى الصفوية. وسواء أكان هذا أم ذاك فثمة بناء للقوة متدرج وذو اتجاه واحد ينتهى إلى تربع صفوة على القمة. وبالتالى فإن النتائج التى وصل إليها «آجر» سواء استخدمنا منهاج الشهرة أو مُنهاج اتخاذ القرار، يؤديان بالضرورة، إذا ما طبقنا «أياً منهما – على حدة –» إلى نتائج صفويـة أو تعددية على التوالى. غير أنه – فيما يبدو – إذا ما استخدمناهما معاً فإنهما يشكلان نوعاً من الميثودولوجيا قادراً على إعطاء نتائج متباينة، تؤدى فى النهاية إلى تربع صفوة على القمة. السياسى».

لقد أكدت الأبحاث الامبيريقية على أن الصفوية تؤدى إلى الاغتراب أو عدم الفعالية السياسية، أو تلك الحالة التى سماها «ميلز» باللامبالاة السياسية التى تنتهى دائماً بالانسحاب من الميدان العام. وهذا دليل كاف على تربع صفوة على قمة التنظيم الاجتماعى ككل، حيث يسود هذا الاغتراب السياسى كافة الطبقات الدنيا وذوى التعليم المحدود. وإذا ما ساد هذا الاحساس بالاغتراب لدى الجموع يصبح المجال متاحاً لتعزيز البناء الصفوى فى المجتمع، دون إمكانية الرد بأن هذا البناء مرضى عنه أو مقبول من قبل الجموع.

هذا ويرى المحللون أن القوة كقيم Values تحل دائماً وفقاً لتوزعها بين وحدات الأنساق المستقلة، ويكون للقوة فى العادة – كما ذكرنا – بناء واحد متدرج. ومن ثم يكون للوحدات الأعلى فى التدرج قوة على الوحدات الأدنى فى البناء، فهناك إذن إتجاه واحد للقوة وهذا ما نجده واضحاً فى نظرية «رايت ميلز». وبالرغم من أن «ريسمان» يمثل الاتجاه المضاد لميلز – إلا أنه لم ينس تماماً وجود صفوة قوة فى المجتمع الأمريكى المعاصر(١٩).

والقوة السياسية – وهى محصلة كل القوى فى المجتمع من وجهة نظرنا - لا تزال، ويبدو أنها سوف تظل، هى الوجه الأعلى لجميع القوى فى

المجتمع، لأن ما لها من شرعية يتيح لها إجبار الآخرين على طاعتها. وهى التى تأخذ على عاتقها وضع حدود للقوى، بل وسن شروط ممارستها. فالقوة السياسية تملك سلطة لا يشاركها فيها أى شكل آخر من أشكالها القوة الاجتماعية. فهى أداة إدارة شئون المجتمع ككل. ولها وحدها حق الطاعة على كل من يعيش فى أرضها أياً كان دينه أو طبقته أو جنسه(٢٠).

وإذا ما تفحصنا التاريخ البشرى لوجدنا أن هذه القوة المؤثرة والفعالة، التى تعد محصلة كل القوى داخل المجتمع، أو ما يسميها ريسمان «القوة المتكاملة» "integral power"، التى يكون فيها اتخاذ القرارات حكراً على طرف واحد دون الأطراف الأخرى(٢١)، هى القوة السياسية، التى تمتلك على الدوام بوساطة قلة – أى صفوة بلغة «باريتو». هذه الصفوة قد لعبت الدور الموجه خلال حقب التاريخ المختلفة وفى شتى المجتمعات. الأمر الذى أدى إلى أن يهتم علماء السياسة والاجتماع بموضوع القوة وبمن يمتلكها، وبمواضع، توزعها داخل المجتمع. فاستخدام القوة إنما يعنى قهر المقاومة، وهذا يترتب عليه بالتالى توليد نوع من المقاومة فمشكلة القوة إذن هى زيادة القدرة على إحداث «الفعل» دون توليد تيارات مضادة. ذلك حتى لا تصادف حركتها معوقات تنقص أو تحد من فعاليتها ومقدرتها الحالية أو المستقبلة على الحركة وبالنظر إلى أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بشكل مطلق، فإن السؤال، الواقعى الذى ينبغى طرحه هو: أى نوع من القوة هو الأحرى بأن يولد أقل قدر من التيارات المضادة؟

إن المقاومة التى تنتج عن استخدام القوة تتخذ أشكالاً عدة، وتعبر عن نفسها بطرق متعددة. والمصطلح الذى يمكن أن يعبر عن هذه المقاومة فى شمول هو «الاغتراب». وتتزايد المقاومة بتزايد استخدام القوة، وبذلك تزيد فى «الاغتراب» الذى ينجم عن مصادر أخرى.

ولا يستخدم مصطلح «الاغتراب» فى تأكيد العدوان المكشوف من جانب الخاضعين للقوة فحسب، إذ قد يعبر رد الفعل عندهم عن نفسه عن طريق إخضاع آخرين، أو فى حالات عصاب أو إدمان الخمر أو اللامبالاة أو النفور. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن هذا المصطلح يذكرنا بأن التطبيقات والأنواع المختلفة للقوة تخلق علاقات مختلفة من «الخاضعين المستخدمين للقوة، تؤثر فى مجموع التنظيم الاجتماعى»[٢٢].

ومن هذا نجد أن كل القوى القائمة فى المجتمع كظواهر قابلة للتغير والتبدل من ناحية الشكل – فى مراحل مختلفة، إلا أن أى متتبع لمراحل التاريخ لا يسعه إلا أن يوافق – مع دوركايم – على أن السلطة الممثلة فى القوة السياسية – هى الظاهرة الوحيدة التى وقفت أمام عاصفة التاريخ.

ولقد أثبت التراث الصفوى رغم النقد الذى وجه إليه[٢٣]، أن القوة السياسية تمتلك على الدوام بوساطة صفوة ينتفى معها وجود ما يسميه بعض المفكرين بالديمقراطية التى تعنى: «حكم الشعب بوساطة الشعب أو حكم الشعب لنفسه».

إن هذا المفهوم للديمقراطية لم يتحقق فى أى مرحلة من مراحل التاريخ قديمة وحديثة. فإذا ما نظرنا إلى ديمقراطية أثينا المباشرة[٢٤]، والتى لا يزال الكتاب يتغنون بها حتى اليوم، نجد أنها كانت ناقصة ومبتسرة فهى لم تضم المجتمع ككل، وإنما كانت تحرم ممارستها على «النساء» و «العبيد» الذين كانوا يشكلون قطاعاً له أهميته البالغة فى المجتمع، إن لم يكن هذين القطاعين النساء والعبيد – يشكلان أحد الأسس التى يقوم عليها النظام الاجتماعى آنذاك والنظم الاجتماعية كائنة ما قد تكون تسميتها لا تخرج بحال عن كونها قلة «تحكم» وكثرة «تحكم». وما دامت «الحكومة ظاهرة

اجتماعية، لكونها نتيجة لاجتماع الناس[٢٥]. فسوف تظل - الجموع مجرد إدوات سلبية فى صراع القوة. فسواء إدعى مفكروا الغرب أو الشرق ديمقراطية الحكم لديهم أو لم يدع، فلا بد من إستبدال شعارهم «حكم الشعب» إلى «حكم الشعب بوساطة صفوة من الشعب».

وحالة عدم المساواة فى القوة السياسية لا يمكن بحال التخلص منها عن طريق إلغاء الطبقات، إذ أنه من المستحيل تماماً أن يكون حكم المجتمع في متناول أحد سوى قلة قليلة. والمجتمع الذى لا طبقات فيه لا يشترك جميع الناس بنفس القدر فى إدارته وحكمه، وعندما يتحدث الناس عن طبقة عاملة تمسك بزمام السلطة، فإنهم لا يعدون استخدام الكتابة والرمز فى حديثهم، فإن القوة لا يمكن بحال أن تكون فى متناول ملايين الرجال. وللشعوب حكومات وليست هناك شعوب تحكم[٢٦]. وكما يقول «بوتومور»: «فإذا كانت الديمقراطية نظاماً سياسياً فباستطاعتنا أن نقول أن الحكم بواسطة الشعب سيصبح مستحيلاً على مستوى التطبيق»[٢٧].

وكيف ندحض قانون «ميشلز» الحديدى للأوليجاركية. وبناء القوة في المجتمع يعتمد أساساً علي التدرج ذي الإتجاه الواحد ومن خلال تنظيم. فعملية التنظيم في المجتمع الحديث تقوم بالدور الفعال؛ فهي التي تمكن القادة و«الصفوة» من السيطرة خلال التدرج الهرمي لبناء القوة. وفي عصر يعد التنظيم سمته الأساسية، يصبح من المتعذر، بل ومن العسير تجنب حكم الصفوة أو الأقلية، التي تسيطر علي قمة التنظيمات الرئيسية في المجتمع. وهي الأحزاب السياسية والتنظيمات الاقتصادية الكبري والقوات المسلحة وهم أولئك الذين يتربعون علي قمة هرم القوة المعاصر، وفقاً لما أكدته نتائج الدراسات النظرية والإمبيريقية.

وعلى أية حال، فالخلاصة، أن القوة ما هى إلا ممارسة لصراع يقوم على أساس تفاوت وتباين المصالح. مما قد يظهر معه من حيث الشكل أن «الدولة» التى تحتكر شرعية القوة فى المجتمع - والتى يبدو أن بعض الباحثين يعنى بها الفئة الحاكمة، تظهر كما لو كانت شيئاً آخر يفرض نفسه على المجتمع من خارج نطاقه. وهذا ليس صحيحاً بالطبع، وأظننى أوافق «باريتو» إلى حد بعيد فيما ذهب إليه من أن المسألة لا تعدو إلا أن تكون «صفوات» من المجتمع تتواتر فى أماكن «القوة». وبالذات تلك الأماكن التى تدار فيها أمور المجتمع ونسميها فى النهاية «الدولة» ومن ثم فإن الدراسة الشاملة للحقب المختلفة تنتهى بالباحث إلى الاعتقاد بأن نتائج الدراسة التى يقوم بها لفترة زمنية بعينها من خلال المعلومات التى قد تتاح له عن هذه الفترة. لن تختلف فى جوهرها عن أية نتائج قد ينتهى إليها بالنسبة لفترة أخرى. فالذى نخرج به من دراستنا لمفهوم القوة، هو أن علاقات القوة ظلت ثابتة عبر الحقب التاريخية العديدة وإن اتخذت أشكالاً قد تبدو مختلفة. فقديما كانت «صفوة» على قمة البناء الاجتماعى وحديثاً ثمة صفوة على نفس القمة تملك وتسود، ومن ثم سميت بصفوة القوة.

وعلى هذا فالمجتمعات منذ فجر تكونها حتى اليوم، إنما تحكم بوساطة صفوة قوة وهى صفوة القوة السياسية فى الغالب. ومن ثم فأين ما يسمى بالديمقراطية؟

إن مشكلة الديمقراطية كنظام للحكم ليست جديدة على علوم المجتمع، فقد صاحبت مشكلة «الكيفية التى يجب أن يقوم على أساسها حكم المجتمع» وذلك منذ تطور الفكر الإنسانى منذ فجر الفلسفة اليونانية وحتى يومنا الحالى. بل يمكن أن نرجع بالمشكلة إلى أبعد من ذلك بكثير. فمذ بدأ الناس يتجمعوا فى مكان واحد، ألزمهم هذا التجمع بالبحث فى تنظيم حياتهم من

خلال إعتمادهم المتبادل وتفاعلهم الذى لا مناص منه. وكان إشباع الحاجات الضرورية من أهم وأخطر الدوافع التى حدت بهذه الجماعة إلى البحث عن الأسلوب أو الوسيلة الملائمة للمحافظة على كيان الجماعة وحمايتها مما يتهددها من أخطار سواء أكانت على المستوى الداخلى – أى من داخل الجماعة – أو المستوى الخارجى هذه الضرورات دفعت الجماعة إلى إبتداع طرق ووسائل الحماية والإستمرار للمحافظة على كيان الجماعة. الأمر الذى أدى إلى أن تكون هناك مسئوليات تناط بأفراد بعينهم لأن المجتمع أحس بأنهم قادرون عليها، أو لأنهم فرضوا أنفسهم بما يملكون من مصادر قوة تميزهم عن الآخرين وتحملوا لذلك هذه المسئوليات التى يقدمها الأمن والقيادة والتنظيم وإتخاذ القرارات وما إلى ذلك.

من هنا ظهر فى المجتمع ووفقاً لضرورات الواقع الاجتماعى ما نسميه اليوم «بالسلطة». والسلطة المعنية هنا هى «السلطة السياسية» وليس أى سلطة أخرى، أى تلك السلطة التى تقوم فى عصرنا الحالى على مجموعة من القوانين والقواعد أو الإجراءات التى تمكن شخصاً ما أو عدة أشخاص من إدارة شئون المجتمع. أى هؤلاء الذين يحكمون.

ويتوقف وصف أو تصنيف نوع الحكم – ديمقراطى أو أوليجاركى أو تسلطى أو إستبدادى وما إلى ذلك من مسميات – على حجم ودرجة مشاركة المواطنين فيه. والديمقراطية كما عرفها قاموس علم الاجتماع تعنى: «... توفر فرصة المشاركة، لدى أعضاء المجتمع، فى إتخاذ القرارات، فى أى مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، وبخاصة المشاركة الجماهيرية فى اتخاذ القرارات السياسية التى تؤثر فى حياتهم الفردية والجماعية على السواء».... «أما النظام الأكثر شيوعاً، وملاءمة بالنسبة للمجتمعات الكبيرة الحجم، فهو الديمقراطية النيابية، التى ينتخب فيها المواطنون ممثلين لهم

أو نواباً عنهم يقومون بتشريع قوانين المجتمع ... والديمقراطية السياسية هى المساواة أمام القانون، وحرية الكلمة والتعبير والنشر والاجتماع، وتقوم الديمقراطية فى المجتمع الكبير على المنافسة الحرة، وتوازن جماعات المصلحة، باعتبار أن الجماعات المتعارضة تستطيع أن تصل إلى الإتفاق والتسوية فى حالة وجود حد أدنى مقبول فى الصراع بينها»(٢٨). ومن هذه الفقرة أن الديمقراطية تعنى فى معناها البسيط «حكم الأغلبية». وقد صاحبت فكرة إشراك أكبر عدد من المواطنين فى الحكم الفكر الاجتماعى والسياسى منذ عصوره المبكرة وحتى يومنا هذا. ولكن هل تحقق هذا؟

يستطيع أى باحث أو دارس للفكر السوسيوسياسى عبر تطوره أن يكتشف بوضوح أنه لم تأت حكومة فى أى مجتمع قديم أو حديث وفقاً لقبول جميع أفراد الشعب. إذ أن المعارضة قائمة منذ تكون أول حكومة فى أول مجتمع. ولم تكن مجادلات «سقراط» وجهاده وموته فى سبيل إقامة العدالة فى المجتمع إلا نتيجة لعدم رضاه، أو لعدم اقتناعه بتحقيق العدالة على يد الحكومة التى انبثقت عن الواقع الاجتماعى الذى كان يعيش فيه.

وليس من مهامنا هنا أن نؤرخ أو نعرض لفكرة الديمقراطية كفكرة مجردة، وإنما نتعرض لها كمفهوم انبثق عن ضرورات اجتماعية عبر تطور المجتمع البشرى. وكموضوع أساسى من موضوعات علم الاجتماع السياسى، من حيث أنها - أى الديمقراطية - شكل من أشكال الحكم يتيح لعدد من المواطنين عن طريق الانتخاب الحر أو الاختيار أن يحتلوا مواقع القوة واتخاذ القرار فى المجتمع؛ فهى بهذا المعنى ووفقاً لما هو مطبق فى المجتمع ليست «حكم الأغلبية» وإنما هى حكم «الصفوة المختارة أو المنتخبة»، فالمواطنون لا يشتركون جميعاً فى الحكم ولا تشترك الأغلبية منهم فيه، وإنما وفقاً لما هو

شائع فى المجتمعات المسماة بالمجتمعات الديمقراطية، هو حكم هؤلاء الذين يتفق نواب المجتمع على أن يكونوا حكاماً.

إن تطور «حكم الصفوة المختارة» ارتبط إلى حد كبير فى العصر الحديث بالتطور السياسى للطبقات الاجتماعية من خلال تطور ونمو الرأسمالية الصناعية. ومن ثم فإن هذين العنصرين الأساسيين – ديمقراطية الصفوة كنمط من أنماط الحكم وتطور الطبقات الاجتماعية – قد طرحا للبحث من وجهتى نظر متعارضين، كان لهما الأثر الكبير على الأشكال السياسية والقوى التى تمتلك القيادة فى المجتمع. وقد أدى ذلك إلى ظهور نوعين من الفكر السياسى والاجتماعى يصارع كل منهما الآخر. وقد تطابق هذا الصدام الفكرى مع الواقع الاجتماعى - لأن المفكر فى الأساس ما هو إلا نتاج لمجتمعه. ومن ثم فإن فكره يتأثر بهذا المجتمع فإما أن يكون مؤيداً لواقعه الاجتماعى أو رافضاً له – الذى بدا الصراع فيه بين الرجل كمواطن سياسى، والرجل كعضو فى المجتمع المدنى، نتيجة للثورتين، السياسية فى فرنسا، والصناعية فى إنجلترا. وطالما أن المفكر نتاج للمجتمع فقد توزعت إهتمامات العلوم السياسية والاجتماعية فى اتجاهات مختلفة تضمنت الكثير من ميادين البحث منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحاضر. فهناك مفكرون محافظون يدافعون عن وجهة نظر الرأسمالية الغربية وما تدعيه من ديمقراطية، وثمة مفكرون ثوريون يدافعون عن الطبقات المقهورة وينادون بضرورة إشراكها فى عملية اتخاذ القرار السياسى، وبين هؤلاء وأولئك نحاول أن نعرض للمشكلة.

دور الطبقات الاجتماعية في تطور ديمقراطية الصفوة:

تمثل النظرية العامة للطبقات الاجتماعية محوراً أساسياً أو ركيزة هامة

من ركائز تطور نظرية ديمقراطية الصفوة[٢٩]. وتعتبر النظريتان عنصرين هامين من عناصر اعتماد الفكر السوسيوسياسى فى غالبية مواد بحثه على الواقع الاجتماعى. فضلاً عن أن دراسة تطور النظريات المرتبطة بهذا الواقع سياسياً واجتماعياً تتيح للباحث درجة أكبر من الوضوح حول طبيعة ومشكلات هاتين النظريتين. ولكن نظرية ديمقراطية الصفوة المختارة منذ تبلورها كشكل من أشكال الحكم مرتبطة بعدة مفاهيم رئيسية من أبرزها: القبول والحرية السياسية ثم الالتزام السياسى. والقبول يعنى موافقة الأغلبية من المواطنين على هذا الشكل من أشكال الحكم، وعلى هذا تصبح الحكومة حكومة شعبية قائمة على إرادة الأغلبية. ولكن هذا المعنى للحكم ليس قائماً ولم يقم فى الواقع الاجتماعى، فلم يحدث أن قامت حكومة بناء على قبول جميع أعضاء المجتمع، حيث يظل على الدوام عدد من المواطنين فى موقف المعارضة، الأمر الذى يؤدى بنا إلى القول بأن القبول وحده لا يكفى كقاعدة لقيام الديمقراطية. فعلى أى أساس إذن تحكم مثل تلك الحكومات المسماة بالحكومات الشعبية أو حكومات الأغلبية، رعاياها، ولماذا اختار مفكروها مصطلح «القبول»؟ هناك نوعان من الحكومات نستطيع القول - مع الديمقراطيين - أنهما يحكمان وفقاً لقبول أو رضا أغلبية المحكومين:. الديمقراطية المباشرة، وتلك التى تسمى بالديمقراطية النيابية. وفى النوع الأول يقوم عدد من الحكام بممارسة الوظائف التنفيذية، وهؤلاء هم الذين نعتبر أنهم يعملون وفقاً لقبول المحكومين، أما أولئك الذين يمارسون الوظائف التشريعية لا يخضعون لقبول أو رفض المحكومين، لأن عملهم يرتبط بوضع قواعد معينة لا تعتمد على القبول أو الرفض. أما فى النوع الثانى: فأعضاء الحكومة والمشرعون وغيرهم ممن يمثلون المحكومين يعتمدون - وفقاً لوجهة النظر الديمقراطية النيابية - على قبول أو موافقة المحكومين.

ويدور العنصر الثاني من عناصر الديمقراطية النيابية – ديمقراطية الصفوة – حول ضرورة تمتع كل مواطن بالحرية السياسية، وهى حق المواطن فى إبداء الرأى بالموافقة أو الرفض، فضلاً عن المشاركة دون أى ضغط مادى أو معنوى فى الحياة السياسية. وإذا ما توفر الشرطان الأوليان: القبول والحرية السياسية ينبثق منهما الشرط الثالث لقيام ديمقراطية الصفوة وهو أهمها من حيث تركيز الصفوة كل دعاواها – وهو الالتزام السياسى Political Obligation، الذى على أساسه يلتزم المواطن بمجموعة من الواجبات التى يفرضها المجتمع السياسى عليه، نظير مجموعة أخرى من الحقوق للمواطن على الحكومة، فالحكومة ملتزمة بتوفير احتياجات معينة للمواطن كالعمل والتعليم والأمن والصحة وما إلى ذلك – مع ضرورة وضع التمايز الاجتماعى الذى تتوزع على أساسه هذه الخدمات فى الاعتبار –، ومن ثم يكون المواطن ملتزماً بالخضوع للقانون الذى يقوم على تنفيذه أعضاء الصفوة، ويكون ملتزماً بالطاعة أو يتعرض للمحاكمة والعقاب.

إن الحكومة فى جوهرها لا تخرج عن كونها جماعة من الأفراد يعملون معاً من أجل تحقيق أهداف معينة يفترض أنها تخدم الصالح العام وتتجنب الإضرار به. فالحكومة على هذا أداة الشعب فى تحقيق صالحه العام، أى أنه نظام للحكم جاء نتيجة لتطور المجتمع الأوربى عن طريق الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، اللتين كان من أهم آثارهما القضاء على النظام القديم، وتشجيع قيام التجارة والصناعة. ولا يستطيع أى دارس أن يتغاضى عن أثر النظام الصناعى على تطور ديمقراطية الصفوة، وذلك من خلال الإنتاج الصناعى الضخم للإرستقراطية الجديدة، ومن خلال النظام الاجتماعى الجديد القائم على الصناعة إنبثقت الطبقة الاجتماعية العاملة التى تبناها «كارل ماركس» ودافع عنها فى إطار فلسفى واجتماعى واقتصادى قوى

انتهى فيه إلى أن الديمقراطية إنما هى نتيجة لاحقة للتغير فى المجتمع. فديمقراطية الصفوة – الديمقراطية النيابية – لم تسع البرجوازية الجديدة إلى تطبيقها إلا دفاعاً عن مصالحها فى مواجهة نمو وازدهار الطبقة العاملة. ومن ثم فإن الحركة الاجتماعية الجديدة الممثلة فى الثورة السياسية للعمال مهددة من الطبقة البرجوازية الجديدة. ومن هذه الزاوية يركز ماركس دراسته حول المسألة الاجتماعية والنظام الاجتماعى فيما سماه مصالح وأوضاع الطبقة العاملة فى المجتمع، حول رأس المال والديمقراطية(٣٠). ومن هذا نجد أن ماركس قد وضع الديمقراطية فى سياق اجتماعى أعم وأشمل، وأصبح حجر الزاوية فى هذا السياق هو المصالح المتصارعة والموجهات السياسية للطبقات الاجتماعية التى تدخل فى صراع طبقى من أجل أن يحقق كل مصلحته. هذا إلى جانب ما قدمه ماركس من نقد للديمقراطية النيابية على أساس أنها تشتمل فيما تشتمل على تناقض جوهرى من حيث المبدأ، ويكمن هذا التناقض فى القول بإشتراك جميع المواطنين فى تدبير الحياة العامة، وبين حدود تطبيق هذا المبدأ. فأية ديمقراطية هذه التى تسود المجتمع الطبقى الذى تسيره البرجوازية؟ إن الديمقراطية ليست إلا ظاهرة تاريخية لم يكتب لها الإنتشار نظراً لعدم توفر الإمكانيات ولحيلولة الظروف دون تطبيقها، إذ يتوقف تطبيقها ونموها على حركة الطبقة العاملة ونضالها من أجل توسيع نطاق الديمقراطية.

وبالرغم من مساوئ هذه الديمقراطية ومحدودية فعاليتها إلا أنها كنظام للحكم تعثرت كثيراً وطويلاً فى مسيرتها. ويكفى أن نلقى نظرة على تلك البلدان التى يعتبرها المفكرون ضالعة فى اتخاذ الديمقراطية نظاماً مستقراً للحكم، لنجد أن معظمها لم يستطع أن يأخذ بهذا النظام إلا فى نهاية القرن الماضى أو بعد الحرب العالمية الأولى ألمانيا ١٩١٩ والسويد ١٩٢٠ وفرنسا

١٩٤٥ وإنجلترا ١٩٤٨. وظل الجزء الأكبر من شعوب العالم تحت ظل النظم القديمة وما تتسم به من قهر اجتماعى ومعاناة اقتصادية إلى وقت قريب، بل ولا زالت بعض الشعوب محرومة من أقل أنواع المشاركة فى الحكم. ومن ثم لا يستطيع أن يدعى أى من الباحثين أن النظم السياسية العالمية أظهرت فى نهاية القرن العشرين انتشاراً واقعياً للديمقراطية. فالديمقراطية لا زالت حديثة العهد وحديثة التطبيق فى المجتمعات البشرية، وهى دائماً محل تهديد من أصحاب المصالح العليا وجماعات الضغط الذين ترهبهم الحركات الجماهيرية، وانغماس الجموع فى السياسة. وقد يتجلى ذلك بوضوح إذا ما أخذنا الديمقراطية بمفهومها العام والواسع على أنها اشتراك جميع المواطنين أو الغالبية منهم وإسهامهم فى اتخاذ القرار السياسى، وتشجيع اللامبالين منهم بالإشتراك فى الحياة العامة. وهنا يجب أن يلتفت الباحث إلى نقطتين أساسيتين:

الأولى: العقبات القائمة والدائمة، فى سبيل مشاركة المواطن الفعلية.

والثانية: إعادة تفسير الديمقراطية من وجهات نظر مختلفة فى العلوم السياسية، كإعادة صياغة المبادئ السياسية التى تعمل على الحد من انتشار الديمقراطية الحقيقية وتوسيع مداها. ونعتقد أن مرجع ذلك إلى اختلاف الإيديولوجيات التى يؤمن بها الباحثون فى مجال العلوم الإجتماعية، فكل يلجأ إلى التفسير الذى يؤيد الإيديولوجية التى يؤمن بها.

ويناقش «جوزيف شومبيتر» فى كتابه «الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية»(٢١) الموضوع ذاته معارضاً المبدأ الكلاسيكى للديمقراطية الذى يجسد مثلاً متميزة للمشاركة فى الحياة السياسية، ومفسراً العلاقة بين القادة السياسيين والشعب. واستبدل «شومبيتر» المفهوم الكلاسيكى للديمقراطية بمفهوم أكثر ارتباطاً بالواقع الإجتماعى – من وجهة نظرنا – ذاكراً أن

الديمقراطية هى التنافس من أجل القيادة السياسية. والمنهاج الديمقراطى عنده عبارة عن إجراء نظامى للوصول إلى موقع القوة عن طريق الصراع التنافسى من أجل أصوات الناس بحيث يتمكن من يكسب الصراع من اتخاذ القرار السياسى[٢٢]. وتقوم نظرية «شومبيتر» عن الديمقراطية على أساس نظرية العمل الرأسمالى، حيث يؤكد على أن سياق النظرية لا يعتمد على مناقشة العلاقات التاريخية بين الرأسمالية والديمقراطية، وإنما يدخل فى إطارها أيضاً معالجة الأحزاب السياسية على أساس مماثلتها بالصراع بين أصحاب رؤوس الأموال من أجل كسب السوق، والسوق فى ميدان السياسة عبارة عن أصوات الناس. وهذا المفهوم الذى قدمه «شومبيتر» فى شكل نظرية اقتصادية للديمقراطية – كما يقول بوتومور – تناوله بعض الكتاب بالتطور – مثل A. Downs – ولخصوا الموقف فى كلمات قليلة ذاكرين : أن هناك عاملين أساسيين، الأحزاب السياسية والمصوتين هما اللذان يدور حولهما النقاش على مستوى الديمقراطية الغربية والمشاركة السياسية كفعل رشيد[٢٣].

والمسألة عند Downs – على سبيل المثال – لا تعدو الصراع على اختيار القادة السياسيين[٢٤] وقد دفع هذا المفهوم بعض الباحثين إلى التركيز على دراسة السلوك السياسى للأفراد من خلال عملية التصويت. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن «ماركس» قد حمل الطبقة العاملة مسئولية الكفاح من أجل الوصول إلى ديمقراطية الكل، وليس ديمقراطية الصفوة، ذلك من خلال تأكيده على أن تطور الإنتاج الرأسمالى يؤدى بالضرورة إلى مبدأين متناقضين داخل النظام الرأسمالى نفسه، الأول هو التناقض بين قوى الإنتاج والعلاقات الإجتماعية للإنتاج، والثانى التناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية. والتناقض الأول عبارة عن تناقض بين الطابع الإجتماعى

للإنتاج ونزوعه للنمو غير المحدود لقوى الإنتاج، وملاك وسائل الإنتاج الذين يرغبون فى الحد من تزايد قوى الإنتاج مع المحافظة على زيادة الإنتاج، أو يصبح الإنتاج محدوداً وهذا ما لا يرغبون فيه أو يسعون إليه. أما التناقض الثانى فهو الذى يحدث بين الطبقة العاملة والبرجوازية، وهو يختلف عن الأول من حيث أنه تعارض أو تصادم فى المصالح يتخذ عند ماركس أهمية بالغة. ومن خلال هذين التناقضين وعلى أساسهما يقيم حججه على سقوط الرأسمالية والتى تكون نهايتها هى النتيجة الوحيدة للصراع السياسى والصراع بين الطبقات الذى يخلقه ويطوره وينميه نظام الإنتاج الرأسمالى.

وليس مقصدنا هنا أن نعرض للنظرية الماركسية – فهى معروضة فى آلاف الصفحات والكتب والبحوث – ، ولكننا نود أن نعرض دور الطبقة العاملة فى تطوير وتنمية ديمقراطية الصفوة، ولا يتأتى ذلك بصورة جلية إلا من خلال عرض بعض من مبادئ النظرية الماركسية التى تبنت الدفاع والتنظير لهذه الطبقة. وإذا ما عدنا إلى التناقضين الأساسيين اللذين أبرزهما ماركس نجد أنهما يشيران إلى مجموعة من المشكلات التى تكتنف المجتمع. أهمها رد الفعل السياسى لحركة الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن التاسع عشر، مما أدى إلى ظهور نظم سياسة جديدة فى بعض المجتمعات كالاتحاد السوفيتى السابق والصين وغيرهما من الدول الاشتراكية(٢٥).

وتطبيق الماركسية ثورياً فى هذه المجتمعات يعتبر انتصاراً لا يستهان به لحركة الطبقة العاملة السياسية؛ الأمر الذى يؤدى بنا إلى القول أن حركة الطبقة العاملة قد أسهمت إلى حد كبير فى رفع المعاناة عن فئات الشعب المقهورة، بالإضافة إلى إسهام هذه الحركة – إن لم تكن هى الأساس – فى خلق وظهور الأحزاب السياسية الجماهيرية ليس فى المجتمعات الإشتراكية

وحسب، وإنما في المجتمعات المحافظة والضالعة في الرأسمالية كإنجلترا وغيرها من الدول الأوربية. ونتيجة لضغط هذه الأحزاب وتأثيرها الفعال تدخلت الدولة في المجتمعات الرأسمالية في بعض القطاعات الإقتصادية على غير ما تنص عليه سياسة الحرية الإقتصادية التي تتبعها هذه الدولة، حماية لمصالح الطبقة العاملة من قوة أصحاب رؤوس الأموال.

إن تزايد حجم الطبقة العاملة، وتزايد حجم الإنتاج أديا إلى تزايد حجم رأس المال الذي كان سبباً جوهرياً في زيادة نفوذ وتأثير أصحاب رأس المال، في مواجهة الوعي المتزايد لدى الطبقة العاملة. وقد أدت كل هذه العوامل إلى إحداث تغيرات بنائية أساسية في البناء الإجتماعي، فقد ظهرت الطبقة المتوسطة في المجتمعات الرأسمالية، مما أثر بفاعلية في عملية إنقسام المجتمع إلى طبقتين متصارعتين – العمال والبرجوازية – فقد قلل ظهور الطبقة الوسطى من حدة هذا الإنقسام خاصة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين؛ الأمر الذي أدى إلى تشعب الاتجاهات السياسية مما أضعف إلى حد كبير من حركة الطبقة العاملة السياسية. ومرجع ذلك فيما يرى الباحثون، أن غالبية أعضاء الطبقة المتوسطة يتبنون الإتجاه المحافظ، فضلاً عن أنهم في الغالب لا يتبنون منظوراً سياسياً واحداً يوحد بينهم أو يدفعهم إلى المشاركة، أو حتى محاولة المشاركة في اتخاذ القرار السياسي. وانصرف أعضاء هذه الطبقة الجديدة إلى تعزيز مراكزهم في جهاز الدولة البيروقراطي نزوعاً إلى تأكيد مكانة الفرد وانطلاقاً من أيديولوجية هذه المجتمعات الفردية والمحافظة(٢٦). وقد وجدت الطبقة الوسطى تأييداً لسلوكها في الفكر السياسي السائد في تلك الفترة، حيث ركز هذا الفكر على إبراز وتأييد وتوجيه أهداف النشاط السياسي صوب الإتجاه الفردي – خاصة في مجتمعات أوربا –، مما أدى إلى ظهور وتفاقم مشكلات أخرى جديدة. من أهمها أنماط النشاط

السياسي التي اتخذت أشكالا متباينة على يد «الصفوات» الذين دعوا إلى فكرة ترشيد الإنتاج والإدارة لتبرير سيطرتهم عن طريق ما يسمونه بفائدة تعزيز النمو الإقتصادي، مما أدى إلى إبراز مشكلات السيطرة البيروقراطية والتكنوقراطية على أجهزة الدولة، وانعكس ذلك على علاقة الجماهير بهذه الأجهزة. وكانت حركات الطلاب في الستينيات رد فعل مباشرة على هذه السيطرة. ومن ذلك نستطيع القول بأن العلاقة بين الحركة الديمقراطية والحركة العمالية قد اتخذت شكلاً مغايراً لما كانت عليه في القرن التاسع عشر. فالحركة العمالية في القرن التاسع عشر يمكن اعتبارها استمراراً للحركة الديمقراطية، تحت إسم أو شعار الديمقراطية الإجتماعية Social Democracy التي أدمجت وكيفت عن طريق الأحزاب السياسية للطبقة العاملة.

الحركات الأجتماعية وأثرها على ديمقراطية الصفوة:

تعني الحركة الإجتماعية في معناها البسيط، قيام تجمع إجتماعي من الناس يسعون لإحداث تغييرات معينة في النظام الإجتماعي القائم، أو هي حركة ثورية ذات مضامين سياسية بمستوى أو آخر. وقد تتطور الحركة الإجتماعية وتجذب إليها أعداداً كبيرة من أعضاء المجتمع فتصبح حركة شعبية. والحركة الإجتماعية تختلف عن التجمعات الإجتماعية الأخرى لجماعات الضغط أو المصلحة، وذلك من حيث العدد والتنظيم والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. كما أنها تختلف أيضاً عن الأحزاب السياسية، لأن الحركات الإجتماعية لا تسعى دائماً لممارسة الحكم، فضلاً عن أنها في الغالب ينقصها «التنظيم» الذي يمنح فعالية أكثر لجماعات الضغط والأحزاب السياسية.

تتميز الحركات الاجتماعية بأنها تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة أو تدعو لإيديولوجية معينة، أو قد تناصر قيادة كارزمية، أو قد تكون الحركة

صادرة عن طبقة إجتماعية معينة كالطبقة العاملة أو حركات الطلاب (١٩٦٨) أو حركة السود فى أمريكا. وقد تنتهى الحركة الاجتماعية إلى تكوين حزب سياسي أو قد يستولى عليها أحد الأحزاب السياسية، وفى بعض الأحوال قد تتحول إلى جماعة ضغط[٢٧]. والحركات الإجتماعية لا تعنينا من حيث تصنيفاتها المختلفة، وإنما نركز اهتمامنا هنا على تلك الحركات التى تمثل محوراً من محاور الفعل السياسى، الذى يكون له أثر على النظام الاجتماعى. ومن ثم فإنه من الملائم أن نركز على أثر الحركات الإجتماعية على الديمقراطية كنظام للحكم، أى أن الإهتمام بالحركات الإجتماعية ينبثق من كونها نشاط جماعى إجتماعى يؤثر على العمل السياسى فى المجتمع، وذلك يعكس الإهتمام بالأنشطة السياسية الفردية التى تمثل محوراً من محاور دراسة المشاركة السياسية. والسؤال الهام هنا من وجهة نظرنا يدور حول الطرق أو الوسائل التى تؤدى إلى دخول بعض الجماعات الإجتماعية معترك السياسة. وثمة جماعات كثيرة يمكن أن تدخل فى هذا النطاق، كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط، أو جماعات من مؤسسات إجتماعية ليس لها طابع سياسى كضباط القوات المسلحة وهكذا. وعلى هذا نستطيع أن نقول أن هناك نوعين أساسيين من الجماعات: النوع الأول يضم ما نسميه بالحركات الإجتماعية بصفة عامة، والنوع الثانى يضم الأشكال السياسية المنظمة.

تعتبر ستينات القرن العشرين البداية الحية لعدد من الحركات الإجتماعية وفى مقدمتها حركة الطلاب وبعض الحركات العرقية القومية وحركة المرأة فى أوربا. ويرجع السبب الرئيسى فى اهتمامنا بهذه الحركات أنها اتخذت دوراً مؤثراً فى الحياة السياسية فى تلك المجتمعات، مما أدى إلى اهتمام علماء الإجتماع والسياسة بمثل هذه الأشكال من الفعل السياسى، والذى اعتبروه تطوراً هاماً فى ميدان النشاط السياسى بالرغم من تصادمه أوصراعه مع الأحزاب السياسية القائمة أو بعض جماعات الضغط. فالحركة

الإجتماعية على هذا تعتبر «مسعى جماعى لمقاومة أو تعزيز التغير فى المجتمع الذى تعتبر هذه جزء منه»[٢٨]. وكما سبق أن أشرنا فالحركة الإجتماعية تختلف عن التجمع الحزبى أو تجمع جماعات الضغط أو المصلحة من نواحى هامة: أولها وأهمها قصور الحركة الإجتماعية فى الغالب فى عملية التنظيم، والتنظيم يعنى التدرج من حيث المسئوليات والوظائف والأدوار التى يقوم بها أعضاء التجمع. وفى الغالب يلتف أو يشترك أعضاء الحركة الاجتماعية حول مبدأ أو وجهة نظر اجتماعية معينة، يتبادلون حولها الحديث فى مناسبات متكررة حتى يصبحوا معدين للإشتراك فى نشاط جماعى موحد كالتظاهر أو عقد مؤتمرات جماهيرية وما إلى ذلك. وقد تصاحب هذه الحركات بعض الأحزاب السياسية الساعية للوصول إلى الحكم. ومن ثم فالحركات الإجتماعية إنما تعمل بأسلوب فيه كثير من التشتت، وإذا ما كتب لها النجاح تقوم على الحكم أو على الأقل تشارك فيه بأسلوب جديد أو بخلق نظام سياسى يتواءم مع مصالح هذه الحركة كما حدث فى إيران عام ١٩٧٩.

إن الحركات الإجتماعية وفى جزء كبير منها وليدة المجتمعات الحديثة، ومن ثم فهى تشكل إحدى الظواهر الإجتماعية فى المجتمعات الحالية. والمصطلح ذاته - Social Movement – مصطلح حديث، إذ لم يبدأ استخدامه على نطاق واسع إلا فى القرن التاسع عشر. إلا أن هذا لا يعنى عدم ظهور دراسات قبل ذلك التاريخ، فهناك دراسة هامة عالج فيها «فون شتاين» الحركات الإجتماعية من خلال دراسته لموضوع «الإشتراكية والشيوعية فى فرنسا فى الفترة من ١٧٨٩ إلى ١٨٤٢ عن طريق تتبعه للصراع من أجل الإستقلال الإجتماعى فى ضوء الصراع الطبقى للبروليتاريا[٢٨]. ولكن الحركات الإجتماعية لم تأخذ طريقها فى الواقع الإجتماعى بشكل ملحوظ إلا فى ألمانيا بوساطة العمال، بينما كانت الحركة الإجتماعية بوساطة الطبقة

الوسطى فى أمريكا – فى الفترة ذاتها تقريباً – أكبر منها لدى العمال. وقد أخذت الحركة الإجتماعية لدى العمال فى النمو والإنتشار كامتداد للحركة الديمقراطية وكتعبير عن الديمقراطية الإجتماعية التى اتضحت فى الحركات الجماهيرية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ثم تطورت هذه الحركات الجماهيرية فى صورة حركات قومية مطالبة باستقلال بلدانها من ربقة الإستعمار. وجاءت حركة المرأة وحركة الطلاب فى مناطق مختلفة من العالم، خاصة بعد أن حصلت كثير من الدول النامية على استقلالها فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، وعادت هذه البلدان إلى حكم الصفوات التقليدية، كالأسر المالكة أو كبار ملاك الأرض أو قادة الجيش، الذين كانوا فى الغالب خداماً للمصالح الإستعمارية. ووجدت هذه الصفوات نصيراً لها ممثلاً فى الولايات المتحدة الأمريكية التى حلت محل الاستعمار الغربى فى تأييد هذه الصفوات إقتصادياً وعسكرياً، بل وحمتهم من أى تهديد داخلى أو خارجى. ومن أمثلة هذه الصفوات «تشانج كاى شيك» فى فرموزا والملك فاروق فى مصر وإمبراطور فيتنام وهيلاسلاى فى الحبشة. ولكن لم تدم مقاومة هذه الصفوات طويلاً أمام تيار حركة المقاومة الثورية، فقد انتصرت الحركات الإجتماعية فى كثير من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت سبعينيات القرن الحالى مثالا حياً على انتصار الحركات الثورية الجماهيرية – كإيران وإثيوبيا وجنوب فيتنام وكمبوديا ونيكاراجوا وأنجولا وموزمبيق وروديسيا وجنوب إفريقيا ونيجيريا. ومن ثم فإن سبعينيات القرن العشرين تعتبر أكثر عقود العصر الحديث ثورية. ولكن هذا لا يعنى أن تغيير الصفوات التقليدية فى هذه المجتمعات بالحركات الإجتماعية الثورية قيام الديمقراطية والعدالة الإجتماعية بمعناها الدقيق، ولكنها بالقطع أدت إلى دخول أعداد أكبر من مواطنى هذه البلدان معترك السياسة، مما يؤدى بالتالى إلى رفع مستوى الوعى والمعاناة عن كاهل تلك الشعوب.

ولم يكن تأثير هذه الحركات جميعاً على مسيرة الديممقراطية كتأثير الحركة العمالية على المستوى المحلى والعالمى، خاصة بعد أن أخذ التنظيم طريقة إلى صفوفها، وتبلورت الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها.

كانت هذه الحركات الإجتماعية دافعاً قوياً لتوجيه اهتمام الباحثين - وخاصة علماد الاجتماع والسياسة - لدراستها[٢٩]، حيث انتهوا إلى نتيجة هامة: هى أن هذه الحركات تمثل فى الغالب الجوهر بالنسبة للتنظيمات السياسية التى ظهرت حديثاً فى المجتمعات المنظمة. ولذلك فقد أطلق علماء الإجتماع والسياسة على الحركات الإجتماعية مصطلح «القوى الإجتماعية Social Forces» التى تتناطح مع النظم القائمة لتوجيه حركة «التنمية الإجتماعية» فى اتجاه يخالف ذلك الذى تسير فيه، بحيث تتلاءم مع مطالب واحتياجات هذه القوى.

وتمثل حركة الطلاب (١٩٦٨) الحركة الرائدة فى العقد السادس من هذا القرن، فقد بدأت حركتهم كنشاط مستقل فى الحياة السياسية للمجتمع العالمى، خاصة فى أوربا ومجتمعات العالم الثالث، وتبلورت فى النهاية فى حركة اليسار الجديد New Left التى وجدت ميدانا واسعاً بين طلاب الجامعات فى أمريكا وأوربا على وجه العموم وخاصة فى فرنسا عام ١٩٦٨ حيث اجتذبت إليها قطاعاً كبيراً من حركة الطبقة العاملة[٣٠]. وكانت حركة الطلاب فى مصر مصاحبة لهذه الحركة -الإسكندرية عام ١٩٦٨، ثم كانت حركة الجماهير فى يناير عام ١٩٧٧ الذروة فى هذا المجال.

كانت ولا تزال هذه الحركات الإجتماعية الثورية تمثل الخطر الداهم الذى يهدد «ديمقراطية الصفوة» فى قلعتها الحصينة، ممادعى القوى التقليدية فى هذه المجتمعات - مالكة مصادر القوة - إلى التحرك فى مواجهة هذه الحركات باستخدام ما تملك من مصادر القوة الضابطة كالجيش والبوليس،

وانتهى الأمر فى سبعينات هذا القرن بتحطيم الحركات الراديكالية تقريباً، بل وأقيمت دكتاتوريات عسكرية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فى الغالب مثلما حدث فى شيلى وباكستان.

من هذا نستطيع القول أن الحركات الإجتماعية فى الستينات، تشبه حركة العمال فى بدايتها، حيث بحثت عن التحرير وتصارعت مع مختلف أشكال القهر والحكم المتعسف، أو سيطرة الإستعمار والقوى الإقتصادية الخارجية ممثلة فى حكم الصفوة سواء أكانت عسكرية أو مدنية، وحققت بعض هذه الحركات نجاحاً واضحاً كما فى إسكتلندا وإقليم الكويبك.

إن نجاح واستمرار الحركات الإجتماعية فى سعيها لتغيير الأوضاع المتدنية فى المجتمع يرتبط بظروف وملابسات متعددة. فمن الأهمية بمكان أن تدين الحركة الإجتماعية بمبدأ معين يرتبط بأهداف الجماهير ويثير الحماسة فى أعضاء الحركة ويدفعهم إلى تأييد نشاط الحركة السياسى، كتحرير طبقة ما أو تأييد حركة المرأة، أو بعض الأهداف العامة الأخرى التى تهم قطاعاً كبيراً من المواطنين وفقاً لنظرية إجتماعية معينة تشرح أوتفسر أسباب الحركة وأهدافها. لقد كان ضياع هذا الهدف سبباً فى إضعاف حركة الطلاب فى ستينات هذا القرن، فضلاً عن فشل هذه الحركة فى الارتباط بحركة الطبقة العاملة، وذلك نتيجة للخلافات التى تفشت بين صفوفها على القيادة والتمثيل والمبادئ الثقافية والإقتصادية التى يجب أن تتبناها الحركة ليقوم على أساسها التغير الإجتماعى. كما أن حركة السود فى أمريكا إنقسمت أيضاً على نفسها بسبب الخلافات التى نشأت بين أعضاء الحركة حول علاقتهم بحركة الراديكاليين البيض، وحول مدى صلاحية إستخدام العنف فى المجتمع الأمريكى.

وإذا كان تحديد هدف وإيديولوجية للحركة من الأهمية بمكان، فإن

التنظيم وتحديد المسئوليات من أهم الخصائص التى يجب أن تتوفر للحركات الإجتماعية لضمان نجاحها. فالحركة لا يمكن أن تظل طويلاً كحركة جماهيرية بلا ضوابط، إذ لا بد من تطويرها كحركة سياسية منظمة تقوم على أساس تحديد المسئوليات فى تدرج واضح، مما يتيح لها تجنيد بعض التنظيمات السياسية القائمة بالفعل، وذلك عن طريق دخول بعض أعضاء الحركة صفوف هذه التنظيمات ومحاولة توجيهها بما يتلاءم مع مبادئ الحركة. ومن ثم تستطيع الحركة الدخول فى صراع من أجل القوة، التى عن طريقها تستطيع إعادة صياغة النظام الإجتماعى وإجراء التعديلات التى تتضمنها أهداف الحركة[٣١]. وقد فشلت غالبية الحركات الإجتماعية فى الستينات فى إتخاذ هذه الخطوات، وذلك بسبب عدائها ورفضها للطابع البيروقراطى للأحزاب التقليدية، وسعت هذه الحركات الإجتماعية – أو هكذا بدت – إلى تحويل إقتصاد المجتمع والنظام السياسى والأنماط الثقافية السائدة بمنهاج أكثر فعالية، وعلى وجه العموم لقد أبدت هذه الحركات تعاطفاً واضحاً مع حركات الميليشيا الشعبية فى بلدان العالم الثالث، إلا أن الحركات الإجتماعية نسيت أن نجاح نضال الميليشيا يرجع إلى كونها تنبثق عن جماعات سياسية منظمة أو أحزاب منظمة مثلما حدث فى روسيا والصين ومصر والجزائر وغينيا وغيرها من البلدان، كما فشلت حركات الميليشيا فى بلدان أخرى فى خلق تنظيم سياسى يقود حركة التحرير وانتهى الأمر فيها إلى الصفوة العسكرية[٣٢].

إن الحركات الإجتماعية والأحزاب السياسية الجماهيرية تمثل ظاهرة أساسية من الظواهر الإجتماعية فى التاريخ الحديث للمجتمع البشرى، فقد صاحبت هذه الظاهرة تطور الديمقراطية وفقاً للنظام البرلمانى الغربى تدريجياً عبر تطور التنظيمات السياسية من الشكل البسيط إلى شكل بالغ التعقيد فى النصف الثانى من القرن العشرين، فمن مستوى المقاطعة

الصغيرة إلى المستوى القومى الذى شاركت فيه مشاركة فعالة حركة العمال والأحزاب الإشتراكية بدء من ألمانيا وانتهاء بإستراليا التى استطاعت أن تجند أعداداً هائلة من الجماهير قامت بدور مؤثر فى العمل السياسى مما أبرز الدور الهام للمشاركة السياسية. وكان هذا التطور الهام فى النشاط السياسى الجماهيرى وأثره على أداة الحكم سببا كافياً لشد انتباه النظم السياسية العمالية إلى دور الجماهير فى النظام الإجتماعى الذى يمثل مصالح الكثرة فبدأوا يعزفو بوساطة أدواتهم الكثيرة والكبيرة فكرياً ومادياً لحن المشاركة السياسية على أساس أنها تدعيم للديمقراطية.

حكم الأغلبية:

يعن لنا أن نتساءل الآن: بعد هذه المسيرة الطويلة للجماهير فى محاولتها الدائبة والدائمة من أجل تغيير الواقع الإجتماعى - عن طريق الفكر والتفلسف تارة وعن طريق الصراع المادى تارة أخرى - ومحاولة منع الصفوة من السيطرة على قوى المجتمع وتسييره بما يتلاءم مع مصالحها، وبعد أن انتهى الواقع الإجتماعى إلى ما يسمى بالديمقراطية النيابية (ديمقراطية الصفوة) أوبدكتاتورية البروليتاريا (حكم الطبقة): هل وصل المجتمع إلى هدفه أو هل وصلت بعض قطاعاته من خلال هذه النظم السياسية إلى واقع يعبر عن صالح الأغلبية؟

لقد كانت ولا تزال الأغلبية وفى كافة المجتمعات البشرية فى منأى عن المشاركة فى الحكم، وفى منأى عن أخذ نصيب عادل فى ثروتها القومية، وتأكد تحكم الصفوة فى مداخل توزيع الثروة. وبرغم وجود الهيئة التشريعية المنتخبةشعبياً - والتى تعتبر حجر الزاوية فى السياسة الديمقراطية الليبرالية - ظلت الجماهير فى غالبية المجتمعات محرومة مقهورة. حتى إذا ما طبقنا المبدأ - أى الديمقراطية النيابية - نظرياً على الواقع وقامت الجماهير دون

ضغط – مادى أو فكرى – باختيار أو انتخاب نواب يمثلونهم، أيمكن القول بأن الحكومة بالفعل نيابية؟

لم يكن الربع الأخير من القرن التاسع عشر بداية للحركات الإجتماعية القومية فحسب، وإنما كان أيضاً بداية للتوسع فى منح حق التصويت لعدد أكبر من المواطنين، مما أدى إلى ازدياد سيادة الهيئات التشريعية فى الوقت ذاته. ولم تدم هذه السيادة طويلا، إذ أن القرن العشرين حمل مع مقدمه رياح الضعف للهيئات التشريعية، وانتقلت القوة منها رويداً – بعد ازدهار الصناعة وتقدم وتعقد النظم الإجتماعية – إلى بيروقراطيي الجهاز الحكومي الذين لعبوا دوراً متزايدا فى السيطرة على السياسة العامة للمجتمع، خاصة بعد ظهور إتجاه دولة الرفاهية وحكومة التخطيط الإقتصادى. هذا فى الوقت الذى تزايد فيه دور القوات المسلحة والمؤسسات الإقتصادية اللذين أصبح لهما تأثير قوى فى رسم السياسة العامة. وقد تمتع الجيش على وجه الخصوص بحرية أكبر حتى فى عملية ضبط قرارات الهيئة التشريعية ذاتها كما يحدث فى تركيا الآن ومنذ أتاتورك. وذلك إنطلاقا مما يجب الحفاظ عليه من الأسرار العسكرية ومتطلبات الأمن القومى للمجتمع بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. وإلى جانب إسهام الجيش والجهاز التنفيذى للدولة والشركات أو المؤسسات الإقتصادية الكبرى فى إضعاف دور الهيئات التشريعية فى المجتمعات الغربية، جاءت النظريات الإشتراكية فى العلم والتكنولوجيا كأحد العوامل الهامة فى تدهور هذه الهيئات، بما أتاحته – أى النظريات الإشتراكية – من نظم اجتماعية جديدة طبقت بنجاح فى قطاعات كبيرة من المجتمع البشرى.

وإذا ما نظرنا إلى دور الجيش فى ذلك لوجدنا أن البيروقراطية العسكرية قد أسهمت فى مقاومة الهيئات التشريعية بدرجة قد تفوق مقاومة البيروقراطية المدنية لهذه الهيئات. وكان نمو الجيوش وازدياد أهميتها بعد

الحرب العالمية الثانية سبباً مباشراً فى انحسار دور الهيئات التشريعية. ففى المقام الأول كانت ولا زالت عمليات صنع السلاح الخاص بالصراع الحديث بين الدول – وخاصة الدول الكبرى – تشكل ركناً أساسياً فى ميزانية هذه الدول فكل دولة من الدول الكبرى تخشى الهجوم المفاجئ من الدولة الأخرى، مما أدى إلى دوام حالة الإستعداد للحرب بين القوات. وكنتيجة لذلك اضطرت الحكومات إلى تكوين الجيوش كثيرة العدد. مما ترتب عليه بالتالى رفع ميزانيات الجيوش، فضلا عن تخصيص مؤسسات للبحوث العلمية تعنى بتكنيكات الحروب. وهذا بدوره أدى إلى تخصيص مصادر ... للقوات المسلحة تتزايد يوماً بعد يوم. والنتيجة هى تزايد سيطرة الصفوة العسكرية من حيث أن الاختيارات والمفاضلة تنصب هنا على مجالات حرجة فى السياسة العامة للمجتمع. ومثال على ذلك ما سببته أزمة تدخل الإتحاد السوفيتى فى أفغانستان (١٩٨٠)، من تحرك الدول الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا فى مواجهة هذا التحدى السوفيتى، وقد أظهرت هذه الأزمة إذعان البرلمانات أو الهيئات التشريعية خاصة فى أمريكا وإنجلترا إلى مطالب الصفوة العسكرية من أموال لتدعيم القوات المسلحة، ولا تمتلك هذه الهيئات إلا الموافقة لدواعى الدفاع والأمن القومى.

إن القاعدة الأساسية للسلوك التنظيمى تؤدى إلى أن يعمل البيروقراطيون على حماية أنفسهم وتوسيع البرامج التى يديرونها، لأنها كلما توسعت البرامج زاد تأثيرها على السياسة العامة وبالتالى زيادة نفوذ من يديرونها. وفى حالة القوات المسلحة يجد البيروقراطيون أنفسهم فى وضع خاص ومميز، إذ لا يستطيع أى من أعضاء المجتمع أن ينكر دورهم الحيوى عى حماية حياة المواطن وملكيته. ومن ثم فلكي تستطيع هذه القوات القيام بدورها فى الدفاع بفعالية لابد أن تتوفر لها كل الإمكانيات التى تساعدها على تأدية مهمتها بنجاح. فضلا عن أن غالبية الأسلحة الحديثة تعتمد على تكنيكات متغيرة يصعب على الرجل العادى فهمها، ولكنها تتلاءم مع قدرات الخبرة البيروقراطية التى ترى أن حجر الزاوية فى مهام القوات المسلحة هو الحفاظ

على كيان الأمة. وهذا الواجب القومى يؤدى إلى أن يقوم هؤلاء بوضع قائمة سرية للأعداء المحتملين، لأن الإعلان عنهم يضر بالصالح القومى العام، كما يضر أيضاً بالأمن العام الكشف عن نوع وحجم السلاح.

إذن فثمة عوامل كثيرة تسود المجتمع الحديث أدت إلى أن تكون القوة الفعلية وعملية صنع القرار تميل لأن تكون فى أيدى هؤلاء غير المنتخبين من قبل الأغلبية وفق الإدعاء الديمقراطى، وهذا يدعونا إلى الميل للموافقة على النتائج التى وصل إليها س. رايت ميلز فى دراسته عن صفوة القوة[٣٣]، والتى يرى فيها أن القوة تمتلك بوساطة عدد قليل مكون من رؤساء التنظيمات الكبرى فى المجتمع على المستويات السياسية والعسكرية والإقتصادية. وهؤلاء هم الذين سماهم الصفوة القادرة على المناورة بحيث تجعل مشاركة المواطن السياسية مجرد خدعة. لأننا إذا بحثنا عن الكيفية التى وصل بها هؤلاء إلى مواقع إتخاذ القرار، نجد أن الأساليب التى وصلوا على أساسها قد كيفت بحيث تضمن مصالحهم وتزكيهم. فمن الذى يضع القواعد والقوانين، هم أولئك الذين يملكون من مصادر القوة ما يمكنهم من وضعها، وإذا ما مرت بالمجتمع ظروف قد تخدم صالح الأغلبية وتضر بمصالح هؤلاء الصفوة يسعون سريعاً لتغيير تلك المواد أو القواعد لتكون فى صالحهم. وتمثل أزمة عمال الصلب وعمال صناعة السيارات B. L. فى إنجلترا الذروة فى محاولات الصفوة تعديل القانون بما يمكنهم من إحكام قبضتهم على العمال[٣٤]. فالديمقراطية النيابية ما هى إلا عملية لتركيز القوة فى أيدى الصفوة إستنادا إلى الشرعية الدستورية، وهى ليست حكم الأغلبية بأى حال كما يرى دعاتها من أصحاب النظام العالمى الجديد (العولمة) الذى يسعى فى الأساس الى تكريس سيادة ومصالح القوى الكبرى فى العالم، حيث تسود سيطرة الأقوياء، وعلى الضعفاء الأذعان فهم السوق المتاح لإنتاج الأقوياء، وبالتالى لابد أن تكون بلاد الضعفاء مسرحاً للأقوياء دون قيود تمشياً مع مبدأ الحرية والديمقراطية العولمى.

الهوامــش

1- D. Truman. The covernmental Process, N. Y.: Knopf, 1951, pp. 189 - 190; william T. R. Fox." In defense of Talking About power, " in his The super - powers, N. Y.:

Harcourt Brace & world. 1944, p. 10.

2- Etzioni, op. cit. pp. 314 - 317.

(٣) أنظر:

G. K. Galbraith, The New Industrail State, harmondsworth: Penguin Books, 1970, pp.94 - 105,

4- B. Russell, political Ideals, London : Unwin Books, 1963, p. 9.

5- B. Russell, Power, Ch. IV.

6- H. D. Lasswell. The Analysis of Political Behavior, London: Routledge & Kegan Pual, 1949 p. 287 seq.

7- G. G. Caulton, The medieval Scene: An Informal introduction to the Middle Ages, Cambirdgc (At the Univ. press, 1961).

وانظر أيضا نشأة النظام الاقطاعى وخصائصه فى العصور الوسطى، د. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادى، مكتبة نهضة مصر، صفحة ٣٦ وحتى ٤٣ وأيضا د. ابراهيم أحمد العدوى، المجتمع الأوروبى فى العصور الوسطى، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦١، صفحة ١١٨ وحتى ١٢٦.

8- B. Russell, op. cit. Ch. 1.

(٩) أنظر: د. محمد عاطف غيث، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية الاسكندرية، ١٩٧٢، ص ٢٢٧.

(١٠) أنظر: د. عبد الرحمن بدوى، نيتشه، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٦، د. فؤاد زكريا، نيتشه، نوابغ الفكر الغربى (١)، دار المعارف القاهرة.

(١١) أنظر: مناقشة واضحة بين ما هو سياسى وما هو اجتماعى فى:

Runciman, op. cit., I., Alessandro Pizzorno, political sociology, p. 7. Seq.

(12) The American Commonwealth, Vol. II, N.Y. Macmillan, 1900, p. 250.

(13) MacIver, op. cit., pp. 11 - 14.

(١٤) برتراند رسل، آمال جديدة فى عالم متغير، ترجمة عبد الكريم أحمد، دار مصر، القاهرة (بدون تاريخ)، ص ١١.

(15) Maurice Duverger, Introduction a la politique, paris Gallimard, 1964, Premiere partie.

(١٦) رسل، المرجع السابق، ص ٧٢.

(١٧) يستخلص (إتزيونى) فى كتابه «المجتمع الفعال The Active Society»، أن الباحثين إنتهوا إلى أساسين للتنظيم الاجتماعى. يرتبط الناس فى ظل الأساس الأول بروابط bonds عاطفية وأخلاقية تشكل تجمعات اجتماعية طبيعية تخضع لقيادة طبيعية، وهذه الوحدات الاجتماعية التقليدية إتفق على أنها قضى عليها نتيجة لدخول التصنيع. والمبدأ أو الأساس الثانى للتنظيم الاجتماعى تزداد أهميته، وفى ظله يرتبط الداخلون فى العلاقة عن طريق المصالح المشتركة والإعتماد المتبادل الناجم عن تقسيم العمل والتخصص والتبادل. وفى ظل هذا النظام لم تلحظ الحاجة إلى القيادة، إذ أنه يقوم على المصلحة الشخصية ولكن كيف يتسنى تصور مجتمع أو وحدة اجتماعية بدون قيادة؟ هذا ما لم يعطنا «إتزيونى» عليه جوابا والنوع الأول من التنظيم الاجتماعى – عند إتزيونى – هو ما يسمى بالمعيارى Normativc والثانى يسميه «النفعى Utilitarian» ويرى إتزيونى أن النوع الأول يفضل النوع الثانى من الناحية التحليلية. فقد نظر «فيبر» إلى السلطة التقليدية على أنها بتكوينها أكثر إستقراراً من النمط البيروقراطى المرشد. وإفترض «دوركايم» أن لكل «عقد Contract» أساساً تعاقدياً سابقاً عليه. كما نظر «توكفيل» و «مين» و «ردفيلد» والعديدون غيرهم إلى الإنتقال من التنظيم الاجتماعى القائم على أساس «معيارى» إلى تنظيم أكثر نفعية، على أنه تدهور فى التنظيم الاجتماعى، وإن لم يكن تفككا صريحاً فى النسيج الاجتماعى.

بل إن إتزيونى أوشك أن يلحق ماركس بأصحاب الاتجاه الرجعى السابقون عليه على أساس أن ماركس ينتهى فى تصوره عن المجتمع الأمثل إلى مجتمع ليس فيه صراع أو طبقة، على الرغم من أنه – أى ماركس – يقيم فلسفته التاريخية كلها على أساس من هذا الصراع. فاستخدام القوة بوساطة الدولة عند ماركس إنما كان لحماية طبقة الملاك. ثم استخدامها بوساطة البروليتاريا إنما هو مجرد وسيلة للتاريخ التى تبشر بميلاد نظام جديد لا مكان للقوة فيه. فبإنتهاء الدولة لا يوجد مكان للقوة فى ذلك العالم الذى سيكون منظماً بحق. وينتهى إتزيونى إلى أن هناك قلة من المفكرين الإيطاليين

وأبرزهم «باريتو» و «موسكا» هم الذين يرون أن للقوة مبدا منظماً Organizing principle يشابه فى المكانة المبدأين «المعيارى» و «النفعى» الموجودين فى النظريات الأخرى كما هما موجودان فى نظرياتهم .. أنظر: - Etzioni, op. cit., pp. 354 .55.

(18) Maclver, op. cit., p. 52.

(19) Riesman, op. cit.

(٢٠) أنظر دراسة مستفيضة عن القوة السياسية فى:

C. E. Merriam. "Political power" in H. D. Lasswel. C. E. Merriam and T. V. Smith. A Study of power. Glencoe, The Free press, 1950, Second Book, pp. 15 - 327.

(٢١) أنظر رأى ريسمان بهذا الصدد:

Riesman, op. cit., pp. 244 - 255.

(22) A. Etzioni, op. cit., pp. 350 - 352.

(٢٣) أنظر فى نقد التراث الصفوى:

Andrew Hacker. "Power to do what?" in I. L. Horowitz, (ed.), The New Sociology. N.Y.: Oxford Univ. Press. 1964. p. 136; Theodore G. Sorenson. "The outer Limit of presidential Decisions". in Joseph R. Fizman. The American political Arena. 2nd edition (Boston Dittle. Brown. 1966). pp. 180 - 188.

(٢٤) أنظر: د. لطفى عبد الوهاب يحيى، الديمقراطية الاثينية، مركز التوزيع الجامعى، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٦٧.

(٢٥) طه حسين، فلسفة إبن خلدون الاجتماعية، ترجمة محمد عبد الله عنان، مطبعة الاعتماد القاهرة، ١٩٢٥، ص ١٢٧.

(26) R. Aron. "Social Structure ..." B. J. S. op. cit., p. 9.

(27) T. B. Bottomore; Elites and Society, p. 16.

(٢٨) انظر: د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٢٩) نقصد بديمقراطية الصفوة، الديمقراطية النيابية.

(٣٠) انظر:

K. Marx, Early Writings, Trans. by R. Livingstone and G. Benton. Penguin Books. 1974, p. 7 seq. Lenin. The State and Revolution, Foreign Languages Press. Peking. 1976. pp. 43.

(٣١) جوزيف شومبتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، الجزء الثانى.

(٣٢) المصدر السابق.

(34) B. Barry, Sociologist. Economist and Democracy, the University of Chicago Press. Chicago, 1978, p. 14.

(35) A. Downs, An Economic Theory of Democracy, N. Y. Harper & Brothers, 1957.

(٣٦) انظر:

Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements, Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1974, pp. 35 - 36, 60 - 61 and 75 - 76.

(٣٧) انظر:

L. A. Coser, (ed.), Political Sociology, Harper & Row, N.Y., 1967, pp. 264 - 271.

(٣٨) انظر:

G. K. Roberts, A. Dictionary of Political Analysis, Longman, London, 1971, p. 130.

(٣٩) انظر:

Tom Bottomore, Political Sociology, Hutchinson of London, 1979, p. 41.

(٤٠) انظر:

L. Von Stein, History of the Social Movement in France from 1789 to the Present. Bedminster Press. Totowa, N.J., 1964.

(٤١) انظر دراسات من الحركات الاجتماعية فى:

Eric R. Wolf. Peasant Wars of the 20th Century, harper & Row N.Y . 1970, Barrington Moore. J. R, Social Origins of Dictatorship and Democracy Penguin Books, 1979, George Rude. The Crowd in History, John Wiley. N. Y., 1964, and E. J. Hobsbawn, Primitive Rebels, Manchester University Press, 1971.

(٤٢) انظر:

T. H. Greene, op. cit., p. 64 - 66 and A. Touraine. The May Movement Random House. N. Y., 1971.

(٤٤) انظر أثر القوة على التغير الاجتماعى فى:

Morris Janowitz, The Military in the Political Development of New Nations, Chicago University Press, Chicago, 1968, ch. 8.

(٤٥) انظر:

C. R. Mills, Power Elite.

(٤٦) انظر: محاولات تغيير القانون الإنجليزى الذى يعتبرونه فى صالح العمال، ليتلاءم مع أصحاب رؤوس الأموال فى جميع الصحف الإنجليزية فى الفترة من أول فبراير ١٩٨٠ وخاصة: The Times, No. 60. 546, February, 9, 1980, pp. 13 and 17.

المراجع العربية

أولاً: الوثائق والدوريات:

- بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ .
- مجلة الطليعة: الأعداد، الثانى (فبراير ١٩٦٥) والثالث (مارس ١٩٦٥) والرابع (أبريل ١٩٦٥).
- الميثاق الوطنى.
- ورقة أكتوبر ١٩٧٤ .
- النظام الأساسى لمنظمة الشباب الإشتراكى.
- الوقائع المصرية، العدد (٤٩) تابع، ١٩٥٣ والعدد (١٣١) مكرر ٩ سبتمبر ١٩٥٣ (انظر بقية الأعداد صفحة ١٣٥ من الكتاب).
- لائحة طليعة الإشتراكيين.

ثانياً: الكتب:

- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية فى مصر، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨ .
- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨ .
- أحمد حسين، وإحترقت القاهرة، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٨ .
- أحمد شعراوى، الإقطاع فى أوربا فى العصور الوسطى، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٨٠ .
- إسماعيل على سعد، نظرية القوة: مبحث فى علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٨ .
- ــــــــــــــ، الإتصال والرأى العام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٩ .
- السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠ .
- أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٠ .
- باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر، تعريب خيرى حماد، لهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠ .

- جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، دار الفكر العربى، ١٩٥١.
- جمال حمدان الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، دار الفكر العربى، ١٩٥١.
- جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.
- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
- جلال يحيى، أصول ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الدار القومية للطبعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤.
- جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية، جزءان ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
- سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، الطبعة الأولى، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢.
- شهدى عطية، تطور الحركة الوطنية فى مصر، الطبعة الأولى، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٧.
- صلاح عيسى، الثورة العرابية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، فى بيروت، ١٩٧٢.
- عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية، الجزء الثانى، مطبعة النهضة، الطبعة الأولى، ١٩٢٩.
- ________، عصر إسماعيل، الجزء الأول، مطبعة النهضة القاهرة، ١٩٣٢.
- ________، عصر اسماعيل، الجزء الثانى، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٣٢.
- ________، الزعيم الثائر أحمد عرابى، الطبعة الثانية، دار مطابع الشعب، القاهرة، ١٩٦٨.

- عبد العظيم محمد رمضان، تاريخ الحركة الوطنية فى مصر، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨ .
- عبد العزيز عزت، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، دار الثغر، الإسكندرية، ١٩٧٢.
- فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر السياسى، دار النديم، القاهرة، ١٩٥٨ .
- لويس عوض، المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث، الجزء الثانى، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٦ .
- محسن محمد، التاريخ السرى لمصر، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٧٣.
- محمد أنيس والسيد رجب حراز، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
- محمد أنيس والسيد رجب حراز، ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢ .
- محمد رفعت، تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة الشعب، القاهرة، ١٩٢٠ .
- محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعى والتخطيط، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٦٢ .
- ــــــــــــــ، القرية المتغيرة: دراسة فى علم الاجتماع القروى، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٦٢ .
- ــــــــــــــ، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩ .
- نورمان هامبسون، التاريخ الاجتماعى للثورة الفرنسية ترجمة فؤاد اندراوس، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
- هربرت ماركوز، العقل والثورة، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠ .

المحتويات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر